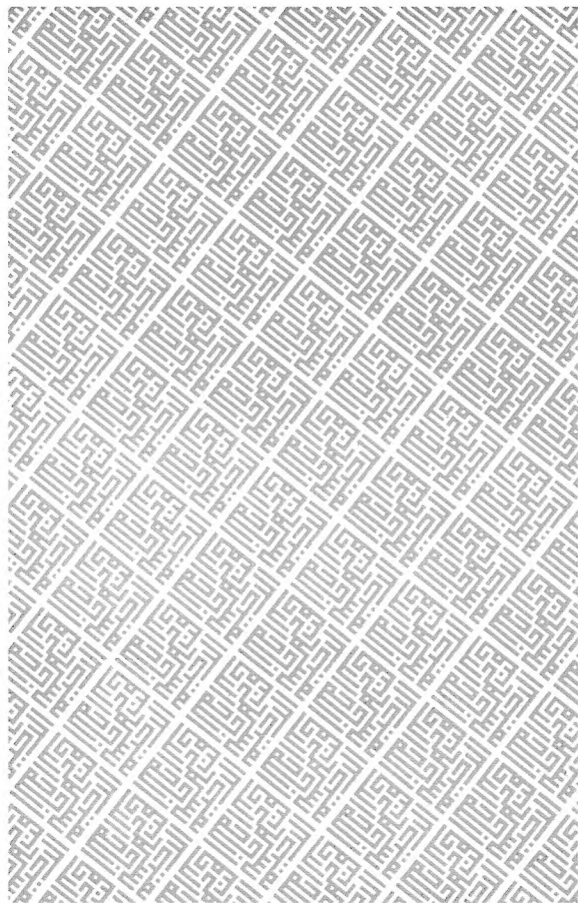
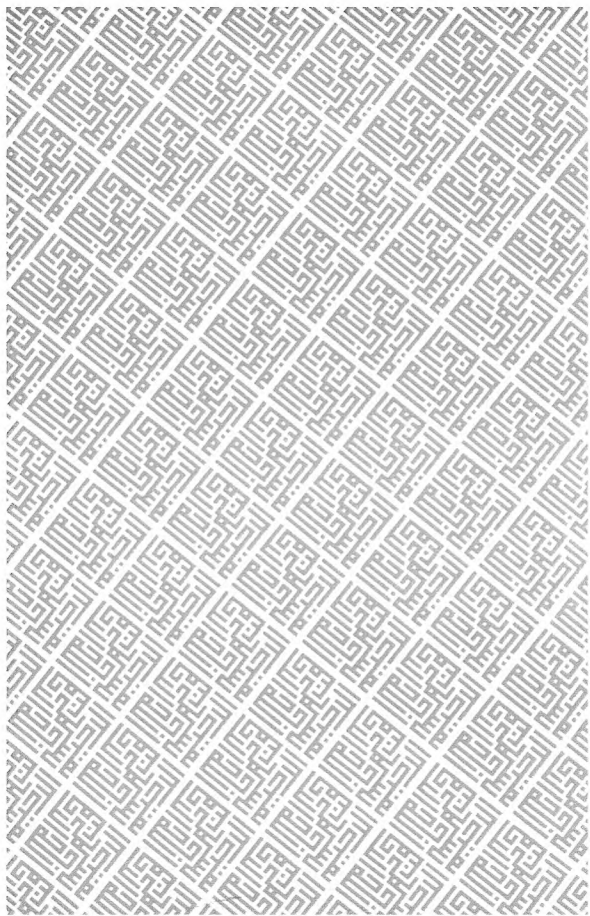


محاضر

اجتماعات مجلس الشيوخ المصري

١٩٢٨





مجلس الشيوخ

قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٨

بانتخاب أعضاء مجالس المديرية



طبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٣٠

تباع مطبوعات الحكومة بصفة البيع بوزارة المالية. أما المكتبات الخاصة بهذه المطبوعات فترسل رأساً إلى قلم التثريب بالمطبعة الأميرية

الرقم ١٠٠ ملزم

فهرس

صفحة	
٧-١	١- مذكرة إيضاحية مقدمة من الحكومة
١١-٨	٢- تقرير لجنة الداخلية لمجلس النواب
١٥-١٢	٣- تقرير لجنة الداخلية لمجلس الشيوخ
١٨٣-١٦	٤- القانون كما صدر (١)
٥٦-١٦	مادة ١
٥٦	مادة ٢
١٢٩-٦	مادة ٣
١٣٢-١٢٩	مادة ٤
١٣٣-١٣٢	مادة ٥
١٣٤-١٣٣	مادة ٦
١٤٠-١٣٤	مادة ٧
١٥٢-١٤٠	مادة ٨
١٥٢	مادة ٩
١٥٧-١٥٢	مادة ١٠
١٧١-١٥٧	مادة ١١
١٧٧-١٧٢	مادة ١٢
١٨٠-١٧٧	مادة ١٣
١٨٠	مادة ١٤
١٨٠	مادة ١٥
١٨٢-١٨٠	مادة ١٦
١٨٣	مادة ١٧
١٨٣	مادة ١٨
١٨٣	مادة ١٩

(١) أثبتت التعديلات ثم المناقشات البرلمانية عقب كل مادة عذلت عن أصلها في الشروع
القديم من الحكومة ، أو كانت موضع مناقشة في المجلسين أو أحدهما .

مذكرة إضافية

لمشروع القانون الخاص باقتخاب أعضاء مجالس المديريات

بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ أصدر مجلس الوزراء قرارا بتشكيل لجنة يعهد اليها بوضع تشريع لمجالس المديريات والمجالس البلدية يتناول طريقة تشكيلها وإجراءاتها واختصاصاتها ويكون متناسبا مع حالة الزق الذي وصلت اليه البلاد ومتمشيا مع ما جاء في الدستور خاصا بهذه المجالس من وجودها بجانب السلطات العامة لتتظر في الشؤون الخاصة بالمديريات والمدن والقرى .

وعقب صدور قرار مجلس الوزراء بتأليف هذه اللجنة اجتمعت وشكلت من بين أعضائها لجتين فرعيتين احدهما اشغلت بتنظيم مجالس المديريات والثانية بتنظيم المجالس البلدية على أن تجتمع اللجنة بصفة عامة للنظر فيما تهمه اليها كلتا اللجنتين من الأبحاث . وقد والت اللجنتان الفرعيتان واللجنة العامة الاجتماع وصرفت جهدها فيما عهد اليها فقطعت منه شوطا كبيرا .

على أنه لوحظ فيما يتعلق بمجالس المديريات أنه لم تجر لها انتخابات منذ الانتخابات التي حصلت في شهر يناير سنة ١٩١٤ لتجديد نصف الأعضاء إذ أنه بناء على مرسوم صدر في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥ وقرار من وزير الداخلية في ٧ يناير سنة ١٩١٦ أوقف اقتخاب أعضاء مجالس المديريات سواء للتجديد الجزئي أم للحلات التي تخلو . ولما صدر قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ والقانون المعدل له (رقم ٤ لسنة ١٩٢٤) لم يتم إجراء انتخابات جديدة لمجالس المديريات لضرورة إصدار قانون جديد يعدل القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩١٣ الذي أصبح تطبيقه متعذرا للأسباب الآتية :

١ — ان المنلوين الخمسين الذين كانوا يتخبون الأعضاء زالت صفتهم بانتهاء نيابتهم التي كانت مدتها ست سنوات . .

٢ — ان الناخبين لهؤلاء المنلوين لم تمتثل للحمول المعلقة لقيد أسمائهم طبقا لأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩١٣ بل عدلت بمقتضى القانون رقم ١١

لسنة ١٩٢٣ تعديلا أخرج بموجبه فريق من الناخبين كان لهم الحق في انتخاب
المنتدوين الخمسين وهم :

(أولا) الناخبون البالغون من العمر عشرين سنة كاملة حيث رفعت
السن بموجب قانون سنة ١٩٢٣ الى احدى وعشرين سنة .

(ثانيا) الأشخاص الذين كان لهم حق الانتخاب بمقتضى قانون سنة ١٩١٣
وأصبحوا محرومين من هذا الحق بقانون سنة ١٩٢٣

ولما كان من نتيجة إيقاف الانتخاب بالسنة لأعضاء مجالس المديريات
أن نقص العدد في كافة هذه المجالس نقصا كبيرا إذ أصبح عدد أعضاء
مجلس مديرية الغربية ستة من عشرين عضواً ، وأعضاء مجلس مديرية المنيا
ثلاثة من اثني عشر ونزل العدد في مجلس مديرية أسيوط من أربعة عشر الى
أربعة ووصل الحال ببعض مجالس المديريات أن انعقد المجلس من عضوين
اثنين أو من عضو واحد غير الرئيس وهكذا مما انبنى عليه وجود حالة شاذة
في هذه المجالس لا تحقق الغرض من تشكيلها ولا تتفق ومبدأ التمثيل الذي
يجب أن تقوم عليه أعمال تلك المجالس .

لذلك استقر الرأي على اصدار قانون الانتخاب لهذه المجالس بصفة مستعجلة
ليتسنى اجراء الانتخابات في الحال فتجتمع هذه المجالس وتؤدي وظيفتها
في حدود القانون النظامي رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣ الجاري العمل عليه الآن الى
أن يتم وضع التشريع الذي يسيل محله .

وقد روعي في وضع مشروع هذا القانون أن تكون أحكامه متمشية مع
أحكام قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانونين رقم ٤
لسنة ١٩٢٤ ورقم ١٠ لسنة ١٩٢٦ الا فيما قضت به الضرورة الناشئة من
الفرق الظاهر في طبيعة تكوين مجلسي البرلمان ومجالس المديريات واختلاف
مهمة كل منهما عن مهمة الآخر .

فنصت المادة الأولى على انتخاب عضو لمجلس المديرية عن كل دائرة
من دوائر الانتخاب لمجلس النواب في المديرية . وقد كانت المادة ٤٤ من
القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣ تنص على أن يكون لكل مركز عضوان وبذلك

ساوت المراكز الصغيرة مع المراكز الكبيرة في عدد الأعضاء فاختلفت نسبة التمثيل الصحيح . وسيكون من نتائج النص الجديد أن يرتفع عدد أعضاء مجالس المديرات الى ١٩١ بعد أن كان بمقتضى النظام الحالي ١٥٢ وهذه الطريقة تسوى بين نسبة التمثيل في مجالس المديرات وبينها في مجلس النواب اذ تجعل لكل ستين ألفا من السكان عضوا يمثلهم في مجلس المديرية .

وكذلك نص في هذه المادة على جعل مدة العضوية في مجلس المديرية أربع سنوات كما كانت بمقتضى المادة ٤٥ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣ مع حذف النص الذي كان يقضى بتجديد انتخاب نصف الأعضاء كل ستين لأنه يقترب على تطبيقه وجود انتخابات دأمة .

وبما أنه سيراى في تشكيل هذه المجالس أن يكون بها عدد من الأعضاء يحكم القانون يمثلون الوزارات التي لها شأن في أعمال هذه المجالس ففي ذلك ضمان لأن تدرج الهيئات المتعاقبة على سياسة الاستقرار في تنفيذ الخطط والمشاريع التي يبدأ بها في مدة نيابة احداها دون أن يسمح الوقت بانجازها في أثناء تلك المدة فضلا عن أن من المشاهد أن كثيرا ما يعاد انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة نيابتهم .

وتنص المادة الثانية من مشروع القانون على تحويل حق انتخاب أعضاء مجالس المديرات للتأخيرين الذين يحق لهم انتخاب أعضاء مجلس النواب . وفضلا عما في تقرير هذا الحق من جعل الانتخاب على درجة واحدة فإن فيه توفيرا للعمل وقصدا في التفتقات والوقت ، اذ تبقى جداول الانتخاب واحدة للهيئات النيابية ويسبق التعديل فيها بالاضافة أو الحذف خاضعا لقانون واحد فتتبع نحوها اجراءات واحدة وتصدر عنها تعليمات واحدة وتتناولها أيد واحدة .

وتنص المادة الثالثة على الشروط الواجب توفرها في عضو مجلس المديرية وفي تحديد هذه الشروط دعا الحال الى الابتعاد عما هو مقرر للعضوية لمجلس النواب اذ في هذه النقطة يظهر الفرق جوهريا بين الهيئتين : فمجلس النواب هيئة سياسية وتشرعية ينوب العضو فيه عن الأمة كلها ، أما مجلس المديرية . فعمله يبعد عن ذلك كثيرا والعضو فيه يعتبر ممثلا لمصالح أهل الدائرة التي

ينوب عنها فيجب أن يكون من ذوى الشأن والمصلحة فيها ومرتبطا بها ارتباطا وثيقا يجعل منه شخصا صالحا للنظر فيها بهمهم من شؤون الرى والصرف والزراعة والتعليم والصحة وغيرها مدركا لحالتهم من وجهة تقرير الرسوم الإضافية على ما يدفون من الضرائب قادرا على تعرف مصالحهم والدفاع عنها ، لذلك اشترط فيه بنوع خاص :

١ — أن يكون اسمه مدرجا بأحد جداول الانتخاب فى المديرية .

٢ — أن يكون مقيا فى الدائرة التى ينوب عنها .

٣ — أن يكون من دافى الضرائب .

ويكلا يضيق المجال أمام من يرشحون أنفسهم للعضوية بتلك المجالس اتباع ما يأتى :

١ — أقتصت الضريبة المشترطة فى العضو بمقتضى المادة ٤٣ من قانون سنة ١٩١٣ من خمسة وثلاثين جنيها الى ثلاثين .

٢ — اعتبر المستحقون فى وقف كدافى الضرائب .

٣ — اعتبرت عوائد المباني بالنسبة لمن ينتخب عن دائرة مكونة من عاصمة مديرية من ضمن الضريبة .

٤ — خفضت الضريبة بالنسبة لمن ينتخب عن أسوان من الثلثين الى الثلث قياسا على نص المادة ٦٦ من قانون سنة ١٩٢٣ الممثل بالقانون رقم ٤ سنة ١٩٢٤ وهنا فوق إعفاء النائب عن دائرة الدر من شرط الضريبة .

٥ — خفضت الضريبة فى جميع الأحوال الى الثلث بالنسبة لمن كان حائرا لشهادة إحدى الكليات أو المدارس العالية .

وقد نص على أن الرسوم التى تحصلها مجالس المديريات أو التى قد تحصلها هيئات أخرى لا تحتسب من ضمن الضريبة الواجب توفرها فى العضو ، ذلك لأن هذه الرسوم تفرض بنسبة مؤقتة وهى قابلة للزيادة والانقاص بل وللزوال أيضا ، فاحتسابها من ضمن الضريبة قد يؤدى الى سقوط العضوية عن بعض الأعضاء كلما نقصت الرسوم ، وقد يتعرض تكوين المجالس الى شيء من الاضطراب بسبب ذلك .

وبما تنبئ الإشارة إليه أن شرط الإقامة في الدائرة قد يعتبره انقطاع مؤقت لطارئ قهري كمرض يصيب العضو أو أهل بيته يقضى عليه بتغيير محل إقامته مدة ما ولكنه يكون خلال هذه المدة دائم الاتصال بأهل ديارته وأقربا على احتياجهم فهذه الحالة الاستثنائية لا يمكن أن يبنى عليها سقوط العضوية .

أما عن إجراءات الانتخاب والجرائم المتعلقة بها فقد نص في المادتين ٤ و ٥ من مشروع القانون على اتباع أحكام الباب الثاني من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ والقانون المعدل له رقم ٤ لسنة ١٩٢٤

ولما كانت هيئة مجالس المديريات تختلف في طبيعة تكوينها عن هيئة البرلمان فقد رأت اللجنة ممثلة في ذلك مع القانون رقم ٢٩ سنة ١٩١٣ أن تجعل النظر في طلبات إبطال انتخاب أعضاء مجالس المديريات من اختصاص المحاكم على خلاف ما تقرر في المادة الخامسة والتسعين من الدستور التي جعلت الفصل في صحة نيابة أعضاء هيئة البرلمان من اختصاصها .

ونص في المادة السابعة على تحويل المدير حق تقديم طلب إبطال الانتخاب الذي كان لوزير الداخلية بمقتضى المادة ٤٩ من قانون سنة ١٩١٣ وحث عليه تقديمه في خمسة عشر يوما التالية لإعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر .

ونص في المادة الثامنة على ضرورة سماع أقوال النيابة العمومية في طلبات إبطال الانتخاب لما لها من المساس بالنظام العام .

وقد يلاحظ أن إقامة الدعوى العمومية في حالة طلب إبطال الانتخاب لوقوع جريمة انتخابية — أمام المحكمة التي تحكم في الطعن — والحكم في الدعوىين حكما واحدا فيه حرمان للتهمة من إحدى درجات التقاضي . إلا أنه رضى أن في ذلك مصلحة عامة هي أولا الإسراع في الفصل في الدعوى الجنائية وثانيا منع ما يحتمل وقوعه من التناقض إذا فصل بينها وبين دعوى إبطال الانتخاب . ولهذا الحكم نظائر في التشريعات الأخرى المعمول بها وقد كان ذلك مقروا في قانون سنة ١٩١٣

وغنى عن البيان أن النيابة ليست ملزمة برفع الدعوى الجنائية في وقت واحد مع طلب ابطال الانتخاب فلها — اذا رأت المصلحة في ذلك — أن تتبع أحكام القانون العام في رفع الدعوى الجنائية .

وجريا على المبدأ الذى أتبع في طلب ابطال الانتخاب جعل سقوط العضوية سواء لفقد الأهلية أم لفقد الصفات المشترطة في العضو بقرار من المدير الا أنه قد رؤى زيادة في ضمان العدالة أن يتحول للعضو الطعن في قرار المدير أمام المحكمة الابتدائية .

أما الأحكام الأخرى الواردة في المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ من المشروع فقد استملت من أحكام المواد ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ والمادة ١١٣ من الدستور ما عدا بعض تعديلات طفيفة ، كاعتبار العضو الذى يرشح نفسه في مجلس آخر عضوا في المجلس الجديد اذا لم يصرح في المدة المذكورة في المادة التاسعة في أى المجلسين يريد الجلوس على اعتبار أن رغبته متجهة نحو الحلول في المجلس الجديد والا لبقى في المجلس الأول ولم يرشح نفسه للمجلس الآخر وكاعتبار العضو الذى ينتخب في انتخابات واحدة عضوا في مجلسين نائبا عن المجلس الذى يدفع فيه ضرائب أكثر على اعتبار تفوق مصالحه بهذا المجلس عنها في الآخر (المادة ١٠) وكإضافة الوظيفة في المعاهد الدينية الى الوظائف العامة التى لا يجمع بينها وبين العضوية (المادة ١١)

ولم يرد في المشروع نص يختص بعدم جواز الجمع بين العضوية بمجالس النواب والعضوية بمجلس النواب أو الشيوخ لأنه قد سبق النص في القانون رقم ١١ سنة ١٩٢٣ على هذا الجمع مما لا يدع حلا للتركاز .

ونظرا لأن إجراءات تنفيذ هذا القانون بعد اصداره ستحتاج الى نحو الشهرين ولا غنى عن ابقاء المجالس خلال هذه المدة قائمة بأعمالها الكثيرة فقد وضعت المادة ١٦ (حكم وقى) ليتمكن استمرار الأعضاء الحاليين في وظائفهم لحين انتخاب بدلهم بمقتضى أحكام هذا القانون .

وقد قضت المادة ١٧ من المشروع بالناء ما يخالف هذا القانون من
نصوص القانون النظامى رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣ فهذا الالفاء ينصرف الى ما جاء
فى المادتين ٤٤ و ٤٥ متعلقا بتقدير عدد أعضاء المجالس ودوائر انتخابهم
ومدة عضويتهم أما ماعدا ذلك من أحكام القانون النظامى المشار اليه التى
لم يسبق النافذها بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ وهى المتعلقة باختصاص
واجراءات مجالس المديريات فهى باقية الى أن يتم وضع التشريع الجديد
الذى سيحل محلها .

ونص فى هذه المادة أيضا على الناء نصوص قانون الانتخاب رقم ٣٠
لسنة ١٩١٣ التى لم يلغها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ وعلى ذلك يصبح
القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩١٣ ملغى بأكمله

وزير الحفانية

تقرير لجنة الداخلية بمجلس النواب

أحال المجلس بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧ مشروع قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرية الى لجنة الداخلية لبحثه وعرض النتيجة على المجلس ؛ وقد عقدت اللجنة جلسات عديدة بتاريخ ٦ و ١٢ و ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ لبحث هذا المشروع وحضر مناقشات اللجنة واشترك فيها وأدلى برأى الحكومة حضرة صاحب العزة محمود بك حسن وكيل وزارة الداخلية ولم تنته اللجنة من التعديلات التي رأت ادخالها على مشروع القانون المذكور الا وكان مندوب الحكومة متفقا معها في جميع ما رآته .

والسبب الذي دعا لتقديم هذا المشروع أنه لم تجر انتخابات لمجالس المديرية منذ شهر يناير سنة ١٩١٤ اذ صدر مرسوم بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥ وقرار من وزارة الداخلية في ٧ يناير سنة ١٩١٦ بإيقاف انتخاب أعضاء المجالس المذكورة بسبب الحرب العامة . ولما كانت تلك المجالس مشكلة قبل ذلك طبقا للقانون النظامي رقم ٢٩ سنة ١٩١٣ وقانون الانتخاب رقم ٣٠ سنة ١٩١٣ وصدر قانون الانتخاب البرلماني رقم ١١ سنة ١٩٢٣ والقانون المعدل له رقم ٤ سنة ١٩٢٤ لم يتمكن الحكومة من اجراء انتخابات جديدة لمجالس المديرية لضرورة اصدار قانون جديد يعدل القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩١٣ الذي أصبح تطبيقه الآن متعذرا لأسباب عديدة أوجدها القوانين الحديثة المتوالية من زوال صفة الناخبين الى تغيير السن الى غير ذلك من أسباب التغيير والحرمان .

وكان من الضروري الامراع في اصدار هذا القانون حتى يتيسر تلك المجالس أن تجتمع بصفة قانونية وتقوم بواجبها لمصلحة الأهالي في حدود القانون النظامي رقم ٢٩ سنة ١٩١٣ الى أن يتم وضع التشريع الكامل الذي تقوم به اللجنة التي عهد اليها هذا العمل وصدر قرار مجلس الوزراء بتشكيلها في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦

ولما كان هذا الغرض متفقا مع غرض اللجنة وحاجات البلاد وافقت على ذلك ورأت :

أولا — رأت اللجنة باضافتها مع الحكومة أن يكون لكل مجلس مديرية أعضاء بعدد الدوائر الانتخابية لمجلس النواب كما جعلت انتخاب أعضاء تلك المجالس من درجة واحدة أسوة بانتخاب أعضاء مجلس النواب .

فبذلك يكون التمثيل وائيا والاهرامات واحدة ومهله . وقد رأى بعض حضرات أعضاء اللجنة أن ينتخب لكل دائرة عضوان ولكن الأغلبية رأت الاكتفاء بعضو واحد ، لأن العدد الذى سينتخب هو أكثر من عدد أعضاء المجالس السابقة وفيه التمثيل الكافى .

ثانيا — رأت اللجنة أن يكون العضو مقيا فى المركز أو أحد المراكز التى تتكون منها الدائرة التى يرشح العضو نفسه فيها مراعية فى ذلك أن مجالس المديريات تنظر فى المسائل المحلية البهتة فيجب أن يكون العضو له ارتباط وعلاقة وهصالح مادية بالمركز الذى فيه الدائرة — ان كانت فى مركز واحد أو بأحد المراكز التى منها بلاد بعض الدائرة ان كانت فى أكثر من مركز واحد ، ولم تر اللجنة الاكتفاء بجعل الإقامة بالمديرية لما فى ذلك من خطر احتكار هذه المجالس للأسر القوية بالمديرية وابتعادها عن حكمة التشريع وهى التمثيل المحلى وبذلك نفوت الفائدة المرجوة من المشروع ، وبعد أن كانت الحكومة مصممة فى مشروعها على أن تكون الإقامة بالدائرة فقط وافق حضرة مندوبها على تعديل اللجنة .

والمراد بجعل الإقامة المحل الذى يباشر فيه المشرع أعماله كلها أو بعضها بصفة دائمة أو شبيهة بها كالمحامى الذى يباشر أعمال صناعته بدائرة ويقم فى دائرة أخرى وكلما لك المقيم بدائرة وله أطيان بدائرة أخرى يجرها أو يزرعها بنفسه فيصبح الترشيح فى الدائرتين بخلاف المفاول الذى يباشر أعمالا وقتية اذا انتهت لم تبق له علاقة بالجهة التى يباشر فيها هذه الأعمال .

ثالثا — رأت اللجنة أن الملك العقارى الذى اشترط مشروع القانون فرض ضريبة عليه للحكومة قدرها ثلاثون جنيها مصريا فى السنة على الأقل

أن يكون في انحاء المديرية التي يرشح العضو نفسه في احدى دوائرها . وليس من الضروري أن يكون مالكا في الدائرة فقط لأن العضو ينوب عن المديرية كلها في مجلسها كما ينوب النائب عن القطر بأجمعه في البرلمان وأن في شرط الإقامة بالمركز أو المراكز التي تتكون منها الدائرة ما يفنى عن وضع قيد جديد .

وتحتسب من الضريبة الأموال التي تدفع على حصة المرشح في العقارات الموقوفة .

رابعا — جاء في المشروع أن الضريبة تدفع على أطيان ولكن لما كانت حواصم المديريات التي تكون بذاتها دائرة انتخابية قد يوجد مرشحون يملكون بها مبان تدفع عنها عوائد للحكومة فقد أجاز المشروع احتساب هذه العوائد من الضريبة المطلوبة .

أما الرسوم التي تقررها مجالس المديريات أو أية هيئة أخرى فانها لا تحتسب ضمن الضريبة لأن هذه الرسوم تفرض بصفة مؤقتة وهي قابلة للزيادة والتقصان بل وللزوال فاحتسابها يؤدي الى سقوط العضوية عن بعض حضرات الأعضاء ، وقد تعرض المجالس الى اضطرابات لا يصح أن تكون معرضة لها .

ولما كان من الواجب أن يفسح المجال أمام المتعلمين الحائزين لدبلوم من احدى الكليات أو المدارس العالية لتتفتح المجالس بمعارفهم فقد رأت أغلبية اللجنة — متفقة في ذلك مع الحكومة — أن يكتفى بتقيص الحد الأدنى للضريبة الى الثلث ، والحكمة في ذلك ضرورة وجود المصلحة المادية للعضو في المديرية ، ولكن الأقلية تخالف هذا الرأي وترى ضرورة اعفاء الحاصلين على الشهادات العالية من الضريبة اعفاء تاما لأن هذه المجالس في حاجة الى مثل هؤلاء المتعلمين فتكتفى بدرجة التعليم ولا داعي لدفعهم أية ضريبة .

خامسا — يقرر المشروع أن تكون إجراءات الانتخابات لهذه المجالس طبقا لأحكام قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ — كما رأت اتباع مائص عليه في ذلك القانون خاصا بالجرائم الانتخابية .

سادسا — رأت اللجنة أن سقوط العضوية ، سواء افقد الأهلية أم لفقد الصفات المشترطة في العضو ، يكون بقرار يصدر من المدير لأنه في الواقع يعمل تحت إشراف وزير الداخلية ولا يصدر قراره إلا بعد الاستئناس برأي الوزير وأحيانا برأي قلم القضايا إلا أن بعض حضرات أعضاء اللجنة يرى أن يكون قرار سقوط العضوية صادرا من وزير الداخلية مع أن أغلبية اللجنة وافقت الحكومة على رأيها لاسيما أن للعضو الحق في الطعن في هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية وفي ذلك الضمان الكافي متى علم أن القرار لا يكون نافذا إلا إذا كان مبليا على أحكام نهائية .

سابعا — رأت اللجنة أخيرا أن المشروع خال من نص ينحول وزير الداخلية الحق في إصدار قرارات أو منشورات تنفيذية لهذا القانون فقررت أن يضاف هذا النص قياسا على النص الوارد في قانون الانتخاب لمجلس الشيوخ والنواب . وقد وافقت الحكومة على ذلك .

هذه هي أهم النقاط التي طرحتها مشروع قانون انتخاب مجالس المديرية . والجنة تتقدم بهذا المشروع للجلسة المقررة أمل إقراره .

ويسر اللجنة أن الحكومة متفقة معها في جميع مآرائه من التعديلات ما

السكرير النائب	رئيس اللجنة
محمود صبري	عبد الفتاح يحيى

تقرر لجنة الداخلية بمجالس الشيوخ

”أحال المجلس على اللجنة بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٢٨ مشروع قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرية لنظرة بطريق الاستعجال وقد بحثته اللجنة في جلسات ٢٨ و ٣٠ يناير و ٤ فبراير سنة ١٩٢٨ ومن رأيها :

أولاً — الموافقة على ما طلبته الحكومة من سن قانون لانتخاب أعضاء مجالس المديرية لينظر بصيغة مستعجلة قبل قانون اختصاص هذه المجالس .

وذلك لأن انتخاب مجالس المديرية لم يحصل منذ يناير سنة ١٩١٤ بسبب الحرب العامة وما طرأ بعدها حتى أصبحت هذه المجالس — وقد توفى بعض أعضائها وترك البعض الآخر العمل فيها — لا تؤدي الغرض المطلوب منها .

ثانياً — رأت الحكومة أن يكون بكل مجلس مديريةية أعضاء بعدد الدوائر الانتخابية لمجلس النواب ووافقتها لجنة الداخلية لمجلس النواب على ذلك . لكن مجلس النواب نفسه رأى أن يكون لكل دائرة من دوائر مجلس النواب عضوان في مجلس المديرية بلل عضو واحد وقد ناقشت هذه اللجنة في هذه المسألة طويلاً ورات الموافقة على ما رآه مجلس النواب للأسباب الآتية :

- (١) ان وجود نائبين عن كل دائرة يجعل تمثيل الدوائر أوفى وأنفع ؛
- (ب) اذا غاب أحد عضوي الدائرة عن إحدى الجلسات فقد لا يغيب زميله عنها وبذلك لا تحرم أية دائرة من ممثل لها في أية جلسة كانت ؛

(ج) كان القانون القديم يعتبر كل مركز دائرة انتخابية وكان ينص على وجوب انتخاب عضوين عنها فالأخذ بهذا الرأي الآن لا يعتبر جديداً بل هو في الحقيقة تمسح مع القانون القديم ؛

(د) انه من المتوقع بعد وجود الحياة النيابية بالبلاد أن يكون للمجالس المديرية اختصاصات واسعة وكثيرة الأهمية ويحسن أن يكون عدد القائمين بالنظر في هذه المسائل كبيرا خصوصا اذا روعي وجوب تشكيل لجان خاصة لكل عمل من أعمال هذه المجالس وتستلزم هذه اللجان توافر عدد من الأعضاء حتى تنفرد كل لجنة للنظر في الأعمال الخاصة بها ؛

(هـ) وعلى كل حال فلم تترالجنته أى ضرر من كثرة عدد الأعضاء في مجالس المديرية بل بالعكس ترى أن في ذلك فوائد لا يستهان بها ، منها وجود مجال واسع لتدريب عدد كبير من رجال الأمة على الأعمال النيابية .

أما القول بأن هذه المجالس تنفيذية وكثرة أعضائها موجبة للارتباك فمردود لأن أعمال هذه المجالس ذات أهمية كبرى فهي تقر معظم الأعمال ذات المنفعة العامة بالمديرية ولا شك أن كثيرا من هذه الأعمال له خطره وقد يحتاج تنفيذه لصرف كثير من الأموال فلا بد إذن أن يكون تقريره صادرا بعد روية ومن أكبر عدد مستطاع .

على أن أكبر المجالس عددا لن يتجاوز الأربعين فيما عدا مديرية القريية وهو ليس بالكثير بجانب ما ذكرناه من خطورة الأعمال التي مستحل على هذه المجالس وبالنسبة للمجالس في البلاد الأجنبية .

أما فيما يتعلق بمديرية القريية فإن هناك لجنة حكومية تنظر في تعديل الاختصاص الإداري ومن المحتمل كثيرا أن يؤخذ منها بعض المراكز وتلحق بمديرية أخرى كما هو حاصل الآن بالنسبة للاختصاص القضائي .

ثالثا — نص مشروع الحكومة على أن يكون المرشح مقما في الدائرة التي يرشح نفسه فيها وقد عتق ذلك مجلس النواب بأن يكون مقما في المركز أو أحد المراكز التي تتكون منها الدائرة التي يرشح العضو نفسه فيها وترى هذه اللجنة أنفي هذا التعديل توسعا مفيدا وتوافق عليه .

رابعا — قد أثارَت مسألة النصاب الواجب توفره في المرفع مناقشات طويلة يجلس النواب خصوصا فيما يتعلق باعفاء حاملي الشهادات العالية منه و انتهى المجلس بأن أقر الحكومة على رأيها من ضرورة دفع المرفع لضريبة على أراض زراعية قدرها ثلاثون جنيها وتخفض الى الثلث بالنسبة لحاملي الشهادات العالية وترى هذه اللجنة الموافقة على ذلك .

خامسا — رأت اللجنة ما عدا حضرة حافظ عابدين بك أحد أعضائها الموافقة على المادة السابعة من المشروع كما قرره مجلس النواب أما حضرة العضو المذكور فقد خالف رأى اللجنة ورأى حذف العبارة الخاصة بحق وزير الداخلية بطلب ابطال الانتخاب وطل ذلك بأن الوزير قد يطعن في الانتخاب بناء على رأى المدير فيكون في الواقع ونفس الأمر طالب الطعن هو المدير الذى لا يخلو عادة من ميول ومحاباة لبعض أهالى مديريته دون البعض الآخر .

أما باقى أعضاء اللجنة فيرى أن هذا التعليل لا محل له خصوصا وأن المرجع الأخير للنظر في الطعون سيكون للسلطة القضائية .

سادسا — وافقت اللجنة على ما جاء في المشروع من عدم الجمع بين العضوية في مجالس المديريات وبين المجالس المحلية والعضوية بلجان الشياخات وكذلك عدم الجمع بين العضوية في مجالس المديريات وبين وظائف الحكومة بما فيها العمد والمشايخ . وقد أثارَت هذه المسألة مناقشات طويلة في مجلس النواب حيث كان يرى البعض أن لا مانع من أن يجمع العضويين العمدية ومجلس المديرية كما رأى البعض الآخر أن ليس هناك مانع من الجمع بين عضوية مجالس المديريات والمجالس المحلية وأدلى كل من الفريقين برأيه و انتهى الأمر بأن تقرر عدم الجمع . وهذه اللجنة توافق على ذلك للأسباب الوجهية

التي دعت الى هذا التحريم وأهمها عدم حصر العضوية في المجالس على اختلافها في أشخاص معينين مع ترك المجال واسعا لمن يرغبون الاشتراك في الأعمال العامة وربما تتعارض في بعض الأحيان مصالح المجالس سواء أ كانت محلية أم مجالس مديرية فيحسن أن يكون الأعضاء في كل من هذه المجالس مختصين بأعمال مجلسهم حتى يكون النظر للصلة العامة وحده هو رائد الجميع . أما الجمع بين عضوية المجالس ولجان الشياخات فترأت اللجنة أيضا عدم الموافقة عليه للأسباب السابق ذكرها ولما قد ينشأ عنه من نفوذ أعضاء الشياخات في الانتخابات .

هذا ما رأت اللجنة ذكره بنص خاص في هذا التقرير .

وأما باقي مواد المشروع فقد وافقت عليها أيضا بالإجماع بعد اطلاعها على الأسباب التي وردت بشأنها في مضابط مجلس النواب ٤

رئيس اللجنة

أحمد علي

قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٨ بانتخاب أعضاء مجالس المديريات^(١)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدناه :

المادة الأولى

ينتخب عضوان لمجلس المديرية عن كل دائرة من دوائر الانتخاب لمجلس
النواب وتكون مدة العضوية خمس سنوات .

كانت المادة الأولى في المشروع المقدم من الحكومة بالنسبة الآتى :

”يكون في كل مجلس مديرية أعضاء يحدد دوائر الانتخاب لمجلس النواب بالمديرية وينتخب
كل منهم عن دائرة من هذه الدوائر يكون انتخابهم لمدة أربع سنين“.

١ — مناقشات مجلس النواب

(١) بجلسة ٣ يناير سنة ١٩٢٨

محمد عبد الحليم سعودي افتدى — أقرح على هيئة المجلس أن يكون لكل دائرة انتخابية من
دوائر مجالس المديريات عضوان لأن مجالس المديريات تمثل مصالح المديرية عامة من زراعية
وصحية وغير ذلك . والجاري في البلاد التي أخذ عنها تشريعات التباين أن يمثل العضو ثلاثين ألفاً
من السكان أما عندنا فالعضو ينوب عن سنين ألفاً أى ضعف العدد في البلاد المذكورة ولذلك
أصر على طلبى .

حسن يس افتدى — إذا كان انتخاب أعضاء مجالس المديريات يجري على نفس أساس
انتخاب أعضاء مجلس النواب فما الداعي لجل مدة العضوية في مجالس المديريات أربع سنوات
بينما هي خمس فيما يتعلق بأعضاء مجلس النواب ؟

المقرر — سأجيب حضرة العضو المحترم عندما تصل الى هذه النقطة ، أما بخصوص طلب
حضرة النائب المحترم محمد عبد الحليم سعودي افتدى فإن اللجنة قد راعت في تعديلها باختلافها

(١) نشر هذا القانون بالوقائع المصرية في ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨ بالعدد السادس والثلاثين .

مع الحكومة في هذه النقطة أن يزيد عدد الأعضاء في مجالس المديرات حسب النظام الجديد على ما كان عليه في الماضي فيصبح عددهم ١٩١ بدلا من ١٥٢ وهذا باعتبار أن لكل دائرة عضوا بدلا من عضوين لكل مركز حسب النظام القديم لأن العضو سيمثل سين أقما من الأهالي فيكون عدد الأعضاء مثلا مثلا كافيا للدية .

على حسين أفندي — هل لسادة وكيل الداخلية أن يبين لنا ما اذا كان سيوجد في مجالس المديرات أعضاء معينون ؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف يكون عددهم ولن تكون الأغلبية ؟ لأن المادة بينت عدد الأعضاء المنتخبين ولم تشر إلى المعينين .

وكيل الداخلية — أن هذه النقطة تتعلق بقانون الاختصاص الذي سيقرر ما اذا كان سيعاى في تشكيل مجالس المديرات وجود أعضاء معينين ولا تزال هذه الأمنية محل بحث اللجنة المشكلة لانتظار في اختصاص مجالس المديرات فاذا ما اتيت من قرارها فيه ستعرضه الحكومة على هيئة المجلس المقرر ليرى رأي فيه على أن هذه فكرة ثبتت ولم يبت فيها بقرار بعد .

أما القانون الحالي الذي سيجرى عليه انتخاب الأعضاء الجدد فلا يوجد فيه نص على وجود أعضاء معينين بل سيكونون جميعا منتخبين ، وأنى أفهم هذا لا على أنه قرار الحكومة البتة فان هذا محل بحث لأن كالت لخصراتكم متى استقر عليه الرأي سيعرض على المجلس .

الرئيس — المسألة الآن هي أن مشروع القانون المروض علينا الآن لا ينص الا على أعضاء منتخبين واجابة سعادة وكيل الداخلية بخصوص وجود أعضاء معينين قل على أن الأمر لا يزال محل بحث اللجنة التي تنتظر في قانون الاختصاص .

وكيل الداخلية — ان المادة (١٨) من مشروع القانون المروض على هيئة المجلس المؤقتة قد ألفت المادة ٤ من القانون النظامي الصادر في سنة ١٩١٣ وهذه المادة (٤) هي التي تناولت الكلام عن تشكيل مجالس المديرات القائمة حالا وقد نصت على أن ينتخب لكل مجلس مديرية عضوان عن كل مركز ولم يوجد فيها حكم خاص بيجواز تعيين أعضاء بالمجالس المذكورة ورئيس المجلس هو المدير ؟

الرئيس — بناء على اذامر هذا القانون ولم يصدر قانون الاختصاص الجديد لا يكون في مجالس المديرات الا الأعضاء المنتخبون ؟

وكيل الداخلية — فم اذا استثنينا المدير الذي يرأس المجلس بملية مركزه .

على نجيب أفندي — ان المادة ٤ من القانون النظامي تنص على ما يأتي :

”..... ولا يجوز لأحد غير الأعضاء أن يحضر جلسات المجلس أو يلغاه الا بدعوة منه أو من المدير لقائفة المسائل الحاصلة للبحث فيها .

لكل ناظر معين مندوب أو أكثر يحضر جلسات مجلس المديرية أو لجانته عند النظر في أمر يتعلق بأحدى المصالح الثابتة لنظامه - ولغلاء المتعدين حق الاشتراك في المداولات ولا يكون لهم رأى محدود.....“ .

فهل معنى ذلك أن يحضر جلسات مجالس المديريات أعضاء معينون لا يكون لهم حق المناقشة ولو أنه ليس لهم رأى محدود فيه عند المداولة ؟

الرئيس — سبق أن وضع المجلس سعادة وكيل الداخلية أنه بمقتضى القانون النظامى الجارى العمل به الآن لا يوجد فى هذه المجالس أعضاء معينون وإنما يرأسها المدير بمحكم وظيفته ولكل وزارة أن تتيب عنها فى مجلس المديرية أعضاء استشاريين يشتركون فى المداولات ولا يكون لهم رأى محدود فيها .

وكيل وزارة الداخلية — ان القانون لا ينص على أعضاء قانونيين معينين ولا استشاريين وإنما يجوز للوزير صاحب الاختصاص فى المسألة المروضة للبحث أمام المجلس أن يبعث برسول من قبله ليدل به بالبيانات والمعلومات اللازمة ولا يكون له رأى فى المداولات مطلقا ويكون معه كتلى أمام المجلس الآن .

سيد المحيد ابراهيم صالح افتدى — أؤيد الاقتراح الذى تقدمه المجلس حضرة النائب المحترم محمد عبد الحليف سعوى افسدى الذى يرمى الى انتخاب عضوين لكل دائرة بدل عضو واحد بمعنى أن يكون لكل ٣٠٠٠ من يمثلهم بمجلس المديرية فهذا الاقتراح له وجهاته للأسباب الآتية :

أولا — انه يعطى البلاد فرصة كبرى للتدرب على الحياة النيابية .

ثانيا — يسمح المجال لعدد كاف من أعيان المديرية وأصحاب الراى فيها أن يتقدموا للانتخاب فيستطيع الناخبون أن يختاروا من بينهم عددا كبيرا من ذوى الكفاية والتميز القدير يمكنهم بمح المسائل المتعلقة بشؤون المديرية العامة وتحجيصها بشكل أدق مما لو كان عددهم قليلا .

ثالثا — قد تطرأ على بعض الأعضاء أحوار قاهرة كالمرض فيضيب مدة طويلة وقد تعرض فى أثناءها بعض المسائل المهمة بمصالح الدائرة فاضطر أعضاء اللجنة لقررها فى غياب ممثل الدائرة بعكس ما اذا كان هناك ممثل آخر فانه يحمل محل النائب ويدافع عن مصالح الدائرة .

ورفق ذلك لا أحد ضررا من زيادة عدد أعضاء هذه المجالس التى هى بمثابة برلمانات صغيرة ولا يخفى أن سعين فى المائة من حضرات أعضاء البرلمان كانوا أعضاء فى هذه المجالس . هذا فضلا عن أن الخرافة لا تتكف شيئا اذا كثرت عدد الأعضاء (تصديق) .

أحمد عبد الغفار بك — اننى أعارض فى اقتراح زيادة عدد أعضاء مجالس المديريات لأن هذه المجالس صغيرة وكلما قل عدد أعضائها وكان كافيا لتمثيل المديرية تمكنت من تأدية مهمتها على أحسن وجه .

وبالعكس كلما كثر عدد أعضائها زادت المناقشات فيها وتطلت أعمالها . وفي الواقع يا حضرات الأعضاء أن البلاد بعد ما أخذ منها أعضاء البرلمان وبلدان الشياخات والمجالس المحلية والقروية مع قاعدة دم جواز الجمع بين عضوية هذه المجالس الأخيرة وعضوية مجالس المديرية انتهى بعد هذا كله أن لا نجد العدد الكبير القى يطلبه حضرة النائب المحترم محمد عبد الحليف سمودي في اقتراحه (ضحية) .

قد يكون رأي مخالف لرأي بعض حضرات زملائي المحترمين ولكن مقتنع به بما ما ومصرعاه وأرى أن يكفي بشروط واحد عن كل دائرة .

أبراهيم دسوقي أبانه افتدى — أرى أن السبب الذي أدلى به حضرة النائب المحترم عبد المجيد إبراهيم صالح افتدى هو سبب طبعي لانه لأنه كلما كثر عدد الأعضاء كان ذلك مدعاة لتعطيل الأعمال وأرتبنا كها ، والمشاهد أنه كلما قل عدد أعضاء هذه المجالس أمكن السير في أعمالها بالسرعة الواجبة والتدقيق الكافي . وهناك فكرة نبئت في بعض المجالس النيابية الأوروبية ترى الى تخليل عدد أعضائها . فاظفروا حضراتكم تجدوا أن مجلسا مجلس مديرية التربة إذا انتخب عضوان عن كل دائرة من دوائره أصبح مدمم ٦ وهذا عدد كبير جدا أضيف الى ذلك أن بعض رؤساء هذه المجالس قد لا يستطيعون في بعض الأحيان المحافظة على نظام المداولة فيها .

عبد العليم ميمهان بك — خلاصة على اقتراحى القى قدمته فاقى أرد على ما يقوله حضرة النائب المحترم أحمد عبد التفاريك من أن البلاد ليس فيها من يصلح للعضوية بعد انتخاب أعضاء البرلمان وبلدان الشياخات الى غير ذلك مملأ أنه اذا كانت البلاد وعدد سكانها ١٤ مليوناً من النفوس ليس فيها غير هؤلاء الأعضاء فأمرى بها ألا تستخدم لانتخاب مطلقاً والحقيقة أنه يوجد في البلاد الكثيرون من ذوى الكفايات الذين يستطيعون خدمة بلادهم خدمة صادقة .

أبراهيم ممتاز افتدى — أؤيد اقتراح حضرة النائب المحترم محمد عبد الحليف سمودي افتدى لأن المقروض أن مجالس المديرية هي هيئات نيابية يجب أن تمثل كل مديرية تمثيلاً تاماً كتمثيلها بأن يتر الفقرة المقصودة منه بحيث تستطيع أن تنظر في شؤون المديرية العامة بالحق اللازمة .

فالواقع يا حضرات الأعضاء أن كل عضو من أعضاء مجلس المديرية يمثل المديرية بوجه عام ودوائره بوجه خاص ، فإذا ما عرضت على مجلس المديرية مسألة متعلقة بالمديرية وهو نائب وفيها ما هو ماس بدوائره حرمت هذه الفائرة من يدافع عن مصالحها وهذا يختلف ما اذا كان هناك ممثلون لما فانه يمكن الحاضر منهما أن يتولى الدفاع كما يجب .

أما فيما يتعلق بكثرة عدد الأعضاء فاقى أحبه لأنه يث الروح النيابية في البلاد ويدرب الكثيرين على الأخذ بها وعلى ذلك ترون حضراتكم أنه ليس بكثير أن يكون أعضاء مجلس مديرية التربة ٦ ٥ عضواً يمثلون مليوناً ونصف المليون من السكان .

أما لما يخص بما قاله حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك من أنه لا يوجد في البلاد من ذوى الكفايات ما يكفي لانتخاب عضوين عن كل دائرة فمع استراي رأيه واعتقادي اعتقاداً صحيحاً بأنه إنما أبدأء من إيمان صادق أصحب أن لا يترك مدى كلمته يرث في جوانب المجلس بدون رد عليا . فأقول ان في البلاد رجالا يستطيعون القيام بجدارة واستحقاق بأعمال مجالس أكثر عدداً مما نصت عليها الدساتير، فلك أطلب من حضراتكم المواقفة على انتخاب عضوين لكل دائرة بدل عضو واحد (تصفيق) .

محمد صبرى أبو علم افتدى — هناك مسألة يجب أن نتبينها قبل هذه المناقشة وهى معرفة مقدار عدد الدوائر بعد التعداد الأخير فلم أن عدد أعضاء مجالس المديريات حسب النظام الحالى ١٥٢ وحسب التعداد السابق على الأخير وصل العدد الى ١٩١ فهل لسعادة وكيل الداخلية أن يذكر لنا ما هو عدد الدوائر التى ستمثل اليه بعد اجراء التعداد الأخير ؟

الواقع أن هذه المسألة يجب تحديدها لأنه اذا كان التعداد الأخير يرفع الرقم الى ٢٠٠ أو أكثر فإن المناقشة التى تجرى في ضوء هذه الحقيقة تكون مناقشة مرتكزة على أساس متين . ولدى تلقى ألبه به أن أسمع أجابة سعادة وكيل الداخلية .

وكيل الداخلية — طلبت الوزارة الى مصلحة الاحصاء معرفة ما اذا كان في وسعها أن تبين لنا عدد سكان كل مديرية وبتدويرية حتى نضع مشروع قانون بتجديد الدوائر فأجابت بأنه لا يمكنها ارسال البيانات اللازمة الا بعد بضعة شهور . وفى ظنى أن تمتد هذه الشهور الى شهر أكتوبر سنة ١٩٢٨

الرئيس — أستمع الدوائر بدون تحديد الى أكتوبر ؟

وكيل الداخلية — هذا ما فهمه من اجابة مصلحة الاحصاء ومع ذلك فان وزارة الداخلية على استعداد تام لوضع المشروع اللازم اذا رست لها مصلحة الاحصاء البيانات المطلوبة في وقت قريب . إن عدد السكان قد زاد على تعداد سنة ١٩١٧ ولكن لا يمكن معرفة نسبة الزيادة في الأجانب ونسبتها في الوطنين اذ على نسبة الوطنيين تحدد الدوائر الانتخابية .

ان من المحتمل أن يزداد عدد الدوائر في بعض المديريات ولكن لا أستطيع تحديد مدى هذه الزيادة .

الرئيس — ذكرتم حضرتكم أن مصلحة الاحصاء لا يمكنها أن تعطى بياناتاً جميعاً عن التعداد الأخير الا في شهر أكتوبر القادم فهل منشأ هذا التأخير الرغبة في الحصول على تعداد كامل عن الأجانب والوطنين أو الوطنيين فقط ؟

وكيل الداخلية — سيكون التعداد شاملاً للوطنين والأجانب في كل مديرية وبتدويرية .

الرئيس — يمكن أن تقدم مصلحة الاحصاء لوزارة الداخلية بياناتاً عن الوطنيين وحدهم لأنه يبنى على عدم تحديد الدوائر الانتخابية .

وكيل الداخلية — يمكن لوزارة الداخلية أن تطلب من مصلحة الاحياء هذا البيان .

محمد صبرى أبو علم اغتدى — يظهر أن السبب في تأخير تحديد عدد الدوائر أن مصلحة الاحياء تريد من تلقاء نفسها أن تقدم بيانات تقديمية عن عدد الأجانب والوطنيين معاً مع أن توزيع دوائر الشيوخ والنواب جرى بدون نظر إلى ذلك فإذا كان مساعدة الوكيل يمكن من الوصول إلى النتيجة المطلوبة في ظرف أسبوع فإن ذلك يساعد كثيراً على تحديد الدوائر سواء أكان ذلك للمجالس المديرية أم لغيرها من المجالس أما تطبيق على الاقتراح الخاص بانتخاب عضوين لكل دائرة بدل عضو واحد فيمكن الرد على ذلك بأنه ليس لأية دائرة مصلحة مستقلة عن المركز فإذا صح أن يكون المركز مصلحة منفصلة فلا يمكن أن يقال ذلك عن دائرة .

وعلى هذا يتضح لحضراتكم أن اقتراح زيادة الأعضاء في هذه المجالس أمر كمال لا يدعو إليه الضرورة . أما إذا أريد بهذه الكثرة تدريب المصريين على حكم أنفسهم بأنفسهم فلا مجال لأخرى كثيرة العدد يمكن لأعضائها أن يترقوا منها إلى الاستئمان فيملك المجالس الأوسع اختصاصاً .

والواقع يا حضرات الأعضاء أن انتخاب عدد كبير لعضوية مجالس المديرية بمقدار ميل النيابة لأدبهم والقول بأنه إذا نأب عضو يقوم مقامه العضو الآخر الذى يمثل الدائرة قول مردود بل أرى أنه سيكون عدالة لحوالى وانزاع على النيابة . والنتيجة التى أراها سالحة لفنان سير هذه المجالس هو الاكتفاء بأن يمثل كل دائرة عضو واحد ، إذ في ذلك إتمام له بأن لا يختلف عن حضور جلسات المجلس ويمكن أن أدلل على صحة قول بأن تجلسكم المؤتمر رأى أن في تخليل عدد أعضاء المجالس ضاراً لحسن سير الأعمال وسرعة إنجازها ولأجل أن يكون تشريعاً صحيحاً يجب أن تتشعب مع الواقع لذلك أعارض في الاقتراح الذى يرى إلى زيادة عدد أعضاء مجالس المديرية .

نخري عبد النور بك — أرى أن يكون لكل دائرة انتخابية عضو واحد ، وسأقيم الدليل على ذلك .

قال حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم ممتازة يوجد في كل دائرة رجال شيوخ أكفاء . لا أعارض في ذلك ، ولكن ليسمح لي حضرة باعتباره قائماً عن دائرة أنعم بأن يجيبني عن هذا . الأشخاص المائتين ... (ضجة) .

أريد أن أخرب لحضراتكم ، لا بدائرة حضرة العضو الانتخابية ... (ضجة) . أن الانتخاب يا حضرات النواب مقيد بشروط نص عليها القانون المروض على حضراتكم ، وهذه الشروط تكاد تكون محصورة في عدد قليل جداً يكاد معها الانتخاب أن يكون تعيناً .

إن بعض البلاد لا يترافق فيها سوى عدد قليل يستلج دفع القرية المقررة في هذا القانون ... (ضجة) .

في الواقع لا يوجد في بعض الدوائر الاثنان أو ثلاثة يدفعون ضريبة مقدارها ٣٠ جنياً ... (ضجة) .

دعوى أنكم . انى لا أقصد بقول هذا طعنًا فى الكفايات ، ولكنى أقرر واقعة صحيحة
وهى أن البلاد فقيرة فى المال وليس الفقرياً .

انعاميل صدق باشا - مفهوم كثيراً أن يكون عدد أعضاء الهيئات النيابية كبيراً جداً . لأن
النزاع أو المهمة الملقاة عليها هى القيام بالشؤون التشريعية ، وهى متشعبة ومتعددة وتحتاج الى
كثير من الكفايات ، وكلما كثر العدد فى المجالس النيابية كان ذلك فى المصلحة العامة ، ولكن
تلاحظ أن أكثر اختصاصات مجالس المديريات تنفذ ، وهى تقوم بشؤون محلية إدارية
قسمها لا تخرج عن كونها شؤوناً تنفيذية ، ومفهوم أنه إذا كثر عدد من يبالغ هذه الشؤون اختلط
فيها الأمر أو تطل . وإذا رسمت الواقع رأيت أن مجالس المديريات اختصاصاً بأمور التعليم
والشؤون الصحية ، فاختصاصها بأمور التعليم لا يخرج عن تعيين مدرسين أو قائلهم من جهة الى
أخرى . ولا أرى فائدة أن مثل هذه الشؤون يتناولها بالبحث عدد كبير من الأعضاء بل ان
عدد الأعضاء إذا قل بمقدار يسمح بأن تصالج هذه المسائل فائدة كان ذلك خيراً .

أما كثرة الأعضاء فى الشؤون التنفيذية فببعض ضياع فائدة البحث ، ولقد شاهدها أمثلة على
ذلك فى الوزارات قسمياً ، وفى الهيئات التى تنفذها الوزارات وتجهل عددها صغيراً لبحث بعض
المسائل التنفيذية لذلك أرى إبقاء المادة على أصلها (تصديق) .

صيد المجيد إبراهيم صالح اقتضى - اعترض بعض حضرات النواب على ما أبدته تأييداً
لانتخاب عضوين لكل دائرة انتخابية لاختال تقبيل أحدهما ، اعترضوا على هذا بأن فيه تشجيعاً
على الكسل . وأنى أعجب كيف يقول طلابى هذا التأييد القريب . لقد افترضت لتأييد العضو
أطرافاً مختلفة كالمرض أو غيره ، وقلت ربما يتعطل المجلس المديرية فى شأن خاص بدائرة العضو المنتخب .
فلو كان للدائرة عضو آخر لكانت أن يمتثلها . أما الاعتراضات الأخرى التى أبدت ضد هذا رأى
فأنى لم أجدها ، أى يقتضى بضرر كثرة الأعضاء ، بل بالعكس أرى أن هذه الكثرة تمزج بالفائدة
ومع ذلك فإن بعض المديريات لا يكون بها سوى عانى دوائر أو عشر ، والمديرية التى يبلغ عدد
سكانها مليوناً ونصف مليون نسمة لا يكون بها سوى ٢٨ دائرة ، وبمست هذه الأرقام بالعدد
الذى يخرج .

لذلك أرى أن وجود ممثلين عن كل دائرة انتخابية ، ان لم يكن فيه فائدة سوى احتكاك
الأراء ، فإنه لا يتوقع منه أى ضرر .

قال الأستاذ صبرى أبو علم انه يوجد فى كل مركز أكثر من دائرة فإن تقبيل نائب فلذلك نواب
أكثر من يتلونه ، وقد فاته أن هناك بعض مراكز ليس بها سوى دائرة واحدة أو دائرة ونصف
دائرة ، فإن غاب ممثل الدائرة لا يوجد من يمثل المركز ، فيجب والحالة هذه أن يسجل حساب
ذلك ، وهذا ما أردت أن أبديه .

محمد أمين أبو زيد بك — لا يخفى على حضراتكم أن أعضاء مجالس المديرية خاضعون لسلطة المدير فإن كثرت مدعهم كان في ذلك ضهان لسير العمل على الوجه الأكمل ، فإذا كان لكل دائرة عضوان كثرت عدد الأعضاء ونقل التأثير ففهم من المديرين ، لأن المدير لا يمكنه التأثير في عدد كبير . فذلك أخم صوتى لحضرات الأعضاء الذين يقترحون انتخاب عضوين عن كل دائرة (تصديق) .

محمد وهبه القاضي بك — أرى أن حضرات أنصار فكرة تقليل عدد أعضاء مجالس المديرية لم يستطيعوا إقامة حجة تبرر هذه الفكرة سوى العنصر في كفاية المرشحين لهذه العضوية ، والواقع أننا لو بحثنا لوجدنا الكفايات متوفرة في البلاد . أما القول بأن أعمال مجالس المديرية تنفيذية فانه قول سابق لأوانه ، لأن الاختصاص لم يحدد بعد ولم يقطع بأنه تنفيذي . فذلك أريد انتخاب عضوين عن كل دائرة (تصديق) .

وكيل وزارة الداخلية — ان الحكومة عند ما وضعت هذا المشروع جعلت نصب عينها سلطة مجالس المديرية — كما قال يمين صالح اسماعيل صدق باشا — سلطة تنفيذية ، وأن السلطة التنفيذية كلها كانت بيد رجال قليلين كان العمل أدق والنظام أصح ، وقد رأت الحكومة أيضا أن تبنى على قاعدة التمثيل الذى جرى عليه العمل في انتخاب أعضاء مجلس النواب وهى انتخاب نائب عن كل ٦٠٠٠ نسمة ، ولاحظت أيضا — كما قال حضرة النائب المحترم أحمد بك عبد الغفار — ان مبدأ عدم الجمع بين عضوية مجالس المديرية وبين جميع الهيئات النيابية تقريبا قد لا يوجد منه العدد اللازم لسد الفراغ اذا تقرر انتخاب نائبين عن كل دائرة .

سيصبح بعد قليل في كل بتدرونى كل قرية مجلس محلى أو مجلس قروى ، وسيكون أقل عدد الأعضاء لهذه الهيئات أربعة ، وسيصل عدد الأعضاء في بعض المجالس إلى العشرين ، فمع هذا العدد المطلوب لهذه الهيئات أرى انه لا يمكن توفير العدد اللازم لمجالس المديرية اذا تقرر أن يكون لكل دائرة انتخابية عضوان .

أقر هذا وأنا ما عاود للعمل ومطلع على كل التفاصيل ، فلو اشترط أن يكون لكل دائرة عضوان أصبحت العضوية وقفا على بعض الناس في كثير من المراكز ، وهذه هى الأسباب التى حدثت بالحكومة الى أن تنص في هذا المشروع على أن يكون لكل دائرة نائب واحد . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يلاحظ — كما قال حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد صبرى أبو علم — انه اذا كثرت العدد ازداد القراكل ، ولا أرى محالا القول بأنه يمتنع — اذا طرأ خطر المرض أو غيره على أحد الأعضاء — ضياع القائمة على بعض الدوائر . وهل اذا تخلف عضو الدائرة لسبب من الأسباب تبطل الاجراءات ؟ أظن أن هذا لا يمكن قبوله . ومن جهة ثالثة فإن العضوية بمثل المديرية لا الفائدة وحدها . وهذه الأسباب هى التى دعت الحكومة الى النص على انتخاب عضو واحد عن كل دائرة . والمجلس أن يقرر في ذلك ما يشاء .

على نجيب افندى — أوفد فكرة انتخاب ناشين من كل دائرة، لأن أعمال مجالس المدير يات، سواء كانت متعلقة بالصحة أم التعليم أم فقر مشروعات وزارة الأشغال في المديرية، تقتضى تشكيل بلان متعددة فإذا قلنا من عدد الأعضاء فإن هذه الأعمال بأنواعها المختلفة تتراكم على تلك الجمان القليلة العدد وتكون النتيجة تراكم الأعمال، فأما ما تلا مدرية اليوم التي سيكون لها تسعة أعضاء ولا يمكن بهذا العدد تكوين أكثر من ثلاث بلان، مع أن الأعمال متشعبة وبعضها تشرى إلى درجة ما كاصدار بعض القرارات. وبناء على ذلك أرى المواهقة على انتخاب عضوين من كل دائرة لتتسع بذلك دائرة الجمان حتى يمكن توزيع الأعمال عليها وانجازها بدون اوراق (تصديق).

رياض المصرى افندى — الواقع أن لكل من الرأين وجهة نظر خاصة وهي جدية بالاعتبار ولكن إذا قارنا بين الرأين وجدنا أن الرأى القائل بالاكتماء فى الوقت الحاضر يمثل واحد لكل دائرة انتخابية هو الرأى الذى يجب أن يتولى عليه خصوصاً وقد سمعنا من حضرة الزميل المحترم نظرى عبد اللطيف أن هناك قيوداً مالية نص عليها القانون — لم يمتها المجلس بعد ولم يتخذ فيها أى قرار — قد لا يتوافر معها العدد الكافى فى كل الدوائر الانتخابية .

لهذا أعتقد أن تلك القيود من المسائل المهمة التى يجب مبدئياً النظر فيها حتى يمكن معرفة ما إذا كان رأى القائمين بانتخاب عضوين من كل دائرة يمكن التنفيذ . أو هناك عقبات تقوم فى طريقه . يضاف إلى هذا أن الرأى السائب الذى أبداه حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد صبرى أبو رم من أنه قد يكون فى التصديق الأخير مجال للتفكير فى أن عدد الدوائر سيكون أكثر مما ورد فى هذا المشروع بما يزيد على عدد السكان . بناء على هذا وصل جميع الأدلة الأخرى التى أبداه حضرات الزيادة وسعادة وكيل الداخلية أعتقد أنه يمكن الآن بانتخاب نائب واحد من كل دائرة، فإذا ما تبين بعد ذلك أن ليس هناك عقبات وأن المصلحة تقتضى زيادة عدد المنتخبين فسنه ذلك نتقدم بمشروع جديد بالزيادة اللازمة طبقاً لاحتياجات العمل (تصديق) .

اسماعيل سليمان حمزة افندى — فى الواقع أننا كلما توسعنا فى التمثيل فى مجالس المدير يات كان العمل أولى وأفضل .

تذكرون حضراتكم أن العيوب التى ظهرت فى الانتخابات الأولى التى كانت على درجتين هى التى جعلتنا نقرر مبدأ الانتخاب من درجة واحدة حتى يشترك جميع أفراد الأمة فى الانتخاب .

إن المقارنة بين مجالس المدير يات وبين مجالس النواب فى تحديد عدد الأعضاء مقارنة فى غير محلها، لأن النائب فى مجالس النواب يتوب عن القطر بأكمله، أما عضو مجلس المديرية فانه يتوب عن مديريةه، فوجب أن يمثلها التمثيل الكافى، وأظن أنه كلما زاد عدد أعضاء مجلس المديرية كان الرأى أكثر وضوحاً وتسمى لكل دائرة أن يتوب عنها من يمثلها الدفاع عن مصالحها .

أما إذا كان العدد قليلاً فقد يترتب عليه أن المجلس لا ينعقد إذا تغيب بعض أعضائه، والعكس بالعكس، فإن كثرة الأعضاء تدعو إلى استمرار عقد جلسات المجلس بانتظام .

الرئيس — لدينا عدد من الاقتراحات وهي تنقسم الى قسمين : الأول، يؤيد بقاء المادة على أصلها ، والثاني : يرى الى أن يكون لكل دائرة عضوان ، وأصل المادة هو :
يكون في كل مجلس مديرية أعضاء بحدود دوائر الانتخاب لمجلس النواب بالمديرية ويختب كل منهم عن دائرة من هذه الدوائر .

فلوافق على التعديل أعني أن يكون لكل دائرة عضوان يقف .

(النتيجة مشكوك فيها) .

الرئيس — يؤخذ الرأي اذن بالطريقة العكسية .

الخطاف لهذا الاقتراح يقف أى الموافق على بقاء المادة على أصلها يقف .

(النتيجة مشكوك فيها) .

الرئيس — اذن يؤخذ الرأي بمصادة الأسماء .

(هنا رأس الجلسة الأستاذ وصفا واصف) .

أخذ الرأي بمصادة الأسماء .

فوافق المجلس على أن يكون لكل دائرة عضوان بأغلبية ٧٢ ضد ٤٩

الدكتور حسين يوسف طاهر — أقترح أن يكون نص المادة الأولى هكذا :

” يختب لكل مجلس مديرية عضوان من كل دائرة انتخابية لمجلس النواب “ .

عبد يوسف بك — أقترح تعديل المادة الأولى كما يأتي :

” يشكل في كل مديرية مجلس مديرية من أعضاء نصف عدد دوائر الانتخاب لمجلس النواب بالمديرية ويختب عضوان من كل دائرة من هذه الدوائر ويكون انتخابهم لمدة أربع سنوات “ .

أحمد ومضى بك — لدى اعتراض لنوى على اقتراح حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك .
طفنة : ” نصف الشيء “ مثله ” لاطيله “ كما هو الشائع فيصح اذن أن نقول نصف عدد دوائر الانتخاب .

المقرر — يحسن أن يترك الأمر للجنة .

الرئيس — اذن يعرض حضرة المقرر للصيغة التي تراها اللجنة على المجلس في جلسة التند .

(ب) بجلسة ٤ يناير سنة ١٩٢٨

المقرر — قد تقرر المجلس في الجلسة الماضية بصدد المادة الأولى من القانون أن يختب عضوان لمجلس المديرية من كل دائرة من دوائر الانتخاب لمجلس النواب . وبناء على ذلك وضمت اللجنة صيغة المادة الأولى طبقا لقرار المجلس على الوجه الآتية :

”يُنتخب عضوان لمجلس المديرية من كل دائرة من دوائر الانتخاب لمجلس النواب ويكون انتخابها لمدة أربع سنوات“ .

حسين هلال بك — أرى أن الأول في تحرير المادة أن يقال ”يُنتخب لمجلس المديرية عضوان ... الخ“ .

المقرر — اللجنة لا ترى مانعا من ذلك .

عبد السلام فهمي محمد جمعة بك — ان عبارة المادة على الصورة التي يراها حضرة النائب المحترم حسين هلال بك غير مرغوب فيها لقويا .

محمد يوسف بك — أرى أعترض على النص الذي وضعت اللجنة .

لقد سألت حضرة النائب المحترم على بك حسين في جلسة أمس — عدنا على نص المادة الأول من أصل المشروع — عما اذا كانت هناك نية من جانب الحكومة ترى الى أن يكون في مجالس المديرية أعضاء مميّون فأجابني سعادة وكيل الداخلية بأن هذه الفكرة قد وجدت في اللجنة التي تحضر مشروع تشكّل واختصاص مجالس المديرية ولكن لم يبت فيها

وقد فهمت من جواب سعادة وكيل الداخلية السبب في وضع صيغة هذه المادة على الصورة التي عرضت عليها ، فانها لا تقول ينشأ مجلس مديرية مكوّن من كيت وكيت بل قالت ”يكون في كل مجلس مديرية أعضاء ... الخ“ .

وفهم من هذا القول ان الأعضاء المنتخبين يكونون ضمن أعضاء مجلس المديرية وأن العضوية ليست قاصرة عليهم ، بل يفهم من أن وزارة الداخلية التي قدمت اليها المشروع قد صاغت المادة الأولى من كل فكرة أن يضم الى مجالس المديرية أعضاء مميّون . وقد سئل سعادة وكيل الداخلية عن ذلك فأجاب بأن الوزارة لا تريد بمقتضى المشروع المزمع علينا الآن أن يكون هناك أعضاء مميّون ولكن لا مانع من أن تعين الوزارة مندوبا يدل برأيه أمام المجلس . ومن هذه الاجابة يمكننا أن نفهم أن أعضاء مجالس المديرية الى الآن فقط هم متنبّهون . أي أنه — الى أن يقدم مشروع الاختصاص الذي لا يزال تحت البحث وبحسب مناقشة في الفكرة التي ترى الى وجود أعضاء مميّين — قد يعدل قانون مجالس المديرية اذا قبل المجلس هذه الفكرة . وذلك لأن المادة قد تركت الباب مفتوحا .

أما الذي أراه فهو ألا تفتح من الآن في هذا القانون باباً لضم أعضاء مميّين في المستقبل بمقتضى وظائفهم . ولا شك في أن المادة أصلا وتعدّلا ترك الباب مفتوحا . فاذا قبلها المجلس كما وضعتها اللجنة فسي ذلك أنه سيقبل سماعا وجود أعضاء مميّين (مختارين) .

لهذا أرى سد الباب من الآن بقول صريح بأن تصاغ المادة على الوجه الآتي :

”يشكّل في كل مديرية مجلس مديرية مؤلف من أعضاء منتخبين ويكون لكل دائرة من دوائر الانتخاب لمجلس النواب عضوان ومدة العضوية أربع سنوات“ .

هذا هو التعديل الذى أقرته سدا للباب الذى تريد الحكومة أن تطلبه فى المستقبل .
المقرر — محل الكلام الذى أبداه حضرة العضو المحترم إنما يكون عند عرض قانون
مشكل واختصاص مجالس المديرات — أما الآن — ونحن لا نصح أن نجزم بأن المجلس
سيقبل فكرة وجود أعضاء غير متنين — فلا يمكن أن تناقش أى اقتراح بهذا الشأن .
إننا الآن نبحث فى قانون الانتخاب وليس فيه إشارة الى وجود أعضاء معينين فلا أرى وجها
للعرض لهذه المسألة .

محمد يوسف بك — إن هذا القول من جانب اللجنة دليل لوجبة طلبها . لأننا إذا قلنا إن
التنين ليس محل نظر الآن يجب أن نضع الصيغة التى توافق الحالة الحاضرة .
لهذا اقترحت على حضراتكم النص الذى قلته بعد أن أوضحت قصد الحكومة من صوغ المادة
الأولى بالصورة التى هى طلبها .
وأرى أن فى اقتراحى هذا سدا للباب .

وكيل الداخلية — لقد قررت هنا فى الجلسة الماضية أن مشروع قانون الانتخاب المروض
على حضراتكم موضوع لتنفيذ أحكام القانون الظائى الصادر فى سنة ١٩١٣ المعمول به الآن ،
وبررت أن هذا القانون لا يعرف أعضاء معينين بحكم وظائفهم ولا أعضاء استشاريين .
ولهذا لا أنهم معنى لهذا الاحتياط .

إن اقتراح حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك يرى المخلط خط الرصة على المجلس لحضرته
يريد أن يقيد المجلس من الآن ويأخذ عليه بهذا أن لا ينظر فى المستقبل أى تعديل لهذه .

وإنى أرى أن النص الذى عرضه حضرة الأستاذ محمد يوسف بك غير مقبول لأنه يقول
فى اقتراحه :

”يشكل فى كل مديرية مجلس مديرية“ وهذا المجلس لا يستمد وجوده من هذا القانون
بل من الدستور نفسه وزيادة على ذلك فقد ظلت لحضرتكم إن القانون الظائى الذى يجعل طبقا
لأحكامه الأعضاء المنتخبين بهذا المشروع لا ينص على أعضاء معينين ولا قانونيين .

أما صيغة المادة فلم يقصد منها سلقا أن الوزارة تريد أن يكون بالمجلس أعضاء معينون ،
ولكن التعديل الذى أقرته حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك قد يقيد المجلس فى أن لا ينظر
فى المستقبل فى وجود أعضاء معينين .

وعلى كل سيعرض على حضراتكم قريبا قانون الاختصاص فإذا اشتغل على نص بوجود أعضاء
معينين ولم توافقوا حضراتكم عليه فالأرى الأعلى للمجلس على كل حال (تصديق) .

حسن صبرى بك — أعارض اقتراح حضرة الأستاذ محمد يوسف بك وأعارضه من الوجهة
المستوردة فان المادة (١٣٣) من الدستور تقول ”ترتيب مجالس المديرات والمجالس البلدية

هل اختلاف أنواعها واختصاصاتها وطلاقها بمجهاآت الحكومة تبينها القوانين ويراعى فى هذه القوانين المباهى الآتية :

أولا — اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب الا فى الحالات الاستثنائية التى يبرح فيها القانون تعيين أعضاء غير منتخبين انط .

فالمستور نص على أن هناك حالات قد تضطر المشرع الى النص على وجود أعضاء معينين لصلحة العمل فى مجالس المديرآت . وهذه الضرورة قد تتحقق فعلا اذا ما علمنا أن من أهم اختصاصات تلك المجالس النظر فى مسائل التعليم بالمديرآت فىجب لكى يخرج التعليم النتيجة المطلوبة أن يكون من بين أعضاء تلك المجالس من يستطيع أن يشرف على أمور التعليم ، والمصلحة العامة تقتضى أن يكون المشرف على التعليم عضوا لا موقفا ، فذلك أرى أن الحصر والتحديد من الآن بأن لا يكون هناك أعضاء معينون يتنافيان مع نص الدستور . لهذا أطلب رفض هذا الاقتراح .

الدكتور حسين يوسف عامر — ان الاغراض التى استند اليه حضرة الأستاذ حسن صبرى بك بنص الدستور غير موجود فى رأى : اذ أن الدستور جعل اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب وجعل ذلك قاعدة فاذأ بد لنا إيجاد أعضاء معينين فاذأ ذلك . وعليه فانا اذا قرنا فى هذا القانون المروض أمانا أن لا يكون هناك أعضاء معينون نكون متفقين مع الدستور تماما . لأن الدستور لم يشترط دليا وجود أعضاء معينين بل ترك لنا هذا الحق . فاقترح حضرة الأستاذ محمد يوسف بك لا يتنافى مطلقا مع الدستور انما يمكن أن يكون محل تقدير ومبحث فى المجلس .

عبد السلام فهمى محمد جمه بك — أود الرد على حضرة الأستاذ حسن صبرى بك من الوجهة الدستورية فى هذه النقطة كما ردت عليه حضرة الأستاذ حسين يوسف عامر :

إن الدستور لم يقيدنا فى اختيار أعضاء معينين لأن النص القرئى ... (مخبة) يقول الأستاذ حسن صبرى بك إن الدستور يحتم علينا فى التشريع أن نقتل أعضاء معينين .

حسن صبرى بك — لا . أنا لم أقل يحتم علينا .

الرئيس - لم يقل حضرة الأستاذ حسن صبرى بك ان الدستور يحتم بل قال إنه أباح لواضع القانون اذا وجد حالات استثنائية تستدعى أن يكون فى مجالس المديرآت أعضاء معينون ذورخرة خاصة أن فعل ذلك . فادام الدستور قد أباح لنا هذا فلم نقتل أنفسنا من الآن ونخرج من حق أباحه الدستور ؟ لنترك الباب مفتوحا حتى اذا عرض علينا قانون ينص على وجود أعضاء معينين جمه على حدة وقرر بشأنه ما نراه .

عبد السلام فهمى محمد جمه بك — الفكرة التى عرضها الأستاذ محمد يوسف بك لا تتعارض مع الدستور ولو أنه يريد وضع نص من الآن .

الرئيس — ولكن الفكرة التي اعترض عليها حضرة الأستاذ حسن صبرى بك هي أن حضرة الأستاذ محمد يوسف بك أراد أن يبد الباب في وجه كل تشريع يرى إلى إيجاد أعضاء معينين .
عبد السلام فهمى محمد جمه بك — ثم مع اعتقادي بأن اقتراح حضرة محمد يوسف بك لا يتنافى مع الدستور إلا أنى أرى أنه اقتراح سابق لأوانه ويمكن ما سمعناه من سعادة وكيل الداخلية أمس واليوم من أنه يجهز للوزارات المختلفة أن ترسل مندوبين ضافى مجالس المديرية — التي هي في الواقع برلمانات صغيرة — لإبداء آرائهم في المسائل المعروضة أمام تلك المجالس على أن يكون رأيهم استشارياً فقط .

أما في بعض المجالس البلدية والمحلية فيوجد أعضاء معينون ولم رأى في المداولات بخلاف مندوبى الوزارات في مجالس المديرية الذين يحضرون جلساتها للاستئناس بآرائهم فإن رأيهم استشاري كما قال سعادة وكيل الداخلية فيكتفى بهذا التصريح .
وكيل الداخلية — لا لا أنا لم أقل ذلك .

عبد السلام فهمى محمد جمه بك — قلتم ذلك بالأمس كما هو ثابت بالخصيصة .
وكيل الداخلية — لم أقل إلا أن القانون الحالي لا يشير إلى أعضاء معينين بحكم وظائفهم أو بحكم القانون . على أنى بهذا التصريح لم أقيد الحكومة إذ يجوز أن تستقدم اليكم بشرع جديد ينص على وجود أعضاء معينين والحكومة لا تزال لها السلطة في عرض مسألة تعيين على حضراتكم ولكم الرأي الأعلى .

الرئيس — هل يكفى حضرة الأستاذ محمد يوسف بك هذه الأقوال . أو يريد أخذ الرأي على اقتراحه ؟
محمد يوسف بك — أكتفى بما سمعته .

الرئيس — أذن نرجع إلى الظرف في البينة التي وضعتها لجنة الداخلية للثقة الأولى من المادة وهو : ” ينتخب عضوان لمجلس المديرية من كل دائرة من دوائر الانتخاب لمجلس النواب ” فهل توافقون حضراتكم على هذا النص ؟
(موافقة عامة) .

الرئيس — ننقل إلى الشق الثاني من المادة المذكورة وهو : ” ويكون انتخاب لمدة أربع سنوات ” .

حسن يس افندى — لا يخفى على سائر الرئيس وعلى حضرات الزملاء ما توجد الاختلافات العامة من أسباب التنازع والتخاصم التي تستمر إلى أمد بعيد هذا إلى ما يعانيه الناخبون أقصاهم من محمل أعباء كثيرة في أيام الانتخاب من كرم مصطنع وغيره من تعطيل مصالحهم العامة . أهيك بما
(٢)

ترسله الحكومة من جيش جرار من رجالها الى مختلف البلاد . كل هذا يسبب أضرارا وتحطلا لأعمال الحكومة أياما كما يسبب ظمنا للخلق العامة (ضحك) مما يترتب عليه تكليف خزائن الدولة أموالا طائلة ، لكل هذا أقترح أن تكون مدة العضوية لمجلس المديرات خمس سنوات بدلا من أربع وقد قدمت اقتراحى بذلك .

أحمد عبد التفاريك — أتى منضم لحضرة حسن يس افتدى في اقتراحه هذا .

المقرر — الواقع ان مسألة مدة العضوية لم تكن محل اهتمام مطلقا ، لا في المناقشات التي حصلت في لجنة الحكومة أو في اللجنة العامة لوزارة الحفانية أو في لجنة الداخلية البرلمانية فان القانون الصادر في سنة ١٩١٣ كان ينص على أن مدة العضوية لتلك المجالس أربع سنوات وقدم بعد ذلك مشروع قانون يجعلها خمس سنوات .

على أن ذلك لم يكن كما ظلت حضراتكم محل اهتمام اللجنة انما طرأ على فكرى الآن أن الحكمة في جعل مدة العضوية أربع سنوات هي أن مدة عضوية مجلس النواب خمس سنوات — وكذلك سقطت عضوية مجلس الشيوخ بالنسبة لصف عدد أعضائه كل خمس سنين فتعاشيا من مصادقة اجراء الانتخابات لعضوية مجلس النواب والشيوخ المكونين مع انتخاب أعضاء مجالس المديرات في وقت واحد رأى المشرع أن يجعل مدة العضوية لمجلس المديرية أربع سنوات (خمسة) — ولجنة الداخلية ليست متمسكة بمدة العضوية سواء أكانت خمس أو أربع سنوات انما رأت أن تبقي المدة التي نص عليها قانون الانتخاب لسنة ١٩١٣ كما هي .

وكيل الداخلية — ان الحركة لا تمنع أيضا في تعديل مدة العضوية لمجلس المديرات بجلها خمس سنوات .

الرئيس — اذن تأخذ الرأي على الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم حسن يس افتدى وهو :

” أقترح أن تكون مدة الانتخاب لأعضاء مجالس المديرات خمس سنوات أسوة بأعضاء مجلس النواب “ .

فهل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟
(موافقة عامة) .

الرئيس — اذن يصبح الشطر الثاني من المادة الأولى من مشروع القانون بعد التعديل الذي أدخلت عليه كما يأتي :

” وأن تكون مدة العضوية خمس سنوات “ .
(موافقة عامة) .

(ج) بحلقة ٢٣ يناير سنة ١٩٢٨

محمد صبرى أبو علم افتدى — أطلب إعادة المناقشة التى سبق أن أثيرتها أثناء لقراءة الأول بالنسبة لعدد أعضاء كل دائرة لمجلس المديرية .

الرئيس — هل تقدم حضرة الضو المحترم تعديلا بذلك كتابة ؟

محمد صبرى أبو علم افتدى — سأقدمه الآن .

الرئيس — أطلع على حضراتكم نص التعديل الذى تقدمه حضرة النائب المحترم محمد صبرى أبو علم افتدى .

”يُختب عضو لمجلس المديرية من كل دائرة من دوائر الانتخاب لمجلس النواب وتكون مدة العضوية خمس سنوات .

محمد صبرى أبو علم افتدى — ان الذى دُعِى الى اعادة المناقشة فى هذه المادة من جديد هو ما يتناهى أثناء المناقشة فى المواد الأخرى التى فى نهاية هذا المشروع من وجود بعض أحكام فى تلك المواد خاصة بشرط النصاب وبالشروط الأخرى الواجب توافرها فيمن يرشح نفسه لعضوية تلك المجالس ومن عدم جواز الجمع بين عضوية تلك المجالس ووظيفة العمدة والشيخ وبعض مجالس أخرى .

كل هذه المبادئ التى أقرها المجلس تدعو الى أن يكون التمثيل لهذه المجالس محدودا جدا .

ان مجالس المديرية تتطلب بطبيعة عملها أعضاء من صفوة الأعيان المتعلمين . فمن المصلحة لئلا يكون هذا التمثيل على الوجه الأكل أن يحدد عدد هؤلاء الأعضاء فيمن يتوافر فيهم شروط الكفاءة وارتفاع المستوى العلمى ليقوموا بأعمالهم خير قيام .

أضيف الى ذلك ان ما مورية تلك المجالس تنفيذ أى أعمال فكلما كان عدد الأعضاء قليلا كان القيام بهذه الأعمال سهلا ، وكان أدعى الى انتظام انعقاد جلسات تلك المجالس وعدم تعطيلها .

انظروا حضراتكم مثلا الى مجلس مديرية الغربية فانه سيصبح بعد هذا النظام مكونا من ٤٠ ٥٠ ٥٠ ٥٠ عضوا .

أصوات : ستة وخمسين عضوا .

محمد صبرى أبو علم افتدى — أى ان العدد القانونى اللازم لانعقاد الجلسة سيكون ٢٧ عضوا وهذا ليس من اليسور فى كثير من الأحيان . وعلى ذلك ستعطل الجلسات . وهذه الفكرة يجئنى على أبدائها ما سمعت من قس حضرات القائلين بانتخاب صفوفين عن كل دائرة لأنهم دخلوا

هل فكرتهم باحتال غياب أحدهم) وأن يحل الأمر محلهم فكانهم يوجدون بذلك فكرة توافق الأعضاء بضمهم حل بعض - (خفية) .

وهذا يدعو كثيرا الى تعطيل انعقاد الجلسات كما قلنا . وقد لمنا نحن بأقمتنا هذه الحالة في تشكيل بلان مجلسا . فقد كانت كل لجنة مكونة في بادئ الأمر من ٢١ عضوا ثم رأينا من المصلحة اتقاس العدد الى ١٥ عضوا وذلك ليتمكن انعقاد جلسات تلك اللجان بحضور خمسة أعضاء بدلا من النصف زائدا واحدا غير لو كان عدد الأعضاء ٢١

انني اذا أدليت بهذه البيانات قائما أشنع نصب حقن المصلحة العامة من الوجهة العملية . وليس ينبغي لنا أن نقرر الواقع ما دنا مسؤولين عن نتيجة عملنا . وليس الغرض أن نوجد عددا كبيرا من الأعضاء يمثلون الوجاهة وانما نريد أن يكون الشؤ الذي يجلس على مقعد مجلس المديرية جديرا بهذا المركز فلا يجلس عليه لغيره الزهر والقفر . وأن يكون العدد محدودا بحيث يسمح بدوام انعقاد الجلسات .

ومع كل فان عضو الدائرة لا يمثل دائرته وحدها بل يمثل على الأقل المركز التابعة له دائرة بل يمثل المديرية جميعها ، لأن المصالح مشاة وليست فاصرة على الدائرة .

لذلك أرى أن فكرة تحميم وجود عضوين من كل دائرة ليس مصلحتها حاجة قصوى لهذا التمثيل بل يقصد منها تسهيل توزيع الوجاهة والتفوز على عدد أكثر من الأخر . تلك الفكرة التي يجب أن لاتتأخر في تشكيل مجالس المديرية لأن اختصاصها واسع يشمل جميع مرافق المديرية بخلاف المجالس الأخرى كالمجلسية أو القروية التي ليست لها أهمية مجالس المديرية .

لكل هذه الأسباب أرى أن يمدد المجلس عن القرار السابق . وأن يقر التعديل الذي قدمته (تصديق) .

محمد عبد الحليف سعودي أفندي — أريد أن أؤكد قرار المجلس .

عبد السلام فهمي محمد جمه بك — أن الفقرة الثانية من المادة ٨٤ من اللائحة الداخلية لاتجيز الكلام بالقرارات والقرارات الجيدة وهذا نصها :

”أما التعديلات التي قدمت أثناء المداولة الثانية فلمجلس يمدد سماع ايضاحات مقدمها وأقوال مقرر اللجنة عنها أن يحيلها على اللجنة أو أن يرفض النظر فيها “ .

الرئيس — هذا صحيح ولكن المادة لم تمنع غير المقترح والمقرر من الكلام .

أبراهيم الملباوي بك — لقد سبق أن اتفقنا على هذه النقطة عند مناقشة مشروع القانون الخاص بنش المجلس .

محمد عبد الحليف سعودي أفندي — ردا على ملاحظات حضرة الزميل المحترم محمد صبري ابو علم أفندي أقول : ان تمثيل عضوين لكل دائرة انتخابية لمجلس المديرية ليس بتشريع جديد .

فإن البلاد التي تأخذ منها شريعتها يمثل الضوئيا ٣٠ ألقا وتجتمع بحالهم جميع عمومية أو كجبة
دائمة . وسترون حضراتكم ذلك عند ما يقدم إلينا مشروع اختصاص مجالس المديرية .

إن وجود ضوئين عن كل دائرة يفسح المجال للاكفاء العالمين ويكفل تمثيل الدائرة
مثلا حسنا . فلكل أرجو أن يوافق المجلس على بقاء المادة كما أقرناها في المداولة الأولى
(تصديق) .

محمد يوسف بك — أريد الكلام ضد حضرة المقرأى مع التعديل .

المقرر — إذا كان حضرة العضو المحترم يريد الكلام مع التعديل الذي عرض الآن
فلا يكون إذن ضد المقرر ولا ضد اللجنة التي كانت ترى أن يختب عضو واحد عن كل دائرة .

محمد يوسف بك — أقترح أن يختب عضو واحد عن كل دائرة . وإن من أهم ما يمكن
أن يلاحظ على المادة الأولى من مشروع القانون هو أن المجلس عند المناقشة فيها لم يكن
قد وصل إلى المادة (١١) من هذا القانون . وهي الخاصة بدم جواز الجمع بين عضوية مجلس
المديرية والهيئات المحلية الواردة بها .

وعند ما وصل المجلس إلى مناقشة المادة ١١ قرر دم جواز الجمع بين عضوية مجالس
المديرية وهيئات المحلية التي أشارت إليها المادة ، تلك الهيئات التي يمكن أن تستغرق كل من
بلق أن يكون عضوا في مجلس المديرية . وهي كاتلون المجالس البلدية والمحلية والقرية وبلان
للشياخات ووظيفة العسدية والشياخة .

لقد راجعت قسمي يا حضرات السادة وسألت كثيرا من الأعيان في دائرتي وفي غيرها فكان
ما استقر عليه رأيي بعد ذلك أنه يترجى من يصلح لعضوية مجلس المديرية — بعد اشتغال تلك
الهيئات بأعضائها — ألا القليل (خبرة) .

نحن لا نريد أن نخلأ المقاعد لحسب ولكن الذي نريده حقا أن يملأها رجال توافر فيهم
الكفاية ، رجال ذوو استقلال في الرأي واستقامة يتولى عليهم في القيام بمصالح البلاد .

وفي الحق أن الإنسان إذا ألقى نظرة على الرجال وجد منهم الفاضل والمفضول . على أني
لا أرى فائدة من كثرة العدد ولكن الفائدة إنما هي في توجيه النهاية إلى انتقاء رجال توافر فيهم
الصفات اللازمة . ويمكن العدد القليل متى حسن اختياره أن يقوم بالعمل المطلوب منه على
أحسن وجه .

لهذا أوافق على أن يختب عن كل دائرة عضو واحد لا عضوان .

عبد الحميد عبد الحق أفندي — أريد الكلام ضد التعديل : لم يبين إلى الآن أصحاب الرأي
الفاضل بأختاب عضو واحد وجه الضرر الحقيقي من انتخاب ضوئين ولم يبدوا أي اعتراض يمكن
أن تقتضيه احتكاما صحيحا . وكل ما قالوه في ذلك هو أن الكثرة قد تؤدي إلى تعطيل الأعمال

وهي فكرة لو صحت لما أمكن أن يكون هناك مجلس نيابي كبعض أو مجلس انجلترا الذي يجرى
عدده على سبائة نائب .

ذكر حضرات المسترئين أن انتخاب عضوين عن كل دائرة انتخابية يجعل عدد أعضاء مجلس
المديرية كبيرا . ولم يضر بنا مثلا إلا مديرية الغربية ونسوا أنهم اذا ذكروا هذه المديرية
وسبب أن يذكروا الى جانبها مديريات أسوان والبلخنة وبنى سويف والقويس وكل هذه
المديريات لا يكاد يروى عدد مرأى كل منها على الثلاثة أى أن كلا منها لا يحوى أكثر من ست
دوائر أو سبعة .

يقولون إن مجالس المديريات مجالس تنفيذية وهذه فكرة لم أقتنع بها الى الآن رغم كثرة
ترديدها في المجلس .

إن مجلس النواب يعرف تماما أن لمجلس المديرية حق فرض الضرائب وهي أهم ميزة تميز
الهيئات البلدية عن الهيئات التنفيذية ، وله كذلك حق تقديم الاقتراحات ومن القوانين . ومن هذا
يتبين لحضراتكم أن أعمالها تعادل أعمال مجلس النواب .

تعرفون حضراتكم أن قانون الانتخاب القديم لمجلس المديريات كان يقضى بأن يختب عن
كل دائرة عضوان لا عضو واحد ولو أنه قد اعتبر المركز دائرة واحدة .

في الحق أن عدد الناخبين طبقا للقانون الجديد قد قل عما كان عليه في القانون القديم . ولكن
الفكرة نفسها أى انتخاب عضوين عن كل دائرة كانت في القانون القديم . فالجدول عنها الآن إنما
هو انتقاص حتى اكتسبه الأمة فيما مضى .

ولا يخفى على حضراتكم أن فكرة تكوين دائرة مجلس النواب من ٦٠ ألفا كانت محل انتقاد
شديد . لأن تكوين الدائرة من هذا العدد (أى ٦٠ ألفا) لا يوجد له ما أعلم الا هنا . ففي
فرنسا مثلا تتكون الدائرة من ٤٠ ألف ناخب وهذا يقول لأن العدد كلما قل كانت الصلة بين
النائب وناخبيه كبيرة وفي هذا من الفائدة ما يحقق الغرض من النيابة .

اننى أعرف باحضرات السادة أن في مصر دوائر مترامية الأطراف وأعرف أن دائرتي قسما
يبلغ طولها ٤٠ كيلو مترا . فهل تصورون حضراتكم أنه يمكن والحالة هذه أن يتصل النائب
بناخبيه اتصالا يمكنه من تعرف مصالحهم ؟

يقولون إن أعمال البان في مجلس النواب كانت تسفل بسبب كثرة أعضائها وقلبك أقص
عدد أعضاء كل لجنة من ٢١ الى ١٥ وهذه قمة سمعتها في المرة الماضية كما سمعتها الآن .
وهذا قياس لا يصح الأخذ به لأسباب لا تحق على حضراتكم . ومع ذلك فهناك علاج لعدم
تسفل أعمال مجالس المديريات وذلك بإقاص النصاب المطلوب لصحة اعتماد تلك المجالس .

أضرب لحضراتكم مثلا بمجلس نواب انجلترا الذي يبلغ عدد أعضائه ٦٤٠ ويروض عليه
من المسائل ما لا يمكن أن يقال أنه غير خطير ، فهذا المجلس يكون اعتمادا صحيحا متى حضر

الجلسة . هـ ضوا أضل ، وهذه طريقة مقولة ونتجة اذ يكفى أن يحضر النائب المناقشات التي هم مديرية أردائرة بالذات . فضلا عما أبدته لخصراتكم أرسوان تلاحظوا أن أعضاء مجالس المديرية لا يكفون انخراة شيطا .

لملدا — وبعد أن ظهر لخصراتكم أن الأفكار التي أبدهاا حضرات المعارضين إنما هي نظرية محضة — أرى المراقبة على انتخاب عضوين لكل دائرة انتخابية (تصديق) .

ويكل الداخلية — الواقع أنه ليس من السهل على أى إنسان — بعد الذى قيل فى المجلات الماضية — أن يأتي بمجديد فى هذا الموضوع ، وكل ما صممه من ماضى الرأى القائل بانتخاب عضوا واحد من كل دائرة إنما هو تكرار لما قيل فى المجلات السابقة . قالوا أيضا ما هو وجه الضرر من مضاعفة عدد الأعضاء فى مجالس المديرية بأن يكون لكل دائرة انتخابية عضوان ؟ وليست هذه طريقة للتدليل ، ويمكننا أن نتساءل أيضا عن الفائدة من انتخاب عضوين عن كل دائرة ؟ الواقع أنى لم أتبين أية فائدة مطلقة من ذلك ، والذى أحله — بل وما قيل فى المجلات الماضية — أن أعمال هذه المجالس تنفيذية ، وهناك فرق بين المجالس التنفيذية والمجالس التشريعية ، فإن كانت طليحة السبل فى المجالس التشريعية تدعو إلى كثرة عدد الأعضاء فإن أعمال السلطة التنفيذية يجب أن تكون فى أيدي أقل عدد ممكن . قالوا أن مجلس النواب عدده كثير وأنا أرى أنه مع كثرة عدد أعضائه لا ينظر فى المشروعات إلا بعد أن نحصيها ونقصبها البان من جميع نواحيها ثم نعرضها على المجلس مشفوعة برأيا فيها وهذا يدل على أن لكثرة ضررها وطعم فائدتها . أما مجالس المديرية مع الفارق بين أعمالها وأعمال المجالس التشريعية فإن عدد أعضائها يكاد يكون متا فلا مع عدد أعضاء هذه البان ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فأنى — وأنا المباشر لأعمال هذه المجالس — أقررها أنه قلما يشهد مجلس منها انعقادا صحيحا لأول مرة . (ضجة) .

أؤكد لخصراتكم أن بعض المجالس لا يزيد عدد أعضائها الآن عن عضوين وقد أتى قسم للتضايأ أخيرا بصحة انعقادها بهذا العدد ، لأن هذا التناقص نتج عن قرة قاهرة ، ومع هذا فإنها كثيرا ما يشهد انعقادها لخطف أحد الشؤوين .

أما القول بأن كثرة عدد الأعضاء يساعد على تكامل النصاب فهو قول غير صحيح ، فضلا عن أن هذه الكثرة تدعو إلى كثرة الحواول والجلل فى مسائل تنفيذية يضربها التأخير .

لهذا رأينا أن انتخاب عضوا واحد لكل دائرة انتخابية كاف حتى يكون تمثيل مجالس المديرية بالنسبة التي جرى عليها تمثيل المديرية فى مجلس النواب .

قالوا انهم يريدون بكثرة عدد الأعضاء بتدريأ أكبر عدد ممكن على الأعمال التالية . فيمكن يا حضرات النواب تحقيق ذلك من القاعدة التي قررها المجلس وهي عدم الجمع بين عضوية مجلس المديرية وعضوية أية هيئة نيابية أخرى بل هناك فائدة أكبر وهي أننا بدلا من أن ننحصر

أكبر عدد لنوع واحد من تلك الأعمال النيابية المختلفة فوزع الكفاءات على الهيئات المختلفة حتى يكون عدداً اختصاصيون في فروع كثيرة .

لهذا تنص الحكومة على انتخاب عضو واحد من كل دائرة انتخابية .

اسماعيل سليمان حزه افندى — يا حضرات الاخوان : قد فرغنا من المناقشة في هذه المسألة في المداولة السابقة وأقررنا نصاً مريحاً يقضى بانتخاب عضوين في مجلس المديرية عن كل دائرة انتخابية ، فيجب والحالة هذه العودة في المناقشة في نفس هذا الموضوع أن يتقدم القائلون بالاكتفاء بعضو واحد بإظهار مبرر انتخاب عضوين ، ولكن بما أنهم لم يبينوا حيواً وقصاً تؤيد حل هذا الرأي فأنا أخالفهم تمام المخالفة وأقول بالموافقة على المادة حسب ما أقررناها في المداولة الأولى .

لقد سمعنا يا حضرات الأعضاء كلام القائلين بانتخاب عضو واحد فلم نرى قولهم ما يدل على الضرر أو يدعو للعزل عن الرأي الذى استقر عليه المجلس في المداولة الأولى .

انهم يقولون إن انتخاب عضوين من كل دائرة واحدة في مجلس المديرية مريب لأنه قد يشتد أحدهما على الآخر فلا يحضر هذا ولا ذاك فينشئ في هذه الحالة من عدم تكامل الأعضاء فلا يتخذ المجلس ، والرد على ذلك أن العضو الذى يتم بحضور جلسات المجلس لا يؤثره عن الحضور وجود عضو آخر من دائرته ، والذى لا يتم لا يدعو للحضور كونه مفرداً عن دائرته في مجلس المديرية ، فالعمل مهمل في كل الحالات ، والنشيط نشيط على كل حال سواء أكان منه زميل عن دائرته أم لا .

وأهنت فطر حضراتكم الى أنكم وأنتم تشرعون هنا بجهة نيابية يجب أن تراعى آميال الأمة وتطوراتها الفكرية ، ويجب أن نحيا لتوحيكم ما أحسبتم لأهتكم من التوسع في مجلس النواب نفسه وما قلتم تنويعه من ازدياد عدد أعضائه ، ومجالس المديريات هيئات نيابية لأعمالها أهمية لما قيمتها ويجب أن يكون التمثيل فيها على أكبر معانيه .

فهلون حضراتكم أن أعضاء مجلس بلدى الاسكندرية يبلغ عددهم ٢٨ عضواً ويصلون الى ٣٦ لأن عدد سكانها ٨٠.٠٠٠ نسمة ، فهل تقضون مع ذلك على مديرية الغربية التى بلغ عدد سكانها المليون والصف بستة ونحسب عضواً لمجلس مديريتها ؟ أو هل تستكثرون على مجلس مديرية البحيرة ٣٠ عضواً مع أن عدد سكانها بلغ ٩.٠٠٠.٠٠٠ نسمة ، وإذا اترضض بأنه ينشئ من عدم وجود العدد اللازم من الأكفاء رددت وبدم وبجاعة هذا الافتراض وبأنه يوجد في البلاد من يكفون لانتخاب أكثر من عضوين عن كل دائرة من المشردين المتصلين وذوى الكفاءة والجاه والنفوذ .

لقد قال سعادة وكيل الداخلية إنه يلزم وجود بلديات تولى مجالس المديريات ، وأنا أوافق سعادته على ما رآه وأقول إن ذلك يستدعى زيادة الأعضاء حتى تتوفر الكفاءات في المسائل الخاصة بالرى والصحة وغير ذلك .

والخلاصة أنه كلما زاد عدد الاعضاء في المجالس توفرت الكفاءات بينهم .
فذلك كله أرى هو الواقعة على المادة كما أقرها المجلس في المداولة الأولى .
(وهنا تول رئاسة الجلسة حضرة الأستاذ ويصا واصف) .
أصوات : يقفل باب المناقشة .

الرئيس — هل يماض أحد من حضراتكم في إقبال باب المناقشة ؟
أصوات : لا . لا .

الرئيس — اذن تقرر إقبال باب المناقشة .
حسن صبرى بك — أرى أن يصح لي بكلمة تتعلق باللائحة الداخلية .
الرئيس — تفضل .

حسن صبرى بك — تعرضت المواد ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ من اللائحة الى التعديلات التي تقدم
إثناء المداولة الأولى وأثناء المداولة الثانية وقد جاء في المادة ٨٣ من اللائحة الداخلية : أما
التعديلات التي ترد على مشروع القانون في المداولة الأولى فتعال حتما على اللجنة التي لمصحت المشروع
إذا طلب ذلك مقررهما ، أرى أن التعديل الذي يحصل في المداولة الأولى ان لم يطلب المقرر
احاله على اللجنة فيفصل فيه المجلس .

وجاء في المادة ٨٤ أن التعديلات التي تقدم أثناء المداولة الثانية فلمجلس بعد سماع
إيضاحات مقدمها وأقوال مقرر اللجنة عنها أن يحيلها على اللجنة أو أن يرض النظر فيها ، وقد
نصت هذه المادة على حكمين : الأول أن يحيل المجلس هذا التعديل في القراءة الثانية على اللجنة
والثاني أن يرض النظر فيه . ومعنى هذا أنه لا يمكن للمجلس أثناء المداولة الثانية أن ينظر في تعديل
مشروع آخره المجلس في القراءة الأولى قبل أن تنظره اللجنة المختصة . والحكمة في ذلك ظاهرة
لأنه بعد نظر المجلس في التعديل أثناء المداولة الأولى تكون أحاطة قرة بفكرتها ، بمعنى أنه إذا
كان رأيه خطيرا فله أن يصدحه . أما القراءة الثانية فالقروض أنها نهاية يتسبب بها المشروع ،
وقد جرت العادة أن المشروعات تنحصر أولا في الجان ، فذلك جاءت المادة صريحة في أنه إذا
قدم تعديل أثناء المداولة الثانية فاما أن يرضه المجلس أو يحيله على اللجنة لبحث في هده ثم تعرض
رأيا على المجلس ، وهذه هي الحكمة في الفارق بين التعديلات في القراءة الثانية والقراءة الأولى .
فذلك ليس أمام المجلس فيما يتعلق بالتعديل الذي قدم على هذا المشروع الا أحد أمرين : أما
احاله على اللجنة المختصة ، وأما رفض النظر فيه .

الدكتور أحمد ماهر — لا أوافق حضرة زميل المحترم صبرى بك على التفسير الذي ذهب اليه .
أبراهيم الخلباوى بك — لقد فصل المجلس في هذه المسألة قبل الآن .

الدكتور أحمد ماهر — المسألة التي أخذ عليها الرأي هي من يكون له حق الكلام بعد سماع
إيضاحات مقدم التمديل وأقوال مقرر اللجنة ، فقرر المجلس بجواز المناقشة فيها .

أما المسألة المطروحة للبحث الآن فهي : هل يجوز أن يفصل المجلس في الاقتراح المقدم
بالتدليل أو إحالته على اللجنة ، وأما أمول إن المجلس أن يفصل من الآن في هذا الاقتراح .

قد أشارت المادة ٨٣ من اللائحة الداخلية بأنه إذا طلب المقرر إحالة التدليل على اللجنة
وجب إحالة الإحالة ، أما الفرق بين هذا النص ونص المادة ٨٤ فهو أن المجلس ليس مقيدا
في المادة ٨٤ بإحالة التدليل على اللجنة بل يجوز له — إن رأى أن البحث قد استوفى — أن
يفصل فوراً في التدليل ويجوز له أن يقبله أو يرفضه أو يجيله على اللجنة ، ولا أرى محلاً للإحالة
على اللجنة ما دام المقرر يعلن من الآن أنه متفق في الرأي مع طالب التدليل ، وذلك أرى أن
من حق المجلس الفصل في التدليل الآن .

الرئيس — الآن تأخذ الرأي على اقتراح حضرة النائب المحترم محمد صبري أبو علم أفندي
بتمديد المادة بالاكتفاء بوضو واحد من كل دائرة انتخابية لمجالس المدير بات ، فالمرافق على
هذا التمديل يقف ؟

أصوات — أقلية . أكثرية .

الرئيس — تأخذ الرأي بالطريقة العكسية .

المخالف للاقتراح يقف ؟

أصوات — أقلية . أكثرية .

الرئيس — بما أنت هناك شكاً في نتيجة أخذ الآراء بطريقة القيام ، فسأخذ الرأي
بالمناداة بالأسم .

وبأخذ الرأي بمناداة الأسماء ، فقرر رفض الاقتراح بأقلية ٨٦ حضوا ضد ٦٩ حضوا .

الرئيس — إذن تقرر رفض الاقتراح وإبقاء المادة على أصلها .

٢ - مناقشات مجلس الشيوخ

(١) بـجـلـة ٨ فـبـرـاـيـر ١٩٢٨

حضرة محمود أبو النصر بك — لا بد أن حضرات استوائ قد تبعوا ما دار من المناقشات في مجلس النواب بين فريقين اتفهما وأيا في هذه المادة فريق يرى أن يخب عن كل دائرة انتخابية عضوان والفريق الأخرى الاكتفاء بـعض واحد عن كل دائرة .

تابت بلنة الداخلية بمجلس الشيوخ رأى القائلين بانتخاب عضوين وأنت في تقريرها على بيان الأسباب التي حدثت بها المـتـرجـح هذا الرأى وأشارت إشارة خفيفة الى الرأى المخالف حيث قالت في تقريرها "أما القول بأن هذه المجالس تنفيذية وكثرة أعضائها موجبة للارتباك فردود" .

أما أنا فلا أشاطر البتة رأيا . تبنت ما أدل به من الحجج كل من تكلم لتأييد هذا الرأى وقرأت تقرير بلنتنا فلم أجد مطلقا أى مرجح للقول بـتـجـوب اختيار عضوين عن كل دائرة انتخابية بل بالعكس أرى الوجاهة كل الوجاهة في جميع من تقدموا ملأين على الرأى الآخر وهو الاقتصاد على عضو واحد .

تعلون حضراتكم أن في كل مديرية هيئات متعددة تتطلب كل هيئة من رجالها ما ملين تتوافر فهم الكفايات المرجوة للقيام بما يتطلبهم من الأعمال . فهناك مجالس المديريات والمجالس الفرديرة والمجالس المحلية وبلنات الشياخات . كل هذه هيئات لها ما لها من الأهمية في إدارة حركة الأعمال العامة وأهمها مجالس المديريات .

ويراد منا أن نرق قانونا لمجالس المديريات بقضى بأن يكون المثلون للمديرية في مجلسها نصف من يمثلونها في مجلس النواب . يمثل كل دائرة انتخابية في مجلس النواب عضو واحد وهو لا يمثل الدائرة الانتخابية وحدها ولا للمديرية بل يمثل القطر كله بحكم القانون . وأنت تعلمون أن مهتمكم مهمة كبرى تجمع بين التشريع والاشراف على سيادة الدولة من جميع نواحيها ومع ذلك يخب عن كل دائرة عضو واحد في مجلس النواب . أما مجالس المديريات وهي في الحقيقة تمثل المديريات والعضو الذى يخب عن دائرة واحدة إنما يمثل تلك الدائرة فـيـدون أن يكون عدد القين يمثلون كل دائرة في تلك المجالس نصف عدد القين يمثلونها في مجلس النواب . عجبا . اذا كنا نريد الرجوع في شريتنا الى الحقائق الواضحة وإلى نحن عليها ولا حلفنا أن هناك — كما أشرت في مبدأ كلامي — من الهيئات ما يستدعى وجود رجال تتوافر فهم صفات خاصة ومعلومات كتابية وكفايات تامة فلا أغنى أتيأوز الحقيقة اذا قلت انه يصر أن نجد من الرجال من يمثل هذه المراكز في كل تلك الهيئات على النحو الذى يجب أن يكون .

يراد أن يمثل كل دائرة عضوان ، لما ذا ؟ قالوا ان وجود عضوين لكل دائرة يجعل التثيل أولى واقع كأنهم يريدون أن يكون التثيل في مجالس المديريات — التي مهما كانت أهميتها لا يمكن

أن تبلغ أهمية البرلمان - يريدون أن يكون التمثيل فيها أوفى وأغلز أنكم لو كنتم تريدون شريها مطردا على وتيرة واحدة وبفكرة واحدة لا قبلون هذا .

يقولون ان التمثيل باشتين أوفى ولم يقولوا لما اذا ربما كان التمثيل بضمير واحد أوفى وأقع اذا ما أحسن اختيار هذا الضمير وتوحيها الكفايات الواجبة والصفات اللازمة فيمن يصح أن يكون عضوا في مجالس المديريات قصير الحجة على القول بأن التمثيل بالاشتين أوفى لا يتعدى التمثيل على الشيء بنفس الشيء، وليس هذا بديل بل يجب أن يكون التمثيل بشيء آخر .

قالوا أيضا - التمثيل على رأسهم - انه اذا كان لكل دائرة ضنوان وغاب أحدهما عن حضور إحدى الجلسات لا تحرم الدائرة من ممثل لها ، فربما يحضرها الاخوان أن يكونوا الى مثل هذا السبب في وضع تشريع لمجالس يراد أن يتضبط لها رجال يقدمون ما في أمثالهم من المسئوليات وما اقنعوا عليه من المصالح ، يريدون ضميرين حتى اذا غاب أحدهما قام الآخر مقامه ، أنهم أن يقولوا بانتخاب أعضاء أصليين وأعضاء ثانيين كضلام محاكم الأقطام ولكنكم لا ترضون أن تضموا مجالس المديريات في مثل هذا المستوى .

هذا التمثيل يخرج حتما نتيجة غير التي أرادوها ، في مثل هذا التمثيل ما فيه ، فيه اغراء بالحقا كل في العمل . كأنهم يريدون بالضميرين وقد اتفقا لثلاث دائرتيها أن يمثل أحدهما ليقب الآخر أن أن يحضر أحدهما تارة والآخر تارة أخرى على سبيل التناوب أي أنهم يريدون بهذا التمثيل أن يختلف أحد الضميرين من حضور جلسات المجلس اعتمادا على الضمير الآخر . هذا التمثيل اذن يفرجه ، وعلى العكس يؤخذ منه وجوب الاقتصاد على ضمير واحد . يقولون انه اذا غاب أحد الضميرين شعر الآخر بأنه أصبح وحده المسئول عن دائرته وأن عليه واجبا يتم الحرس عليه . وأقول انه اذا غاب ضمو فان من يترتب عنه انما هو المجلس بأكمله لا ضمير آخر لأن المصالح مشتركة بين المصالح فاذا كانت الدائرة ضمير واحد فانه لا يختلف من أدله واجبه الا لضرورة لا اعتمادا على وجود ضمير آخر . اذن فالتمة تتجس كسك المدعى وتحتم الاقتصاد على ضمير واحد يعرف عنه أنه يؤدي واجبه بالأمانة وأن فيه الصفات اللازمة .

يقولون ان القانون القديم كان يعتبر كل مركز دائرة انتخابية وكان ينس على انتخاب ضميرين عن كل دائرة ، ومعنى هذا أن التشريع الذي نحن بصدده ليس بدعة بل وضع على احلال التشريع القديم ، ولكنهم نسوا أن ذلك التشريع القديم كان في زمن لم يكن فيه برلمان بل كان هناك مجلس شورى أوجعية كثرية يجمع بين جدرانها ثلاثة وستين أرومتة وستين ضمو لم رأى استشاري فقط ، ذلك هو كل ما كان في ذلك الوقت . أما الآن وقد أصبحت والحمد لله نعم في ظل الحياة الدستورية وأصبح أمرنا يدينا وأصبح لكم الاعراف واليكم المربع ولكم القول الفصل في شؤون الدولة وأصبح مدكم نحو ثلاثة وخمسين ضمو شيونا ونوايا فلا عمل مطلقا لأن نجرى على سنن التشريع القديم ، ان كان في تلك الأيام ابتالية حاجة عامة لاختيار ضميرين من كل مركز فلا وجود لتلك الحاجة الآن ولا مبرر لها في هذا الوقت وقد وجد من كل مركز ومديرية بل

ومن القطر كله نوابه على الهم تلك الأعمال وتلك المهمة التي تكفي الدائرة مؤوية انتخاب عضوين .
فانطلق بأن التشريع القديم كان ينص على اختيار عضوين من كل مركز ولا يجاء له مطلقا .

قالوا انه من المتوقع بعد وجود الحياة النيابية أن يتوسع اختصاص مجالس المديريات فيجب أن يكون عدد أعضائها كبيرا وليست أدري أن كانت كثرة العدد على النحو الذي يريدونه تسمح لهم بأن يجلسوا في تلك المقاعد رجالا كأولئك الرجال الذين نرى أن نشاطهم أعمال مجالس المديريات ،
كلهم يملكون باحضرات الاخوان أن كثرة العدد ليست هي السبيل الى الوصول لاستجداء
الحقائق في كثير من المسائل .

اوصوا الى الحقيقة الواضحة واسألوا أنفسهم هل ترون أن مسالة من المسائل التي تحتاج الى
تحقيق وببحث وأخذ ورد ومكاشفة الرأي ومقاربة الجهة بالجهة يمكن أن تنحصر في دائرة
محدودة تسبيل حقيقتها في هدوء واطمئنان وتعرض تلك الدائرة رأيا على الهيئة الكبرى وتبين
لها أوجه المصلحة وأوجه الضرر فلا يكون من شأن تلك الهيئة الكمية الا أن تختار والا أنت
ترجح أحد الرأيين .

أما مجالس المديريات فإذا كثرت العدد فيها على نحو ما يريدون وضاعت دائرة من تلك الدوائر
الانتخابية عن أن تجد فيها من يمثلها في جميع الهيئات المختلفة ممن نرجو أن تتوافر فيهم الصفات
اللازمة فلا أعلن حضراتكم إذا رجتم الواقع توافقون على أن يكون لكل دائرة عضوان .

ليس من فرضنا أن نوزع الوجاهة على طائفت عديدة ولكننا نريد عملا - زيد أن تكون
عملين وأن نصل الى فرضنا وهو خدمة المصالح العامة برجال يستطيعون أن يتولوا أعمالهم ويتبادلوا
الرأي في هدوء وسكينة ويتفقوا في رأيهم على ما فيه المصلحة العامة لا أن يكون الأمر شائعا بين
أربعين مثلا يحضرونهم من يحضرونهم من يجيب من يجيب .

قالوا ان أكبر المجالس عددا لم يجاوز الأربعين ما عدا مجلس مديرية الغربية فانه مضمين
جدرانه إذا أقررت هذا القانون أربعة ونحسين أوسنة ونحسين حضوا .

لاحظوا أن هذا القانون قريباً جداً وهو مبدأ عدم الجمع بين الهيئات المختلفة فإذا
قلنا لها نريد أن نجمع مجلس مديرية الغربية مكونة من ٤٠ عضواً مثلا وبجانبها هيئة أخرى
سمى هيئة الشاغات وعدد أعضائها ١٢ وبجانبها هيئة المجالس القروية الى غير ذلك من الهيئات
الأنرى ، فهل تريدون أن يكون رجالنا وهذا الكفاءة منا موزعين على هيئات فقط ؟

أنا لا أرى أية مصلحة في هذا -

أصوات : لا ضرر من ذلك .

حضرة محمود أبو النصر - يقولون لا ضرر من هذا قالى أريد منهم أن يبنوه هو وجه
المصلحة وما هي الضرورة التي تدعو لمثل هذا التشريع .

أني أرى الأمر بالعكس فقد يكون في العدد القليل إذا أحسن اختياره ما يفيد كثيرا من كثرة العدد التي تدعو إلى التساخ في حسن الاختيار فيجلس أشخاص لا يصح جلوسهم .

الرئيس — وخلاصة القول ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — وخلاصة كلامي أنه فيما تقدم به أصحاب الرأي القائل بانتخاب ضومين عن كل دائرة من دوائر الانتخاب لا تجدون حضراتكم دليلا يصح أن يركن إليه بل الأمر بالعكس ويمكن أن تكون المديرية ممثلة على النسق المطلة به في مجلس النواب وذلك لا أرى الموافقة على هذه المادة من هذه الوجهة وأرى الاكتفاء بانتخاب عضو واحد لمجلس المديرية عن كل دائرة وأن تكون مدة العضوية خمس سنوات .

الرئيس — طلب كل من حضرات عزيز ميم أفندي وعبد الله سليمان أياظه بك وإبراهيم نود الدين بك وإبراهيم الطاهري بك وسعادة محمد عبد باشا الكلام في هذه المادة فهل يسمح حضراتهم بيان وجهة نظرهم إذا كانوا ضد المشروع أو سه لترتيب المناقشة ؟

- حضرة عزيز ميم أفندي — سأتكلم مع المشروع .
- حضرة عبد الله سليمان أياظه بك — وأنا مع المشروع .
- حضرة إبراهيم نود الدين بك — وأنا أيضا .
- حضرة إبراهيم الطاهري بك — سأتكلم ضد المشروع .
- سعادة محمد عبد باشا — وأنا سأتكلم ضد المشروع .
- سالي محمد شفيق باشا — أطلب أن يؤذن لي بالكلام مع المشروع .
- حضرة عبد العزيز رضوان بك — أرى كذلك أن يسمح لي بالكلام مع المشروع .
- الرئيس — إذن يتفضل سعادة محمد باشا بالكلام .

سعادة محمد عبد باشا — كلامي ينصرف في مسألتين ربما تساهلت في إحداها وهي انخلاصة بانتخاب ضومين لمجلس المديرية عن كل دائرة وأنتكم عن الثانية وهي انخلاصة بالهاترة الانتخابية .

الرئيس — أظن أن الكلام في هذه النقطة لم يحن بعد .

سعادة محمد عبد باشا — أرى أن محل الكلام فيها هو الآن لأن المادة الأولى التي نحن صليدها تقول بانتخاب ضومين لمجلس المديرية عن كل دائرة من دوائر الانتخاب لمجلس النواب فالعضو أو العضوان ينتخبان من دائرة انتخابية أن صلت مجلس النواب فلا تصلح لمجلس المديرية لأنها مجالس محلية لها نظام خاص أريد أن أجهه وسأتكلم في هذه النقطة قريبا بعد .

الرئيس — بل استمر الآن .

سعادة محمد عبد باشا — أريد أن أسمع أولا المريدن للمشروع .

- الرئيس — الفقرة التي تريد الكلام فيها لم يطلب الكلام فيها الامدادك .
- حضرة عزيز ميريم افندي — سائلكم عن هذه الفقرة .
- حضرة ابراهيم الطاهري بك — كنت اريد الكلام في هذه المادة ولكن ارى أن حضرة محمود ابراهيم بك قد تناول الموضوع حقاً .
- الرئيس — تفتي حضرتك أنك تنضم اليه .
- حضرة ابراهيم الطاهري بك — نعم والاحظ أننا لو تمسكنا مع المشروع في تحريم الجمع بين عضوية الهيئات المختلفة كالمجالس المحلية وبلدان الشياخات والسند وغيرها لا نجد رجالاً يتوفر فيهم شرط النصاب الذي اوجبه المشروع .
- (خفية) .

- سعادة محمد صفوت باشا — (مقرر اللجنة) — هذه الفقرة لم يأت وقت الكلام فيها .
- الرئيس — نحن الآن نتناقش في المادة الأولى ، فهل توافق حضرتك على أن يخضع لمجلس المديرية عضو أو عضوان ؟
- حضرة ابراهيم الطاهري بك — ما اريد أن أقوله هو أن انتخاب عضوين من كل دائرة كثير جدا وقد لا نجد العدد الذي تتوافر فيه الشروط التي يفرضها القانون .
- الرئيس — من أين تعرف ذلك ؟

- حضرة ابراهيم الطاهري بك — هل كل حال أما معارض في انتخاب عضوين من كل دائرة .
- سعادة محمد محب باشا — مجالس المديرية كانت على النظام القديم . . .
- حضرة حافظ عابدين بك — ليس هذا في الموضوع .
- سعادة محمد محب باشا — أوجز ألا يقاطعي أحد وقد يكون من حضراتكم من هو على غير رأي ولكن ذلك لا يعنى من ابدائه .
- الرئيس — تقطع .

- سعادة محمد محب باشا — قانون مجالس المديرية القديم كان يقضي بانتخاب عضوين من كل مركز من مراكز المديرية ليشكل منهم مجلس المديرية والحكمة في هذا ظاهرة لأن الضوابط التي ينتخب من المركز يكون مقبلاً به يكون أقرب الناس الى معرفة مصالح أهله واجباتهم فيستطيع أن يكون الصلة بينهم وبين الهيئة التي تمثل المديرية .
- ولا يخفى على حضراتكم أن أعمال مجالس المديرية تنحصر في المسائل المحلية كشنق القربح وإنشاء الكباري وأصلاح الجسور ، وغيرها وهذه أمور تهمها الهيئة التي تمثل المديرية وهذه الهيئة يجب ألا يجلس فيها إلا من عرف مصالح أهلها وكان يقرب بينهم ومتصلاً تمام الاتصال بهم .

هذه هي الحكمة في انتخاب ضومين عن كل مركز والمقيمين في البلاد منكم يعرفون هذا فان المقيم في المركز يعرف ما يجري فيه ولكن قد لا يعرف ما يجري في بلاد المركز الآخر وان كانت قريبة منه .

أما الطريقة التي ينص عليها المشروع المزمع على حضراتكم فانها تبين للعضو أن ينخب عن دائرة من دوائر الانتخاب لمجلس النواب ، وهذه الدائرة قد تشمل على مركز أو أكثر فالعضو الذي ينخب عن هذه الطريقة لا يستطيع مطلقاً أن يلم بمصالح أهالي المركز الآخر الذي لا يقم فيه .

أفهم أن انتخاب عضو أو عضوين لكل مركز لا ضرر منه مطلقاً لأن العضو كما ذكرت يكون دائماً بمصالح أهالي مركزه ومطلقاً على ما يجري فيه ولكن إذا كانت دائرة انتخابه تشمل مركزه وبلاداً أخرى هو بعيد عنها فيكون بعيداً عن معرفة مصالح تلك البلاد المفروض عليه الدفاع عنها .

لذلك ترون حضراتكم أن فكرة انتخاب أعضاء مجالس المديرية بالكيفية التي تنص عليها المادة الأولى من هذا المشروع لا تمتثل مطلقاً مع المصلحة العامة . ذلك لأن مجلس النواب هو مجلس شريفي فالعضو الذي ينخب فيه يتكلم عن مصالح الدولة عموماً .

أما عضو مجلس المديرية فانه يتكلم عن مصالح محلية أى عن مصالح أهل الدائرة التي يتصل بها والتي يمثلها .

هذا فيما يتعلق بالدائرة الانتخابية أما فيما يخص مسألة انتخاب ضومين لمجلس المديرية عن كل دائرة فاننا إذا تأملنا فيها لا نجد لها ضرورة لأن أعضاء مجالس المديرية كما بينت لحضراتكم إنما ينظرون في مسائل محلية فإذا فرضنا وكان عدد أعضاء مجلس المديرية أربعين مثلاً وكان الموضوع المطروح عليهم هو إنشاء قنطرة على نهر الباسوسية مثلاً . فلا أفهم معنى مطلقاً لاشتراك هذا العدد العظيم في المناقشة وكل ما يحتمل أن يكون هو أن أحدهم المختص بالموضوع يتكلم فيه فيصدق عليه الجميع .

هذا وأني أؤيد لحضراتكم وقد يكون لوزارة الداخلية كلمة فيه .

حضرة محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) — إذا كنت استطعت أن أفهم ما أراد أن يقوله سعادة محمد محب باشا يكون معنى ما قصده أنه يريد أن يبين الانتخاب قائماً على أساس تقسم المديرية الى مراكز ، أليس كذلك ؟

سعادة محمد محب باشا — نعم هذا ما قصده .

حضرة محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) — هذه الفكرة عرضت للحكومة أثناء بحث مشروعها وهي الفكرة التي كان قائماً عليها النظام القديم المعمول به الآن ولكن الحكومة لم تأخذ تأخذ بهذه الفكرة في مشروع هذا القانون لأنها فكرة لا تتحقق معها المصلحة ولا وحدة التمثيل .

لكل مركز يقتضي النظام المعمول به حالا ثابتان فركز الهرمل ما هو عليه من عدم الأهمية وقلة عدد السكان ينتج في التمثيل مع مركز ميت غمر على ما فيه من السعة وكثرة السكان وعده

معية خاطفة وغير معقولة . فترك يبلغ عدد سكانه مائتي ألف أو ثلاثة آلاف تملك مصالحهم اللادين
بمنته عضوان ومركز آخر خل لا تملك مصالحه شيئا بمنته عضوان أيضا . ذلك وحده كاف في الرد
على ما ذكره سعادة محمد محب باشا .

ومن جهة أخرى رأيت الحكومة أن في اتخاذ الدوائر الانتخابية أساسا لعملية الانتخاب زيادة
في عدد الأعضاء لأنه ما من مجلس الا يزيد عدد أعضائه باتخاذ هذا الأساس على النسبة التي
وصفتها اذا استثنينا مجلس مديرية أسوان . ففلا مجلس مديرية الغربية عدد أعضائه الحاليين
عشرون ولكن على أساس القاعدة التي تقدمت بها الحكومة سيصبح عدد أعضائه ثمانية وعشرين
وعلى أساس القاعدة التي أقرها مجلس النواب سيصبح هذا العدد ستة وخمسين بل أقول ستا وستين
بعد تعديل الدوائر ، هذه هي الفكرة التي حدثت بالحكومة الى اتخاذ الدوائر الانتخابية أساسا
 لعملية الانتخاب لمجالس المديرية حتى تكون نسبة التمثيل واحدة في جميع المديرية فلا تختل
 هذه النسبة في أسوان عنها في الغربية والشرقية أو أية مديرية أخرى ، لكل ستين ألفا من السكان
 عضو واحد يقوم بتمثيلهم .

ولقد اتجهت الحكومة باتخاذ الدوائر الانتخابية أساسا لانتخاب مجالس المديرية الى قصد
 عمل ، ذلك أن الدوائر الانتخابية دفاتر انتخاب مبنية . وفي جعل الدائرة الانتخابية لمجالس
المديرية هي الدائرة الانتخابية لمجلس النواب توفير لعدل كثير ومجهود كبير لأن دوائر
الانتخاب تكون واحدة وتكون واحدة أيضا عملية التمثيل فيها . وفي هذا من تسهيل العمل
 وببساطة الاجراءات ما لا يستهان به .

لهذه الأسباب رأيت الحكومة أن يجلس الانتخاب لمجالس المديرية قائما على أساس الدوائر
 الانتخابية لمجلس النواب .

ومن جهة أخرى فان عضو مجلس المديرية لا يمكن أن يقال قانونا أنه يمثل الدائرة الانتخابية
 قطع بل انه يمثل المديرية كلها ، والمعتور لم يتعرض لتقسيم المديرية الى مراكز لأن ذلك
 عمل اداري وكل ما تناوله المادة ١٣٢ منه هو اعتبار المديرية والمدن والقرى فيما يختص
 بمباشرة حقوقها انحصاراً ممنوعة بمجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية فالعضو الذي
 ينوب عن الدائرة الانتخابية في المديرية ، يمثل المديرية كلها .

أما ان يكون من الواجب على العضو الاسلام بشؤون الدائرة فليس الآن موضع الكلام فيه
اذ سيأتي ذكر ذلك عند النظر في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المشروع اذ اشترطت أن يكون
 المرشح مقبلاً في المركز أو أحد المراكز التي تكون منها الدائرة التي يرشح نفسه فيها . فهناك في الواقع
 مسائلان لم يشأ سعادة محمد باشا الا أن يجمع بينهما ، مع ما بينهما من كمال الانقطاع ، مسألة
 الدوائر ومسألة انتخاب عضوين أو عضو واحد عن كل دائرة ، وقد شرحت لحضراتكم وجهة
 نظر الحكومة فيما يختص بالدوائر وأسارس . كلامي عن مسألة انتخاب عضواً أو عضوين حتى أصبح
 باقي حضرات الأعضاء .

الرئيس — أعلن أن البيان الذي أحل به حضرة وكيل وزارة الداخلية عن مسألة الدوائر الانتخابية كاف .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — رأنا أيضا أوافق عليه كل الموافقة .

الرئيس — ليفضل الآن حضرة وكيل وزارة الداخلية بإبداء رأيه في مسألة انتخاب عضو لعضوين عن كل دائرة .

حضرة محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) — مسألة انتخاب عضو واحد لمجلس المديرية عن كل دائرة انتخابية مسألة صحت عليها الحكومة في جميع الأدوار التي مر بها قانون الانتخاب أمام مجلس النواب وهي لا تزال صممة عليها إلى الآن .

حضرة محمود أبو النصر بك — يعني أن الحكومة ترى أن يمثل كل دائرة انتخابية عضو واحد لمجلس المديرية .

حضرة محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) — نعم . والاعتبارات التي حلت الحكومة هل أن تقدم للبيان بمشروعها المختص انتخاب عضو واحد لعضوين لكل دائرة هي أولا ؛ أنها أرادت أن تكون نسبة التمثيل في مجالس المديرية ومجالس النواب واحدة فرأت أن كل ستين أهلا من السكان يمثلهم عضو واحد في مجلس النواب ، يمثلهم أيضا عضو واحد في كل مجلس مديرية .

حضرة عزيز ميريم أفندي — لماذا ؟

الرئيس — أرى عدم المقاطعة .

حضرة محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) — رأت الحكومة أن خير التشريع ما تناقش به مع بعضه فكل خروج عن فكرة أساسية محدودة لا يبررها ، وأما لا أنهم ما هو المبرر في أن يمثل كل ستين ألف نسمة عضوا في مجلس المديرية وعضو واحد في مجلس النواب .

ثانيا — أن الحكومة رأت أن أعمال مجالس المديرية أعمال تنفيذية إذ ليس فيها شيء من التشريع مطلقا وإنما هي هيئات نيابية أقامها الشارع إلى جانب السلطات التنفيذية لتشترك معها فيما عهد إليها من أعمال التنفيذ ويعرف أن أعمال التنفيذ تختلف اختلافا كبيرا عن أعمال التشريع ، فإذا كانت كثرة العدد من لوازم أعمال التشريع قلته من لوازم أعمال التنفيذ ، وهذه الأخيرة لا تحتاج إلى أيد كثيرة لأنه كلما كثر عدد القاعين بالتنفيذ قلت الفائدة وتصلت أعمال التنفيذ التي يضربها التأخير .

خلعوا مثلا أعمالكم في التشريع — هل تستطيعون حضراتكم أن تقررنا قانونا أو مادة أو حرفا كما قيل هذا في جلساتكم بالأسس من غير أن تحيلوه إلى لجنة مكتوبة من عدد قليل من بين حضراتكم لتحل هذه اللجنة لخصه ؟ أعلن أن هذا مستحيل .

لهذا ، ولأن أعمال مجالس المديرية ليست أعمالاً شرعية رأيت الحكومة بعد تجسرية واختبارها كلها كثر العدد كان ذلك مدعاة الى كثرة الجدل والحوار وتطويل الأعمال .

(خاتمة) .

أنا أتحدى كل من يقول بأن من أعمال مجالس المديرية ما هو شرعي .

حضرة عزيزيهم افندي — والرائع التي قضها مجالس المديرية ؟

حضرة محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) — ليست تشرعية... .. ليست تشرعية... ..

ولقد وردت بقرار اللجنة عبارة أظن أن بها خطأ وهي : "كان القانون القديم بمنبر كل مركز دائرة انتخابية وكان ينص على وجوب انتخاب عضوين عنها فالأخذ بهذا الرأي الآن لا يعتبر جديدا بل هو في الحقيقة عيش مع القانون القديم" .

حقيقة كان المركز دائرة انتخابية وكان يحلته عضوان في مجلس المديرية ولكن هل عدد سكان المركز متساو مع عدد الدائرة الانتخابية في مشروعا ؟

سعادة محمد صفوت باشا (مقر اللجنة) — لم قل ذلك .

حضرة محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) — لقد كان القانون القديم يقضي بأن يمثل كل مركز عضوان في مجلس المديرية ولكن اذا لاحظنا أن مركز زقي مثلا يبلغ عدد سكانه مائتي ألف نسمة تقريبا وأن عدد الدائرة الانتخابية ستون ألفا فهو يجب مشروع الحكومة يتكون ثلاث دوائر انتخابية يمثل كلا منها عضو فكان هذا المركز سيمثل في مجلس المديرية ثلاثة أعضاء .

فهل تريدون عددا أكثر من هذا وملاحظة في التشريع أوسع من هذا الاطلاق ؟

قالوا إن مجالس المديرية قد يحتاج الأمر فيها لتشكيل لجان وأنه كلما كثر عدد أعضائها كان من اليسور تشكيل هذه اللجان ولكن الواقع أن مجالس المديرية لا تشكل بلانا لا عادة ولا نظاما بل تقوم بأعمالها بنفسها .

توجد في فرنسا التي شربوا بها النحل مجالس عامة تقابل مجالس المديرية في مصر وربما كان عددها على نسبة أكثر من النسبة القائمة في المشروع المقروض ولكن هناك فرقا كبيرا بين فرنسا وبين مصر من حيث طبيعة العمل وكيفية قيام المجالس به ، ففي فرنسا لا تجتمع هذه المجالس الا مرة واحدة في السنة وتنفذ دورا واحدا يستغرق بضعة أيام ثمرد فيه مسائل الرسوم وتنتظر في أعمال السلطة التنفيذية ثم تنقض ، ولكن السلطة القائمة باستمرار هي اللجنة الاقليمية (Commissions Départementales) وتنشأ الامور في البلدية في المجالس البلدية واللجنة المستديرة في المجالس المحلية وهي التي تقوم بالأعمال المنسالة لأعمال مجالس المديرية عتقا ولا يزيد عددا أعضائها عن عدد أعضاء هذه المجالس .

أنا لا أقول إنه لا توجد في البلاد كنفديات لمد هذا القراخ ، بل أعتقد أن فيها بحمد الله كثيرين من الاكفاء ، ولكن الحكومة تنسك برأيا لكل الاخبارات التي ذكرتها .

فارجو من حضراتكم أن تقرروا هذه المادة كما جاءت بمشروع الحكومة والاكتفاء بنص
واحد .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — تنحصر الاعتراضات التي مسمتها حضراتكم على
انتخاب ضوئين في مجلس المديرية من كل دائرة انتخابية فيما يأتي :

يقول حضرة العضو المحترم محمود أبو النصر بك أن كل دائرة انتخابية يمثلها في مجلس النواب
عضو واحد فلا يصح أن يمثلها في مجلس المديرية أكثر من عضو خصوصا وعضو مجلس النواب
ينوب عن القطر كله .

ولا أدري ماذا يريد حضرة من القول هنا بأن عضو مجلس النواب ينوب عن القطر كله
أو عن دائرة هذه المسألة ليس لها ارتباط بموضوعنا وعلى كل حال لحضرتي يرى أنه ما دام أن
لكل دائرة انتخابية عضوا واحدا في مجلس النواب فلا يجوز أن يمثلها في مجلس المديرية أكثر من
عضو واحد ولكن الأمر يختلف كثيرا في الحالتين ، ففي مجلس النواب أعضاء من جميع بلاد
القطر لا من مديرية واحدة ، فالقول بأنه ما دام يختص بمجلس النواب عضو واحد عن كل
دائرة انتخابية وجب أن يكون لمجلس المديرية كذلك عضو واحد قول غير مفهوم ، اذ ليس لهذا
القياس أساس صحيح .

إن مجلس المديرية مؤلف من أشخاص من المديرية قصبا ليطبق عليهم الظرف مصالح مديرها .
فيجب أن يكون عددهم متناسبا مع تلك المصالح .

والواقع أنه لا اتصال بين التمثيل في مجالس المديريات والتمثيل في البرلمان إذ أن التمثيل
في البرلمان عام يتناول جميع المديريات على نسبة خاصة ، فإذا كانت المديريات عشرا أو خمس عشرة
أو ثلاثين مديرية كان عدد الأعضاء مائتين أو ثلثمائة أو خمسمائة تبعاً لما تقتضيه النسبة المقتضية أساسا
لانتخاب ، وهذا عدد في ذاته كاف لتلك التمثيل . ولكن إذا اعتدلت هذه النسبة بينها
أساسا لانتخاب مجالس المديريات فرميا قل بها عدد الممثلين في تلك المجالس في الوقت الذي يكون
فيه أعضاء البرلمان كثيرين . هذا فيما يتعلق بالمقارنة بين مجلس المديرية والبرلمان من جهة ما يقال
من وجوب اتحاد النسبة الانتخابية .

قال حضرة محمد ذلك بأن النص بعدم الجمع بين العضوية في المجالس والمجالس المختصة ربما
كان قيدا لتحقيق تلك الكفائات عندنا . وقال في موضع آخر أتريدون أخذ كل الأكفاء ليستغلوا
في كل جهة ؟ هذه قطعة أخرى يدل على ما على رأي ، يقول أين نجد الأكفاء لمجالس المديريات ؟
فأقول لحضرتي إن عدد أعضاء مجلس النواب بعد التعداد الأخير يصل إلى ٢٥٠ عضوا فإذا فرضنا
أن مجالس المديريات تحتاج إلى نصف هذا العدد وأنه يلزم لجان الشكايات من كل مركز عضو
أو عضوان فيفرض أنه يوجد مائة مائة مائة فيكون عدد ما يلزم لهذه اللجان مائتين ، ولنفرض أيضا أن
المجالس البلدية تحتاج إلى مثل هذا العدد فالبلاد إذن محتاجة إلى مجموع الأعداد المذكورة فما هو هذا
المجموع في حقيقته ؟ لنفرض أن البلاد محتاجة إلى ثلاثة أضعاف بل أنها محتاجة إلى عشرة آلاف ،

فهو لا نجد من بين الأربعة عشر مليوناً عشرة آلاف شخص من الأكفاء لتدريبهم على الخدمات العامة ؟ صمت بالأسس مدير الجامعة المصرية في حقله وضع الحجر الأساسى لبناء الجامعة يقول في خطبه ان طلبة الجامعة يزيدون كل الأتقين ، وان مدرسة الحقوق فيها أكثر من تسمية طالب وكذلك مدرسة الطب والمهندسة.....

سعادة محمد صدق باشا — ومدرسة المعلمين العليا ؟

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — ومدرسة المعلمين العليا فيها أكثر من ألف طالب ، كل هؤلاء سيحصلون على شهادات عليا وسيكونون رجال المستقبل بل آباء وأجدادنا .

التعليم محمد الله منتشر في البلاد كفايات أكثر من حاجتها ، والبلد الذى لا يريد فيه خمسة آلاف أو عشرة آلاف يكسون حياتهم لمدة العامة لا يستحق أى اعتبار ، هذا فيما يتعلق بالعدد . قال حضرة تريدون أن تأخذوا الأكفاء لتشغيلهم ، نعم تريد ذلك ويجب على الخلف أن يتقدم لمدة البلد والمصلحة العامة فيكون عضواً في البرلمانات الصغيرة ، ليكون في المستقبل أكثر فحماً منه في حاضره فلماذا لا تفتح له الباب ليتبرن على الأعمال العامة ويكون عوناً لغيره من أهل بلده ؟ أظن أنه لا يمكن الاعتراض على هذا .

حضرة محمود أبو النصر بك — يمكن .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — يقول حضرة محمود أبو النصر بك أنه لا يصح المقارنة بين العمل في البرلمان والعمل في تلك المجالس . ويقول حضرة وكيل الداخلية ان العمل في البرلمان شريى يختلف عمل تلك المجالس فانه تنفيذى . هذا قول قيل في مجلس النواب أثناء المناقشة في المشروع ففكرت فيه كثيراً ولكنى لم أفهم له معنى ، لم أفهم كيف يمكن اخبار أعمال مجالس المديرىات تنفيذية فقد نعرف عمل السلطة التنفيذية ونعرف في الوقت ذاته أن أعمال مجالس المديرىات تختلف ضبا كل الاختلاف .

ان عمل مجالس المديرىات ان لم يكن شريى فهو على الأقل تقررى يختلف عمل السلطة التنفيذية فهو تنفيذى محض ، مثال ذلك : اذا أرادت الحكومة القيام بعمل من أعمالها عرضت الأمر أولاً على البرلمان فهو الذى ينظر في مشروعه ويقرره أو على الأقل ينظر في الاتحاد اللازم له ويراقب عليه أو يرفضه . وهذا عمل شريى كما هو معلوم فلماذا نغرض البرلمان من عمله التشريى وأثر الاتحاد وكان خاصاً بإنشاء سكة حديدية مثلا عرضت السلطة التنفيذية في التنفيذ بتشكيل اثنين لإجراء ما يلزم القيام بالعمل ، فهل هذا هو الذى يعمل في مجالس المديرىات ؟ من الذى يقرر عمل كوبرى أو نفقطة كما قال سعادة محمد محب باشا ، هل الحكومة تقرر أو البرلمان الذى يقرره ؟ لا هذا ولا ذاك ، إنما الذى يقرره هو مجلس المديرية ، وهو الذى يتخذ قراره ضمنه اذن ليس تنفيذياً محضاً فهو يجمع بين التقرير والتنفيذ ودما كان عمله من هذه الجهة أكبر أهمية من عمل الحكومة للتنفيذى البحت .

كان الجمعية العمومية ، أيام الاستبداد المطلق في تلك الأيام السوداء ، رأى قطعى في تقرير الضرائب لم يترك هذا السلطة التنفيذية التي كانت تجميع في يديها كل سلطة تشريعية وقضائية وتنفيذية ذلك لأنه رأى أن تقرير هذه الضرائب أكبر من أن يترك السلطة التنفيذية ، تذكون حضراتكم ذلك ، أما الآن فتقرير الضريبة أصبح من حق مجالس المديرية ، فهل بعد هذا تحولون أن عملها تنفيذي ؟ أن عملها مزدوج تقريرى وتنفيذى تقوم بهما معا في حين أن السلطة التنفيذية لا تقر شيئا وإنما تعرض الأمر على البرلمان .

لهذا أرى أن عمل مجالس المديرية يجب نظامها الحالى عمل هام جدا وبحسب النظام المتعارف سيكون أكثر أهمية في عهد النظام البرلماني الذي سيكون فيه تلك المجالس وهي برلمانات صغيرة سلطة أكثر ومسئولية أكبر في دائرة اختصاصها .

اذن فاقول بأن هذه المجالس يجب أن يكون عدد أعضائها قليلا لأنها مجالس تنفيذية قول محدود .

رأت لجنة الأمور الداخلية في هذا أن طبيعة العمل في هذه المجالس تقتضي بأن تؤلف بلان تتشكل منها في أمر معين وأن هذه اللجان المختلفة تستوجب عددا كبيرا من الأعضاء ، فقبل لنا اليوم أن هذه المجالس لا تشكل بلانا ، وإنما يجتمع أعضاؤها وينظرون فيما يعرض عليهم فإذا قلنا أن أعمالها ستقسم وستكون أكثر خطرا منها الآن فيضطرها ذلك إلى أن تنظم نفسها ولا تكون كما يشعريه قول فله مساعدة محد يجب باشا عن أعضاء مجلس مديرية الغربية من أنهم كانوا يتقوضون الأمر إليه حتى في إنشاء قطرة باعتبار أن ذلك داخل في سلطته ، لا يزيد أن يكون المدير هو المختص بكل عمل في مجالس المديرية ، بل يزيد أن يكون لهذه المجالس رأى وكتابة مسومة فالمستور جعل لهذه المجالس شخصيات منفردة لتستقل بذاتها لا لتسير سيرا .

أنه كلما كان العدد كبيرا كان ذلك أدعى إلى احترام المجلس وأمكن له من التثبت بسلطته مهما كانت رعية الحكومة ورجعية مجلسها وسلطته في المجلس ، أما أن كان عدد أعضاء المجلس قليلا فخمسة أو ستة مثلا فقد لا يخلو الحال من أن يكون بأحدهم حياء أولأحدهم مصلحة في جهة معينة ولتأتي مصلحة في جهة أخرى ولتأتى علاقة شخصية أو غير شخصية فيتعرض المجلس بذلك أو بشيء من ذلك إلى تكوين أغلبية فيه تنحصر رأى مثل الحكومة وبذلك تعرض هذه المجالس للتضيق السلطة التنفيذية ، ولكن إذا كان عدد الأعضاء كان المجلس كبيرا بعدده وبإختصاصاته وكان ذلك أبديا من أجل التأثير فيه .

تلك هي مميزات العدد الكبير والاولو كانت قوة عدد أعضاء المجالس أفضل من كثرتها لما أثبتت قاعدة الاكثار من عدد الأعضاء في جميع الهيئات النيابية في بلاد العالم سواء أكانت برلمانية أم غيرها .

أعرف بعض مدن أجنبية قد يحصل عدد أعضاء مجلسها البلدى إلى ١٩٠ عضوا . وهذا وبعض المدن الكبرى تقسم أربسة أقسام ويكون لكل قسم منها مجلس لا يقل عدد أعضائه عن ٨٠ عضوا .

حضرة محمود أبو النصر بك — في أى يد توجد هذه النظم التى يشترئها سعادة المقرر ؟
سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — هذه النظم موجودة فى أمريكا حيث بعض المدن
مقسمة أربعة أقسام لكل قسم منها مجلس يلى عدد أعضائه ثمانون

حضرة محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) — وكم عدد سكان المدينة ؟
سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — نحو المليون .

حضرة محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) — أظن أن هذا غير ممكن .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — أنكم فى قطعة معينة ، هى أن كثرة عدد أعضاء
الجالس مفيدة وأن من سبقونا فى الحياة التالية يعرفون ذلك من تجاربهم الطويلة و قد درون
حظم لأفئده .

يقصد حضرة الأستاذ محمود أبو النصر بك رأى اللجنة فى وجوب انتخاب ضومين من كل دائرة
حتى تكون الدائرة ممثلة بحضور أحد ضوميا على الأقل اذا ما غاب الآخر ، يقصد رأى اللجنة
هذا ويقول ان الأخذ به قد يكون اغراء بنوا كل الضومين فلا يحضر كل منهما او تكاثر على الآخر
وتكون النتيجة عدم حضور الاثنين فصرم الدائرة من قائمة تمثيلها وعنده ان الأولى أن يوضع نظام
من شأنه أن يكون هناك ضوم أصلى وأخر نائب عنه .

حضرة محمود أبو النصر بك — لا أرى الى هذا .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — يكون هذا الكلام وجيبا اذا قورنا أن الضوم
لا يمرض ولا يستغزو ولا تطرأ عليه مواعع توفقه عن الحضور ، أما والانسان انسان مرض
الى ما يضطره الى الغياب فلا محمل لاعتراض حضرة محمود أبو النصر بك ، تقول اللجنة فى تقريرها
ان الأعداء قد لا يجتمع فى وقت واحد لضوى الدائرة وبذلك تبقى الدائرة دائما ممثلة . فقول
هذا القول يفيد ان اللجنة تقصد جعل أحد الضومين أصليا والآخر نائباً عنه ؟ وهل هذا ينرى
بالجراكل ؟ ذلك لم يقصده أحد وكل من الضومين يعرف أن عليه واجبا يشتم عليه أن يؤديه شه و ما
وأن ميون الناخبين ترفبه فهو قائم حتى ياداء واجب النيابة ، فاذا تأخر من جلة لسد قوى فلا
يصيب دائرة ضرر بسبب غياب الحضور لضوم الآخر .

سعادة محمد صفوت باشا — المسألة تتوحد .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — اذن أكتفى .

أصوات : كفى كفى .

حضرة ابراهيم نور الدين بك — لى كلمة لاستغرق أكثر من خمس دقائق .

حضرة عبد الله سليمان باشا بك — الكلمة لى .

حضرة ابراهيم نور الدين بك — لا مانع من ذلك .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك — لم يترك سعادة المقرر قولاً لقاتل . غير أن لي عبارة بسيطة أريد أن أدل بها ، تلك هي أن مجالس المديرات إنما هي مجالس نيابة بأوسع ما تتحملة الكلمة من معان وسلطانها كبيرة والبلاد عامرة بأهل العلم الذين يصح أن يشعروا أعضاء فيها ، ولذلك أرى أن تدليل حضرة وكيل وزارة الداخلية وحضرة محمود أبو النصر بك دليل غريب جداً ؟ أروكها قل المدد كان ذلك من المصلحة ؟ أمال حضراتكم هل — لاسمع الله — لو كان عدد أعضاء مجلس الشيوخ نحسين عضواً ، أيقال أن ذلك أفيد للبلاد وفي مصلحتها ؟

سعادة محمد صفوت باشا — (مقرر اللجنة) — بالطبع لا .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك — أيتكون من مصلحة البلاد أن يكون مجلس نوابها مكوناً من مائة عضو بدلاً من عدده الحال ؟

لقد تدوّت البلاد طم الحياة النيابية وهي متعلّقة بحرية وقد شهد التصوم قبيل الأصدقاء بتجاه الحياة النيابية حدثاً فلم لا نجعل مجالس المديرات مساهد تربي فيها نواب المستقبل ، ان مجالس المديرات سلطة واسعة فهي تنتظر في إنشاء الطرق الزراعية وفي أمور التعليم والنشور الصحية وبالجملة فلها شأن عظيم .

لذلك أطلب أن يكون لكل دائرة عضوان ان لم يكن ثلاثة .

حضرة ابراهيم نور الدين بك — الواقع أن سلطة مجالس المديرات ليست محدودة ولا هي مقصورة على النظر في أمور قليلة الأهمية ، بل هي سلطة كبرى تناولت فرض الضرائب الى حد ارتفع من ٥ ٪ الى ١٠ ٪ بل بلغ ٢٠ ٪ من مجموع الضريبة العمومية أو الى ٢٥ ٪ واصموا الى أن أقول في صراحة بأن الكلمة العليا في مجالس المديرات هي للمدير المديرية وقد كنت عضواً بمجلس مديرية الشرقية مدة ثلاثة عشر عاماً وشهيت كل شيء فيها ، ولقد بلغ الضعف ببعض الأعضاء حداً كبيراً حتى كان الواحد منهم اذا سئل عن رأيه في موضوع لا يسمه الا أن يقول — هل لنا رأى مع سعادة المدير .

(خيبة) .

الرئيس — لاداعي لثل هذه الأقوال .

حضرة ابراهيم نور الدين بك — هذا كان قبل عهد المسود وغرضي من كلامي أن نجعل تلك المجالس آمنة مطمئة تفسر بحقوق البلاد ومصالح الشعب الى الرق المنشود .

لا يأاس مع الحياة ولا حياة مع اليأس . لا بد أن فعل وما فعل فلا بد من أن نصل الى النهاية .

سعادة محمد صدق باشا — هل يريد حضرة الضوا المحترم أن يكون لكل دائرة عضوان ؟

حضرة ابراهيم نور الدين بك — نعم أريد عضوين لكل دائرة ولا ضرر من كثرة عدد أعضاء تلك الهيئات لأنهم لا يجتمعون كلهم في معيد واحد فينتشى من اختلافهم في الرأي .

أيسكتشرون أن يكون لكل دائرة عضوان والحال أن عدد سكانها ستون ألفاً أو يزيدون مع أن من أعمال مجلس المديرية النظر في إنشاء الطرق الزراعية والاهتمام بأمر التعليم والشؤون الصحية وفرض الضرائب. ألا يذكرون أن إيراد بعض المجالس قد يربو على الثمانين ألف جنيه؟ فهل لا يصح أن يتوب عضوان من ستين ألف شخص للاعتراف على اتفاق هذا الإيراد في شؤون سكان المديرية؟ إن العدد الذي حدده المشروع هو أقل عدد يصح قبوله.

أصوات : يؤخذ الرأي .

الرئيس — طالب الكلام حضرة عزيز مبرهم افندي ومعالى محمد شفيق باشا وحضرة الشيخ محمد من العرب بك وغيرهم .

معادة الفريق موسى فؤاد باشا — المجلس تنور .

الرئيس — الكلمة لحضرة وكيل وزارة الداخلية .

حضرة عزيز مبرهم افندي — أعشى ألا تمكن بعد ذلك من الكلام .

حضرة حافظ طابدين بك — أريد أن يحفظ لي حق الكلام بعد حضرة وكيل وزارة الداخلية .

حضرة محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) — يشق علي أن أسمع أن من نواب البلاد من إذا جلس إلى جانب وبعال الإدارة كانت وظيفته التأمين على ما يقولون ، إذا صح ذلك قائم يكون الأمر راجعاً إلى عيب خلق في ذلك المضو لا إلى عيب في نظام المجالس ، وإذا صح ذلك أيضاً فلا أظن أن كثرة عدد الأعضاء من شأنها أن تشجع العضو على إبداء الرأي بصراحة اللهم إلا إذا كانت المسألة مسألة صراع مادي بينه وبين رئيس المجلس .

معادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — الكثرة لها روعة .

الرئيس — لا نعلم بعد لمن ستكون رئاسة هذه المجالس .

حضرة محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) — إن التذليل يمكن أن يكون له محل مهم ما يلوح عليكم قانون اختصاص مجالس المديرية ويبحث فيما نعتد له الرئاسة . ولا يمكنني بحال أن أسلم بأن هناك من رجال السلطة التنفيذية من يفسط على ضوائر الأعضاء في مجالس المديرية ولا على حرياتهم واستقلالهم .

هذا من جهة . ومن جهة ثانية لا أزال أقول أن أعمال مجالس المديرية تنفيذية محضة كانت تقوم بها السلطة التنفيذية : فمائل الصلح تقوم بها وزارة المعارف ، والمائل الصحية تقوم بها الوزارة المختصة ، وكذلك المائل الزراعية . كل هذه المائل تقوم بها السلطة التنفيذية لا مجلس النواب ولا مجلس الشيوخ ونفاية ما في الأمر أتب القانون أراد أن يشرك مع كل وزارة عدداً معيناً من أبناء الأمة في هيئة مجلس . فالمعمل لم يخرج من أنه تنفيذي ولا زلت أقول

ان طيبة العمل التنفيذي تستدعي قوة الأيدي لأن الكثرة مدعاة للاضرار والتسويق في العمل
والأخير فيه .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة عزيز ميريم افندي .

حضرة عزيز ميريم افندي — ان نظامنا الادارى

حضرة محمود أبو النصر بك — ماذا تريد ؟

حضرة عزيز ميريم افندي — أريد أن يخبض عن كل دائرة ضريان أو ثلاثة ان أمكن
(تصفيق) .

أقول ان نظامنا الادارى مأخوذ على ما أعلم من النظام الفرنسى فإذا وجد الآن فارق بيننا
وبين تلك البلاد في النظام الادارى ، فاذك الآن فرنسا دامت بأقدامها من زمن على النظام
القبصرى المركزى . أما نحن فقد كنا الى أن وضع الدستور تحت سيطرة النظام الاستبدادى
المركزى ، وفي اليوم الذى نالت فيه فرنسا حرياتها يربطها زالت السلطة المركزية وتمتعت البلاد
بسلطة واسعة في ادارة شؤونها بنفسها .

ان مصالح البلاد تنقسم الى ثلاثة أقسام : قسم قوى يديره البرلمان ، وقسم اقلية تتناوله
مجالس شعبة مجالس المديرات ، وقسم محل تديره المجالس البلدية . وكل هذه المجالس في الواقع
برلمانات صغيرة تدير المصالح التى تهمين عليها وكل مجلس له سلطة مستقلة في الميدان الذى يسل
فيه . ولكن تكون لهذه المجالس السلطة الواسعة التى نريدها لما يجب أن تكون مجالس حقيقية
لا مجرد قوسيونات تنفيذية . انظروا حضراتكم الى مديرية كديرية أسوان مثلا فانها تشمل أربع
دوائر انتخابية فقط فإذا أخذنا برأى سعادة وكيل وزارة الداخلية لكان مجلس المديرية فيها مكونا
من أربعة أعضاء ، وهذا العدد يقل عن نصف عدد أعضاء أى لجنة من لجان المجلس فلا يمكن
بأى حال من الأحوال أن يكون مجلسا بالمعنى الحقيقى .

ليست مجالس المديرات سلطات تنفيذية كما يقول سعادة وكيل وزارة الداخلية ، لقد تحدثنا
يقوله هذا وأنا أعتقد أن يجب لنا أنها سلطات تنفيذية فقط لا تقوم بأى عمل تشريعى . ان
مجالس المديرات تنصبر من السلطات المعروفة بالـ (Deliberatifs) .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — لا . بل هى سلطات (Attributifs) .

حضرة عزيز ميريم افندي — لو كانت هذه المجالس تنفيذية فقط كما يزعمون لكان يكنى
أن بين أعضائها تمثيلا لأن يختبروا انتخابا ، انها سلطات تمثيلية (Représentatifs)
تمثل الاقليم الذى تهمين على شؤونه كما يمثل البرلمان الأمة وليس للسلطة التنفيذية أن تتدخل
في أعمالها . وأقول من الآن اننا نريد — عند ما يطرح الأمر علينا — أن نوسع اختصاصها
ما أمكن .

يقول سادة وكل وزارة الداخلية بأنه يجب مراعاة نسبة واحدة في التمثيل بين مجلس النواب ومجالس المديرات . وقد تم أن الأمة ممثلة في مجلس البرلمان لا في مجلس النواب وحده فيطالب مجلس النواب مجلس الشيوخ أمي أن المديرية ممثلة في البرلمان بأكثر من عضو واحد لكل دائرة انتخابية .

ان مجالس المديرات مجالس مستقلة شورية يجب أن يتوافر فيها العدد الكافي لجعل الشورى والمداولة حقيقتين بالمعنى الصحيح وبذلك يجب أن يكون عدد المنتخبين لكل دائرة اثنين على الأقل لأنه اذا قل العدد ضاقت دائرة الشورى وضفت نتيجتها .

نصفون حضراتكم أن بلجة وضع الدستور — وهي بلجة حكومية ولم تكن من الحرية بمكان — كانت تريد أن تجعل التمثيل النيابي بنسبة ضوع عن كل ٧٥٠٠٠ من السكان وهذه النسبة اعتبرها الرأي العام بعيدة عن أن توصل الأمة الى التمثيل الحقيقي فاضطرت البلجة لقاء معارضة الأمة الى أن تغير نسبة التمثيل بملحها ضوعوا عن كل ستين ألفا من السكان وكانت الأمة تطلب أن ينتخب ضوعون كل خمسين أو ثلاثين ألفا ، فإذا كانت بلجة حكومية رأيت أن يكون التمثيل بنسبة ضوعون كل ستين ألفا فيجب علينا — ونحن نواب الأمة في عهد دستورها — أن نوسع ما أمكن في التمثيل النيابي لمجالس المديرات .

لهذه الأسباب أوافق على ما رأيته بلجة الداخلية .
(تصفيق) .

الرئيس — طالبو الكلام مع المشروع هم حضرات : محمد شفيق باشا ، عبد العزيز وضوان بك ، الشيخ محمد بن العرب بك ، حافظ عابدين بك ، والذي سيحكم ضد المشروع هو حضرة محمود أبو النصر بك ، وقد تقدم لنا اقتراحان أحدهما موقع عليه من ثمانية أعضاء ، والآخر من خمسة ، وكلاهما يطلب ائصال باب المناقشة وهذا نصهما :

الاقتراح الأول

”حيثما بيان سادة مقرر البلجة وسادة وكل الداخلية وحضرات الأعضاء الذين تكلوا بطلبون عضوين ، ومن يطلبون عضوا واحدا وتووتا ونعرض لبلجة المجلس الموقرة ائصال باب المناقشة وأخذ الرأي ما“

أحمد مصطفى ، يس أبو جليل ، محمد جعفر ، مصطفى رشيد ، السيد محمود الشنتوي ، شبان مؤمن ، محمد زكي عبد الرزاق ، عبد الله سليمان أبانة“ .

الاقتراح الثاني

”تطلب ائصال باب المناقشة في هذه المادة ما“

بيوي مذكور ، تولى عمر حجازي ، عبد الرحمن للموم
ابراهيم نور الدين ، يوسف وهبه“

فهل لأحد من حضراتكم اعتراض على اقبال باب المناقشة ؟

أهل باب المناقشة والآن يؤخذ الرأي

سعادة القريق موسى قواد باشا — المدد غير قانوني .

الرئيس — المدد قانوني ، والآن يؤخذ الرأي فمن يوافق من حضراتكم على رأى الحكومة وهو انتخاب عضو واحد بدلا من اثنين لمجلس المديرية ليعضد بالوقوف .

• (وقفت أقلية) •

الرئيس — اذن يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى من المشروع كما هي .

• (تصفيق) •

المادة الثانية

انتخاب أعضاء مجالس المديريات يقوم به الناخبون الذين لهم حق انتخاب أعضاء مجلس النواب طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤

أبدلت لجنة الداخلية مجلس النواب بعبارة "الأشخاص المدرجة أسماؤهم في كشوف الانتخاب المحررة ... " التي كانت مرادة في المشروع المقدم من الحكومة بالعبارة الآتية "الناخبون الذين لهم حق انتخاب أعضاء مجلس النواب" .

المادة الثالثة

يشترط في عضو مجلس المديرية :

أولا — أن تكون سنه ثلاثين سنة ميلادية كاملة على الأقل .

ثانيا — أن يكون اسمه مدرجا بأحد جداول الانتخاب في المديرية وأن يكون مقريا في المركز أو أحد المراكز التي تتكون منها الدائرة التي يرشح نفسه فيها .

ثالثا — أن يكون محسنا للقراءة والكتابة .

رابعا — أن يكون مالكا في المديرية التي يرشح نفسه في إحدى دوائرها الانتخابية لأطيان مفروضة عليها ضريبة عقارية للحكومة قدرها ثلاثون جنيها مصريا في السنة على الأقل .

ويحسب من الضريبة ما يدفع من الأموال على حصة المرشح في العقارات الموقوفة .

ولا تدخل الرسوم الإضافية التي تحصل للمجالس المديرية أو لآلية هيئة أخرى في حساب الثلاثين جنبها المذكورة في الفقرة السابقة .

وبالنسبة للعضو المنتخب عن دائرة مكونة كلها من عاصمة مديرية تعتبر عوائد المباني التي تحصل للحكومة ضمن الضريبة المشترطة .

وينقص الحد الأدنى للضريبة الى الثلث بالنسبة لمن ينتخب عن دائرة من دوائر مديرية أسوان . أما من ينتخب عن دائرة الدر فيعفى من شرط الضريبة .

وينقص الحد الأدنى للضريبة على كل حال الى الثلث بالنسبة لمن كان حائزا لدبلوم من إحدى الكليات أو المدارس العالية .

خامسا — ألا يكون من الضباط المستودعين ولا من الجنود الذين في الإجازة الحرة .

سادسا — أن يرشح نفسه للانتخاب وأن يودع خزانة المديرية وقت الترشيح مبلغ خمسين جنيها مصريا تخصص للاشمال الخيرية المحلية بالدائرة الانتخابية إذا عدل عن الترشيح أو إذا لم يحضر في الانتخاب عشر الأصوات الصحيحة التي أعطيت على الأقل . وينقص هذا المبلغ الى النصف بالنسبة لمن يرشح نفسه عن دائرة الدر بمديرية أسوان .

(أ) كان مشروع الحكومة يقضى بأن يكون العضو متبا في الدائرة التي يرشح نفسه فيها فعدل هذا الشرط واكتفى بأن يكون العضو متبا في المركز أو أحد المراكز التي تتكون منها الدائرة .

(ب) كان مشروع الحكومة يقضى بأن يكون ملك المرشح كائنا في الدائرة فعدل هذا الشرط واكتفى بأن يكون الملك في المديرية .

١ — مناقشات مجلس النواب

بجلسة ٤ يناير سنة ١٩٢٨

الرئيس — هذه المادة طويلة ويمكن مناقشتها فقرة فقرة فهل توافقون حضراتكم على الفقرة "أولا" ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — هل لدى أحد من حضراتكم ملاحظة على الفقرة "ثانيا" ؟

عمر عرفى — المشروع المعروض أمامنا الآن يشترط أن يكون العضو مقبلا في المركز أو أحد المراكز التي تتكون منها الدائرة التي يرشح نفسه فيها فأرى أن يكفى بالإقامة في المديرية التي يريد العضو أن يرشح نفسه في إحدى دوائرها لأن عضو مجلس المديرية لا ينتظر في مصلحة الدائرة التي يرشح نفسه عنها بل ينظر عادة في مصالح المديرية بأكملها وما دام أنه يمثل المديرية فإنها فضلا عن أنه لا يسمى عضو الدائرة وإنما يسمى عضو مجلس المديرية لذلك لا أرى حاجة لشرط الإقامة في المركز الوارد بهذه الفقرة خصوصا أنه مباح لكل شخص أن يرشح نفسه عن أية دائرة من دوائر القطر لعضوية البرلمان .

بناء عليه أقدم اقتراحا بهذا المعنى وللمجلس الرأى الأعلى .

القرار — لقد عرضت لجنة عند مناقشتها في هذه المادة قطعتان :

الأولى هي تمسك الحكومة بأن يكون المرشح مقبلا في نفس الدائرة والأخرى بأن تكون إقامته في المديرية ولقد أوضحنا في تقرير اللجنة المعروض على حضراتكم الخطر الذي يجرى من الإقامة في المديرية إذ قلنا " ولم تر اللجنة الاكتفاء بجعل الإقامة بالمديرية لما في ذلك من خطر احتكار هذه المجالس للأصوات والتمسك بها عن حكمة التشريع وهي التمثيل المحلي وبذلك تقوت الفائدة المرجوة من المشروع " هذا من جهة ومن جهة أخرى يحتمل إذا اكتفينا بشرط الإقامة في المديرية أن توجد مراكز غير ممثلة بمن يتنوب بمصالحها الخاصة من المقيمين بها فضلا عن ذلك فإن هناك مصالح مادية تربط العضو بالمركز الذي يقم فيه .

أما شرط الإقامة في نفس الدائرة ففيه تضيق ومع ذلك كفاء المقيمين خارجها من ترشيح أنفسهم ولذلك فضلت اللجنة الأخذ بالرأى الوسط وهو شرط الإقامة في المركز أو أحد المراكز التي تتكون منها الدائرة التي يرشح العضو نفسه فيها ، وأظن أن حضراتكم توافقون اللجنة على رأيا هذا . ولا يخفى على حضراتكم أن دوائر المركز الواحد مشبعة بالمصالح وتكاد تكون متحدة النابات (تضيق) .

قاسم المصري بك — إن العضو إذا لم يكن ملما بالامانة بما يشؤون حادثة فانه لا يمكنه المتعاضد عنها ، فذلك أحق لمن ينص على أن تكون اقامة العضو ثابتة في الدائرة .

محمد ابراهيم حبيب بك — أوافق على ما أبداه حضرة المقرر وأزيد عليه أن العضو المقيم في المركز يكون في العادة ملما بأحوال الدائرة قتلا هناك مسائل المنازعات المتشعبة الفروع والرى والصرف وقد يحضر جلسة مجلس المديرية يغتفر الى المناقشة هذه المواضيع . وهم الدائرة أن يكون ملما ملما بما فذلك أنضم إليه في رأيه .

ابراهيم هسوق أباظه أفندي — أرى أن يكون العضو مرتبطا بدائرة ومحتكا بأحوالها ومطعما على حاجاتها فلا يجوز أن توسع كثيرا ولا تضيق واسعا خصوصا أنت المشروع الملقى القيد في الضريبة المقارية بملها على أملاك في أية ناحية من فواحي المديرية ولم يحمل الملك كائنا في الدائرة فقط فذلك أنضم لرأى اللجنة .

عمود فهمى التوتراش أفندي — ألاحت أن بلاد بعض المواتر قد تكون تابعة لمركزين مخفيين كما أن المركز قد يشمل ثلاث دوائر بما لا يشمل مركزا للدائرة واحدة فيرتب على هذا أن المخرج لضريبة مجلس المديرية قد يجد الباب واسعا أمامه لترشيح نفسه ثلاث دوائر بخلاف زبلة الذى لا يجد أمامه إلا دائرة واحدة وفى ذلك عدم مساواة ، أرى تفضيل الأخذ بشرط الاقامة في المديرية كلها لأن العضو يترتب من المديرية جميعها لا من دائرة خاصة ولذلك أنضم لرأى حضرة النائب المحترم عمر عمو أفندي .

عبد الحليم عبد الحليم أفندي — اتفق أن يؤيد رأى حضرة النائب المحترم عمر عمو أفندي
للاسياب الآتية =

أولا — ذكر حضرة ناقدوا أن عدم الأخذ بشرط الاقامة في المديرية قد يترتب عليه أن الأسر ذات القدرة قد تسيطر على دوائر الانتخاب وأرى أنه احتياجه هذا جهة ضده لأنه من البعد جدا أنه يتعوز أسرة الى مديرية بأكلها بل يصح أن يشمل قوتها مركزا بأجمعه فيكتفى الاستئثار بضريبة مجلس المديرية عن دوائر هذا المركز لعدم وجود الزام وهذا بخلاف ما إذا اُلحقنا شرط الاقامة بالمديرية كلها فانه يمكن أن يتقدم للترشيح عدد كبير .

ثانيا — فان رأى الأخير هو الضعيفين فإذا رأوا أنه ليس من بين أعمال المركز من يصلح لأن يظلم فلا يصح الحيلولة بينهم وبين اختيار من يريدونه من المديرية لأن الوقوف في سبيلهم لا يتفق مع الروح النيابية .

ثالثا — ألاحت أن المجلس المقرر في جلسة أمس أن يترتب عضوان عن كل دائرة وقد أبدى حضرة النائب المحترم نظرى عبد التوذك رأيه بأن تعيد الانتخاب بشروط كثيرة يترتب عليه حصص في عدد قليل جدا يكاد منه أن يكون الانتخاب قريبا (تصديق) .

الرابع — أرى أن تحليل حضرة النائب المحترم عبد الحليم عبد الحق أفندي قد اقتبص منه إذ أن تعديل الذى أقررتهم حضراتكم في جلسة أمس يساعدنا على إقرار المس إلى قدمه

الهيئة لأنه يتلوه كثيرا أن نجد في دائرة ضوئين متوافرين فيها الشروط التي نص عليها المشروع فليجأ إلى دائرة أخرى حيث يوجد فيها الضوء الكف . هذه اللجنة بأقوات تميز النص الذي تقدمه اللجنة .

بعد مناقشة عبد الرحمن البرقوقي اقتضى — اخرج أن تكون الفقرة (ثانيا) من هذه المادة كما يأتي :

” أن يكون اسمه مدرجا في أحد جداول الانتخاب في الدائرة التي يرشح نفسه فيها “ .
وسأبين حضراتكم أنه لا لزوم لبقية الفقرة : ان اللجنة عند ما وضعت هذه الفقرة حاولت إيجاد رابطة بين الضوئين الدائرة التي يرشح نفسه فيها فاشتطت أن يكون مقيا في المركز أو أحد المراكز التي تتكون منها الدائرة . فلو تصورنا أن إحدى الدوائر تقع في مركزين فإنه يجوز حسب نص اللجنة لأي شخص أن يرشح نفسه في دائرة غير الدائرة التي يقم فيها وهذه ليست علاقة كافية بل العلاقة الكافية هي أن يكون مرتبطا بمصالح الدائرة ارتباطا وثيقا . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن في نص اللجنة قيودا يكون جبروتة أمام المتصلين الذين تضطرم أعمالهم عادة للعلاقة في البلاد فلو قصرنا النص على الذين يقيمون بالمراكز لأبعدنا بذلك طائفة كبيرة عن يمكن الانتخاب بمعارضهم وجرمانهم من أن يتقدموا إلى ترشيح أنفسهم . انظروا حضراتكم إلى الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون الانتخاب التي تقول :

” وموطن الانتخاب لكل شخص هو الجهة التي يقم فيها دائما أو التي له بها مصلحة أو فيها مقر طائفته ويجب عليه أن يبين المواطن الذي يريد استعمال حقوقه الانتخابية فيه “ .

نجدون حضراتكم أنه يشترط على الشخص الذي يدعي اسمه في جدول الانتخاب إما أن يكون مقيا في البلد أو له أسرة فيها أو مصلحة وأعلن أن هذه هي العلاقة التي يجب أن تكون بين عضو مجلس المدينة وبين الدائرة ففي متوافر أحد هذه الشروط الثلاثة في مرشح كان ذلك كافيا وبذلك لا تحرم المتصلين غير المقيمين في المراكز من أن يرشحوا أنفسهم . وتكون بذلك راعينا المصالح العامة في الدائرة .

افترضوا حضراتكم أن يبدأ من مركز طائفة ضمت إلى دائرة من دوائر كفر الزيات فهل يكون مقولا أن يرشح شخص نفسه من مركز طائفة عن هذه الدائرة مع أنه لا صلة له بها مطلقا ؟

لهذا أقدم اقتراحى طالبا الموافقة على التعديل الذي ذكرته .

المقرر — يرى حضرة النائب المحترم مناقشة البرقوقي اقتضى أن الرابطة بين الضوئين الدائرة هي أن يكون اسمه مقيدا في أحد جداول الانتخاب في الدائرة التي يرشح نفسه فيها وهذا ليس بكاف لأنه لو رجع إلى تقرير اللجنة لاكتفى بما ورد به ولم يرجع إلى قانون الانتخاب .

لقد ناقشت اللجنة النص الوارد بقانون الانتخاب من جهة الوطن والاقامة وبعد أن ورد بمشروع الحكومة ذكر المواطن عدله اللجنة بالاقامة وهي إما أن تكون مستديمة أو شبهها أو أن

يكون العضو متبعا في جهة أخرى وله محل إقامة في قس الدائرة بلجا إليه وبذلك يكون متحكما بأهل الدائرة وملما بشؤونهم عالميا بشكاورهم فيستطيع الدفاع عنهم فذلك اشترطت الجهة الشروط التي نصت عليها في القانون وعلى ذلك لا ترى الجهة الموافقة على التعديل الذي تقدمه حضرة النائب المحترم مغايرى البرقوقى افندى .

أحمد عبد الباقي راضى افندى — لا أقدم والدستور يجيز لعضو البرلمان أن يتقدم لأية دائرة من دوائر القطر أن يمتحن قانون انتخاب أعضاء مجالس المدير يات أن يكون المرشح متبعا في نقطة معينة . اننى أعتنى اذا ما أخذنا بالنسب الذي قدمته الجهة أن نقيم الموانع أمام المحليين فلا يصلون الى عضوية هذه المجالس . أشرب لذلك مثلا - تملكون حضراتكم أن مديريات الوجه القبلى متسلطة على النيل ومديرية بنى سويف تتكون من ثلاثة مراكز هي بيا وبى وبى سويف والواسطى فافترضوا أن أحد المحامين من بيا يزاول مهنة في الواسطى فاذا وافقتم على رأى الجهة فكأنما يحرم هذا الرجل الفنى من أن يتقدم النيابة عن أهله وعشيرته ومن واجبكم أن تفتحوا الباب على مصراعيه لتقبلن لتضع بهم هذه الهيئات النيابية . بناء عليه أطلب الموافقة على اقتراح حضرة النائب المحترم عمر عمر افندى »

أحمد رمزى بك — لما وضعت بلجة الداخلية نص المادة الثانية راعت أن المركز هو وحدة تاريخية في قطر رجال الدستور لأن المركز هو العلاقة التي تربط أهاليه بعضهم ببعض خصوصا أن المعلومات التي بينهم قديمة وأساسها انتمهم في مركز واحد .

وعلى هذا جرى قانون الانتخاب القديم اذ جعل لكل مركز اثنين فمن لا تريد أن تفقد هذه الوحدة التاريخية . وإن أوجه اعتراض سمعته الآن من رأى اللجنة هو الاعتراض الذي أذاه حضرة النائب المحترم مغايرى البرقوقى افندى إذ قال انه لا يصح مجرد إضافة بلد من مراكز لبلجة الى دائرة من دوائر كغرايات أن يرشح شخص من المركز الأول نفسه لدائرة من دوائر كغرايات مع أنه لا صلة له بها . فهل مسألة الانتخاب هي بهذه السهولة ؟ ان حضرة العضو المحترم نسي ارادة الناخبين التي عليها الملوك اذ لا يمكن أى شخص أن يفوز بالانتخاب الا اذا كانت رايته من أن الناخبين راضون عنه فالصلابة الحقيقية هي رضا الناخبين عن المرشح . وبزيادة على ذلك فان النائب عن أية دائرة يسمى دائما الى الحصول على رضا أهل دائرته ولولم يكن منهم .

يشاغل حضرة النائب المحترم أحمد عبد الباقي راضى افندى لماذا لا يستطيع طلبه لى عيادة في مركز بيا بقم في مركز آخر ، أن يرشح نفسه في مركز عيادته ؟ ان بلجة الداخلية قالت " ان المراد من محل الإقامة هو المحل الذي يباشر فيه المرشح أعماله كلها أو بعضها بصفة دائمة أو شبة بها كالمهوى " الخ . وأعلن بعد الايضاح الذي تقدمه قد أصبحت المسألة واضحة جدا فلك أرى الاكتفاء بما جله في تقرير اللجنة .

أحمد عبد الغفار بك — أرى فيما قاله حضراتنا الاثنين المحترمين الأستاذ القرائى والاستاذ البرقوقى شيئا كثيرا من الوجاهة اذ أن بعض الدوائر الانتخابية تتبع ثلاثة مراكز كما أن بعضها

يجمع مركزا واحدا وفي هذا الأمر ما فيه من عدم المساواة بين سكان الدوائر فينبى أن يكون لأحدهم مركز واحد يريخ قسسه له اذ يجب الآخر ثلاثة مراكز يريخ قسسه لما يختاره منها .

فثلا دائرة بركة السبع مكونة من بلاد تابعة لمراكز تلا وشين وقويسنا فينبى نجد دوائر أخرى تابعة لمركز واحد والذى أراه تلالا في هذا الأمر هو أن تكون الدائرة الانتخابية تابعة للمركز الذى يضم قراها أو أكثر سكانها .

الرئيس — المادة تحوى على أمرين ، الأول : ادراج الاسم فى جدول الانتخاب ، الثانى : شرط الإقامة قالى أى نتيجة يريد حضرة العضو المحترم أن يصل .

أحمد عبد التفاريك — أريد أن أضيق شرط الإقامة .

عمود نهى التقرائى افتدى — سبق أن بينت أن بعض الدوائر تضم بلدانا تابعة لثلاثة مراكز وأربعة كما أن بعضها لا يحتوى الا على بلدان تابعة لمركز واحد وفى هذا كثير من عدم المساواة فى الفرض للرشحين ، على أن عدم المساواة هذا لم يحصل لحكمة بل ليجرد مصادقة . فذلك أى أن تكون الإقامة فى المدينة كافية .

أحمد عبد التفاريك — ان الانتخاب لجالس المدير يات يتطلب تمثيلا محليا وخبرة محلية ولذلك فى الغالب أن يكون النائب من أهل البلدة اذ لا معنى أن يأتى شخص من أهل أمانون ويبرخ قسسه من تلال ولذلك اقترحت أن تكون الدائرة تابعة للمركز الذى تضم أكثر بلاده بذلك تتوافر الصفة المحلية للعضو .

عبد السلام عبد التفاريك — انى أعترض على اقتراح أحمد عبد التفاريك لأن فى ذلك غيبة شديدا على بعض الأقطاس ، مثال ذلك : أن دائرة بركة السبع الانتخابية تتكون أكثرية القرى التابعة لها من مركز قويسنا فاذا أخذنا بقول حضرة فكانا نحرّم أحد التابسين لمركز تلال وقد يكون كفا " من ترشيح قسسه فى هذه الدائرة وهذا متجهى للتصنيف .

رياض المصرى افتدى — جاء فى الترنال الثانى من الصفحة الأولى " والمراد بمحل الإقامة المحل الذى يباشر فيه المرشح أعماله كلها أو بعضها بصفة دائمة أو شتىة بها كالحاوى الذى يباشر أعمال صناعته بدائرة ويقم فى دائرة أخرى وكالمالك القيم بدائرة وله أطيان بدائرة أخرى يجرىها أو يزورها بنفسه " وأرى أن تكون العبارة الأخيرة " يجرىها أو يزورها بنفسه " لأن ذلك يمنع كثيرا من اللبس .

القرار — ان هذه العبارة مقصودة بإقتات لأنها تبين الفرض المراد فى هذه المادة اذ تمل هذه العبارة على أنه يذهب لهذه الدائرة ويردد عليها وله بها مصالح ولا يقصد منها البتة أنه يفلح الأرض يبيع .

الرئيس — تقدمت لنا ثلاثة اقتراعات أحدها من حضرة العضو المحترم مغازى البرقوقى افتدى وفى هذا الاقتراح تصديق وتوسيع فى أن واحد فى مشروع اللجنة نفس على أن تقيد اسم لا يعلونه

بأحد جداول الانتخاب في المديرية كلها وحضرته يفتح أن يكون اسم المرشح مقبدا في الدائرة قسما في هذا تضيق عن مشروع الجهة أما التوسع فهو أنه حذف شرط الإقامة والجهة تجعله في المركز أو أحد المراكز التي تتكون منها الدائرة التي يتقدم عنها المرشح والاقتراع الآن للاستناد عمره وقد جعل فيه شرط القيد كما وضعت الجهة إنما توسع في الإقامة بقسطها في المديرية بأجسامها، والثالث اقتراح من حضرة أحد عبد الفوارك وفيه تحديد للدائرة بأن يجعلها تابعة للمركز الذي يضم أكثرية البلاد التي تتكون منها الدائرة .

فلنبدأ الآن بأخذ الآراء على هذه الاقتراحات مبتدئين باقتراح الأستاذ عمر عمر افندي وهذا نصه :

”أقترح أن تكون الفقرة الثانية من المادة الثالثة كالآتي :

أن يكون اسمه مدرجا بأحد جداول الانتخاب في المديرية التي توجد فيها الدائرة الانتخابية التي يرشح قسما فيها وأن يكون مقبدا في المديرية المذكورة“ .

فالمراتب على هذا الاقتراح يقف .

(وقفت أظلية) .

الرئيس — فلأخذ الرأي الآن على اقتراح مغاير المرفوق افندي وهذا نصه :

”أقترح تعديل الفقرة الثانية من المادة الثالثة كما يأتي :

أن يكون اسمه مدرجا بأحد جداول الانتخاب في الدائرة التي يرشح قسما فيها“ .

فالمراتب على هذا الاقتراح يقف .

(وقفت أظلية) .

الرئيس — لم يبق لدينا الا اقتراح حضرة أحد عبد الفوارك وهذا نصه :

”أن يكون اسمه مدرجا بأحد جداول الانتخاب في المديرية وأن يكون مقبدا في المركز الذي تتبعه الدائرة التي يرشح نفسه فيها وتعتبر الدائرة تابعة للمركز الذي تتبعه أغلبية البلاد المذكورة لها“ .

أحد عبد الفوارك — أتى متنازل عن هذا الاقتراح (ضحك) .

على نجيب افندي — لدى تصحيح لقراءة الفقرة الثانية من المادة الثالثة قد جاء فيها : أن يكون اسمه مدرجا بأحد جداول الانتخاب في المديرية وأن يكون مقبدا في المركز أو أحد المراكز التي تتكون منها الدائرة التي يرشح قسما فيها“ وهذا نص ريكك العبارة والواجب أن يكون هكذا :

”أن يكون اسمه مدرجا بأحد جداول الانتخاب في المديرية وأن يكون مقبدا في المركز الذي به

الدائرة الانتخابية ... (ضجة) .

الرئيس — لم يبق إذن الا أخذ الرأي على مشروع الجهة . فالخلاف له يقف .

(وقفت أظلية) .

الرئيس — أذن وافق المجلس على الفقرة الثانية من المادة الثالثة .

المقرر — الفقرة الثالثة "أن يكون محصن للقراءة والكتابة" .

(موافقة عامة) .

وبما رأس الجلسة حضرة حسين حلال بك وكيل المجلس .

المقرر — الفقرة الرابعة "أن يكون مالكا في المديرية التي يرشح نفسه في إحدى دوائرها الانتخابية لقرارات مفروضة عليها ضريبة عقارية للحكومة قدرها ثلاثون جنيها مصرياً في السنة على الأقل . ويحسب من الضريبة ما يدفع من الأموال على حصة المرشح في القنارات المرفوعة . ولا تدخل الرسوم الإضافية التي تحصل لجالس المجالس المديريات أو لولاية هيئة أخرى في حساب الثلاثين جنيها المذكورة في الفقرة السابقة .

وبالنسبة لعضو المنتخب من دائرة مكونة كلها من عاصمة مديرية تعتبر عوائد المباني التي تحصل للحكومة ضمن الضريبة المقررة .

وينقص الحد الأدنى للضريبة على كل حال إلى الثلث بالنسبة لمن كان حائراً له دبلوم من إحدى الكليات أو المدارس العالية" .

عبد الحليم اللبلايل بك — أريد أن أسأل حضرة المقرر : أتذا كان لشخص أملاك في الولاية وأطيان في الدائرة الانتخابية ويدفع عنها أموالاً مجموعها ثلاثون جنيهاً يكون له حق الترشيح للانتخاب ؟

المقرر — ليس لثل هذا الشخص الحق في الترشيح لأن لوائح المديريات امتيازاً وقد نصت المادة ٢٩ من قانون الانتخاب لمجلس النواب على ما يأتي :

"ويجوز أن يعتبر القانون عاصمة المديرية التي لا يبلغ عدد أهلها مئتين ألفاً ولا ينقص عن ثلاثين ألفاً دائرة انتخاب مستقلة" .

عبد الحليم اللبلايل بك — وما الحكم بالنسبة للشخص الذي يملك مبانى مثلا في مركز كركي ومث لمهر وله أطيان به مجموع ما يدفعه عنها وعن الأملاك يبلغ ثلاثين جنيهاً ؟

المقرر — ميز القانون عاصمة المديرية بهذه الميزة دون غيرها من الفوائد الانتخابية وعلى ذلك فتل هذا الشخص لا يمكن ترشيحه .

عبد الحليم اللبلايل بك — أترشح أن تعدل الفقرة الرابعة من المادة الثالثة كما يأتي :

"أن يكون ممن يدفعون ضرائب عقارية من ثلاث سنوات لا تقل سنويا عن ثلاثين جنيهاً مصرياً أو مستحقاً في وقف لا يقل ربع استحقاقه السنوي عن ٣٠٠ جنيه مصري أو يملك مخلا بمجاري في الدائرة التي يرشح نفسه فيها لا يقل رأس ماله عن ٥٠٠٠ جنيه مصري أو يتناول سائناً سنوياً من الخزانة العامة لا يقل عن ٣٠٠ جنيه مصري على ألا يكون قد خرج من الخدمة بحكم تأدي" .

وتتعلل أيضا الفقرة الأخيرة من هذه المادة كما يأتي :

” ومن من شرط النصاب المالي أو الضريبة العقارية حلة الشهادات العليا الذين يمارسون أعمالا حرة في المديرية من ثلاث سنوات قبل الانتخاب “ .

أما الأسباب التي دعتني الى طلب هذا التعديل فهي :

أولا — بالنسبة لاشتراط دفع الضريبة العقارية قبل الانتخاب بثلاث سنوات فذلك حق .
يتخبط المالكون الحقيقيون لا من يصلون بواسطة عقود صورية لاثبات دفع ضريبة عن أراض.
لا يملكونها في الواقع ، وبذلك يصلون لترشيح أنفسهم مع أنهم ليسوا من أصحاب المصالح الحقيقية في المديرية .

ثانيا — بالنسبة للتعديل الذي أطلبه فيما يخص بالمستحق فيوقف فائق أرى أن ينظر الى قيمة استحقاقه في الزرع لا الى الضريبة التي تؤخذ على حصته في الوقف لأن الاستحقاق في الوقف يكون على الشيوع في غالب الأحيان وبذلك يتلوه صفة الضريبة التي يدفعها .

أما صفة الزرع فأسهل كثيرا من صفة الضريبة وهو يسهل على ما يستحقه فضلا .

ثالثا — بالنسبة للتجار ، حتى يمكن ادخال هذا العنصر في تلك المجالس التي كثيرا ما تنظر في أعمال لانهم المزارعين فقط بل تبهم التجار أيضا ولأن لهم من انشطة في الأعمال العامة ما يساعد هذه المجالس على أداء أعمالها على الوجه الأكمل . أما بالنسبة لأرباب المحاشي فقد اقترحت النص عليهم حتى يمكن الاستفادة من خبرتهم الطويلة في الأعمال الحكومية .

رابعا — فيما يخص بمداخلة المتصلين من النصاب فأظن أنه يجب أن نتبع أما مهم باب الانتخاب حتى يمكن الاستفادة من معارفهم الطيبة خصوصا من يمارسون منهم أعمالا حرة لما قيمتها المالية التي قد تعادل النصاب المشروط بالنسبة لأصحاب الأملاك فضلا عن أن لأصحاب الأعمال الحرة اتصالا وثيقا بأحوال المديرية وتعرف حاجاتهم وما يعود عليهم من المنفعة لكثرة اختلاطهم بهم .
أثناء ممارسة أعمالهم .

المقرر — تمادى البجة في اشتراط دفع الضريبة قبل الانتخاب بثلاث سنوات لأنه يجوز أن يتوفى رجل من ذوي الأملاك قبيل الانتخاب بشهر أو شهرين ويترك وراءه قد أصبح به الوفاة حائرا لشرط الضريبة بجلوس المديرية . فهل يجرم هذا الولد من التقدم للانتخاب مع أنه أصبح مالكا للنصاب ؟ هذا غير معقول . أما بالنسبة للفقود الصورية التي تكلم عنها حضرة العضو المحترم فيترك أمرها لتحقيق وهو الكفيل باظهار الحقيقة .

أما فيما يخص بإعفاء المتصلين من الضريبة فأنا شخصيا من رأى أظية البجة التي ترى إعفائهم من الضريبة .

الاستاذ عبد الحافظ عليه — ترى البجة أن الأهلية لا تتوافر في المرشح للضريبة الا اذا كان مالكا لمعارات مفروضة عليها ضريبة عقارية الحكومة قدوها ثلاثون جنيها مصر في السنة على الأقل.

وجبها في ذلك أن الصالح المادية تأخيرا في تقدير الشخص وعلمه وأنه إذا كانت هناك راجعة مادية بين الضرر والحادثة التي يرشح نفسه فيها فإن في ذلك ما يجعله على أن يجيب ويسجل ويحسن التقدير في المسائل التي يكلف ببشها قرض ضريبة عقارية اضافية مثلا .

وقد أرادت اللجنة أن تجرد على أهل العلم فأعظمهم من هذا التقييد إلى حد ما إذ أقصت بالنسبة إليهم الحد الأدنى للضريبة إلى الثلث بعلته عشرة بنجيات مصرية وهذا المبلغ يساوي ضريبة ستة أوسبة من الأقدنة الجيدة أو عشرة من الأقدنة المتوسطة .

إن من الأشخاص الذين يرون ضرورة اشتغال مجالس المدير يات على رجال من ذوي الأملاك في المديرية — من ذوي الأملاك فقط — لأننا محتاجون إليهم باعتبار أنهم يتدخلون بالأعمال ويعرفون مصالحهم المادية ولكني أرى أنه يجب أن يكون للمجال في هذه المجالس وأن يشغل الشباب حيزا فيها لما في ذلك من المصلحة العامة .

إنني أصرف النظر باحضرات الزملاء عن عدم اشتراط نصاب مالي للعضوية في مجلس النواب أصرف النظر عن هذا وعن أن كثيرا من السامعين الثابطين في هذا المجلس هم من كبار الأراستاليين وأصرف النظر أيضا عن أن في مناصب القضاء ، وهي من أشرف مناصب الدولة رجالا فاعلين يعملهم يمتلئ الأمانة والشرف وهم مع ذلك لا يمكن أن يكون الأمر بتأنيهم . ولكني أناقش الفكرة من وجهة موضوعها منطقيا .

أنني أرى أن جود اللجنة على أهل العلم يجعل على وجه من وجوهه طابعا قديما ، طابع التأثير بالملكية ، طابع الثروة . ونحن نريد أن نخلص إلى حد ما من هذا الطابع إذا لم تكن هناك حكمة خاصة تستدعي وجوده .

لو أمكن أن يقال أن المالك الذي يتوافر فيه شرط النصاب المالي لا بد أن يكون متصفا بصفة العمل وأن يكون موفرا للإنتاج ، ولو صح أن نقول أن كل شخص لا يمكنه دفع الضريبة — ولو أنه من أهل العلم — لا يكون صالحا للعمل .

لو كان الجواب في الحاليين بالإيجاب قللت انه يجب لتوافر الأهلية في مجالس المدير يات أن يكون الشخص مالكا لستقرار ولكن الأمر مرجعه إلى الفريضة ، فكم من شخص لا يملك عقارا ولكنه منتج من عمله قائم به خير قيام ، حريص على كرامته ، وكم من شخص مالكا للدنيا وما فيها ، ولكنه لا يعرف المصلحة العامة والحكمة اعتبارا ولا يقيم لكرامته وزنا .

فالحال ليس بحجة في المسألة التي تناقش فيها والتي مرجعها إلى الفريضة والاستعداد إذ أنه يجوز وجود مالكا أشربت نفسه بروح الاندفاع والميل إلى العمل كما أنه يجوز وجود من لم يسجل له إلى العمل . وبناء على هذا لا يصح أن تستلزم ضريبة عقارية بالنسبة للعمل ، ومع ذلك إذا كنا اليوم كثيرا من الأمم التي تفرض ضريبة ثورية على الإيراد فأعلن أنكم لا تتناقضون في أن ما كانت تتقاضاه الحكومة من كثير من حقة الشهادات العليا — الذين جادت عليهم اللجنة بوجود الشئخ — يربوا أشعا فاضافة على العشرة أو الثلاثين جنبا التي قد توافي ضريبة منزل واحد . فالمسألة

من وجهة المطلق ومن وجهة المصلحة العامة أيضا هي أن تجعل العلم دائما مجالا . ولهذا أقترح أن يستثنى حملة الشهادات العليا من هذا القيد . وأرى أن يكون نص الفقرة الأولى من الشرط الرابع هكذا : "أن يكون مالكا في المديرية التي يرشح نفسه في إحدى دوائرها الانتخابية لفجارات مفروضة عليها ضريبة عقارية الحكومة قدرها ثلاثون جنيها مصريا في السنة على الأقل .

ويستثنى من ذلك كل من كانت حائزا لدبلوم من إحدى الكليات أو المدارس العليا . ويجب..." وأن يحذف نص الفقرة الأخيرة من الشرط الرابع المشار اليه — وهنا ينبغي بالبال هذا السؤال : من هم حملة الشهادات العليا الذين نص عليهم في هذه المادة ؟ هل هم حملة الدبلومات المصرية فقط أم حملة الدبلومات الأجنبية المماثلة لما والى تقدمها وزارة المعارف ؟ نحن نريد هذا البيان لأنه يحدث أحيانا أن تعرض على هذه الوزارة دبلومات مختلفة قرى قبول بعضها ورفض البعض الآخر .

المقرر — بالنسبة لانعفاء حملة الشهادات العالية من النصاب فأنا شخصيا من أقتية الجبة التي ترى اعفائهم ، فذلك أترك الرد عليها لحضرة الزميل المحترم محمد يوسف بك لأنه هو مقرر الجبة في هذه النقطة . ولأقترح بشأن هذا الانعفاء أقدمه الآن للرئاسة .

أما الرد على الجزء الأخير من سؤال حضرة الأستاذ عبد الحفيظ عليه التماس يتضمن صغير الشهادات العليا فأقول انها الشهادات العالية المصرية أو الأجنبية التي تصرف بها وزارة المعارف المصرية .

محمد كامل حسن الأسبوطي اختفى — وهل يدخل في هذه الشهادات شهادة العالمية ؟

المقرر — نعم .

عبد السلام عبد الفتاح — أرى أن من يرشح نفسه لمجلس المدير يات يجب أن يكون ممن يدفعون الضرائب لأن مجالس المدير يات كما قال معالي اسماعيل صدق باشا في جلسة ماضية. أغلب عملها تنفيذي يختص بمسائل المناوبات والسلك الإدارية وإنشاء الميزانية وغير ذلك مما يتعلق بالأعمال .

يرى الأستاذ عبد الحفيظ عليه أن يكون من بين أعضاء مجلس المديرية بعض الزملاء

ويرى أيضا اعفاء المتعلمين من النصاب المالي ولكن هذا قد يمكن حملة الشهادات اللازميين. من ترشيح أنفسهم لجميع دوائر المديرية والتباح في الانتخاب وبذلك يصبح كل أعضاء مجلس المديرية من هؤلاء اللازميين الذين لا تهمهم مصلحة الأراضى ولا الأملاك .

يقول حضرة ان الترشيح لمجلس النواب لا يشترط فيه توافر نصاب مالي فن باب أول يكون الترشيح لمجلس المدير يات كذلك ولكن أرد عليه بأن الترشيح لمجلس الشيخ يشترط فيه نصاب مالي قدره ١٥٠ جنيها (خميفة) . فهل يريد حضرته أن يكون مجلس المديرية أفضل من مجلس الشيخ ؟ من أجل هذا — ونحن في بلد ديمقراطي ليس باشرافي أو شيوخى — يجب أن يكون

عضو مجلس المديرية الذى يشرع لأهاليها من أصحاب الأملاك ومن يدفعون الضرائب . هذا هو رأيي فيما يخص مسألة الاعضاء من النصاب والاحظ أيضا أن في عدم احتساب الرسوم الإضافية التى تحصل لمجلس المديرية أو لأية هيئة أخرى ضمن الثلاثين جنبا إجماعا شديدا لأن هذه الرسوم تتقاضاها مجالس المديريات وتصرف في خصائصها فقط . كما ألاحظ أنه أجبز بالنسبة لعضو المنتخب من دائرة مكتوبة كلها من عاصمة مديرية أن تعتبر عوائد الأملاك التى تحصل للحكومة ضمن الضريبة المشتركة وأرى أن في ذلك إجماعا أيضا بالنسبة لأهالي المدن الأخرى التى لا تكون دوائر خاصة ، ومخافة الدستور الذى يقرر أن المصريين متساوون في الحقوق والواجبات — ولذا أرى حذف الفقرتين الثانية والثالثة من الشرط الرابع وإضافة عبارة "من ضمنها عوائد الأملاك" بعد عبارة "ضريبة عقارية" الواردة في الفقرة الأولى من الشرط الرابع .

يوسف أحمد الجندى أفتدى — تنص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة على أنه لا يجوز انتخاب أى شخص عضوا بمجلس المديرية الا اذا كان من ذوى الأقطان أو العقارات بشرط أن تكون العقارات كائنة في بندر المديرية ومعنى هذا أن مجالس المديريات ستكون وفقا على طبقة واحدة من المصريين هي طبقة ذوى الأقطان ، وبعبارة أخرى أنه اذا اعتقد رجل فاضل أنه أهل للقيام بأعباء القضية في مجلس المديرية ، وكان اعتقاد الأهالي في هذا الفاضل أنه خير من يعطهم في مجلس المديرية وغير من ينافع عن حقوقهم ويحافظ على مصالحهم ، ثم أرادوا انتخابه لميزاته قال لم القانون تقوا ولا تختبروه لأن القضية في مجالس المديريات حكر ووقف على أرباب الأقطان .

لو كانت هذه المجالس تنظر فقط في المصالح المرتبطة بالأقطان والمتعلقة بها دون غيرها من باقي المصالح قلنا لقانون أصعب وأحسنت .

أما ومجالس المديريات بحسب اختصاصها الحال والمستقبل أيضا الذى نص عليه الدستور وصيرهم "بكل ما يهم أهل المديرية" قال قول ان أعضاء هذه المجالس يجب أن يكونوا من ذوى الأقطان دون سواهم قول فيه قصف كبير .

ان مجالس المديريات تنظر في الشؤون الصحية وفي أمور التعليم وفي الأمن العام وفي المواصلات البرية والبحرية وفي مسائل أخرى متعددة . لهذا لا يمكن لأحد أن يقول ان الرجل الفاضل المتعلم الذى لا يملك قيراطا لأهمه المصالح التى ذكرتها ، اذ ان هذه الأمور تهم المحاي والطبيب والمهندس وكل فرد من أفراد الأمة . كذلك لا يمكن لأحد ما أن يدعى أن المصالح المشار إليها تهم أصحاب الأقطان دون غيرهم ، لأن اختصاصات مجالس المديريات كما ذكرت تهم جميع طبقات الشعب . ولهذا فنن الصف كثيرا أن يفتل الباب في وجوه من يريدون أن يكونوا أعضاء في المجالس المذكورة اللهم الا طبقة واحدة هي طبقة أصحاب الأقطان .

يقولون ان مجالس المديريات تنظر في المصالح المادية . فهل الأقطان وحدها هي التى تمثل المصالح المادية ؟ أبدا . ان المصالح المادية متعددة ، فنأطيان الى تجارة الصناعة الى أموال

مودة في المصادف الى غير ذلك من مظاهر شتى متعقدة . فاقول اذن بأن لا يكون عضوا في مجالس المديرية الا صاحب الألبان قول في نصف جائر .

ولكن اذا لم تكن هناك مندوحة من وجوب اشتراط دفع الضرائب للصول على العضوية في مجالس المديرية ، فالواجب أن تخفف هذا الشرط وتقلل من آثاره قدر الامكان ، ولوائى من أصحاب الرأي القائل بأن شرط دفع الضريبة لا يصلح مطلقا لهصر الخاضر . فقد اطلعت على القانون الفرنسى في هذا الخصوص ، وكل ما يشترطه القانون المذكور هو أن يكون للعضو ارتباط بالمديرية ، وقد فسروا هذا الارتباط بأن يكون العضو من دافى الضرائب في المديرية أو من المقربين فيها ، اذ أن هذا الارتباط هو الذى يسمح للعضو بالتوقف على أحوال المديرية وسيرة احتياجاتها . وهذا أمر معقول ، اذ لا يصح مطلقا أن يقال ان صاحب العشرة الأقدمة أو خمسة عشر قد اطلع بشؤون المديرية من الخدم أو الطبيب أو صاحب الشهادة العليا القيم فيها .

ان اشتراط دفع الضريبة للصول على عضوية مجالس المديرية تضيقا على الشعب ، والشعب لاجتماع كلمته على ضلالت ، فلماذا يقال له انه لا يستطيع أن يوجه اختياره الى انتخاب رجل فاضل متعلم لا يملك ألبانا ؟ يقول أصحاب رأى المخالف كيف نخب للشعب انتخاب صولك أو عريان ! لو سلمنا هذا فلأخرج على الشعب ، لأنه اذا انتخب عريانا فلأنه يرى أن فيمن انتخبه مزايانا تزهله الدفاع عن مصالح المديرية (تصديق) .

كيف يشترط في عضو مجلس المديرية أن يكون من دافى الضرائب مع أنه لا يشترط ذلك في أعضاء مجلس النواب ؟ يحاولون دفع هذه الحجة القوية بادعائهم أن مجالس المديرية تنظر في مصالح البلاد الحيوية فيما يختص بمجلس النواب بالقتراح . الله أكبر !! ان كل قرار يقره المجلس وكل تشريع يسنه يؤثر تأثيرا كبيرا في مصالح البلاد المادية والأدبية . يقولون أيضا ان مجالس المديرية تختص بقروض ضرائب اضافية ، ولهذا يجب أن يكون أعضاؤها من دافى الضرائب .

انى أعجب لهذا القول . والا أقتضض ضرائب في مجلس النواب ؟ لماذا سمح لعريان بأن يكون عضوا في مجلس المقرر ؟ ولما سبب أجزمت لنا أن نجلس معكم دون أن نكون من دافى الضرائب مع أننا نقرر أمورا على أعظم جانب من الخطورة لها أثر مباشر في مصالح الدولة المجيرية ؟ يقول حضرة عبد السلام عبد التفاريك ان افساح المجال في مجالس المديرية أمام القطلين يجعل الأمر فرضى أو شيوعيا (مناقلة) .

الرئيس - لم يقل ذلك ، وإنما قال ان البلاد لم تأخذ بالمبادئ الشيوعية أو الاشتراكية . يوسف أحمد الجندى افتدى - لقد قال حضرة انه يخشى من المتعلمين قول هذا حقيق ؟ هل خشيتهم منا هنا ؟ هل اذا قام المتعلم في المجلس خطيبا يتكلم من هوى ، أم بعد تدوير وبصر ؟ ان توجيهه كلام كهذا لا يليق ، اذ لا يجوز مطلقا أن يخشى من المتعلم بالهوى الذى أرادته حضرة عبد السلام عبد التفاريك ، لأن العلم يتف العقل ويهدب النفس .

ان اشتراط دفع الضريبة أمر تصفى لا يمكن أن أقبله لأن الصبر الحاضر لا يجيزه . ولأضرب
لحضراتكم مثلا ساطعا على فساد شرط دفع الضريبة : كان القانون النفاذى القديم يشترط
فى عضو مجلس المديرية أن يدفع ضريبة قدرها ٣ جنيهات بينما اشترط فى المجلس أن يدفع ١٤
قط ، أما القانون المعروض علينا فيشترط فى المجلس أن يدفع ضريبة لا تقل عن عشرة جنيهات .
فهل وجد فى مجالس المديرية فى الزمن الماضى أعضاء أفاضل يعلم أن الهم وبصع الارزكان
عليهم ؟ وهل كان من بينهم من هم أدرى بمصالح المديرية الحقيقية ؟ أعلن أنه ان كان قد
قد وجد بين أعضاء مجالس المديرية بعض أفاضل تنطبق عليهم الأوصاف المتقدمة ، فلا جدال
فى أن الغالبية الكبرى من الأعضاء إنما كانت منبتها قاصرة على التأمين على كل ما يقوله رئيس
المجلس أى المدير .

الخلاصة ، أنه يجب افصاح المجال أمام المتعلمين إذ أنه لا خطر من وجودهم فى مجالس
المديرية . هذا فضلا عن أن المتعلمين فى بلادنا فريقان : يلقى الفريق الأكبر بمحبة
الحكومة ولا أعلن أن أحدا من ينكر ترك وظيفته ليكون عضوا فى مجلس المديرية .

أما الفريق الثانى من المتعلمين فأما فهم على قيد الحياة ولهذا لا يوجد تذكيف بأسمائهم ، ونظرا
لأن أفراد هذا الفريق من أمر موسرة وطيبة فان الأهال تحفظهم على غيرهم لأنهم متعلمون
ولا أدرى لماذا يصد الطرق أمام هذا الفريق رغم ميل الشعب اليه .

لكل ما تقدم أتوسل من حضراتكم المراقبة على استبدال عبارة ” رضى من الضريبة كل من
كان حائزا لدبلوم من إحدى الكليات أو المدارس العالية “ بعبارة ” ويتقسط الحد الأدنى
للضريبة على كل حال الى الثلث بالنسبة لمن كان حائزا لدبلوم من إحدى الكليات أو المدارس
العالية “ الواردة فى آخر (راجع) من المادة الثالثة .

وكيل وزارة الداخلية — ان الحكومة تسمع بال رأى الذى تقدمه اللجنة الى حضراتكم وترجو
من هيئة المجلس الموقر ومن كل من يسمع كلمة الحكومة أن يعتقد تمام الاعتقاد أنها لا تقل
تقديرا لأصحاب الشهادات العالية عن تكلم من حضرات النواب . ففى الواقع فتلدوم
تلدوم وتعرف مسكاتهم وقد أنصحت لهم المجالس ليتقدموا الى خدمة بلادهم وسط مجالس
المديرية . ولكنها تريد ألا تكون تلك المجالس قاصرة عليهم بل أن يكون لهم حق الانتخاب
منها لا الانتخاب بها وسددهم .

ان طبيعة العمل فى مجالس المديرية واختصاصاتها تختلف اختلافا كبيرا عن مجالس النواب .
ان مجلس النواب مجلس تشريعى سياسى وظيفته تقرير المباحث العامة فى السياسة والاجتماع
والمال وكل ما يتعلق بمراعى الدولة . فهو لا يتدخل عادة فى الجزئيات ولا فى التفصيلات
بل هو قائم فى الواقع تبعا لطبيعة الحكم البرلمانى على تعدد الأحزاب التى لا تنطق عن هوى أو غرض

يل تقوم على أساس العقيدة السياسية التي يؤمن بها أفراد كل حزب . فالقائد ينتق مبعداً من المبادئ . ويعتد أنه تابع ويمتج يقدم قصه لتأخيه على هذا المبدأ فإذا ما انتخبوه كان عليه أن يعمل على تنقيده في المجلس .

لهذا كان المبدأ والعقيدة هما المحورين غالباً في نظر الناخبين لأعضاء مجلس النواب لا المال أو الجاه أو العلم (تصديق) .

ولذلك لم يفكر واضع الدستور ولا قانون الانتخاب في أن يشترطوا في عضو مجلس النواب أن يكون ذا مال أو جاه لأنهم يظنون أن الحكم البرلماني قائم ببلبيته على أقسام البلاد إلى أحزاب ينتقى أعضاؤها مبادئ معينة .

أما مجلس المديرية يا حضرات النواب فليس شريعياً ولا سياسياً بل هو مجلس مصالح محلية يجب على من يقوم بمندبتها أن يتحررها بل أن يكون من جذعها .

إن ميزانية مجلس المديرية وماليتها إنما هي قائمة على رسوم إضافية يقررها على الأهالي وهو يفرضها في الغالب على الأطلان . فمن العدل ومن المصلحة أن يكون للأشخاص الذين سيجعلون هذه التكاليف والالتزامات الشان الأول في وضعها وتنفيذها على أنفسهم فهم الذين يقدرون حاجاتهم ومصلحتهم (تصديق) .

انني لا أخش في أهل العلم وأعتقد أن حضرات النواب المعارضين قد ظالوا كثيراً في اعتراض الفقرفي العلماء والمعلمين . ولا أظن أن من الصعب أن يتوافر لدى أصحاب الشهادات العليا الأطلان التي يدفعون منها نصاب الضريبة المطلوب منهم .

انني — والحق يقال — أخشى إذا ما اقترح أحد الأعضاء ومما في مجلس مديرية وكان من لا أرض لم أن يجيبه عضو آخر (لكن ما لكش طين) أخشى أن يوجه إليه هذا الاعتراض .

فقد اشترطنا في مشروع القانون الحالي أن يدفع كل نائب ضريبة قدرها ثلاثون جنيهاً ، وقد كانت في الماضي ٣٥ جنيهاً وفي الماضي البعيد نوطاً ٥٠ جنيهاً . والضريبة التي اشترطت في المشروع (أي ثلاثين جنيهاً) تحصل من عشرين نداناً في المتوسط وقد خفضت حيلة الشهادات العليا إلى عشرة جنيات . وكذلك خففت الشدة التي كانت موجودة في القانون القديم فقد كان مشروطاً فيه أن يكون المتقدم للعضوية من حملة الشهادات العليا قد دفع الضريبة فعلاً مدة سنتين ولدتنا في المشروع الجديد قد اشترطنا أن يكون مالكا لنصاب المقروض وقت إصدار القانون بدعوة الناخبين . وبهذا طه مصلنا على المعلمين وحيلة الشهادات العليا أن يتوفر لديهم المال اللازم لاشتراط العضوية .

لهذا أرى أن الموافقة على النص الذي عرضت اللجنة على حضراتكم فهو في الواقع ليس « بالنافع » وإنني أعتقد أنه لن تكون هناك ، بإذن الله ، أية عقبة في سبيل حملة الشهادات العالية (تصديق) .
الرئيس — قد أصبح العدد الآن غير قانوني .

(ب) مجلة ٩ يناير سنة ١٩٢٨

محمود صبرى افندى (المقرر) — وصلنا فى الجلسة الماضية الى النقطة (رابعا) من المادة الثالثة فبايخص بالنصاب الواجب توافره فى المرشح لعضوية مجالس المديرية وبما يخص بالتعيين بالاصلين على شهادات عالية ، ولما كنت فى هذه النقطة الأخيرة من رأى الأقلية التى ترى اعفاء حملة الشهادات العالية من الضريبة ، انتدبت اللجنة حضرة الأستاذ محمد يوسف بك مقررا لها فى هذه النقطة لأنه من فريق الأقلية . ويظهر أنه انضم اليوم الى رأى الأقلية ، ولذلك تقرر أن يكون حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقي أباطه افندى مقررا للجنة فى هذه النقطة .

ابراهيم دسوقي أباطه افندى — سمعنا من بعض حضرات النواب المحترمين اعتراضين أولهما خاص بالضريبة التى يشترط على الأعضاء دفعها . والثانى خاص بمعاافاة حملة الشهادات العالية من الضريبة بمعاافاة تامة . وأنا اذا فهمت الاعراض الخاص بالمسألة الثانية ، فلا أنهم الاعراض على المسألة الأولى .

مزاينة مجالس المديرية قائمة بنوع خاص على الضرائب التى تخضعها هذه المجالس على الملاك ، وعمل هذه المجالس يتعلق بالشؤون المحلية والمادية للديريات ، وهى شؤون تتعلق بالملكية وبالملاك ، والضرائب عندنا تنفارت بين ١٢ ٪ و ١٨ ٪ وكلها تجمع على كاهل الملاك . وقد أرادت اللجنة أن تجعل حملة الشهادات العالية ميزة عند ترشيحهم لعضوية هذه المجالس فقامت ضخمة وصاح بعضهم قائلا ان اللجنة لا تتبنى مع روح العصر الحاضر ، والواقع أن اللجنة تماشى روح العصر الحاضر ، لأن الضريبة المفروضة على النضول لانتخاب فى هذه المجالس كانت ٥٠ جنيها ثم نزلت الى ٣٥ جنيها والآن أصبحت ٣٠ جنيها ، والله يعلم أن فى هذا تمشيا مع روح العصر الحاضر .

أيها الاخوان :

ان صاحب المصلحة هو الذى يحيط بمصلحه ومصلحة غيره بالتأية والزمانية ، فاذا اشتعلت النار بمنزل كانت اول من يهرع لاطفاؤها بشجاعة واقدام صاحب المنزل المحترق ثم اصحاب المنازل المجاورة .

أما فيما يخص بعدم اعفاء حملة الشهادات العالية من الضريبة اعفاء تاما فقد سمعت اللجنة فى ذلك لوما شديدا بغير مبرر ، مع اننا نلاحظ كثيرا فى المجلس عدم مناقشة مسألة زراعية أو محلية أن بعض النواب عن لايملكون شهادات يتناقشون هذه المسائل بخير ودراية أكثر من سوام من يحملون شهادات .

ثم لاحظ أيضا أن الذين يطعون من حملة الشهادات الى عضوية مجالس المديرية هم فى الغالب ملاك ، ومع ذلك لما اذا لا تفضلون أن فى اشتراط ضريبة على المتعلمين المتعلمين لهذه العضوية ستألم على الاقتصاد ، وسما وراء الامتلاك ، توصلنا الى الاتحاق بعضوية هذه المجالس ؟

وأخيرا ألفت نظر حضراتكم الى أن الجبة تريد أن تحمي وتبرز حلة الشهادات العالية القين
ليكون شيئا في مديرتهم وروبتهم الصغير على أطلالم القين لا يكون شيئا .
وبذلك أرجو المراقبة على رأى الجبة .

محمد عبد الحليف سعودي أفندى — لى رأى وسط بين رأى الأقلية والأغلبية فى مسألة
الضريبة ومعافاة حلة الشهادات العالية منها .
الرئيس — ألم تبدء فى الجلسة الماضية ؟

محمد عبد الحليف سعودي أفندى — نعم أبدأ .
الرئيس — التكرار ممنوع ، ولدينا اقتراعات كثيرة فى هذا الموضوع .

محمد يوسف بك — حصلت مناقشة فى هذا الموضوع بالجلسة الماضية ، وقال المتصورون
لرأى الجبة أحوالا أريد الرد عليها بنهاية الاختصار .

تكملم حضرة النائب المحترم عبد السلام عبد الغفار بك فقال اننا نخشى اذا سمعنا باعفاء
المعلمين الحاصلين على شهادات عالية أن يأتى يوم يصبح فيه أعضاء مجالس المديريات جميعا من
هؤلاء المعلمين ، وأنا لا أقيم مطلقا أن يخشى إنسان أن يكون أعضاء مجالس المديريات
معلمين ، والذى أخشاه هو انخوف من عكس ذلك . اننا اذا وصلنا الى هذه النتيجة نكون قد
وصلنا الى درجة تنبسط عليها . على أن هذا التخوف الذى أشار اليه حضرة النائب المحترم لا أظن
أنه واقع قريبا ، فتلا حدتنا فى المجلس يزيد على المائتين ، والذين يحملون شهادات عالية
لا يزيدون على الربع ، فإذا وصلنا الى هذه النسبة فى مجالس المديريات لا أعتقد أنه ينشأ عن
ذلك ضرر يشكوه الذين لا يحملون شهادات ، وانى اذا أردت أن أصير مما يحتاج ضار الآخرين
لقلت انهم يرجعون بانضمام المعلمين اليهم ، لأنهم بدون أنفسهم محتاجين الى هذه الفئة المعلمة
للاشتراك معهم فى أعمالهم .

أنظروا حضراتكم الى اختصاصات مجالس المديريات نجدوا منها مسائل فنية كثيرة تحتاج الى
رأى المعلمين . والواقع أن هذه المجالس فى حاجة الى هؤلاء المعلمين لهذا بالأراء الناجبة
والأبحاث الفنية ، ولا شك فى أن وجودهم نافع كثيرا .

تصوروا عكس ذلك — أى خلوا المجالس من المعلمين — عند بحث مسألة فنية ،
ألا تعتقدون أنه يخشى تنقلب رئيس المجلس مثلا لاقراده بالعلم والمعرفة بينهم ؟ ومع ذلك فما
الفرق بين الذين يحملون شهادات عالية وبين غيرهم ؟ اليس المعلمون هم أبناء الآخرين ؟ الحقيقة
أن الآباء الذين يريدون عملا صالحا لا يضرهم اشتراك أبنائهم المعلمين معهم للاشتغال بممارتهم
فى المصلحة العامة ، بل إن فى ذلك نفعاً لهم يحتاج أبنائهم .

يقول حضرة الزميل المحترم عبد السلام عبد الغفار بك ، كيف يقل ترشيح القين لا يعلكون
حقارا يذهبون عنه . الضريبة المفروضة مع أن عضوية مجلس الشيخ يشترط فيها كيت وكيت من

النصاب ؟ وفاته أن بجانب الدين يشترط فيهم دفع ضريبة معينة طيقات أخرى لم يشترط لضوئها
أى نصاب وقد عنها القانون بالذات كالزواة والمخمين السياسين وروساء ومستشارى محكمة
الاستئناف والتراتب السوميين وحقباء المحامين ... الخ . هؤلاء بما لم من العلم والتجربة يجوز أن
يكونوا أعضاءا في مجلس الشيوخ من غير اشتراط دفع ضريبة .

نحن لا نريد أن نقصر مجالس المديرات على هؤلاء المتعلمين ، ولوقلتنا ذلك لكان اعتراض
حضره الزميل المحترم في محله ، ولكننا تفتح الباب أمام المتأخرين ولم الخيارات في انتخاب من
يشاؤون : متعلمين كانوا أو غير متعلمين .

• يقول سعادة متعوب وزارة الداخلية أن الحكومة تقدر الشهادات العالية تقديرا عظيما وقد
أفصحت المجال أمام حاملها فاقصت الضريبة الى الثلث بالنسبة لهم وبجرتها عشرة جنيهات ،
فهل يعتقد سعادته أن العلوم التي حصل عليها حاملو الشهادات العالية جاءتهم عفوا وبغير اتفاق ؟
الواقع أنهم اقتروا الحصول عليها أموالا طائلة ، بل اضطر بعضهم الى بيع أملاكه لأن العلوم
ثروة مستهان في سبيل الحصول عليها بكل ثمن . والفيل على قيمة العلم وتقديره أن بعض الممالك
الأجنبية تجعل للشخص العادى في الانتخابات صوتا واحدا وللمعلم ثلاثة أو أربعة أصوات .

يقولون انه ينبغي أن يميز الضوابط بأنه لا مصلحة له لأنه لا يكلف شيئا ، وعندى أن هذه كلمات
يجب أن يصرف النظر عنها وأن نعلم الناس أن يسيروا حسب الحقائق وأن يضموا كل شيء
في موضعه .

أما قاله حضره المقرراتى لا أجد فيه شيئا من الأهمية . ان عبارة المصالح الحقيقية التي
يشيرون اليها في كل وقت هي كلمات لا تزيد أن نسفها الآن ، والواقع أنه لا فرق بين من يك
عشرة أقدنة مثلا وبين من لا يكلف شيئا ، اذ الكل مصريون ، والكل أصحاب مصالح في البلاد .
لذلك أرى الموافقة على أعضاء المتعلمين من شرط الضريبة احتقا للحق ، ونعشى مع روح العصر
الحاضر والدستور .

عبد الحليط أبو زيد الحناوى بك — تكلم حضرات الزملاء في الجلسات السابقة كلاما يدور
حول العلم والجهل والبلاء والجهلاء والأغنياء والفقراء والفرق معروف بين هؤلاء ، عرفناه في بدء
شبابنا عند مطالعة "الفوائد الفكرية" و"أدب الدنيا والدين" ولست في صدد ذلك الآن ولكننا
في صدد وجود علاقة بين المهارة ومن يملكها . ولا يمكن أن يكون هذا التمييز حقيقيا الا اذا كان
القائب ملك فيها وقد فرقا بين الزارع غير الحاصل على شهادات وغيره من الحاصلين على شهادات
عالية ، وقد راعت لجنة الداخلية ذلك بطريقة محسوسة اذ خفضت النصاب الى الثلث وخفضت
الطرف عن الثلثين . نحن يا حضرات النواب نجد العلماء ، ولا يمكن لأحد أن يقول ان العلم
غير مفيد . ولذلك خفضنا النصاب الى عشرة جنيهات وهو قيد بسيط لا يشترطه حامله . أريد
أن أتكلم عن السلطة التي أشرت اليها وهي الملكية ، التي هي في الحقيقة ما يدفع النائب الى أن
يترك الى جهة الغير على أساس المبدأ المعروف ، وهو أن الله وحده هو المالك عن طلب المنفعة

من وراء قمع الناس ، ولكن البشر جيلوا على الانتفاع من وراء قمعهم الناس . أقول وأقر أنه اذا انتخب نائب من دائرة وكان له فيها ملك فلا شك أن هذا الملك يذمه على الأقل لأن يفتح عمل مصرف أو شق ترعة أو إقامة مستشفى أو تشييد مكاتب الى غير ذلك مما يعود بالمنفعة على البلاد حتى اذا أراد الانتفاع شخصيا من وراء ذلك انتفع في الوقت عينه أهله وجيرانه وكل من يمت اليه بسبب .

يا حضرات النواب : ليس العلم بمحرك على الفقراء ولا العمل سحرا على الأغنياء فقد يكون الزيل غزا ويسمل ، وقفيرا ولا يعمل ، وطلبا ولا يعمل ، وجاهلا يعمل بقدر ما يوصى اليه ضميره . لهذه الأسباب أرجو من هيئة المجلس الموقر موافقة اللجنة على مشروعها لأنها لحصته من كل جهاته ولا محل أذن للاعتراض على رأيها .

عبد الحليم عبد الحق افندي - اني أرجو من هيئة المجلس المسوق أن يقرر حذف الفقرة "ورأيها" بتاتا بالنسبة للتمتع وغير المتمتع للأسباب التي سأعرضها على حضراتكم :

قال حضرة المقرر اننا اشتراطنا الضريبة العقارية حتى لا يمثل التاجين في مجالس المديرات الا اصحاب المصالح الحقيقية فيها وهذا رأى قد يكون فيه بعض الوجاهة ، ولكن مع ذلك اختلف مع اللجنة اختلافا كبيرا لأنها اعتبرت أنه ليس من أرباب المصالح الا الذين يدفعون ضريبة عقارية لقد كانت الثروة العقارية في ايامنا القديمة هي الثروة المنتجة ، أما الآن يا حضرات النواب فان الذين يملكون سندات الدين مثلام الذين يسيطرون على ثروة العالم لا الذين يملكون عقارات فقد تكاثر غريب على المصريين اخصارهم في استثمار أموالهم على شراء العقارات ولكن احباب الدعة الاصلاح بهم ألا يقتصر على هذا الصف من الاستثمار بأن يولوا ويوجههم شطر المصارف والشركات والسندات فأصنى المصريون الى هذا الداء . وحضراتكم تعلمون أن كثيرا من أرباب الأملاك العقارية باعوا أملاكهم كلها واشتروا بأمانتها سندات وبعضهم اشترك في بنك مصر وبعضهم الآتيا أسس محلات تجارية الى غير ذلك . فهل يكون جزاء هؤلاء - وهم الذين نهضوا باليد هذه النهضة ونرجوا من دائرة التقدم - أن يضمهم المجلس بمقتضى قرار اللجنة مع المخرمين سواء بسواء ويحرمهم من حقوقهم السياسية ؟ تصوروا حضراتكم مجلسا لا يكون من أعضائه الا من يملك عقارا كيف تكون حاله ؟ تصوروا مجلسا يقضى عنه التأثير أو صاحب المصنع أو الذين يقومون بأعمال البنوك يدفعون أنهم لا يملكون عقارا . اني اعتقد أن مجلسكم الموقر ربما ينهه أن يصدر قرارا مثل هذا يكون من مقتضاه أن الذين يشتغلون في الأعمال التجارية والصناعية - والبلاد أسوح ما تكون الى قريبها - لا يشتركون في هذه المجالس لقرية هذه الشؤون . أمام حضراتكم الدستور الذي اشترط لضريبة مجلس الشيوخ نصا كبيرا كبريا تعرف أنه لم يترك على أصحاب المهنة الحرية الاشتراك في حكم بلادهم بتبثيلها في أكبر هيئة . طلبة الشؤون الداخلية تنكر - على التأثير وقد تربو ثروته على أكبر دخل للبلاد - أن يرشح نفسه لضريبة مجالس المديرات وفي ذلك تناقض بين مع الدستور ، فلأن اللجنة كانت قررت التأثير وأرى مصري

يشغل في الأعمال الحرة الحق في عضوية هذه المجالس مادام دخله في العام ثلاثة جنيهه لكان ذلك مفهوماً ، ولكن بما أنها رأيت أنه لا يمثل الفائرة الا من يملك عقاراً فهذا لا يتفق مع الفكرة الحديثة وأراد المجلس أن يقرر تشرعاً يكون هذا أساسه ، لذلك أطلب من حضراتكم أن تقرروا أن يكون لمن يملك دخلاً سنوياً مقداره ثلاثة جنيهه الحق في عضوية هذه المجالس ويكون مثله مثل من يملك ثمانية أو عشرة أفدنة .

عبد السلام فهمي جمعة بك — اخواني المحترمين ؛ أرجو أن تلاحظوا أن الرابطة المادية بين أعضاء مجالس المدير يات وبيننا نحنهم في مراكز المديرية هي أساس وجود هذه المجالس . هذا أمر متفق عليه فيما يتناوَقد صفقتا جميعاً لحضرة مقرر اللجنة في جلسة ؛ يناير الجاري عند ما ذكر في رده على حضرة النائب المحترم عمر عمر أفندي ماضه :

”يحتمل إذا اكتفينا بشرط الإقامة في المديرية أن توجد مراكز غير مثلة بمن يتعمون بمصالحها الخاصة من المقيمين بها وبغضاً عن ذلك فإن هناك مصالح مادية تربط بالضوابط المروكة التي يقيم فيه “ .

أذن روح التشريع وروح اللجنة مغفقتان على أن المصلحة المادية هي الأساس في هذا التشريع . وإذا كان الأمر كذلك فلننظر قليلاً الى اصحاب المصالح المادية . لا تخشوا بعد اليوم جهلاً في البلاد يا حضرات النواب لأن التعليم قد أغفل الناس عليه ، وأعرف كثيراً من العدد والأيام يحملون شهادات عالية ومع ذلك يقيمون في بلادهم يتمتع بترواتهم الواسعة . لا تخشوا أن يقال ان الأمر يراد به إبعاد انتخاب حملة الشهادات ، لأن هناك من الملاك من يستطيع أن يسهل هذا الفراغ ولا يمكن أن تذكر مطلقاً أننا إذا اشترطنا دفع الضريبة على حملة الشهادات العالية أن نحرّم مجالس المدير يات منهم فإن من دافعي الضرائب من هم ذوو كفايات خاصة وحائزون للصفات المطلوبة .

ما هو الصواب المقروض على حملة الشهادات العالية يا حضرات النواب ؟ هو عشرة جنيهات فقط أي ما يوازي ضريبة خمسة أفدنة . أذن ما فائدة العلم الذي لا يمكن صاحبه من استلاك خمسة أفدنة بعد مضي وقت طويل ؟

أرجو يا حضرات الزملاء أن تعملوا على تشجيع الاقتصاد في البلاد فنحن مفتشون اليه وقد صرنا بالعلم أغنياء وها هي المدارس مفتحة الأرباب كثيرة العدد فإذا ما تسابق الناس الى نيل شرف النيابة أرجو أن تفسحوا لهم مجالاً يتسابقون فيه الى الاقتصاد ليحوز كل منهم ولو شيئاً بسيطاً لينتمى من أن يقول اني وأن كنت متعلماً فاني مع ذلك من ذوي الأملاك . هذا رأي ودي أن أبدأ به لحضراتكم : من هم أعضاء مجالس المدير يات ، وفي أي المسائل يمتحنون ؟ انهم يمتحنون في الوجود التي تصرف فيها الضرائب بعد جبايتها من ذوي الأملاك في المديرية لا من حملة الأسهم والسندات كما يقول حضرة النائب المحترم عبد الحميد عبد الحق أفندي . وما أن دافعي الضرائب في المديرية هم اصحاب الأملاك فن البذل لا نحرّمهم من النظر في الوجود التي تصرف فيها هذه الضرائب ولا نمنع عليهم الاشتراك في العمل مع من لا يدفعون ضريبة .

يقول حضرة النائب المحترم محمد بك يوسف بأنه يباح لمن لا يكون ضاباً الترشيح لانتخابات مجلس الشيوخ والنواب فهذا قياس مع الفارق . لماذا ؟ لأنه من المعلوم أن هناك ضرائب عامة يشترك فيها كل مصري كرسوم الجمارك وغيرها ومن بينهم أعضاء البرلمان وهناك ضرائب محلية تصرف في شؤون خاصة . فدعوا هؤلاء الذين تحصل منهم هذه الضرائب وفيهم ذوو كفايات يتصرفوا في شؤونهم الخاصة ويغفروا ما يجبي منهم فيما يعود عليهم من الفائدة (تصفيق) .

يوسف أحد المحدثي افتدى من أرحم باحضرات الأعضاء أن يكون مقهوراً اني حينما دعوت حضراتكم في الجلسة الماضية الى العطف على المتعلمين لم أقصد أن أظل من قيمة ما لأصحاب الأطلان من البهارة والكفاءة تلك الكفاءة التي اكتسبوها من الخبرة والممارسة طوال زمانهم ، تلك الكفاءة التي لا يمكن أن يدعى مدح أن يجالس المدير في غنى عنها ، ولكن ألا يحسن أن توجد بجانب هذه الكفاءة التي اكتسبت بطول الخبرة والمران زماناً طويلاً كفاءة من نوع آخر اكتسبت من طريق العلم والفكر ؟

أظن أن حضراتكم والحكومة والجنة مقتنعون جميعاً بما يوجب اشتراك هذه الكفاءات والآن لا شجعت اللجنة المتعلمين بمنحهم الضريبة بالنسبة اليهم بمجملها عشرة جنيهات بدلا من ثلاثين جنيها . اذن هناك مبدأ لا نزاع فيه ، مبدأ مقدر ومقر من الجميع ، وهو أنه لا ينبغي من كفاءات المتعلمين هذا أمر بدني اذ لا ينبغي أن من أعمال مجالس المدير في النظر في الشؤون الصحية ، فافترى حضراتكم ماذا تكون الحال اذا عرضت مسائل طبية وليس بين الأعضاء طبيب ينظر المجلس فيها ؟ تنظر هذه المجالس في أمور التعليم وفي مسائل يضع من أجلها المدير لوائح تطبق على البلاد والقرى .

فن ذا الذي يدل بالرأى الصحيح في هذه المسائل الفنية اذا خلت المجالس من الفنيين ؟

لقد قال حضرة وكيل الداخلية في الجلسة الماضية ان النظام الحالي يسمح للوزراء أن يتدبروا أمثاماً فنيين ليرشدوا المجالس في المسائل الفنية المعروضة عليها فلماذا لا نسمح لهذه المجالس بأن تضم اليها أعضاء فنيين كذلك يكون لهم الاطلاع التام بكل ما يعرض عليها من المسائل وليتقرر الموقف الفني الذي تنده للوزارة .

هناك مسائل تتعلق بطرق المواصفات وأخرى متعلقة بالزراعة وكلاهما في حاجة الى منصر متعلم يكون بجانب المنصر ، أكثر الذي اكتسب كفاءته بالخبرة وطول الممارسة . ان المجالس باحضرات النواب محتاجة لمذنب المنصرين بل انكم اذا سلمتم قهوا الدستور او اذا استمرتم أعمال المجالس التياية صغيرها وكبيرها وجدتم أنها تجمع بين المنصرين وهما يسيران في بحث الشؤون العامة جنباً الى جنب وذلك لأن لكل عنصر منهما عقلية تختلف عن الأخرى فاذا ما امترجتا عند المناقشة اسفرتا عن الرأي الصحيح .

ان الفرق بيننا وبين الماوضين لنا في الرأي هو أننا نقول انكم ما دمتم متصرفين بأن المنصر المتعلم يجب أن يكون موجوداً في هذه المجالس ويجب تشجيعه فاقسموا له الطريق وشجروه بكل الوسائل .

أما المارضون لنا فانهم يريدون أن يشجوا المتعلمين ظاهرا وهم في الواقع يعملون على تهطيط كل حركة ترى الى دخول أصحاب الشهادات العالية في هذه المجالس (خفية) .

أصوات : لا . لا .

يوسف أحمد الجندى افتدى — أرجو ألا تقاطعوني اني أنكم عمليا وأسأل كل نائب من حضراتكم بضميره وذمته أن يبيع الى دائرته ويعرض عدد الأشخاص الذين يجمعون بين الشهادات العالية وبين الضرورية المقاربية (خفية) .

أصوات : كثيرون .

يوسف أحمد الجندى افتدى — ان هذه القضية لن نحقق الحقيقة . الواقع باحضرات النواب أنكم لن تجدوا عددا كبيرا من هذا النوع . اني أقول ذلك وأنا خير بمحالة مركزين من أهم مراكز القنصل المصري وأغناها هما مركزا زقني وميت غمر . كثيرا ما أجلت النظر فيما لعل أحد من يجمع بين الشهادات العالية والضرورية المقاربية ليتقدم لعضوية هذه المجالس فاجتبت الاعداد يسيرا يكاد يعد على أصابع اليد (خفية) .

هناك حقيقة خاطئة تجمع بين الشهادات العالية والضرورية المقاربية ولكنهم يشغلون وظائف في الحكومة أو هم أعضاء في البرلمان أو يشتغلون في جهات أخرى . اني كنت أود أن يتقدم لهذا المجلس حضرة وكيل وزارة الداخلية بإحصاء من هذا القبيل حتى تظهر الحقيقة واضحة جلية .

يقول حضرة النائب المحترم عبد السلام فهمي محمد رحمه بك : لا خير في الشهادات العليا ان لم تكسب صاحبها بعد ربح من الزمن نعمة أئدنة ، وانى أناس هل يهتم على من يحمل شهادة طبيا كالطبيب أو المحامي أن يشتري أطيافا بما يتوافر لديه من المال الذي اقتسبه من ممارسة مهته ؟ ان نظرية شراء الأطياف أصبحت نظرية عتيقة وأصبح كل انسان يفضل استئثار أمواله في شراء الأسمم والسندات لأنها تعود بفائدة تفوق الربح الذي يأتي من استثمار الأطياف ، اني لا أقترض أن أصحاب الشهادات الذين لا يملكون أطيافا هم فقراء وليسوا من أصحاب المصالح ، فان الرجل الذي يقيم في الدائرة ويشغل بالطلب أو المحاماة أو المحاسبة وتأت له مهته بإيراد إيرادات لا يتجاوز الثلاثين فدانا مثلا . لكن أن يقال عنه انه لا مصلحة له أو أن يقال ان المنزل الذي يملك نعمة أئدنة هو صاحب المصلحة الحقيقي .

فالفرق إذن بين ما نطلبه وما يطلبه حضرات المارضين أننا نقول انكم ما دمتم تريدون تشجيع المتعلمين فيجب أن تفسحوا المجال لهم ، أما غيرنا فيريد وضع العقبات التي تكون كاداما في سيدليم .

يقول حضرة وكيل وزارة الداخلية أننا اذا أفسحتا الطريق للمتعلمين فان مجالس المدير بات تصبح قاصرة عليهم وهذا ما أخافه فيه . ان كل دائرة ينوب عنها في مجلس النواب عضو واحد ومع ذلك فان حامل الشهادات العليا من بين أعضائه لا يجاوزون الربع ان لم يكن أقل . فليس من المقبول إذن أنه اذا انتخب حضوان عن كل دائرة لعضوية مجلس المديرية أن يكونا من حلة تلك الشهادات (تصفيق) .

رياض المصرى افتدى — ان أساس التمييز فى الميقات النيابية هو فى الواقع مبنى على التكاليف المقررة على الأفراد والجماعات على اختلاف طبقاتها ، لذلك كان التشبيه بين عضوية مجلس النواب وبين عضوية مجالس المديرىات تشبيها مع الفارق ، لأن المقروض فى المجالس النيابية أنها تباشر مصلحة البلاد بالنيابة عن الأمة كلها فى جميع طبقاتها ، والأصل فى هذا أن هناك تكاليف واقعة على جميع الطبقات فالمالك يقومون بدفع الضرائب اللازمة لتفقات الدولة من زراعية وعلمية وسرية الخ . والعمال وأصحاب المهن يقوم كل منهم بمقتضى البلاد فى حدود مهته وعلى هذا الأساس تتقرر عند وضع الأنظمة النيابية وتقدير مبدأ حكم الشعوب بنفسها أن جميع الطبقات يجب أن تمثل . وفى بعض الأحوال قد يتطلب بعض الأحزاب على الأحزاب الأخرى ظروف خاصة ويتولى إدارة البلاد ، على أن هذا لا يجوز المبدأ الأساسى وهو أن من يقوم بالتكاليف يجب أن يتولى الإدارة والحكم .

فإذا نظرنا الى مجالس المديرىات واختصاصها وجدنا أن أساس تكوينها هو قبول المالك الضريبة تفرض على أنفسهم للمصرف منها على شؤون المديرية وتحسين أحوالها بحيث يكون هذا الصرف بعيدا عن المنشآت العامة ولذلك يجب أن يكون المالك صاحب الرأى الأعلى فى الوجوه التى تصرف عليها هذه الضريبة وليس من العدل أن يكون أعضاء هذه المجالس من أشخاص ليس عليهم تكليف ما من تلك الضرائب

أما ما يقوله حضرات النواب المحترمين تأييدا لاضفاء حملة الشهادات العالية من شرط دفع الضرائب فيخيل لى منه أنهم يفرضون أن حملة هذه الشهادات لا مال لديهم على الإطلاق ، وهذا الفرض غير منطبق على الواقع ولا على الحقيقة ولا هو مستحسن ، وأنى أتريد رأى حضرة النائب المحترم عبد السلام فهمى رحمه الله فيما ذهب اليه من وجوب التشديد فى اشتراط الضريبة حتى يتم المتعلمون بأنفسهم ثروتهم العقارية لأن فى استثمار الأطنان تقويما للثروة العامة . لكل هذا أرى أن المصلحة تقتضى بدم أعضاء حملة الشهادات العالية من شرط الضريبة لسنتين :

(الأول) لأن فى ذلك حضا على الاقتصاد وموازنة للثروة العامة .

(والثانى) لأن من حق من تقع عليهم الضرائب ان يكون لهم الصوت الاصل فى فرض الوجوه التى تصرف عليها الأموال المحصلة ، بناء عليه أرى أن الرأى القائل بضرورة تقرير شرط دفع الضريبة هو رأى موافق للمصلحة العامة وأطالب من المجلس المؤخر الموافقة عليه .

أصوات : يقفل باب المناقشة .

الرئيس — من يعارض فى اقبال باب المناقشة ؟

الده كنود محبوب ثابت بك — أنا حاضرا فى اقبال باب المناقشة وأرجو السماح بالكلام لرد على حضرة رياض المصرى افتدى حتى لا يكون المجلس عند أخذ الرأى تمت تأخير أقواله خصوصا أنه لا يميز أن يقفل باب المناقشة فى مسألة حيوية كسألة إنشاء مجالس المديرىات دون أن نتجها بحثا وإثباتا .

عبد الحليم الملايل بك — لقد استغرق بحث الفقرة المروضة أمامنا جلسين متوالين وتكلم بعض حضرات الأعضاء أكثر من مرة حتى تتور المجلس وتبينت له جميع الآراء المختلفة .

الرئيس — هل نوافقون على اقبال باب المناقشة ؟

(وافقت الأغلبية على ذلك) .

عبد الحليم الملايل بك — ألاحظ قبيل أخذ الرأي على الفقرة الرابعة أن الفقرة الثالثة لم يؤخذ عليها الرأي بعد .

الرئيس — تقدم اقتراح موقع عليه من اثني عشر حضرا هذا نصه :

”ترجو أن يكون الاقتراح على الفقرة الرابعة بالبدء بالاسم“ ، وقد تقدمت اقتراحات متعددة ومتنوعة في هذه الفقرة فلتطبقا للأنظمة الداخلية لا يؤخذ الرأي بالاسم على القرار الأخير بقى يتبقى إليه أخذ الآراء في الفقرة المذكورة .

الدكتور أحمد ماهر — ان الاقتراح الخاص بأخذ الرأي بمناذاة الأسماء انما ينصب على اعفاء حملة الشهادات العليا من شرط دفع الضرائب أو عدمه .

الرئيس — اذن يؤخذ الرأي بمناذاة الأسماء على اقتراح يوسف احمد الحندي افندي ومجد يوسف بك ونفس الأول ” اقترح حذف الفقرة الآتية من المادة الرابعة وهي (و يقتصر الحد الأدنى الضريبة على كل حال الى الثلث بالنسبة لمن كان حائزا له بدم من إحدى الكليات أو المدارس العالية) وأن تبدل بالعبارة الآتية (ويعنى من الضريبة كل من كان حائزا له بدم من إحدى الكليات أو المدارس العليا) “ .

واقترح حضرة النائب المحترم مجد يوسف بك مشاهة لهذا الاقتراح .

وهنا تولى رئاسة الجلسة حضرة حسين حلال بك ويكيل المجلس .

أخذ الرأي بمناذاة الأسماء فقرر المجلس رفض الاقتراح بأغلبية ٨٥ صوتا ضد ٦٣ صوتا .

الرئيس — اذن قرر المجلس عدم المرافقة على اعفاء حملة الشهادات العليا من شرط الضريبة .

عبد الحليم الملايل بك — سألت حضرة المقرر في الجلسة الماضية عن الحكم بالنسبة للشخص الذى يملك أحيانا وأملاكا بمرزوكيت غر ومجموع ما يدفعه عنها من الضرائب والعوائد يبلغ ثلاثين جنيها فأجاب حضرة بأن القانون قد ميز عاصمة المديرية بهذه الميزة دون غيرها من الفواثر الانتخابية وعلى ذلك فنزل هذا الشخص لا يمكن ترشيحه . ولكنى أقول أن عوامم المراكز هي كعوامم المديرية فلا معنى لتفريق بينها ، ولأدري لماذا لا يجمع بينها في الحكم . أعلن أن هذا يفتى مع مبدأ المساواة فذلك قدمت اقتراحا نصه :

” اقترح أن تحذف الفقرة التى تبدأ من : بالنسبة للعضو المنتخب الخ من المادة الثالثة بما يأتى : « و بالنسبة للعضو المنتخب من دائرة مكونة كلها أو بعضها من طائفة مديرية أو عاصمة مركز تعتبر عوائد الجباى التى تحصل الحكومة ضمن الضريبة المشترطة » “ .

المقرر — ردا على هذا أقول أن الفكرة في هذا التشكيل الجديد والنص على تمييز عوامس المديرية بصفة خاصة هي أننا في الفقرة الأولى من المادة الأولى رأينا أن يشمل كل دائرة حضور واحد متساويا مع ما قرره الدستور وقرره المادة ٢٩ من قانون الانتخاب التي نصها :

” تكون المديرية أو المحافظة التي ينتخب عضوا واحدا لمجلس النواب دائرة انتخاب وكذلك
بن المديرية أو المحافظة التي ينتخب عضوا واحدا للمجلس “ .

يظهر لحضراتكم أن هذا الامتياز قد خص به قانون الانتخاب عوامس المديرية دون غيرها .

وبما أن الضرورية في الأصل ضرورية خاصة بالأطيان قد رأينا أن يكون هناك استثناء لمن كان مقبلا في عاصمة مديرية تكون دائرة واحدا متساويا له أن يتقدم للانتخاب حتى يوجد من يدفع عن مصالح هذه العاصمة .

فذلك ، إذا وجد شخص يدفع عوائد مبان في عاصمة مديرية مقداره ٢٠ جنيا ولكنه يملك أطيانا في دائرة المديرية يدفع عنها ما يكفل النصاب فلا يحرم من التقدم للانتخاب .

الرئيس — إن فكرة الدستور في تمييز عوامس المديرية هي مراعاة عدد السكان فقط دون النظر إلى الإرادة . فلماذا فرقت اللجنة بين ضرورية الأطيان وضرورية الأملاك ؟ ولماذا لا تميز عوائد الأملاك في التادير كمكلة للنصاب ؟

المقرر — إن الضرورية في الأصل ضرورية زراعية ، فلم تعرض اللجنة لعوائد الأملاك التي تنطبق في الواقع بالمجالس البلدية والمحلية . والمادة ٢٩ من قانون الانتخاب لم تستثنى إلا عوامس المديرية والمحافظات باقدا وتلم تنص على عوامس المراكز .

عمود بك حسن (وكيل الداخلية) — إن الفكرة التي دعت الحكومة إلى أن يتقدم المجلس بالنص التي تقدمت اللجنة لحضراتكم هي : أن الحكومة قد رأت أن هناك فرقاً بين مجالس المديرية ومجالس البلدية والمحلية . فمجالس المديرية هي أشبه بمجالس الزراعة تعمل للزراع والمزارعين . تعمل للسلك الزراعية . تعمل للتأريث وغيرها مما يتعلق بالزراعة .

ودأت أيضا أن أهم موارد مجالس المديرية هي الضرورية الإضافية التي تفرضها على الأطيان ، لهذا رأت بحق أن تكون الضرورية التي تحمل الشخص لأن يكون عضوا بسلك المجالس من نوع هذه الضرورية الزراعية “

إن مجالس المديرية لا تعرض ضرائب إضافية على الماني بل اقتصت بذلك المجالس البلدية والمحلية . لهذا رأت الحكومة أن اللجان جنيا ، وهي مقدار النصاب ، يجب أن تكون ضرورية أطيان . لاحظت بعد ذلك أنب هناك دائرة من الدوائر قد لا يوجد لها أطيان كمائرة عاصمة المديرية التي يزيد عدد سكانها على ثلاثين ألفا ويقل عن مئتين ألفا . فرأت من باب الاستثناء والاستثناء لا يجوز التوسع فيه ، احتساب عوائد الماني التي تدفع في هذه الدائرة فقط . أما فيما

يتعلق بمواسم المراكز والبلاد الأخرى التي يجبي فيها عوائدهم فلهذه البلاد زمام زراعى وفي الغالب يتوافر فيها عدد كبير من الملاك الذين يذوقون الضريبة الزراعية المطلوبة ، بخلاف الحال في عوامم المديرية إذ لو اشترطنا ذلك فيها فقد لا نجد من يملك النصاب القانونى . هذه هي الفكرة التي حملت الحكومة على النص على هذا التغيير .

الرئيس — إذن لماذا لم تدخل الرسوم الإضافية التي تحصل للمجالس المديرية في النصاب ؟
عمود حسن بك (وكيل الداخلية) — قللك حكمة أخرى . فان هذه الرسوم موقفة بطراً عليها التبديل والتعديل فاحتسابها قد يؤدي إلى سقوط الضريبة عن بعض الاعضاء وهذا قد يمرض المجالس الى اضطرابات لا يصح أن تكون معرضة لها ، فلذلك لهذه الحالة غير الثابتة رأينا عدم احتساب هذه الرسوم وأظن أن لهذه القطعة ويجابتها لئلاصة .

محمد صالح حرب افندى — ما الحكم بالنسبة لعوامم المديرية التي لا تكون دوائر خاصة ؟
وكيل وزارة الداخلية — ان حكمها حكم سائر المدن .

محمد صالح حرب افندى — اذا وجد في إحدى العوامم التي لا تكون دائرة خاصة شخص يدفع عوائد بيان قدرها عشرة جنيهات وأموال أطيان قدرها عشرون جنيها سنويا . فهل يجوز أن يرشح هذا نفسه باختيار أن مجموع هاتين الضريمتين يبنى النصاب المالى المطلوب ؟

وكيل وزارة الداخلية — هذا غير جائز لأن القاعدة أن تكون الضريبة المقررة في انتخاب مجالس المديرية ضريبة زراعية لأن هذه المجالس تنظر في مسائل الزراعة وفي مصالح الزراعة بخلاف المجالس البلدية والمحلية التي تخصص بالنظر في شؤون المبانى وسكانها .

محمد صالح حرب افندى — ولكن القاعدة التي يشير اليها حضرة وكيل الداخلية تدأدخل عليها استثناء .

وكيل وزارة الداخلية — قلت ان هذا الاستثناء قاصر على عوامم المديرية التي تكون دائرة انتخابية واحدة . والحكمة في ذلك أنه لا يوجد بهذه العوامم زمام زراعى كاف والعلّة لعدم مع الحلول وجودا وعلما .

نغرى عبدالنور بك — حيث أننا قد توصلنا وقررنا أن يكون لكل دائرة انتخابية عضوان بدلا من واحد . فلا أرى مانعا من احتساب عوائد المبانى في البنادر والعوامم التي لا تكون دائرة واحدة ضمن الضريبة المقررة وذلك أسوة بمواسم المديرية التي تكون دائرة خاصة . إذ أنه من التين الا يسوى بين شخص مقم في جرجا مثلا ويدفع عشرة جنيهات عوائد ، بيان وعشرين جنيها أموال أطيان وبين كمويقيم في طنطا مثلا . ولهذا أؤيد اقتراح اللطيل بك .

عبد الستار الباسل بك — أرى أن المسألة التي تناقش فيها الآن تناقض القرار الذى اقروه المجلس الآن وهو عدم اعطاء حجة الشهادات العالية من شرط النصاب المالى لأن الفكرة في هذا القرار هي حصر الدائرة في المولين لأن أغلب الضرائب التي يجبها مجالس المديرية — بل وبمجموع

صرائها ... انما يؤخذ على الأطنان ، فيجب أن يكون المرشح لهذه المجالس من المولعين دون سواهم . أما الشخص القى يملك مائتي في عاصمة مركز أو في مدينة لها زمام ، فأرى أنه لا يصح أن تحسب بالقصة له عوائد المائتي ضمن الضريبة المشتركة .

كذلك أرى أن يطبق هذا المبدأ أيضا بالقصة لعوامم المديرات إذ أنه لا توجد عوامم مديرات ليس لها زمام . ولذا أرى أن تكون الضريبة على الأطنان فقط واقترح حذف الفقرة الثالثة من الشرط الرابع .

الرئيس — ليقدم حضرة العضو المحترم اقتراحه هذا كتابة .

عبد الحليم العللاي بك — ان الفكرة التي أشار إليها حضرة وكيل الداخلية تكون مائية لوانه أنه قد تقرر أن يختب عن كل دائرة عضو واحد . أما وقد قررت حضراتكم أن يكون لكل دائرة عضوان فن المهم أن تعامل عوامم المراكز معاملة عوامم المديرات بأن تحسب عوائد الأملاك ضمن الضريبة المشتركة .

عبد الحيد عبد الحق افندي — ينيل ال أن في كلام حضرة المقرر ناقضا وأرى أن تحسب عوائد الأملاك كما تحسب عوائد الأطنان ضمن الضريبة المشتركة .

يقولون ان الحكمة في اشتراط عوائد الأطنان فقط بالقصة لمن يرشح نفسه عن دائرة أخرى فخر عاصمة المديرية التي تكون دائرة مستقلة . هي أن مجالس المديرات مجالس زراعية بحتة . فإذا كان الأمر كذلك فاني لا أرى داعيا لوجود أعضاء ينوبون عن عوامم المديرات في هذه المجالس إذ ما هي المصلحة التي يمثيها هؤلاء ؟ وفي الواقع أن القول بأنها مجالس زراعية بحتة فيه تضيق للفكرة التي أشرت من أجلها تلك المجالس فضلا عن أنه يخالف الحقيقة : وأني لأعجب كيف يتبع الشخص القى يدفع عوائد أملاك في عاصمة المديرية بحق الانتخاب ، فيما يحرم منه الشخص القى يدفع عوائد أملاك في جهة أخرى كأن الحق في الانتخاب وعدمه متوقف على الجهة التي قيم فيها من يرغب في ترشيح نفسه لهذه المجالس . وهذا الاختلاف في المعاملة يضع فارقا بين المصريين ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات .

ولذا أرى احتساب عوائد الأملاك ضمن الضريبة المشتركة أسوة بأموال الأطنان .

يوسف أحمد الجندي افندي — اني أرى أن القاعدة التي أشار إليها حضرة وكيل الداخلية يجب ان تكون مطلقة فطبق على كل حالة مماثل عاصمة المديرية كالحلقة الكبرى مثلا ان تكون دائرة مستقلة .

وكيل الداخلية — ان الحلقة الكبرى لا تكون دائرة مستقلة .

يوسف أحمد الجندي افندي — وأرى أيضا أن من اختصاص مجالس المديرات النظر في قوات الخريف وطريقة توزيعها على المدن والقرى .

وبما أن مسألة الخفر في المدن مهمة ، فهاذا لا يسمح للأشخاص الذين يدفعون عوائد
مبان وما يقعها من عوائد الخفر وغلظها بأن يكون لهم من يعلمهم في مجالس المديرية ؟
يقولون ان مجالس المديرية لا تنظر الا في المسائل الزراعية ، فهل انشاء المدارس
والمستشفيات والمستوصفات من المسائل الزراعية .

الواقع انما السادة أن اختصاص مجالس المديرية يشمل أمورا أخرى ، مهمة علاوة على الشؤون
الزراعية . فإدام الأمر كذلك وما دتم قد قررتم حضراتكم أن يكون لكل دائرة عضوان بدلا
من عضو واحد وما دامت وزارة الداخلية ترى تطبيق مبدأ الاستثناء بالنسبة لمواضع المديرية .
فإن أرى أن يطبق هذا الاستثناء أيضا بالنسبة لمواضع المراكز .

وكيل الداخلية — نص القانون الحالي في المادة الأولى مه على أن يكون عدد أعضاء
مجلس المديرية مساويا لعدد الدوائر الانتخابية فيها . ومن المعلوم أن بعض عواصم المديرية
تكون — طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٨٤ الدستور — دائرة انتخابية .

وقد لاحظت الحكومة أنه من المحتمل ألا يكون لمواضع المديرية زمام زراعى يدفعون عنه
الضريبة المقررة ، مما يترتب عليه حرمان الأشخاص المقيمين في العواصم من ترشيح أنفسهم لعضوية
مجالس المديرية اذ حتم القانون عليهم دفع ضريبة على الأيطان . فلكي تتفادى الحكومة هذا
الحرمان رأت أن تحتسب عوائد المبانى في عواصم المديرية من ضمن الضريبة التي يجب على
الأشخاص دفعها ليكونوا أهلا لعضوية مجالس المديرية . وهذا هو السبب الوحيد في الاستثناء .
على محجب افندى — وماذا يكون الحكم اذا كان لعاصمة من عواصم المديرية زمام
زراعى ؟

المرقد — يكون حكمها في هذه الحالة تحكم باقي الدوائر .

وكيل الداخلية — هناك مسألة أخرى . قررتم حضراتكم الآن عدم اعفاء حلة الشهادات
العالية من دفع الضريبة ارتكنا على أنه يجب في عضو مجلس المديرية أن يكون ذا مصلحة مادية
في المديرية . وأكبر دليل قدمه أنصار عدم الاعفاء هو أن مجالس المديرية تفرض ضرائب
اضافية على الأيطان . فاذا وافق المجلس على احتساب عوائد المبانى في عواصم المراكز ضمن
الضريبة الواجب دفعها ؛ كان معنى هذا أننا نغنى المقيمين في عواصم المراكز من شرط لم يوافق
المجلس في قس هذه الجلمة على اعفاء حلة الشهادات العالية مه .

أن الحكومة تفضل حلف الاستثناء الممنوح المقيمين في عاصمة المديرية التي تكون دائرة انتخابية
على منع الاستثناء المشار اليه لمواضع المراكز ، اذ أن الفكرة الأساسية هي أن تكون الضرائب
زراعية غير أن الحكومة تخشى أن حذف الاستثناء يؤدي الى حرمان المقيمين في عواصم
المديرية من ترشيح أنفسهم لعضوية مجالس المديرية .

الرجس — هذا الحرمان الذى تتخشا الحكومة قد ينصب على المقيمين في عواصم المراكز
أيضا .

وكل الداخلية — يجب على الأشخاص الذين يرغبون أنضمم لعضوية مجالس المديريات عن عوامها أن يكونوا مقعدين في العوامس قسما ، ونظرا لأن عوامس المديريات ليست تابعة لأى مركز من المراكز ، يجب على المقع في هذه العوامس أن يكون له ملك فيها . ولهذا السبب أبحث الفقرة التى نحن بصددها احتساب عوائد المباني في عوامس المديريات ضمن الضريبة الواجب دفعها .

أما عوامس المراكز فلها زمام زراعى ، هذا فضلا عن أن دفع عوائد المباني في المراكز يرحم دافعيها لعضوية المجالس المحلية والقرية .

أحد عبد الغفار بك — قرر المجلس في جلسة سابقة أن يكون لكل دائرة انتخابية عضوان في مجلس المديرية بدلا من عضو واحد . فإذا وجدت بلدة تعدادها ٣٠٠٠ نسمة ، فهل تعتبر دائرة مستقلة أو تضم إليها بلاد أخرى لتكوين دائرة انتخابية من ٦٠ ألفا ؟

المقرر — قسم إليها بلاد أخرى حتى تكون دائرة انتخابية .

الرئيس — تقدم اقتراسان الأول من حضرة عبد الستار الباسل بك بحذف الفقرة الثالثة من الشرط الرابع من المادة الثالثة ، والثاني من حضرة عبد الحليم الملايل بك بمساواة عوامس المراكز بعوامس المديريات فيما يخص احتساب عوائد المباني ضمن الضريبة المشترطة لعضوية مجلس المديرية .

الدكتور أحمد ماهر — يجب قبل إبداء الرأى فيما يخص بحذف الاستثناء الممنوح لعوامس المديريات أن نعرف ما إذا كان هذا الحذف يؤدي الى حرمان الدوائر المكتوبة من عوامس المديريات من انتخاب أعضاء يمثلونها في مجالس المديريات أم لا .

عبد الستار الباسل بك — لكل طاحمة مديرية زمام زراعى . والا فليفضل حضرة وكيل الداخلية بأن يُلما على طاحمة مديرية ليس لها زمام زراعى .

وكيل الداخلية — ليس للقرنات بقى طاحمة مديرية الشرقية زمام زراعى . وإذا أراد المجلس معرفة عوامس المديريات التى ليس لها زمام زراعى فائس تأجيل هذه المسألة حتى أبحثها .

أصوات : لا داعى للتأجيل .

الدكتور أحمد ماهر — إذا كان تمثيل عوامس المديريات التى تكون دوائر انتخابية غير مسبوقة بدون الاستثناء الذى نحن بصدده يجب قبول هذا الاستثناء . أما إذا كان هذا التمثيل مسبوقة بدون الاستثناء الذى كورز فالواجب على من رفضوا إعفاء حملة الشهادات العالمية من شرط دفع الضريبة أن يوافقوا على اقتراح حضرة عبد الستار الباسل بك ، لأن الفكرة الأساسية في عدم المراقبة على إعفاء حملة الشهادات العالمية من دفع الضريبة هي أنه يجب أن يكون لهم إيراد زراعى . لهذا السبب قسمة يجب تأجيل البت في المسألة التى نحن بصددها حتى نعرف إذا كانت بعض عوامس المديريات التى تكون دوائر انتخابية ليس لها زمام زراعى أم لا . لأنه إذا ثبت أن كل

هذه العواصم لما زمام زراعي ويجب حذف الاستثناء الممنوح للقيمين فيها ، والا تكون قد أضيفت
من شرط لم نصف به حلة الشهادات العالية .

محمد مفازي عبد الرحمن البرقوق أفندي — لا أرى داعيا للتأجيل لأنه سواء كان لعواصم
المديريات زمام أم لا فهذا لا يؤثر في اقتراح حضرة عبد الساتر الباسل بك ، لأن المشتراط
في عضو مجلس المديرية أن يكون مالكا لأحيان في أي جزء من المديرية لا في الدائرة التي يرشح
نفسه فيها . فلو كان المرشح مقبلا في بندر طنطا مثلا ولكنه يملك أحيانا في طنطا أو شربين
أو دسوق ، فله الحق في ترشيح نفسه عن بندر طنطا نفسه ولو كان لا يملك فيه شيئا . ولكن
تكون ممثلين مع المتعلق يجب أن نوافق على اقتراح حضرة عبد الساتر الباسل بك ما دمت قد قررتنا
عدم إعفاء حلة الشهادات العالية من شرط دفع الضريبة .

وكيل الداخلية — من ضمن الشروط الواجب توافرها في عضو مجلس المديرية — طبقا
لما قرره المجلس — أن يكون مقبلا في الدائرة التي يرشح نفسه فيها أو المركز أو في المراكز التي تتكون
منها الدائرة . فطبقا لهذا المبدأ يجب على من يرشح نفسه عن عاصمة المديرية أن يكون مقبلا فيها
لأنها ليست تابعة لمركز ، ليس هذا فقط بل هناك شرط آخر يجب توافره وهو دفع الضريبة .
وقد خشيت الحكومة أن يكون المقيمين في عواصم المديرية غير مالكين لأحيان فصل ضريبتها
إلى ٣٠ جنبا بما قد يحرم هذه الدوائر من أن تكون ممثلة في مجالس المديرية . ولهذا رأيت
الحكومة منحهم الاستثناء الذي نحن بصدده .

الرئيس — قدم حضرة عبد الساتر الباسل بك الاقتراح الآتي نصه :

”أقترح حذف الفقرة الثالثة من الشرط الرابع من المادة الثالثة“ .

فلو اتفق على هذا الاقتراح يحذف .

(وقفت أقية) .

الرئيس — سأطرح حضراتكم اقتراح حضرة عبد الحليم العلايل بك .

المقرر — سبق أن بينت اللجنة الحكمة في قصر الاستثناء المشار إليه على عواصم المديرية
التي تكون بنفسها دوائر انتخابية .

طراف على أفندي — تنص المادة على استثناء عاصمة المديرية التي تكون دائرة انتخابية ،
فإذا يكون العمل إذا ظهر من التعداد الأخير أن أحد بنادر المراكز يكون دائرة انتخابية بنفسه ؟
وكيل الداخلية — ينص الدستور على أن كل ٦٠٠٠٠ نسمة تكون دائرة انتخابية ،
ولكنه استثنى في الفقرة الثانية من المادة ٨٤ عواصم المديرية التي يبلغ عدد سكانها
٢٠٠٠٠ نسمة ولا يصل إلى ٦٠٠٠٠ نسمة ، وأعطى مثل هذه العواصم الحق في أن تكون
دوائر انتخابية بنفسها . فلوفرمتنا أن أحد بنادر المراكز واتسع حتى بلغ عدد سكانه ٢٠٠٠٠
نسمة ، فهذا النوع لا يعطيه الحق في تكوين دائرة انتخابية بنفسه ، لأنه لا قياس في الاستثناء .
ولهذا لا يجوز من الوجهة الدستورية منح هذه المراكز الانياز الممنوح لعواصم المديرية .

الرئيس — ان النقطة التي أشار اليها حضرة الضو المحترم طراف على افندي تؤدي الى النتيجة التي اراد حضرة وكيل الداخلية أن يجاهاها .

وكيل الداخلية — ان الامتياز المنوح لمواسم المديرات التي تكون دوائر انتخابية مبنى على أساس دستوري ، ولا يستأ أن يخ هذا الامتياز الى بنادر المراكز الا اذا عدلت الفقرة الثانية من المادة ٨٤ من الدستور . وعلى كل حال فانه اذا وجدت الحالة التي يشير اليها حضرة الضو المحترم طراف على افندي كان لها حكمها ويقتضى .

الرئيس — قدم حضرة الضو المحترم عبد الحليم العللايل بك الاقتراح الآتي فيه : "أقترح أن تعدل الفقرة التي تبدأ من (وبالنسبة لعضو المنتخب الخ) . من المادة الثالثة بما يأتي : (وبالنسبة لعضو المنتخب عن دائرة مكونة كلها أو بعضها من طاحفة مديرية أو طاحفة مركز تعتبر موارد المبادئ التي تحصل للدولة ضمن الضريبة المشتركة) " .

فالمرافق على هذا الاقتراح يقف .

(وقفت أغلبية) .

عبد العزيز الصوفاني افندي — تنص المادة الثالثة في (وابا) على أنه يجب على من يرشح نفسه لعضوية مجلس المديرية أن يكون مالكا لصفارات مفروضة عليها ضريبة قدرها ثلاثون جنيا . والحكمة في اشتراط دفع الضريبة ظاهرة ، غير أنه يجب علينا عند تقرير قيمة هذه الضريبة مراعاة الزوج التي سادت المجلس في أثناء مناقشة مشروع القانون الذي نحن بصدده .

كان المشروع الأصل ينص على أن يكون لكل دائرة انتخابية عضو واحد يمثلها في مجلس المديرية ، ولكن المجلس عدل هذا النص وقرر أن يكون لكل دائرة عضوان ، مدفوعا في ذلك بمامل الرغبة في ضمان تمثيل المديرية بتمثلا وانفيا .

ينص المشروع الحالي على أن تكون قيمة الضريبة التي يجب على المرشح دفعها ثلاثين جنيا ، وهي على ما أرى كبيرة بالرغم من أنها تنقص عن الضريبة التي كانت مفروضة في القانون القديم وقدرها خمسون جنيا . ولا يجوز لنا أن نقارن بين الضريبة الحالية والضريبة القديمة دون النظر الى تغير الظروف والأحوال .

لقد كانت حالة البلاد المالية قبل سنة ١٩٠٧ أفضل بكثير من الحالة المالية في الوقت الحاضر . فلما سامت في سنة ١٩١٤ أقصت الضريبة من ٥٠ الى ٣٥ جنيا . ولا جدال في أن حالة البلاد المالية في سنة ١٩١٤ كانت أحسن من الوقت الحاضر ، ولهذا يجب اقتصاص الضريبة الى عشرين جنيا حتى يمكن تمثيل المديرات بتمثلا وانفيا ، لا سيما أن الثروات قصت عن ذي قبل نظرا الى توزيعها على أشخاص عديدين .

وكيل الداخلية — اذا أريد أن يكون للتمثيل معنى فوجب أن يكون للضريبة الواجب على المرشح دفعها قيمة . كانت الضريبة أولا ٥٠ جنيا فأزلت الى ٣٥ . وقد أزلنا المشروع

الحال الى ٣٠ جنبا ، واتى أحده أنه يوجد في المديريات كثيرون ممن يعضون هذه الضريبة وزيادة .

أما ما قاله حضرة العضو المحترم عبد البرز الصوفاني أفندي فلا أستطيع فهمه لأن الضريبة التي كانت مفروضة على الأتبان في سنة ١٩١٤ هي ذات الضريبة المفروضة في الوقت الحاضر . ولهذا لا يجوز القول بأن قيمة الأتبان قد نقصت عن ذي قبل . أما فيما يخص بتوزيع القوتة فيوجد — كما قلت الآن — كثيرون ممن يعضون ضريبة قدرها ثلاثون جنبا . ولهذا لا أرى داعيا الى انقاصها .

أصوات : العدد غير قانوني .

الرئيس — اذن نرجع المناقشة الى جلسة الغد .

(ج) بيجلسة ١٠ يناير سنة ١٩٢٨

محمود صبري أفندي (مقرينة الهاخية) — وقفنا في جلسة أمس عند بحث مسألة الضريبة وتكلم بعض حضرات الأعضاء طالبين تخفيضها من ثلاثين الى عشرين جنبا .

اسماعيل سليمان حزه أفندي — تقدمنا في جلسة أمس باقتراح يتضمن تخفيض الضريبة من ثلاثين الى عشرين جنبا وأيدنا هذا اقتراحنا هذا حضرة الكاتب المحترم عبد البرز الصوفاني أفندي فلم يوافق سعادة وكيل وزارة الهاخية على هذا الاقتراح ووجه في ذلك هي أن الضريبة كانت في الأصل ٥٠ جنبا ثم خفضت الى ٣٥ جنبا ثم أقيمت في المشروع الجديد الى ٣٠ جنبا وهذا كله حسن . ولكن حضرات مقدمي الاقتراح بنوا اقتراحهم على ما قرره المجلس من زيادة عدد الأعضاء في كل دائرة وكانت وزارة الهاخية تفتقر على ذلك باقتراح قد يكون له بعض الوجاهة وهو أنه يحتمل عدم وجود العدد الكافي من الأعضاء الذين تنوافرهم الشروط وأهمها الضريبة القارية ، فأمام قرار المجلس المحترم رأينا تحقيقا لهذه الغاية أن نزيل العقبات حتى يكون التثيل عاما ووافينا باقتراحنا تخفيض الضريبة من ٣٠ جنبا الى ٢٠ جنبا مصرحا حتى يتيسر وجود العدد الكافي المطلوب . أما اقتراح سعادة وكيل الهاخية فلا يوجه الى اقتراحنا ما دامت فكرة التخفيض موجودة من قبل ذلك رأينا أن لا نضر مطلقا من تخفيض هذه الضريبة وأظن إن سعادته يذكر أن الضريبة المخصوص عنها في القانون القديم المعمول به الآن تشمل الرسوم الاضافية لمجلس المديرية .

وكيل الهاخية — لا تشملها .

اسماعيل سليمان حزه أفندي — على كل حال سواء أكانت تشملها أم لا فأما ما اقتراحنا واضح وسهله ظاهرة وهو مبنى على توفير العدد الكافي من الأعضاء بناء على قرار المجلس بجعل حصون لكل دائرة بدلا من عضو واحد .

ويكل الداخلية — لازلت على رأي الأول لأنى كما قلت فى الجلسة الماضية اذا أريد أن يكون هناك تمثيل صحيح وجب أن يكون العضو من ذوى المصالح الحقيقية ومبلغ الثلاثين جنيتا ليس بالمبلغ الكبير وقد كان من أكبر الأسباب التى دفعت الحكومة لمقاومة مبدأ تعدد الأعضاء فى الدائرة ليس احتمال عدم وجود العدد الكافى وانما كانت الفكرة مبنية على أن كثرة عدد الأعضاء ربما أخلت بحسن سير الأعمال .

أحمد عبد الغفار بك — اتنى أزيد رأى سعادة وكيل الداخلية لأن مبلغ الثلاثين جنيتا يوازى ضريبة ١٧ هـ فى مديرية المنوفية أو ضريبة ٢٠ هـ فى مديرية متروسة . والمشاهد أنه يتقدم الى الانتخاب فى كل دائرة عدد كبير من المرشحين فاذا خفضنا الضريبة ففى ذلك أن حملة الشهادة السالية من الأزهر وهم يعدون بالآلاف يزاحمت أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد . فاما أن تقرر ضريبة مقبولة واما أن تبنى الضريبة بتاتا وبذلك تفتح باب الانتخاب على مصراعيه ويصبح الأمر فرضى (تصفى) .

الرئيس — لقد وضعت المسألة فلنأخذ رأى الآن ، المواضع على جعل الضريبة عشرين جنيتا يقف .

(وقفت أظلى) .

الرئيس — اذن تقررت الموافقة على رأى لجنة الداخلية التى يقضى بجعل الضريبة ثلاثين جنيتا .

المقرر — أرجو ملاحظة تغيير كلمة "العقارات" الواردة فى السطر الثانى من الفقرة الرابعة بكلمة "الأطيان" .

محمود حمى بك — أطلب أن تضاف ضريبة مجالس المديرات الاضافية الى ضريبة الحكومة لأن هذه الرسوم ولو أنها موقفة كما تقول الحكومة الا أنها فى الحقيقة ثابتة لأنها اذا ألغيت ترتب على الغائها إلغاء مجالس المديرات وفى هذه الحالة لا يكون هناك داع لتدكر الضريبة فى هذا القانون أصلا . ولكن بما أن هذه الضريبة مستمرة ومجالس المديرات قائمة فيجب أن نضم الى ضريبة الحكومة .

الرئيس — لم يقل أحد ان ضريبة مجالس المديرات قد تلتفى ولكن القول بأنها غير ثابتة يقصد منه أنها عرضة لزيادة والتقصان .

محمود حمى بك — أعلم ذلك جيدا ولكننا لم نر من يه إنشاء مجالس المديرات أن الضريبة المخصصة لها قد قصت بل انها فى ازدياد مستمر فقد كانت فى بادئ الأمر ٥ ٪ من الأموال الأميرية وهى الآن ١٥ ٪ وأكثر والسبب فى ذلك أن المشاريع الحيوية فى ازدياد وقد وافق مجلس الشيوخ على ضم هذه الضريبة الى نصاب العضو فلماذا لا نسير على منواله ؟

المقرر — ان اللجنة مصررة على رايها لأن هذه الرسوم موقفة وقد تزيد أو تنقص فينتأ من تغييرها منوط بعض الأعضاء .

ابراهيم الحلوى بك — لقد أقص المجلس الضريبة المشترط دفعها من العضو المرشح الى ثلاثين جنها وكانت أكثر من ذلك لست أدري لماذا نريد اقتاصها أيضا باستساب ضريبة مجلس المديرية من ضمنها .

لقد كان ترمينا من أربعم عاما يشترط على المرشحين أن يكونوا ممن يدفعون ضريبة أكثر من ذلك وقد تمت البلاد في طريق الثروة ومع أننا نمشينا أيضا مع الروح المصرية فأقصنا المبلغ المشترط على العضو دفعه بصفة ضريبة الا انى لا ارى أن نسير في طريق التقيص أكثر مما مرنا لأن مجالس المديرية هي بمثابة مجالس الادارة في البنوك فيجب أن يفكر العضو دائما بأن قراره في المجلس يؤثر على ماله .

وأرى أن بقاء الضريبة المشترطة كما هي الآن في هذا المشروع أدهى لصيانة الأعضاء وطايتهم اذ ان تغير ضريبة مجالس المديرية قد يؤثر في بعض الأعضاء فتسقط عضويتهم .

محمود حدى بك — انى لست مقتنعا بهذا التذليل لأن سقوط العضوية عن بعض الأعضاء كما يكون بتغير ضريبة مجلس المديرية فقد يكون أيضا اذا باع العضو أطلانه أو تصرف فيها .

المقرر — هذه حالة مغايرة لما يشاء حضرة العضو المحترم ابراهيم الحلوى بك لأنه في هذه الحالة تكون سقوط عضوية العضو بصفة شخصية .

أحمد رمزي بك — انى لا ارى أن تصاف ضريبة مجلس المديرية الى ضريبة الحكومة في هذا الشرط لسبب نير ما ذكر وهو أن الأعضاء الذين قد يؤثر في عضويتهم تغير الضرائب يملكون بطبيعة الحال على عدم تغيرها وقد يكون ذلك مخالفا للصالح العام .

الرئيس — الموافق على ضم الضرائب الاضافية الى ضريبة الحكومة بقف .
(وقفت أغلبية) .

الرئيس — اذن قرر المجلس عدم اضافة الضرائب الاضافية الى ضريبة الحكومة .

المقرر — اذن أعلن على حضراتكم المادة الثالثة حتى يؤخذ عليها الرأي بجمعتها .

السيد محمد سبع افندى — ما هي الشهادات المالية انى تنص عليها هذه المادة وهل تعتبر شهادة المالية من ضمنها ؟

المقرر — الشهادات المالية هي الشهادات التى تمنحها وزارة المعارف العمومية المصرية للطلبة الذى أنجزوا دراستهم المالية ، أو هي الشهادات الأجنبية التى تعترف بها وزارة المعارف العمومية ، وتعتبر شهادة المالية شهادة مالية .

السيد محمد سبع افندى — أرى ألا تعتبر شهادة المالية من الشهادات المالية لأن حاملها لا يأخذ مرتبا من الحكومة أكثر من ثلاثة جنيهات وأعلن أن ذلك ليس من شأن حملة الشهادات المالية .

نقري عبد النوريك — أتى معارض رأى حضرة العضو المحترم السيد محمد سعيد أفندي وأرى اعتبار شهادة العالمية من الشهادات العليا احتراماً لصحتها الدينية ولا زهر الشريف .

الشيخ إبراهيم الفاي — إن ثقة المرتب الذي تحول شهادة العالمية لحامها لا يمنع اعتبارها من الشهادات العليا خصوصاً أن بعض حامليها يتناولون مرتباً يزيد بكثير على ما ذكره حضرة العضو المحترم وأرجو ألا يمزج عن بال المجلس أن هذه الشهادة تحتم من حضرة صاحب الخلافة الملك بخلاف غيرها من الشهادات التي لا يعبرها غير الوزير المختص وأرجو أن تلاحظوا احترامكم أن حاملي هذه الشهادة يدرسون زمناً طويلاً .

القرار — لقد خرجنا مسألة الشهادات في جلسة ماضية .

اسماعيل حمزة أفندي — أقترح أن تضاف في آخر الفقرة السادسة هذه العبارة "وأن يتقص هذا المبلغ إلى النصف بالنسبة لمن يحمل شهادة إحدى الكليات أو المدارس العالية" (مخبة) .

إبراهيم المليادي بك — أقترح أن يتقص مبلغ التأمين الذي يدفعه المرشح إلى ثلاثين جنيهاً بدلاً من خمسين لأنني أعتبر ذلك أقرب إلى التناقص في التشريع إذ أن روح المجلس التي تمتد إلى جعل الترشيع مباحاً للأشخاص ذوي الثروات اليسيرة التي يبلغ ما يدفعونه مالا عنها ثلاثين جنيهاً ، هذه الروح لا تتناسب مع طلب تأمين قدره خمسون جنيهاً قد لا يرد إلى صاحب في حالة عدم إرازه عشر الأصوات . وكنا نرعى الانتخابات وعرفنا هاروما من أحد منا الا ويلم أن كثيرين من المرشحين يتلون — بناء على التأكيدات الشديدة — أنهم حاصلون سمياً على ٤٠٠ صوت فلا يتألون . ولا شك أن ضياع خمسين جنيهاً من مخرج قليل الثروة فيه شيء من الأرهاق .

الرئيس — المواقف على اقتصاص مبلغ التأمين إلى ثلاثين جنيهاً يقف .
(وقفت أظلية) .

الرئيس — اذن يوافق المجلس على بقاء مبلغ التأمين خمسين جنيهاً .

انقر — المادة الثالثة :

"يشترط في عضو مجلس المديرية :

أولاً — أن تكون سنة ثلاثين سنة ميلادية كاملة على الأقل .

ثانياً أن يكون اسمه مدرجاً بأحد جداول الانتخاب في المديرية وأن يكون مقياً في المركز أو أحد المراكز التي تكون منها الدائرة التي يرشح نفسه فيها .

ثالثاً — أن يكون محسناً لقراءة وكتابة .

رابعاً — أن يكون مالكا في المديرية التي يرشح نفسه في إحدى دوائرها الانتخابية لأخلاق مفرضة عليها ضريبة عتارية للحكومة ثلاثون جنيهاً مصرياً في السنة على الأقل .

وبحسب من الضريبة ما يدفع من الأموال على حصة المرشح في المقاربات الموقوفة .
ولادخل الرسوم الاضافية التي تحصل لمجلس المديرية أو لاية هيئة أخرى في حساب الثلاثين
جنبها المذكورة في الفقرة السابقة .
وبالنسبة للعضو المنتخب عن دائرة مكونة كلها من عاصمة مديرية تعتبر عوائد المباني التي تحصل
للمكونة ضمن الضريبة المشترطة .
وينقص الحد الأدنى للضريبة الى الثلث بالنسبة لمن ينتخب عن دائرة من دوائر مديرية
أسوان أما من ينتخب عن دائرة الدرفيني من شرط الضريبة .
وينقص الحد الأدنى للضريبة على كل حال الى الثلث بالنسبة لمن كان حائرا لم يبلغ من إحدى
الكتليات أو المدارس العالية .

خاصا — ألا يكون من الضباط المستودعين ولا من الجنود القين في الاجازة الحرة .
سادسا — أن يرشح نفسه للانتخاب وأن يودع ترشاته المديرية وقت الترشيح مبلغ خمسين جنبا
مصرفا يخصص لأعمال الخبرة المحلية بالدائرة الانتخابية اذا عدل عن الترشيح أو اذا لم يبرز في
الانتخاب عشر الأصوات الصحيحة التي أعطيت على الأقل . وينقص هذا المبلغ الى النصف
بالنسبة لمن يرشح نفسه عن دائرة الدريمديرية أسوان .“

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

(د) بجلطة ٢٣ يناير سنة ١٩٢٨ .

غالى ابراهيم اغضى — أريد أن أسأل حضرة المقرر سؤالاً وهو :

ان الفقرة الثانية من هذه المادة تنص على أن العضو يجب أن يكون اسمه مدرجا بأحد جداول
الانتخاب في المديرية وأن يكون مقياً في المركز أو أحد المراكز التي تتكون منها الدائرة التي يرشح
قسه فيها . فإذا كان شخص مقياً في بلد في دائرة مكونة من بلاد تابعة لثلاثة مراكز . فهل له أن
يرشح نفسه في إحدى دوائر هذه المراكز الثلاثة ؟

المقرر — نص هذه الفقرة صريح وقد أوضحت ذلك المجلس الموقر عند القراءة الأولى وهو
أنه فيما يخص بالاقامة في المركز أرى أن المسألة واضحة . أما عن الاقامة في أحد المراكز التي
تتكون منها الدائرة التي يرشح نفسه فيها فلا يصح للعضو ترشيح نفسه الا في الدائرة التي تكون ببلده
داخلة فيها .

الرئيس — بحثت هذه المسألة في الدائرة الأولى طويلاً وأظن أنها لا تحتاج الى مناقشة
ثانية وإذا كان لحضرة العضو المحترم تعديل فليقدمه كتابة . والآن قدم اقتراح من حضرات النواب .

المحترمين محمود فهمى القراشى افتدى ، والدكتور حامد محمود ، والشيخ أحمد وضوان ، وحفي
محمود سليمان بك ، وصلا عفيفي بك ، وإبراهيم راتب بك ، والأستاذ عبد الحليم عبد الحق ،
والدكتور أحمد ماهر هذا نصه :

” قترح تعديل المادة الثالثة بجعل الشئ الأخير من الفقرة الرابعة هكذا :

» وبني من كان حائرا لم يلزم من إحدى الكليات أو المدارس العالية من الضريبة « .

محمود فهمى القراشى افتدى — قترح إعفاء حاملى الشهادات العالية من شرط دفع
الضريبة ونعرض لهذا الموضوع للخطير بعد أن عايناه حضرات الأعضاء في المداولة الأولى بما
فيه الكفاية لأننا نرى أنه يتعلق بمبدأ عام يوق في الاعتبار جميع الاعتبارات المحلية التي حلت
الأولية على بسبب الفقرة على ما هي عليه في مشروع القانون المزمع الآن .

هذا المبدأ هو الذى أقرته لجنة الدستور وأقره البرلمان في قانون الانتخاب الذى أصدره في
سنة ١٩٢٤ وهو يقضى بأن لكل مصرى الحق في أن يختار من يراه صالحا للنيابة عنه في تقرير
شؤون البلاد .

تعللون يا حضرات الزملاء أنه كان يشترط في حضور مجلس شورى القوانين أن يدفع ضريبة
ثم خفضت في الجمعية التشريعية بالنسبة لحاملى الشهادات العالية وقبل أن يتصل الأمر إلى أيدينا
قررت لجنة الدستور إلغاء شرط الضريبة بتأكيذا أقر البرلمان ذلك عند تعديل قانون الانتخاب
وتذكرن حضراتكم أنه في سنة ١٩٢٥ عند ما اصطدمت الحكومة بأرادة الشعب كان أول فهم
فكرت فيه بعد حل المجلس هو تعديل قانون الانتخاب تعديلا يضيّق من حقوق الناخبين والمرشحين
للانتخاب فإذا أقر المجلس الفقرة المزمعة الآن كما هي فالتا نخشى أن يقال إن هذا المجلس الموقر
عدل من آراء المرة التي احتضنتها البلاد ودفع بها إلى آراء رجعية وبسبب في المكان الأول قيمة
الشخص الملكية العقارية .

إننا نتقدم باقتراحنا هذا لأننا ونحن القمين بخدمات الانتخاب بمبادئنا وبأخلاقتنا وكفائتنا
لا بأطمئنا لا يجوز لنا أن قيد حرية الناخبين في انتخاب من يرونه صالحا للنيابة عنهم في تقرير
شؤون مديرتهم ، وفوق ذلك فإن حاملى الشهادات العالية يضمنون بين مفهوم رجلا ممتازين
بمواهبهم ومعارفهم وهم إذا دخلوا مجالس المديريات كانوا قوة حاملة فيه ثم إذا لاحظنا أن هذه
المجالس تتألف فيما يتألف من الأمور تنظم التعليم الأول ويجدا أنه يحسن أن يشارك في هذا الأمر
التعليم رجال أمورا دراساتهم العالية .

قلت إننا نتقدم بهذا الاقتراح لأنه يتفق مع المبدأ العام مبدأ حرية الانتخاب لأن هذه الطائفة
المصلحة تضم رجلا ذكى مهارة وكفاءة نادرة يمكن أن يكونوا أداة قوية لتسيار أمور المجالس على
الريجة الأكل وأقول فرق ذلك إننا لا نرى ضررا البتة في وضع الضريبة عنهم لأننا نرى بالتأخير
المصريين فئة نامة قد برهنوا في مختلف الظروف على أنهم يقدرون المصلحة الحقيقية للبلاد

ولا يمنعون الا لصوت ضميمهم . ثم ان شرط العلاقة بين العضو والمديرية التي ينوب عنها متوافر باسقاط انقضاء العضو في المركز الذي تليه الدائرة .

بقيت مسألة الضريبة وما يقال من أن دافعيها يكون أحسن تقديرًا لتقرير الضريبة في المجلس .

اننا يا حضرات الأعضاء مهما اختلفنا في التقدير فالتنا تقضى على أنه اذا رغب القيد الخاص بدفع الضريبة بالنسبة لحامل الشهادات العالية قلن يتجاوز عددهم ٢٥ ٪ من مجموع الأعضاء وهذا الحد لا يمكن أن يؤثر تأثيرًا ضارًا في تقرير الضريبة .

وفضلا عما ذكرناه بمقتضى الفقرة المطروحة المناقشة الآن يجوز لحامل الشهادة العالية اذا كان يدفع ضريبة قدرها ١٠ جنيهات أن يتقدم للانتخاب واذا علمنا أن أقصى ضريبة ذهبت للمجالس المديرية لم تتجاوز ٢٠ ٪ من الضريبة المقررة للأطيان قلنا ان حامل الشهادة العالية لن يزيد ما يدفعه من ضريبة مجالس المديرية من جنينين ولا يمكن أن يتصور العقل أن هذا المبلغ الضئيل يؤثر في رأى العضو عند تقدير الضريبة .

لذلك نتقدم بهذا الاقتراح راجين أن ينال القبول وكل ما نطلبه أن تضمنوا الطريق لتعلم التقدير الذى حاز ثقة التائمين حتى يتجسد ببلادهم وفى ما تمكته نفسه من حب الحق والعدالة (تصديق) .

الرئيس — المجلس أن يستمر في المناقشة أو أن يرضى الاستمرار فيها بعد سماع كلام طالب التعديل والمقرر كما تنص اللائحة الداخلية .

فالوراق حل الاستمرار في المناقشة يقف .

الدكتور أحمد ماهر — ارى أن يؤخذ رأى على رفض المناقشة لا على الاستمرار فيها .
يوسف أحمد الجبلى افتدى — لم فهم المادة على هذا النحو ولم يصر المجلس على ذلك فيما مضى .

الرئيس — تنص الفقرة الثانية من المادة ٨٤ من اللائحة الداخلية على ما يأتى :

” أما التعديلات التى تقدمت أثناء المداولة الثانية فللمجلس بعد سماع ايضاحات مقدمها وأقوال مقرر اللجنة منها أن يحيلها على اللجنة أو أن يرضى النظر فيها “ .

الدكتور أحمد ماهر — واذا رضى المجلس الاستمرار في المناقشة ألا يكون معنى ذلك رضى اقتراح التعديل ؟

الرئيس — نعم . المواقف على رفض النظر في هذا الاقتراح يقف .

(وقفت ألبية) .

الرئيس — اذن قرر المجلس رفض هذا الاقتراح .

٢ - مناقشات مجلس الشيوخ

(١) جلسة ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٨

حضرة محمود أبو النصر — كانت الفقرة الرابعة من هذه المادة في أصل المشروع المقدم من الحكومة تنص على أن يكون عضو مجلس المديرية مالكا في الدائرة الانتخابية التي يرشح نفسه فيها لعقارات مفروضة عليها ضريبة عقارية... الخ . فاستبدل مجلس النواب في المشروع الذي أقره عبارة " المديرية " بعبارة " الدائرة الانتخابية التي يرشح نفسه في إحدى دوائرها " وكلمة " أطيان " بكلمة " عقارات " .

حسن هذا ، ولكن لا أنهم الحكمة من استبدال كلمة " أطيان " بكلمة " عقارات " لا سيما أنه قد وردت في آخر هذه الفقرة العبارة الآتية : " ويجب من الضريبة ما يدفع من الأموال على حصة المرشح في العقارات الموقوفة " . فبئر أن تستبدل " الأطيان " بالعقارات " .

يفهم من هذا أن واضع هذه المادة فرق بين الأطيان والعقارات . فهل لسادة المقرر أن يبين لنا حكمة ذلك الاستبدال في الموضوع الأول وعدم مراعاة في الموضوع الثاني ؟

على أن أقر هذه المادة كما عدلها مجلس النواب بعد عن الترشيح لمجالس المديرات كل شخص يملك في عاصمة مديرية عقارات يدفع عنها عوائد مبان تعادل النصاب المطلوب وهو مقيم في بلد بعيد من عاصمة المديرية بل يقيم في دائرة انتخابية غير الدائرة التي فيها هذه العاصمة . فهنا العضو يقتضى نص المادة التي أقرها مجلس النواب لا يصح له مطلقا أن يرشح نفسه لمجلس المديرية ولا أعلن أنهم أرادوا ذلك لأنني لا أرى سوغا مطلقا لباحة عضوية مجلس المديرية لمن يملك فيها أطيانا تعادل ضريبتها النصاب المطلوب وعدم اجابته لتأويله عقارات في هذه المديرية تعادل عوائدها هذا النصاب أيضا .

انني لأرى فرقا بين هاتين الحالتين وذلك أريد أن أبين من سعادة المقرر أو من حضرة وكيل وزارة الداخلية وجه الفقرة وكيف يميزان محرم شخص من حق ترشيح نفسه لمجلس المديرية بالرغم من أنه يملك في عاصمة المديرية عقارات يدفع عنها النصاب وهو يقيم مع ذلك في إحدى دوائر المديرية الانتخابية .

أريد أن أنهم الحكمة في ذلك نل بعد هذا كلام في الموضوع .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — المادة صريحة في أن المقصود بالضريبة العقارية هو الضريبة المفروضة على الأطيان فقط ولم يستثن من ذلك إلا ما جاء في المادة بالنسبة للعضو المنتخب من دائرة مكونة كلها من عاصمة مديرية .

حضرة محمود أبو النصر بك — اذن سعادة المقرر يوافقني على أن هذه المادة تجرم كل من يملك عقارات في حاصبة مديرية من حق ترشيح نفسه لعضوية مجلس المديرية ولو أنه يدفع النصاب المقروض .

المقرر — ثم يحرمه هذا الحق ولذلك حكمة أديبها لحضراتكم وهي أن مجالس المديرية كما هو المعلوم مجالس تبحث في شؤون المديرية فلها لا في مصالح بلدية معينة ، اذ البحث في هذه المصالح من اختصاص المجالس المحلية . أما المصالح المشتركة في المديرية كاللعملم والزراعة وغيرها فمن اختصاص مجالس المديرية ، ولذلك وضعت المادة على أساس القاعدة الآتية وهي أن يكون العضو المنتخب لمجلس المديرية مالكا لأطيان يدفع عنها ضريبة حتى بالنصاب المقروض .

هذه هي القاعدة ولكن رؤى بعد ذلك أن بعض المدن تكون بنسبها دائرة انتخابية مستقلة كدينة طاعلا . وغيرها مما يبلغ عدد سكانها ستين ألفا ولا يتقص عن ثلاثين ألفا فكل مدينة من هذه تكون دائرة انتخابية مستقلة حسب نص قانون الانتخاب وقد لا يوجد في بعضها سكان يملكون أطيانا يدفعون عنها الضريبة المقررة اذ أن سكان المدن يطلب أن تنحصر أملاكهم في المباني والمعارف فلم يرد الشارع حرمان المدن التي تكون كل منها وحدة انتخابية مستقلة من أن يمثلها في مجالس المديرية بأحد سكانها . ولذلك وضع هذا النص "وبالقسبة للعضو المنتخب عن دائرة مكونة كلها من حاصبة مديرية تعتبر عوائد المباني التي تحصل للحكومة ضمن الضريبة المشتركة" .

وقد قدمت لحضراتكم أن من اختصاص هذه المجالس البحث في مصالح تنصل بالأراضي الزراعية والشؤون الزراعية وما يستتبعه ذلك من طرق وكبار ومصارف وغيرها . وهذا يستدعي أن يكون العضو في مجلس المديرية مصلحة تنصل بهذه الشؤون . فهذا هو وجه اشتراط أن يكون النصاب من ضرائب الأطيان وقد أطلق المشرع للقاعدة بذلك باستثناء واحد هو أن توجبه دائرة مكونة كلها من حاصبة مديرية أن تكون الضريبة التي يدفعها العضو المرشح لمجلس المديرية من هذه الدائرة أقل من النصاب المشروط . ففي هذه الحالة أجاز القانون أن يكمل النصاب بموائد عقارية على مباني يملكها المرشح في نفس هذه المدينة وهذا استثناء فاصر على المستثنى دون سواء بمعنى أنه لا ينطبق على أية حالة أخرى .

وقد اعترض حضرة محمود أبو النصر بك على أن الشخص الذي يملك كثيرا من العقارات في حاصبة المديرية ويدفع عنه عوائد كثيرة لا يجوز أن يكون عضوا عن دائرة أخرى في نفس المديرية . ولكن الحكمة في ذلك هي أنه يجب أن يكون لذلك الشخص مصلحة في الدائرة التي يرشح نفسه عنها . وأن مسألة تمككه الضريبة بموائد مباني هي حالة استثنائية فاصرة على الحالة التي يكون فيها العضو ممثلا عن دائرة انتخابية مكونة كلها من حاصبة مديرية .

حضرة محمود أبو النصر بك — أرجو من سعادة المقرر أن يبين لنا المقصود من كلمة "العقارات" الواردة في عبارة "ويحسب من الضريبة ما يدفع من الأموال على حصة المرشح في العقارات الموقوفة" .

- المقرر — أقرر أن المقصود بكلمة المقارنات الواردة هنا "الأطيان" .
- حضره محمود أبو النصر بك — ما دام الأمر كذلك فلم لا أقول "الأطيان" كما قلنا في صدر الفقرة الرابعة من هذه المادة ؟
- المقرر — هذا المعنى هو المقصود وإذا أردتم استبدالها فلا مانع .
- حضره محمود أبو النصر بك — فلا يحسن استبدالها منها ليس ؟
- الرئيس — لا ضرر من استبدالها منها ليس .
- المقرر — المقصود من الضريبة على المقارنات المرفوعة الواردة في الفقرة التي تلاها حضره العضو هو الضريبة على الأطيان .
- حضره محمود أبو النصر بك — أنا أرى إجراء هذا التغيير حتى يكون سياق الكلام في المادة واحدا .
- المقرر — هذه مسألة تتعلق بالصياغة .
- الرئيس — ومع ذلك إذا كان التضمير ظاهرا فلا حاجة إلى التغيير .
- حضره محمود أبو النصر بك — يكفي هذا التضمير .

ولكن بعد أن سمعت من سعادة المقرر الحكمة من أن يكون الأساس في الترشيع لعضوية مجلس المديرية امتلاك المرشح أطيانا لا مقارنات ، أريد أن أعرف رأى سعادته في حالة رجل يملك نحو ثلاثة أفدنة وفيما يتسبب له إحدى دوائر المديرية ويمتلك مقارنات أخرى في طاحنة المديرية ويجمع الضريبة التي يدفعها عن ذلك يبلغ النصاب المطلوب ، فهل يصح أن ينتخب هذا الرجل لعضوية مجلس المديرية ؟

- المقرر — يكون ترشيحه صحيحا إذا كان عن دائرة مكونة كلها من طاحنة مديرية .
- حضره محمود أبو النصر بك — أصبح أن تكون ضريبة الأطيان منقمة للنصاب ؟
- المقرر — الأصل أن تكون الضريبة على أطيان .
- حضره محمود أبو النصر بك — وفي غير العاصمة ؟
- المقرر — في غير العاصمة يجب أن يدفع المرشح الضريبة على أطيان .
- حضره محمود أبو النصر بك — وكيف ذلك ؟
- المقرر — أرحم أن يسمح لي بشرح المسألة من جديد .
- حضره محمود أبو النصر بك — أرحم الاجابة على سؤال .

المقرر — يجب أن يدفع المرشح ضريبة على أطيان ما دام يرشح نفسه عن دائرة من الدوائر الانتخابية لمجلس المديرية ويستثنى من هذه القاعدة

حضرة محمود أبو النصر بك — كل هذا مفهوم .

المقرر — ماذا تريد إذن ؟ القاعدة أنه إن كان المرشح لمجلس المديرية عن دائرة انتخابية غير عاصمة المديرية فيجب أن يكون مالكا لأطيان يدفع عنها النصاب .

الرئيس — هذا ظاهر .

حضرة محمود أبو النصر بك — ولكن هل ترون عدلا أن شخصا يملك عقارات في عاصمة مديرية لا تثنى بالنصاب ويملك جزءا من أطيان تكل ضريبةها النصاب المطلوب يحرم من عضوية مجلس المديرية بحجة أن مجالس المديريات تبحث في مسائل الزى وغيرها من المسائل المتعلقة بالمديرية ...

حضرة محمد علوى الجزار بك — مثل هذا لا يحرم .

حضرة محمود أبو النصر بك — يحرم .

حضرة محمد علوى الجزار بك — لا .

حضرة محمود أبو النصر بك — قد سعادة المقرر أن المدار في النصاب على الأطيان إلا في حالة واحدة وهي إذا كان المرشح يكن في عاصمة المديرية ويملك فيها عقارا ، هذه الحالة الواحدة مستثناة

المقرر — هو كذلك .

حضرة محمود أبو النصر بك — ان الشخص الذى يملك جزءا من الأطيان يدفع عليه ضريبة ويملك عقارات في عاصمة المديرية تكل ضريبةها النصاب المطلوب لعضوية مجلس المديرية ، هذا الشخص لا يحقق فيه شرط النصاب لا في العاصمة ولا في غيرها من الدوائر .

الرئيس — هذا في دوائر المديرية لا في العاصمة .

المقرر — لا . لا في الدوائر ولا في العاصمة التى لا تكون بذاتها دائرة انتخابية

حضرة محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) — أجاز القانون أن تكون هوائى الأملاك ملكة لنصاب ولم يمنع أن يتكون النصاب كله منها .

حضرة محمود أبو النصر بك — هذا كله تمش مع المبدأ في ذاته .

حضرة محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) — لما قدمت الحكومة مشروعا الى مجلس النواب رأيت أنه يجب أن تكون للشخص الذى يرشح نفسه لمجلس المديرية مصالح في المديرية وهذه المصالح تدرتها الحكومة بضريبة على الأطيان قدرها ثلاثون جنيها وقد وافق مجلس النواب على هذا التقدير .

رأت الحكومة أن يكون المرشح مالكا لأطيان زراعية تجبي عنها هذه الضريبة لحكمتين :
الحكمة الأولى هي أن مجالس المديريات كما قد سعادة المقرر بحق هي مجالس تعمل لتتوكل

المديريات . تعمل الزراعة والصناعة والتجارة والتعليم . لا تعمل المدن لأن المدن هيئات نياصة أخرى تعمل لها هي المجالس البلدية والمحلية .

والحكمة الثانية أن مجالس المديريات لا ينبغي هوائد إلا من الأبطال وقانونها النظام يجرم عليها فرض ضرائب على المباني والمقرر أن عوائد المباني تقررها المجالس البلدية والمحلية وبما أن أصحاب هذه المباني لا يدفعون ضريبة مجالس المديريات فالعدل يأتي دخولهم في عضوية تلك المجالس لأن القاعدة القانونية تقتضي ألا يشترك في توزيع الضرائب والأشرف عليها إلا من يحملها . والذين يحملون هذه الضرائب في مجالس المديريات هم أصحاب الأبطال . أما أصحاب العقارات المبنية فلا تحصل منهم مجالس المديريات شيئاً ، لذلك رأت الحكومة أنه يجب عدلاً ألا يشترك أصحاب المباني في عضوية مجالس المديريات إلا في حالة استثنائية واحدة وهي حالة عاصمة المديرية التي تتكون بذاتها دائرة انتخابية واحدة .

رأت الحكومة أن عوامم المديريات في الغالب ليس لها زمام زراعي فلو اشترطت ضريبة الأبطال لترتب على ذلك أن كل المقيمين في دوائرها يعمرون من أنت ينتخبوا فيها وقد أقيم حصرناكم أن الفقرة الثانية من هذه المادة اشترطت شرطاً أساسياً هو أن يكون الشخص مقيماً في المركز أو أحد المراكز التي تتكون منها بلاد الدائرة .

ولما كانت عاصمة المديرية لا تدخل.....

حاضرة محدد توفيق واضح بك — وإذا كان.....

حاضرة محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) — لا تقاطعي .

رأت الحكومة أن اشتراط الضريبة الزراعية ربما لا يتوافر به العدد الكافي من المرشحين في العوامم خصوصاً وقد اشترطت أن يكون المرشح مقيماً في الدائرة . ذلك الشرط الذي توسع فيه مجلس النواب فقد قرر أن يكون المرشح مقيماً في الدائرة أو في إحدى بلاد المركز أو المراكز التي تتكون منها الدائرة . ولما كانت عاصمة المديرية التي لا تتبع مركزاً بل هي دائرة انتخابية قائمة بذاتها فالنتيجة المنطقية هي أن الشخص الذي يرشح نفسه عن عاصمة المديرية يجب أن يكون مقيماً في العاصمة التي تتكون منها الدائرة . فإذا اشترطت الضريبة على أبطالان في عاصمة لا زمام زراعي لها ترتب على ذلك حرمان عدد كبير — قد يبلغ جميع المقيمين في العاصمة — من حق الضريبة فكأنهم القانون بالنسب على أنه يجوز أن تحسب عوائد المباني التي تحجب عن هذه الدائرة من النصاب وترتب على ذلك أنه إذا وجد شخص في هذه العاصمة لا يملك أطيافاً وكانت له عقارات يدفع عليها ضريبة قدرها ثلاثون جنيهاً كان له أن يرشح نفسه . كذلك الشخص الذي يملك عقارات في العاصمة يدفع عنها ضريبة قدرها عشرون جنيهاً ويدفع عن أطياف له في المديرية ضريبة قدرها عشرة جنيهاً يستطيع أن يضم الضريبتين لكافة النصاب .

هذا ما أراده الحكومة وأقره مجلس النواب .

المقرر — أوافق حضرة وكيل وزارة الداخلية على كل ما ذكره ما عدا ما يتعلق بالشخص القيم في البند والذي لا يملك الاقتدارات مبنية بهذا لا يصح انتخابه .
حضرة محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) — لا . بل يصح انتخابه فإذا كان الانتخاب عن دائرة مكتوبة كلها من طاحنة مديرية يصح أن تعتبر عوائد الماني ضمن الضريبة المكسلة للصاب كما يصح أن يكون الصاب كله من عوائد الماني . هذا هو رأي الحكومة الذي أمجله والذي أقره مجلس النواب .

حضرة محمود أبو النصر بك — اذن عوائد الأملاك بإضافتها الى ضريبة الأطنان تكمل الصاب .
حضرة محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) — ليس ذلك احلافا اذن عوائد الماني لا تضاف الى ضرائب الأطنان في عوامم المراكو كالخطة الكبرى وبقى مشلا لأن كل طاحنة من عوامم المراكو لا تكون بذاتها دائرة انتخابية .
حضرة عزيز مريم افندي — لي الاقتراح في المادة الرابعة .
الرئيس — لم يأت حدوها بعد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أرى في هذه القطة أن تضر كلمة ضريبة عقارية بضرية الأطنان والماني وأن تحذف من المادة الثالثة الفقرة الآتية وهي ” وباتسبة للعضو المنتخب عن دائرة مكتوبة كلها من طاحنة مديرية تعتبر عوائد الماني التي تحصل للحكومة ضمن الضريبة المشترطة “ فلا لزوم لها من فسرنا عبارة ضريبة عقارية بأنها تشمل ضريبة الأطنان والماني .
الرئيس — ولكن هذه الفقرة مقصودة بذاتها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ان العضو الذي يرشح نفسه عن دائرة لا بد أن يكون مالكا لأطنان يدفع عنها ضريبة قدرها ثلاثون جننيا . واستثنى من ذلك العضو المرشح عن دائرة مكتوبة كلها من طاحنة مديرية فلا مانع من أن يكون مقدار عوائد الماني مكسلا للصاب .
هذا هو نص القانون وهو ما لا أقره بل أريد احلافا ، فلما رجع من الحلقة الكبرى أوقفت دفع تسعة وعشرين جننيا ضريبة لأطنان في المديرية ويمكس ماني في البند يدفع عنها عوائد قيمتها ثلاثون أراجون أو خمسون جننيا ، هل من العدل والانصاف أن يحرم مثل هذا من عضوية مجلس المديرية ؟ من الذي يقول هذا ؟
المقرر — القانون .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — من الذي يقول أن مثل هذا الشخص الذي يملك الماني المكسرة ويمكس أطنانا يدفع عنها تسعة وعشرين جننيا ونصف ودمع ومن لا يجوز انتخابه عضوا بمجلس المديرية ؟

المقرر — اذا كان الشخص بهذه الصلابة فن أيسر الأمور أن يتداركه المرشح .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ان هناك فكرة خاصة عن طينة الضرائب التي يجب أن يؤدتها عضو مجلس المديرية ، وهي فكرة لا توافق عليها . نعم يجب أن يكون عضو مجلس المديرية من اصحاب المصالح فيها ولكن لا يصح أن نضيق الطلاق في هذا المقام بل الأول أن نطلق الأمر ويمكن أن نشترط دفع الضريبة بمقدارها المشروط سواء كانت من مبان أم أطيان ، وجبنا يصح ترشيح من يدفع عشرة جنيئات ضريبة على أطيانه في المديرية ومائة جنيئة عوائد على أملاكه في أحد مراكزها ، فلو فرض أن شخصاً له أملاك في بندر المحلة يدفع عنها عوائد قدرها عشرون جنيئاً ويدفع عشرين جنيئاً أخرى ضريبة على أطيان له في دائرة هذا المركز أو في المديرية فهل يصح أن يحرم مثل هذا من الترشيح لعضوية مجلس المديرية بحجة أنه لا يملك المصالح مع أنه في الواقع من ذوى المصالح الحقيقية ومقيم في البندر؟ ومثلاً اذا كنت أدفع عوائد عن أملاك الكاتبة في بندر زقي أو المحلة خمسين جنيئاً ، فلا يصح القول بأنني لست أملاك لأن أرشح لمجلس المديرية . وإذا كانت مقدرة الشخص المالية هي ميزان لاختياره من ذوى المصالح فأنى أكون في الواقع من ذوى المصالح .

هل أن تعيق الترشيح بقيد الضريبة هو في ذاته مما أجده كريها فلا ينبغي التشديد فيه .

وعلى العموم فلا يصح أن يحرم شخص من عضوية مجلس المديرية وهو يدفع نوبت من الضريبة — عوائد أملاك وأموال عن أطيان . وله بذلك صليحتان . ان شخصا هذا حاله لا يصح أن يسوى بغيره من من لا يدفع أية ضريبة والأول أن يماثل مثل هذا الشخص بنفس المعاملة الاستثنائية التي عول بها زبيل الذي يرفع نفسه عن دائرة مكنة كلها من عاصمة مديرية وقد بنى هذا الاستثناء لخاص بسكان عواصم المديريات على أن أغلب هؤلاء لا يملكون أطياناً . فإذا حرروا من الترشيح لعضوية مجالس المديريات كان في هذا اجتهاد كبير لهم — فلماذا لا يسوى سكان بنادر المراكز بتأثيرهم في عواصم المديريات ويكون النص داما يخضع به القرقيعان ويمكن من الترشيح كل من يدفع مقدار الضريبة المقررة سواء أ كانت كلها عن أطيان أم كان بعضها من أطيان والبعض الآخر من أملاك ؟

أذكر لحضراتكم أن نص الدستور يقضى بأن الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تغل عن مائة وخمسين جنيئاً يصح ترشيحهم لعضوية مجلس الشيخ وقد فسرتم الضريبة بأنها تشمل عوائد المباني وأموال الأطيان ، فكيف يصح بعد هذا أن تعيد مرشح مجلس المديرية يتبع خاص من أنواع الضريبة ؟ أرى أن يكون النص داما حتى تدخل عوائد المباني ضمن الضريبة المشترطة لترشيح لعضوية مجلس المديرية وهذا يخضع الذين يؤدون الضريبة المشترطة سواء أ كانت من أطيان أم من مبان .

المقرر — يقول حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر بأن النص بهيكل الضريبة فاصرة على الأطيان نص لا يبرره . ولقد ذكرنا الحكمة من وجوب اثبات هذا النص وقتاً وكرونا وكذلك فعل حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الداخلية بأن الحكمة في ذلك أن مجلس المديرية

يستغل المصلحة المادية بأجمعها لا لمصلحة بئد أو مدينة معينة . وقلنا ان هذه الحكمة هي التي كانت سببا في اثبات هذا النص كما قلنا بأن البنادور والمدن لها مجالسها الخاصة وهي المجالس المحلية أو البلدية . فاقول بعد ذلك بحذف هذا الشرط ويجعل الضريبة عامة شاملة لضرائب الأطنان وحوادث الأملاك فيه عظم بين لأصحاب الأطنان .

مجالس المدير يات تعرض ضريبة على الأطنان وحدها وإيراد تلك المجالس كله أو على الأقل أغلبه هو متحصل من هذه الضريبة . فكيف يسمح لمن لا أطنان له في المديرية أن يكون عضوا في مجلسها ليقدر ضريبة على أطنان لا يملك هو منها شيئا ثم ينتظر في الرجوع التي تصرف فيها هذه الضريبة فيتم له الأمران : فرض الضريبة وصرفها وهو لا يحمل منها شيئا ويزاخم بذلك من دفع الضرائب من هم أولى به وأحق . يقارن حضرة الأستاذ بين من يدفع ٢٩ جنيا ومن يدفع ٣٠ جنيا ويستنكر اختلاف الحكم بالنسبة لهما مع مثالة الفرق . وما هكذا تكون اللجنة في قلة التشريع في المواضع التي تحتاج الى وضع حد معين فاذا ما وضع حد فليس وجه الاعتراض عليه أن هناك حالات شديدة القرب منه إذ ذاك طبيعي في كل حد .

حضرة صاحب الغرة محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) — كما يحدد القانون نصاب الاستئناف مثلا .

المقرر — تحدد القوانين مبلغا معيناً فيجب الوقوف عند ذلك الحد فلا قد اشترط فيمن يرغب لضوية مجلس الشيخ أن يؤدي ضريبة لا تقل عن مائة ونحسين جنيا مصريا سنويا فهل اذا وجد شخص يدفع مائة وتسعة وأربعين جنيا ونصفا وربما وثمنا من أبلنيه فهل يصح أن نقول بأن الفرق قائم وأن تجاوزحه . لا يصح ذلك لأن القانون واجب الاحترام .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أنا لا أقول بالتجاوز بل أطلب أن يكمل النصاب من ضريبة القمار .

المقرر — نعم ولكن متجه الى شيء مما يقى عليه الأستاذ الاعتراض فقد أشار فيه الى مقارنة ما يدفعه شخص من ضرائب الأطنان الى النصاب المشروط في القانون فاذا صح هذا أساسا للاعتراض لما أمكن أن تقف بالنصاب عند حد لأن كل حد له يتصل مباشرة بما يقاربه .

وقد أشار حضرة وكيل وزارة الداخلية الى نصاب الاستئناف والأستاذ الشيخ حسن عبد القادر أدرى بحكم القانون في ذلك إذ يشترط القانون نصابا معيناً لما يميز استئنافه من الأحكام فاذا كان الحد أربعين جنيا مثلا وكان هناك حكم صادر في موضوع قيمته تسعة وثلاثون جنيا فهل يصح القول بأن هناك ظله اذا حم على المظلم من الحكم أن يرغب عنه استئنافا ! اذا صح أن يتسكك حضرة الأستاذ الشيخ حسن بهذا أمام المحكمة اذا رفع استئنافا من هذا الحكم لصح له أن يتسكك بمثل هذا .

ان من يدفعون ضرائب عن الأملاك المبنية لا شأن لهم في الواقع بمجالس المدير يات . ولم شأنهم بمجالس البلدية والمجالس المحلية التي يؤدون لها الضريبة فهناك مصلحة لهم ولو أخذنا بما

يقوله حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر لوجدنا أن هناك ظاهرا بل ظاهرا يتنا مع شخص يدفع ضريبة قدرها ثلاثون جنيها عن أضيائه من الوصول إلى مجلس المديرية يتمكن شخص أكثر من مزاحته له في الترشح مع أنه لا يدفع إلا عشرين جنيها أو خمسة عشر أو عشرة جنيها ضريبة عن أضيائه ويدفع مبلغا آخر عن عقارات الجهة أخرى لاثان لها بما تفي به مجالس المديرية — ولو سمحت بهذا لصح أن نسمح بمزاحة التاجر — لو أن عدنا ضريبة دخل مع أن التاجر مهما بلغ مقدار ما يدفعه من ضريبة الإيراد لاثان له بوصف كونه تاجرا بالمصالح التي يطي بمجالس المديرية القيام عليها . وقد رأى الشايع ألا يוכל بالقيام على هذه المصالح إلا من كانت له مصلحة فيها فاشترط أن يكون مالكا لأطيان بالمديرية يدفع عنها ضريبة معينة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أنا أنكلم في الاستثناء الذي اختص به سكان عاصمة المديرية والواقع أن المشروع لم يسر على احترام قاعدة الضريبة على الأطيان بل وضع استثناء بالنسبة لعوامم المديرية مع أنه قد يتأتى أن تكون كل الضريبة التي يدفعها أحد المرشحين من تلك العوامم هي من عوائد المباني ومع ذلك سمح له بأن يرشح نفسه ، ألا يرى سعادة القدر أن الذي يدفع الضريبة جن أطيان ومبان يكون أول بالترشح من هذا ؟ إن الواجب أن يفضل مثل هذا الأخير .

المقرر — لا . ليس أول .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — المجرد أن قالت الحكومة بأنه ليس أول بالترشح يؤخذ بقولها ؟ ! استثنيت الشخص الذي له أملاك في عاصمة المديرية وقم إن لهذا الاستثناء حكمة وباقيدة ومصلحة ! وقم إن الأصل في التشريع أن تكون الضريبة على الأطيان تقسم بينكم ! ولو قيمت على اتباع هذه القاعدة لكان الأمر سهلا ورضيت به . أما وقد نص على الاستثناء التماس بعوامم المديرية وترتب على هذا جواز ترشح شخص مقم في مطلقا أو في دمنهور وهو لا يملك قيراطا من الأطيان مجرد أنه يدفع مقدار الضريبة المشترطة من عوائد أملاكه فبحسن أن يسبح لظهير الذي قضى عليه بأن يكون مقما في مقر مركز كقهر الزيات مثلا أو غيره خصوصا وقد يتأتى أن تكون هذه البنادر دوائر انتخابية بذاتها فيكون شأنها شأن عوامم المديرية :

المقرر — لا يوجد بتدوير مركز يكون دائرة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — يعني أنه إذا وجد في المستقبل بتدوير مركز يكون دائرة فيمن تشريع جديد يمد هذا النص ؟ !

الواقع أن استثناء العوامم فقط سبب الأول أن يكون النص شاملا لها ولبنادر المراكب — جعل الحقة الكبرى وهي بتدوير تكون دائرة ؟ !

المقرر — كلا . أنها لا تكون دائرة .

الرئيس — كم عدد سكان الحقة الكبرى ؟

حضرة عبد العزيز رضوان بك — حتى ولا مدينة الزقازيق تكون دائرة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — تكون الحلقة الكبرى دائرة حسب تعدادها الأخير ولا شأن لي بالتعداد القديم .

لماذا يشترط في الشخص المقيم في عاصمة مركز من المراكز أن يكون مالكا لأطيان مقرضة عليها ضريبة ولا يشترط ذلك في الشخص المقيم في عاصمة مديرية كلفنا مثلا ؟

لا يشترط في الشخص المقيم في عاصمة مديرية كلفنا أو دمنهور مثلا أن يكون من يدفعون ضريبة أطيان حتى ينتخب لعضوية مجلس المديرية متى كان يدفع ضريبة مبان ، وأما الشخص المقيم في عاصمة مركز ككفر الشيخ مثلا ويدفع ضريبة عن أطيان وعوائد مبان مجموعها ثلاثون جنبا أو أكثر لا ينتخب لعضوية المجلس .

الرئيس — هل تقصد أن يتم الاستثناء لخاص بسكان عوامم المديريات سكان عوامم المراكز أيضا ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — نعم هذا هو ما أقصده وقرضى كله هو أن يسرى القانون بين سكان عوامم المديريات وعوامم المراكز التي تكون دائرة بنفسها . فيقبل في الترشيح الشخص المقيم في عاصمة مديرية أو مركز إذا كان يدفع ضريبة أطيان وعوائد مبان مجموعها ثلاثون جنبا أو أكثر إذ لا يصح أن ينتخب من سكان عاصمة المديرية من يدفع عوائد مبان فقط ولا ينتخب من يدفع ضريبة أطيان ومبان معا .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — أريد أن نسمعوا لي بالكلام .

المقرر — أريد أن أرد أولا على ما قاله حضرة الشيخ حسن عبد القادر .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — ولكن المناقشة استمرت بينكما فقط ولم يسمح لنا بالكلام .

المقرر — هذه الملاحظة يمكن توجيهها لمن يتكلم فیری وأما أنا فطبقا للأئمة الداخلية لي الحق دائما في الرد على من يتكلم .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — أرد أن أدل برأيي كذلك .

المقرر — لو لاحظ حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر أن هذا النص بنى على قانون الانتخاب العام الذي جاء فيه أن عاصمة المديرية التي لا يبلغ عدد أهلها سعين أهلا ولا يتحصن من ثلاثين أهلا تعتبر دائرة انتخابية مستقلة ولم يأت هذا النص فيما يتعلق بالبادر أو المدن الأخرى فإن هذا الامتياز يكون قاصرا على عوامم المديريات طبقا لقانون الانتخاب العام . وطبقا لهذا النص وجدت دوائر انتخابية مكوّنة من عوامم مديريات بمفردها دون اشتراك جهات أخرى من الجهات المجاورة لها . ولكن لم توجد دائرة انتخابية تتكون من عاصمة مركز بمفردها لأنه لا يوجد في القطر كله غير عوامم المديريات

حضرة محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) — بعض عوامم المديريات لا لها .

المقرر — أقول لا يوجد في القطر كله مدينة غير بعض عواصم المديريات والمحافظات يبلغ عدد سكانها ستين ألفا أو خمسين أو أربعين ومدينة المحلة الكبرى هي المدينة الوحيدة التي يتخطى أن يصل عدد سكانها — طبقا لحداد الأخير — إلى أربعين ألفا وطبعا لن يزداد عدد سكانها من أربعين إلى ستين ألفا إلا بعد سنوات عديدة ، أما باق مدن القطر — عدا عواصم المديريات والمحافظات — فإن عدد سكانها لم يصل إلى هذا الرقم ، وقد راعى المشرع أن هناك عواصم مديريات تكون طبقا لقانون الانتخاب دائرة انتخابية مفردة لها فأفرد لها نواصا خاصا للاختيارات التي سبق أن أوصفتها وهي وجود سكان في تلك العواصم لا يكون أحيانا لحرمانهم من العضوية مع اشتراط أن يكون العضو المنتخب مقيا في الدائرة التي ينتخب عنها معناه أنه لا يوجد من يميز له أن يمثل هذه الدائرة وبإدارة أخرى تبين الدائرة الحالية .

فناديا من ذلك رأى الشارع — من قبيل الاستثناء المخص — أن يبيع انتخاب من يدفع من سكان هذه المراكز هوائا مبان ولا يسرى هذا الاستثناء على عواصم المديريات التي لا تكون دائرة انتخابية مفردة كبنى سويف أو أسوان مثلا . فالقانون يمتش مع الفكرة الأصلية وهي وجوب دفع ضريبة أحيانا ولم يوضع هذا الاستثناء الا لضرورة فقط . وهذا من قبيل الاستثناءات الأخرى التي تقضى بها الضرورة كالاستثناء الخاص بالخاص بالخاص المسال لمن ينتخب ضوا لمجلس الشيوخ عن مديرية أسوان .

ولا يصح تميم الاستثناء والا أصبح قاعدة وضاعت الحكمة من وجود النص الأصل .

حضرة ابراهيم نور الدين بك — كنت طلبت الكلمة ولكني أكتفى بما قيل .

الرئيس — على كل فقد تقدم طلب بإتقال باب المناقشة .

سادة محب باشا — أعلن أن المناقشة قد استوفيت

حضرة ابراهيم نور الدين بك — قلت اننى مكثف على اختيار أن باب المناقشة سيفعل أما اذا صبح لقمى بالكلام فأرجو أن يصح لي بإبداء رأيي .

الرئيس — أى أنك تحفظ نفسك حق الكلام اذا لم يفعل باب المناقشة .

حضرة ابراهيم نور الدين بك — نعم .

حضرة لويس أغنوخ فانوس افندى — لي سؤال أرجوه لسادة المقرر .

(ضجة)

الرئيس — يجب أولا مرة رأى المجلس في إتقال باب المناقشة .

حضرة لويس أغنوخ فانوس افندى — أعارض في إتقال باب المناقشة لأن القانون المحروض الآن طينا هام جدا ولا يصح أن تصرف في بجه .

حضرة الدكتور عبد الحيد فهمي اخفى — هل يراد افعال باب المناقشة في هذه الفقرة فقط أم في المادة كلها ؟

الرئيس — في هذه الفقرة فقط .

حضرة لويس أخوخ فانوس اخفى — كيف يقفل باب المناقشة ولم يتكلم في الموضوع الا حضرة الشيخ حسن عبد القادر

الرئيس — بل تكلم فيه كما تكلم أيضا سعادة المقرر وحضرة وكيل وزارة الداخلية ، وعلى كل فالرأى للجلس .

ملحوظة : (رفعت الجلسة نظرا لاقطاع التيار الكهربائي) .

(ب) يجلس ٢١ فبراير سنة ١٩٢٨

الرئيس — تقدم أسس اقتراح موقع عليه من خمسة من حضرات الأعضاء بطلب افعال باب المناقشة .

حضرة محمود أبو الصربك — أعارض في افعال باب المناقشة .

الرئيس — على كل حال الرأي في ذلك للجلس .

حضرة محمد طوي الجزار بك — أوافق على افعال باب المناقشة .

حضرة محمود أبو الصربك — أعارض في الأفعال وأطلب الكلام وأرجو أن نسمعوا حقي .

الرئيس — تفضل .

حضرة محمود أبو الصربك — ما دار من المناقشات أسس لم يؤد بنا الى تمحيص الموضوع مطلقا بل كانت النتيجة تشويشا واضطرابا .

إذا رحمت حضراتكم الى مضيق الجلسة ماذا ترون ؟ ترون أنه يتنا بقرار سعادة المقرر أن من يمتلك عقارات في غير عاصمة المديرية مهما كان مقدارها ويملك جزءا من أحيان لا يمكن أن يضم ما يذمه هؤلاء الملوك...

سعادة محمد صفوت باشا (مقرينة الداخلية) — ~~دائرة~~ دائرة ؟

حضرة محمود أبو الصربك — الدائرة التي يرشح نفسه فيها .

الرئيس — ما هذا دائرة عاصمة المديرية .

حضرة محمود أبو الصربك — دائرة عاصمة المديرية استقر رأينا فيها على أنها اذا كانت دائرة انتخابية بذاتها يكفي لمن يرشح فيها أن يملك عقارات يدفع عنها الضرائب المقررة في القانون :

ولكن الآن نكمل في أحوال أخرى ضربتها المثل في الجلسة الماضية وهي حتى هذه الساعة
مختلف عليها أولاً بين المقرر وحضرة متدوب الداخلية في مواضع ، وثانياً بين حضرة متدوب
الداخلية وقهسه في مواضع أخرى .

الرئيس — أريحوا أن تبين لنا هذا الاختلاف .

حضرة محمود أبو النصر بك — يرى سادة المقرر أن ضريبة القارات لا يمكن أن تكمل
الضاب بالنسبة لمن يملك أطيافاً يؤدي عنها ضريبة أقل من الضاب - واء ، أكانت هذه القارات
في عاصمة المديرية أم في بئر من بناورها وأنه لا بد من ضريبة تزدى عن أطياف لمن يختبئ بعيداً
عن العاصمة . هكذا يقرر سادة مقرر اللجنة وهكذا ترونه مسطوراً في مضبطة الجلسة .

فقد جاء بالصيغة الرابعة منها ما يأتي :

”حضرة محمود أبو النصر بك — أن الشخص الذي يملك جزءاً من الأطياف يدفع عليه ضريبة
ويملك قارات في عاصمة المديرية تكمل ضريبة الضاب المطلوب لضريبة مجلس المديرية ، هذا
الشخص لا يحقق فيه شرط الضاب لا في العاصمة ولا في غيرها من الدوائر .

الرئيس — هذا في دوائر المديرية لا في العاصمة .

المقرر — لا . لا في الدوائر ولا في العاصمة “ .

المقرر — المفهوم أن العاصمة في هذا السياق هي العاصمة التي لا تكون دائرة انتخابية . ومع
ذلك فقد أشرت بتصحيح أضفت به ما يرفع أي لبس .

حضرة محمود أبو النصر بك — وما هو هذا التصحيح ؟

المقرر — التصحيح هو أن أضفت عبارة ”التي لا تكون دائرة انتخابية“ لتكون عبارة هكذا :

”لا . لا في الدوائر ولا في العاصمة التي لا تكون بذاتها دائرة مستقلة .“

حضرة محمود أبو النصر بك — أليس رأيك أنه إذا كان هناك شخص يملك أطيافاً يؤدي
عنها ضريبة قدرها عشرون جنيهاً وقارات يدفع عنها عوائد مقدارها عشرة جنيئات لا يحقق فيه
شرط الضاب ؟

المقرر — لا يحقق فيه شرط الضاب لغير عاصمة المديرية إذا كانت دائرة انتخابية بذاتها .

حضرة محمود أبو النصر بك — هل تعني أنه إذا كان الشخص يملك جزءاً من القارات يؤدي
عنه ضريبة مكافئة للضاب يجوز ترشيحه

المقرر — يجوز ترشيحه في دائرة عاصمة المديرية التي تكون دائرة خاصة مستقلة وفيها هذا ذلك
لا يجوز الجمع .

حضره محمود أبو النصر بك — اذن لكي نكون متفاهمين ترى سعادتك أن الشخص الذي يملك أطنان يدفع عنها ضريبة قدرها عشرين جنيهاً وعقارات في عاصمة المديرية يؤدي عنه ضريبة مقدارها عشرة جنيهات هل يصح له أن يرشح نفسه ؟

المقرر — أين يرشح نفسه ؟ أكل كلامك .

حضره محمود أبو النصر بك — يرشح نفسه في دائرة عاصمة المديرية .

المقرر — في دائرة العاصمة المكتوبة لدائرة بذلتها .

حضره محمود أبو النصر بك — هذا رأيك يا سيدي ولكن المادة في صيغتها لا تؤدي الى هذا المعنى .

المقرر — المادة تؤدي الى هذا تماماً .

حضره محمود أبو النصر بك — سأقول لحضراتكم نص المادة لكي تتبينوا ذلك .

جاء في الفقرة الرابعة من هذه المادة ما نصه :

“أن يكون مالكا في المديرية التي يرشح نفسه في إحدى دوائرها الانتخابية لأطيان مفروضة عليها ضريبة عقارية للحكومة قدرها ثلاثون جنيهاً مصرياً في السنة على الأقل ؛

ويحسب من الضريبة ما يدفع من الأموال على حصة المرفح في العقارات الموقوفة“ .

وقد فسرت أسس كلية العقارات بكلمة الأطيان .

الرئيس — نعم فسرناها على هذا الوجه بالأسس .

حضره محمود أبو النصر بك — ثم جاء في نفس الفقرة بعد ما تلوته ما نصه :

“وبالنسبة للعضو المنتخب من دائرة مكتوبة كلها من عاصمة مديرية تعتبر عرائد المبالغ التي يحصل للحكومة ضمن الضريبة المشترطة“ .

الرئيس — اذا كانت هذه العوائد جزءاً من الضريبة المشترطة جاز ذلك بمعنى أنه يصح تكملة ضريبة الأطيان بوسائله في حالة ما اذا كان العضو عرضها عن دائرة مكتوبة كلها من عاصمة مديرية .

حضره محمود أبو النصر بك — الى أقل هذا التفسير .

الرئيس — اذن اتفقنا وأعلن أن حضرة وكيل الداخلية متفق معنا على ذلك .

حضره محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) — نعم .

الرئيس — اذن لم يبق خلاف بين سعادة المقرر وحضرة وكيل الداخلية وحضره محمود أبو النصر بك .

حضره محمود أبو النصر بك — تم اتفقنا في هذه النقطة ولكن اسموا حضراتكم ما قاله حضرة وكيل الداخلية بجملة الأسس قد جاء بالفقرة الرابعة من مضبعتها على لسانه ما يأتي :

”أجاز القانون أن تكون عوائد الأملك ملكة للصاب ولم يمنع أن يتكون الصاب كله منها“
أى فى طامسة المدرية .

حضرة محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) — نعم فى طامسة المدرية .

الرئيس — العاصمة التى تكون دائرة انتخابية مستقلة .

حضرة محمود أبو النصر بك — وجاء فى الصفحة الخامسة من المخططة المذكورة حل لسان
حضرة وكيل الداخلية أيضا ما يأتى :

”على أنه يجوز أن تحسب عوائد المبانى التى تحبى على هذه الدائرة من الصاب و يترب على ذلك
أنه اذا وجد شخص فى هذه العاصمة لا يملك أطيانا وكانت له عقارات يدفع عليها ضريبة قدرها
ثلاثون جنيها كان له أن يرشح نفسه . كذلك الشخص الذى يملك عقارات فى العاصمة يدفع عنها
ضريبة قدرها عشرون جنيها ويدفع عن أطيان له فى المدرية ضريبة قدرها عشرة جنيهاستطيع
أن يضم الضريبتين لتلك الصاب هذا ما أراده الحكومة وأقره مجلس النواب“ .
الرئيس — هذا دليل على أنه ليس هناك خلاف .

حضرة محمود أبو النصر بك — بل هناك خلاف قد جاء حل لسان سعادة المقرر مانعه :

”أوافق حضرة وكيل وزارة الداخلية على كل ما ذكره ما عدا ما يتعلق بالشخص المقسم
فى البند والذى لا يملك الا عقارات مبنية ، فهذا لا يصح انتخابه“ .

المقرر — هذه العبارة حصل التنازل فيها .

حضرة محمود أبو النصر بك — اذا كان كذلك فقد انتهينا .

الرئيس — اذن انتهينا وأصبح من الواجب اقفال باب المناقشة .

أصوات : نعم .

حضرة محمود أبو النصر — لا ، اننا لم نته الا من الكلام فى التوفيق بين سعادة المقرر وحضرة
وكيل الداخلية .

المقرر — لم يكن بيننا خلاف .

حضرة محمود أبو النصر بك — على كل حال لى كلمة فى أصل النظرية .

(خيبة) .

الرئيس — حضرتك تريد اذنت فتح باب المناقشة مع أنه لم يبق هناك أى خلاف قسم

تريد حضرتك الكلام ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — انما أريد أن أذكره بتمنى مع روح المشروع ومع القاعدة
التي بنى عليها حكم هذه المادة لأنها لو تركت كما هي لترتب على ذلك حرمان أشخاص من التمتع
بمحق شائع

أصوات : هذا كلام في الموضوع .

(انصرف حضراتنا صاحب المال أحد زك أبو السعود باشا وزير الحفانية وعثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية) .

الرئيس — هذا كلام في الموضوع ويحسن الانتظار لحين مناقشة الفقرات التالية .

حضرة محمود أبو النصر بك — يلوح لي أن المجلس يميل الى اقبال باب المناقشة .

أصوات : نعم .

حضرة محمود أبو النصر بك — قولوا لي بربكم ما رأيكم في رجل يملك أطيافا يدفع عنها ضريبة مقدارها مشرون بنجها وعقارات في بندر أو مركز يدفع عنها عشرة جنجيات ، فأى حق تحرمونه ؟

الرئيس — هذا كلام في الموضوع ، ومع ذلك فقد فهم المجلس غرض حضرتكم . والآن من يوافق من حضراتكم على اقبال باب المناقشة يفضل بالوقوف .

وقف بعض الأعضاء .

حضرة محمود أبو النصر بك — أقلية .

(ضجئة) .

الرئيس — من يمازى في اقبال باب المناقشة يفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

الرئيس — المجلس يقرر اقبال باب المناقشة .

والآن هل من معارضة في الجزء الذى تلى من الفقرة الرابعة من هذه المادة ؟

لم يعترض أحد .

أقر هذا الجزء .

حضرة عزيز ميرم افندى — كنت أريد أسأ أن أقدم اقتراحا بالناء الفقرة الرابعة بألفها وقد حفظت لنفسى الحق في الكلام فأى جز ذلك الذى أقره المجلس الآن من هذه الفقرة ؟

المقرر — ما أقره المجلس هو الجزء الأول من الفقرة الرابعة .

حضرة عزيز ميرم افندى — أردت أسأ الكلام قليل ل أن المجلس يبحث في قطة غير التى أردت الكلام فيها . أذكر ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — هذا صحيح .

المقرر — فى أى قطة تريد أن تتكلم ؟

حضرة عزيز ميرم افندى — أريد أن أقدم اقتراحا بالقاء الفقرة الرابعة من المادة الثالثة الخاصة بالنصاب المال (ضجئة) .

- المقرر — هذه الفقرة اقترح عليها وأقرها المجلس .
- حضرة عزيز ميريم افندى — أنا أشعر أن المجلس على غير رأي وإنما على واجب أوديه .
- الرئيس — ولكنك تأثرت والمجلس أقر الفقرة المذكورة .
- حضرة عزيز ميريم افندى — اذن أحفظ لنفسى حق الكلام في هذه النقطة عند القراءة الثالثة .
- الرئيس — لا مناقشة عند القراءة الثالثة .
- حضرة عزيز ميريم افندى — اسمعوا لى اذن أن أنكم الآن لأنى لم أبدأ رأيى فى هذه النقطة .
- الرئيس — ولكنك لم تقدم اقتراحك الذى أشرت إليه .
- حضرة عزيز ميريم افندى — أهله الآن .
- الرئيس — من الممكن تقديمه الآن لأن المجلس لا يزال يناقش باقى فقرات المادة .
- حضرة الشيخ حسن عبد القادر — طلب بالأسس حضرة عزيز ميريم افندى أن يتكلم فى الغاء النصاب المشروط لعضوية مجلس المديرية فطلبنا منه أن يؤجل ذلك حتى تتناقش فى تفسير العبارات الواردة فى الفقرة المتعلقة بالعقارات والمباني وغير ذلك .
- الرئيس — ولكن كان على الأستاذ عزيز ميريم افندى أن يقدم اقتراحه قبل كل مناقشة لأن موضوع اقتراحه يستمر ككفج ابتدأ .
- حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ولكننا طلبنا إليه أن يربى كلامه .
- الرئيس — كل ما أذكره أن الأستاذ عزيز ميريم افندى طلب أن يحفظ لنفسه حق الكلام فى المادة الرابعة وكان لم نصل اليها بعد . ولم يطلب الكلام فى الفقرة الرابعة .
- حضرة عزيز ميريم افندى — أؤكد لحضراتكم أنى طلبت أنب أحفظ لنفسى حق الكلام فى الفقرة الرابعة لا المادة الرابعة .
- الرئيس — ولكنك كنت تعلم أننا كنا نتكلم ونقتضى فى الفقرة الرابعة فكيف أربطناك الى أن نصل اليها ؟
- حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أنا لا أرى مانعا من أن يسمح لحضرة العضو عزيز ميريم افندى أن يتكلم فى الموضوع الذى يطلب الكلام فيه .
- الرئيس — ليقدم الأستاذ عزيز ميريم افندى اقتراحه وإذا أراد المجلس أن يسمعه ويسمح لحضرتة بالكلام فيه فلا مانع .
- على الجزء الآتى من الفقرة الرابعة من المادة الثالثة وهذا نصه :
- ” ولا تمحل الرسوم الإضافية التى تحصل لمجالس المديريات أو لآلية هيئة أخرى فى حساب الثلاثين جنبا المذكورة فى الفقرة السابقة “ .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر — لا يدخل هذا النص الرسوم الإضافية في حساب النصاب، ولكن مجلس الشيوخ سبق أن ذهب إلى عكس ذلك فقرر إدخال هذه الرسوم الإضافية في النصاب المقرض لضوية مجلس الشيوخ .

وكان موضع تقرير هذا المبدأ عند النظر في طعون تقدمت بأن هناك أعضاء في مجلس الشيوخ لا يكمل النصاب المقرض لضوية بهم إلا إذا ضمت الرسوم الإضافية التي تحصلها مجالس المديرية إلى ما يدفعونه من الضرائب .

حصل خلاف في اعتبار توفر النصاب المالي في هذه الحالة فنظرت لجنة الطعون في هذا الخلاف وقررت أن الرسوم الإضافية التي تحصلها مجالس المديرية إنما هي ضريبة مظهرها مثل ضرائب الأطنان سواء بسواء ورأت أنه يصح تحميل النصاب المشروط لضوية مجلس الشيوخ بهذه الرسوم فوافقت حضراتكم على رأيها في مدة قرارات أصدرتها . وسنقف لا يصح أن يكون تشريعنا متناقضاً لأننا إذا كنا قد أجمعنا ضم الرسوم الإضافية لتكملة النصاب المشروط لضوية مجلس الشيوخ فلا يصح ألا نحسب هذه الرسوم ضمن النصاب المشروط لضوية مجالس المديرية .

أرى أن في هذا تخريفاً لا مضي له وأن من العدل أن نحسب رسوم مجالس المديرية ضمن النصاب المشروط لضوية هذه المجالس . على أن هذه الرسوم لا تقدم ولا تؤخر لأن أقصى رسم يخرضه مجلس المديرية يبلغ ١٢ في المائة من ضرائب الأطنان .

الرئيس — في بعض المديرية بلغت هذه الرسوم ١٥ في المائة .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر — يجوز أن يكون كذلك في بعض المديرية ، وعلى كل حال فلا يمكن أن يكون الفرق أكثر من جنتين أو ثلاثة جنيات ، وهذا الفرق البسيط لا يؤثر في مكانة العضو المالية خصوصاً إذا لوحظ أن النصاب الذي اشترط لضوية مجالس المديرية كان في مشروع القانون الأصلي خمسين جنياً تخفضه مجلس النواب إلى ثلاثين جنياً . فلا ضرر إذن من أن نحسب رسوم مجلس المديرية ضمن النصاب المشروط ويكون حيثك تمثيين مع القرارات التي أصدرتها .

الرئيس — ليس في قانون الانتخاب نص صريح يمنع احتساب رسوم مجالس المديرية ضمن النصاب المقرض لضوية مجلس الشيوخ ولكن في مشروع هذا القانون نص صريح على عدم إدخال هذه الرسوم في النصاب المشروط لضوية مجالس المديرية .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر — ولماذا هذا التفرق في التشريع ؟

الرئيس — لأن الرسوم الإضافية لمجالس المديرية غير ثابتة فضلاً عن أنها في ذاتها متغيرة زهيدة .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر — يقولون إن هذه الرسوم غير ثابتة ويقصدون بذلك أنه قد يترتب على قصها عدم توفر النصاب المالي لمجلس المديرية وسقوط العضوية فيه . على أن هذا هو الحال أيضاً في ضوية مجلس الشيوخ فقد سقطت العضوية فيه إذا قصت هذه الضريبة أيضاً .

من أجل هذا أرى حذف هذا الجزء من الفقرة .

المقرر - نحن نرى ويوجب إثبات هذا النص ولا خلاف في التشريع كما يقول حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر .

ان نصوص الدستور وقانون الانتخاب صريحة في أن عضو مجلس الشيوخ يدفع ضريبة مقدارها مائة ونحسون جنيا وقد رأت لجنة الطعون أن تحسب ضريبة مجالس المديرات ضمن الضريبة التي يدفعها المصور للحكومة .

وبما كان هذا الرأي وحده هو الذي حدا بالشارع الى وضع ذلك النص في المشروع المقترح الآن لأنه لا يمكن الأخذ برأي لجنة الطعون وذلك لأن ضريبة مجالس المديرات ضريبة مؤقتة كما تلعبون حضراتكم ومجلس المديرية وحده عملا بالقانون التفاضلي المعمول به الآن أن يفرضها بحيث لا تزيد عن ٥ ٪ من ضريبة الألبان فان زادت عن ذلك وجب تصديق الحكومة على أردنا أن نتشبع مع رأي حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر بالنص على اضافة ضريبة مجلس المديرية لوجدها أمام حالة غير طبيعية وغير مقبولة .

ان مشروع القانون يقضى بأن يكون المرفخ مالكا لألبان مفروضة عليها ضريبة عقارية للحكومة قدرها ثلاثون جنيا على الأقل . فافترضنا أن شخصا يملك ٢٥ هكتارا يدفع عنها ٢٦ جنيا ضريبة للحكومة وأربعة جنيات لمجلس المديرية أصبح مجموع ما يدفعه ثلاثين جنيا . فإذا حصل ان خفض مجلس المديرية الضريبة بأن جعلها ١٠ في المائة بدلا من ١٥ في المائة وأصبح بعد ذلك مجموع ما يدفعه من الضرائب للحكومة ومجلس المديرية ٢٩ جنيا كانت النتيجة أن هذا الشخص يحكم بسقوط ضريبته مع أن ثروته لم تنقص بل زادت في الواقع جنيا وهو الفرق بين تسعة وعشرين وثلاثين ، وفي هذا قلب لقياس لأن المقروض ان الذي تسقط ضريبته هو من تنقص ثروته . اذن فاحسب ان ضريبة مجالس المديرات من التصاب بيده من أن يكون مقياسا حقيقيا لما قصده الشارع من اشتراطه لأنه يكون بهذه الاضافة معرضا للنقص والزيادة اذ ان ضريبة تلك المجالس غير ثابتة كما قلنا وهي قابلة للتغيير بل وللانقضاء أيضا . وقد بينت كيف يتبع النقص في هذه الضريبة نتيجة عكسية فإذا فرضنا الزيادة بأن انتخب شخص يدفع تسعة وعشرين جنيا ضريبة تدخل فيها ضريبة مجلس المديرية وطعن عليه وحكم بسقوط ضريبته ثم عدلت ضريبة مجلس المديرية بعد الحكم بسقوط ضريبته وبلغ مجموع ما يدفعه ٣١ جنيا لكان الحكم ظالما .

فاضافة هذه الرسوم اذن سببية في حالتي النقص والزيادة . أما ضريبة الألبان فانها وإن لم تكن أبدية الا أنها لا تمتثل الا كل ثلاثين سنة ، وكذلك ضريبة المقاربات لا تبدل الا كل سبعين سنة من خلاف ضريبة مجالس المديرات فانها مؤقتة ويحوز أن تكون مدمرة الآن وتغني في السنة المقبلة ، لذلك أرى بقاء الفقرة كما هي .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ألم تصدر وزارة الداخلية منشورا باحتساب ضريبة مجلس المديرية ضمن الضريبة التي يدفعها المرفخ لضريبة مجلس الشيوخ ؟

المقرر — لا شأن لنا بمشورات وزارة الداخلية ، نحن نشرع الآن والمجلس لا يؤاخذ حتى ولا باقرار القى أصدره من قبل في موضوع الضريبة التي يدفعها أعضاء مجلس الشيوخ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أكان ذلك القرار خطاً ؟

المقرر — هذا القرار لا يتجسج به الآن سواء أكان خطأ أم صواباً .

الرئيس — لم يكن نص الدستور صريحاً ولهذا كان مثاراً للتأويل .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — ليس يصحح ما بجمعه من أن هناك تناقضاً بين ما رأيته لجنة الطعون وتبها المجلس فيه من حسان ضريبة مجالس المديريات ضمن النصاب وبين ما يقال الآن . ذلك لأن نص المادة (٧٨) من الدستور لفظه "الملك الذين يؤدون ضريبة لا تحمل عن مائة وخمسين جنيناً مصرياً في العام . . . فلا يستطيع غلق أن يقول إن كلمة "ضريبة" معناه الضريبة المقررة الدائمة التي لا تزيد ولا تنقص فإن معناه الضريبة سواء دفعت الحكومة أم لمجالس المديريات .

هذا ما رأيته لجنة الطعون وأقره المجلس بحق .

إن الدستور لم يشترط أن تكون الضريبة مما يدفع الحكومة بل قال "الملك الذين يدفعون ضريبة قدرها . . ." فذهبت لجنة الطعون الى تعميم الضريبة حتى تشمل التوقفة وغير التوقفة وهذا التفسير دخلت رسوم مجالس المديريات ضمن الضريبة ، أما مشروع القانون الذي بين أيدينا فيصن صراحة في الفقرات التي أقرتموها اليوم على أن يكون المرشح مالكا لأطيان مفروضة عليها ضريبة عقارية الحكومة . فعبارة "ضريبة عقارية الحكومة" أنشئت رسوم مجالس المديريات . فإذا أقيمت الفقرة الخاصة بدم احتساب الرسوم الاضافية في النصاب فقد زدت النص إيضاحاً وإن حذفناها فليس النص في الواقع بحاجة اليها ولهذا فلا تناقض مطلقاً بين ما رأي المجلس فيما يتعلق بنصاب عضوية مجلس الشيوخ وبين ما يراه الآن .

المقرر — مع موافق على النتيجة التي وصل اليها حضرة الأستاذ الشيخ محمد عن العرب بك وهي أنه ليس هناك تناقض لأن هذا تشريع وذلك حكم أخالف حضرة في تفسير الدستور لأن الضريبة عبر عنها في النص الفرنسي بكلمة *Impôts* ومعناها الضريبة العقارية التي تدفع الحكومة .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — انني أتكلم عن النص العربي .

الرئيس — هل توافقون على النص الخاص بدم احتساب الرسوم الاضافية ضمن النصاب .

أصوات — موافقون .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — اكفاء بالتفسير الصحيح الذي أبداه حضرة الشيخ محمد عن العرب بك

الرئيس — ليس لحضرة العضو أن يمسك بهذا التفسير لأنه خاص بمضوية مجلس الشيوخ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — تنص الفقرة "رابعاً" من المادة الثالثة على أنه يشترط في عضوية مجلس المديرية أن يكون للعضو مالكا لأطيان مفروضة عليها ضريبة عقارية محددة ، فالنص على أن تكون الضريبة عقارية يخرج ضريبة مجالس المديرية . ولهذا يجب حذف الفقرة التالية لهذه العبارة وهي "ولا تدخل الرسوم الإضافية التي تحصل لمجالس المديرية أو لولاية حيث أخرى في حساب الثلاثين جنينا المذكورة في الفقرة السابقة" . وأن كثر بعد عبارة "وبالنسبة للعضو المنتخب من دائرة مكتوبة كلها من ماصمة مديرية تعتبر عوائد المبادئ التي تحصل للحكومة ضمن الضريبة المشتركة" ليسرى حكمها على كل النصوص الخاصة بالنصاب .

المقرر — يطلب حضرة الشيخ حسن عبد القادر ملين أو لها حذف النص الخاص بعدم احتساب الرسوم الإضافية والثاني إجراء تغيير في ترتيب النصوص . فقيا يتعلق بالطلب الأول أرى أن الأفضل بقاء النص وذلك لمنع أي لبس وقد قام اللبس فعلا ولم يرفع إلا بعد مناقشاتنا التي فرغنا منها الآن . وأما فيما يتعلق بتغيير الترتيب فاني لا أجد داعيا له حتى يتسبب عدم احتساب الرسوم الإضافية على ما يجب للمجالس البلدية والمحلية .

حضرة محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) — والحكومة توافق لأن هذا ملحوظ في النص نفسه .

الرئيس — هل المجلس يوافق على هذا .

حضرة محمود أبو النصر بك — نحن متفقون على المبدأ ولم تبق إلا مسألة خاصة بالصياغة والتحرير وهي ليست من الخطر على قدر يستحق أن يشتغل به مجلسكم الموقر . التصريح في الواقع لاغبار عليه ، ثم إن المادة وإن كانت تتضمن عبارتها كما يقول حضرة الشيخ محمد عن العرب بك وحضرة الشيخ حسن عبد القادر ما يمكن منه الاستثناء عن النص على عدم الرسوم الإضافية إلا أني أفضل أن تبقى كما هي حتى لا يكون هناك أي لبس . فهي عامة بنسبها ونحن متفقون على بقائها .

الرئيس — إذن ترون بقاء النص كما هو .

حضرة محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) — حقيقة إن "الهيئة الأخرى" الواردة في الفقرة الآتية "ولا تدخل الرسوم الإضافية التي تحصل لمجالس المديرية أو لولاية أخرى....." مقصود بها المجالس البلدية والمحلية والقرورية . وأنه وإن كان الأكل أن ترد عبارة — "وبالنسبة للعضو المنتخب من دائرة مكتوبة كلها إلخ" قبل العبارة السابقة إلا أننا ما دمنا قد اتفقنا على المعنى فلا ضرورة لإجراء هذا التعديل منها من إحادة القانون إلى مجلس النواب .

المقرر — إذا أردتم بقاء النص على أصله فاجبة توافق على ذلك .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — بعد هذا التفسير الذي سمعنا توافق على بقاء المادة كما هي .

المقرر — إذا اكتفى بهذا التفسير احتجنا لتفسير آخر يقيم المعنى الذي يمكن فهمه من روح القانون . هناك فقرة سابقة وهي "ويحسب من الضريبة ما يدفع من الأموال على خصة المرشح

في العبارات الموقوفة " هذه الفقرة يجب أن تشمل الأطنان والعقارات التي في عاصمة المديرية
ولهذا يجب أن يؤتى موضعها مع الفقرة الأخرى إذا كان لا بد من تغيير الترتيب .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - تؤخر أيضا هذه الفقرة مع الأخرى .

المقرر - إذا اكتفيتم بالتفسير بالنسبة لهذه الفقرة أيضا فيثبت هذا بالمضبطة .

حضرة محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) - عوائد المبانى الموقوفة في عاصمة المديرية
تدخل في النصاب .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يجب تأخير الفقرة الخامة بها مع الأخرى .

الرئيس - بعد هذا التفسير لا داعي للتغيير .

تليت الفقرة الآتية من المادة الثالثة :

" وبالنسبة لعضو المنتخب من دائرة مكونة كلها من عاصمة مديرية تعتبر عوائد المبانى التي
يحصل للحكومة ضمن الضريبة المقررة " .

الرئيس - تقدم اقتراح من حضرة الدكتور عبد الحميد فهمى أفندى بإضافة فقرة جديدة محلها
قبل فقرة " ويتضمن الحد الأدنى للضريبة " وهذا نصه :

" أقتراح أن تضاف فقرة على المادة الثالثة من قانون مجالس المديريات هذا نصها :

أن يكون من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو المهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوى
عن أربعمائة جنيه مصرى .

الدكتور عبد الحميد فهمى

حضرة الدكتور عبد الحميد فهمى أفندى - كنت ممن لا يؤمنون بشرط النصاب وكنت
أتمنى أن يكون الانتخاب لمجالس المديريات حرا كما هو الشأن في انتخاب أعضاء مجلس النواب .

ولكننى رأيت أن هناك فكرة ترمى الى اقتطاع أبواب مجالس المديريات في وجه الذين لا يؤدون
الضريبة أو بعبارة أخرى في وجه الذين لا يحصلون على دخل يقوم بنفقات معيشتهم من سعة .

(ضجة) .

هذه هي روح التشريع لمنع المتسكعين والمتسدين .

(ضجة) .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - لا . لا .

حضرة الدكتور عبد الحميد فهمى أفندى - هذه هي روح التشريع . وقد رأيت أن أرقن
بين الفكرتين . الفكرة الأصلية منهما وهى فكرة الإبادة أى عدم رفع النصاب والثانية وهى الفكرة

التي تحتم شرط التصاب . لهذا رأيت أن أدخل الذين يشتغلون بالهن الحرة والأعمال المالية والتجارية من لا يقل دخلهم السنوي عن أربعمائة جنيه وهو دخل يكفي كل الكفاية لأن يعيش من الضويعيشة راضية .

(خيبة) .

الرئيس — لم يفت حضرة الشؤون الكلام فأرجو ألا يقاطع .

حضرة الدكتور عبد الحليم فهمي افتدى — يفترض بأن الفرض من مجالس المديرية هو تنظيم ضريبة اضافية وتنظيم ائتمانيها على مصالح المديرية المختلفة وأن الضو الذي ينتخب في مجلس المديرية يجب أن يشرفه هذه الضريبة حين يتلقى تقريرها .

هذا حسن ، ولكن من الذي يقرر بأن هذا الضو يشرفه هذه الضريبة ؟ ان الذي يقرر بأن الضو صالح للانتخاب وأنه من يشرفون به هذه الضريبة وبأنه يقدر المسؤولية في ائتمانيها هو الناخب بلا شك . فإذا اشترط القانون على الضو المرشح أن يكون مقبلاً في الدائرة التي يرشح نفسه فيها وكان هذا المرشح ممن يشتغلون بالصناعة وله مصنع يكسب منه ألف جنيه أو اثنين وأراد أحال الدائرة أن يمنحوه فحقهم فلماذا يخف القانون في وجه مثل هذا الشخص ؟ فليكن رأيك أن أقدم باقتراح هذا لجنة المجلس المقرر لتظروا فيه .

يقولون أيضاً إن مجلس المديرية مجلس زراعي وأنه يتلقى مصالح المديرية الزراعية ، من يقول هذا ؟ ان مجلس المديرية يتلقى مسائل الخيل والشؤون الصحية والمواصلات وشروعات الري وغير ذلك مما تستدعيه حاجة بلاد المديرية ، فهل اذا تقدم للترشيح تاجر مقبلاً في الدائرة يقال إن معلوماته عن شؤون المديرية المختلفة لأساوى معلومات أحد الزراعي الذين لم يحن للترشيح ؟ ! أظن لا ، فليكن تقدمت لحضراتكم بهذا الاقتراح راجياً النظر فيه حتى لا يجرم عدد كبير من سكان القنطرة .

الرئيس — وهم من الفئة العاملة النشيطة .

حضرة محمود أبو النصر بك — أطلب الكلمة .

الرئيس — الكلمة لمعاداة المقرر .

المقرر — ترى اللجنة عدم المراقبة على هذا الاقتراح

سماعة محمد صدق باشا — هذا رأى سماعة المقرر لا رأى اللجنة .

المقرر — أنا أنكلم باسم اللجنة وأنا وكل عنها وإذا لم يوافق حضرات أعضاء اللجنة في استطاعتهم إيذاء رأيهم في ذلك .

الرئيس — ان عبارة حضرة المقرر قد سمعها حضرات أعضاء اللجنة .

المقرر — ترى الجنسية عدم إضافة هذا النص وسبب ذلك أنه لو كانت الحسنة من تحرير الضريبة ما قاله حضرة الدكتور عبد الحيد فهمي افتدى أن المطلوب أن يكون المرشح ذا يسار يمكنه من أن يصرف على نفسه من سعة . لو كانت هذه هي الحسنة لكان للاقتراح بعض الوجاهة . ولكننا قلنا وكردنا بالأسس أن السبب ليس اليسار ، لأنه لو كان هذا هو السبب لما حم القانون من الترشيع أصحاب الأعمال التجارية والصناعية وغيرهم من المستغلين بالهن الحرة إذ المعلوم أن دخلهم من هذه الأعمال في المديرية ورواحها أكثر من دخل المزارعين ولكننا قلنا بالأسس أن السبب في اشتراط الضريبة أن يكون لكل من يرخ نفسه عن إحدى الفوائد ارتباط بالهاترة والأعمال المطلوبة لها والتي تقوم بها مجالس المديرية وقتنا كذلك أن المتفق عليه ألا يشترك في هذه الأعمال إلا دافعو الضرائب إذ ليس من الحق ولا من العدل أن يشترك في فرض الضرائب وفي وجوه صرفها من لا يدفع شيئاً منها ، هذا ليس من الحق ولا من العدل في شيء . وهو ما دعا المشرع لنفسه على عدم ترشيح دافعي الفوائد على المباني التي في المدن إلا في حالة خاصة لاحظ فيها المشرع وجه الضرورة التي يبتها لحضراتكم بالأسس . لهذا أرى رفض هذا الاقتراح ، ولا يمكن القياس على الترشيع لضريبة مجلس الشيوخ لأن الحالتين مختلفتان تمام الاختلاف — النهاية في مجلس الشيوخ عامة فعضو مجلس الشيوخ يمثل جميع المصريين من زراع وغيرهم وممثل جميع المراتق ومختلف الشؤون وأما التمثيل في مجالس المديرية فهو تمثيل خاص لا يتعدى مرافق مديرية بذاتها ، لذلك لوحظ في المرشح له شروط تتفق مع قيامه على هذه المراتق والمصالح الحقيقية للمديرية .

حضرة عزيز مريم افتدى — ما هي هذه المصالح الحقيقية ؟ أم هي قاصرة على الزراعة ؟

المقرر — أنها المصالح الزراعية وما هو متصل بها تمام الاتصال كلرى .

حضرة عزيز مريم افتدى — وهل تشمل المصالح الأخرى ؟

المقرر — أرجو ألا يقاطعني حضرة العضو المحترم .

الرئيس — لم يبق سادة المقرر من كلامه فأرجو حضرة العضو المحترم ألا يقاطعه .

المقرر — لحضرة العضو المحترم أن يطلب الكلمة .

حضرة عزيز مريم افتدى — أطلب الكلمة .

الرئيس — سنكلم في دورك .

المقرر — لا يمكن القول بأن الذي يخضع ويقار المصلحة هو الناخب وحده لأن المعروف في جميع بلاد العالم هو أن الناخب لا يتركها من كل قيد والا لترك كذلك لا تنبض ضابطا تحت السلاح أو يجرم بحكوما عليه في جنابة . فهل إذا حصل ذلك نسلم بصحة الانتخاب ونقول بأن الناخب حر ونسلم له بهذه الحرية وننقل رغبته ؟

لم يقل بذلك أحد . والتأخىب هو فى انتخاب من يشاء ولكن فى حدود القانون الذى يحدد شروطا معينة يجب توافرها فحين يتقدم للانتخاب .
أما ترك الأمر للتأخىب ليشخب من يشاء فأم لم يقل به أحد فى أعرق الممالك مدنية وأجبتها تدما فى الديمقراطية .

حضرة محمود أبو النصر بك — المسألة ترجع الى قاعدة شرعية متفق عليها فى كل الأزمان
”من يدفعون الضرائب هم الذين يرادون صرفها“ (qui payent les impôts les contrôlent)
وقانون مجالس المدير يات وضع على هذه القاعدة فليس من العدل ولا من الحق أن أدفع أنا
الضرائب ويشكم ضيرى من لا يدفعون شيئا ويقرر ما شاء وشأت أهوائه . وإذا سلنا بمجواز
انتخاب أمثال من أشار اليهم حضرة الدكتور عبد الحميد فهمى افندى رأيتا بين أعضاء مجالس
المدير يات بعض المراءين مثلا . هذا وعندما يقرر بأذن الله ضرائب على الأيراد يصبح اذن أن ننكلم
فى هذا . أما الآن وكل ضرائبنا عقارية فلا محل للكلام فى ذلك .

أما عن حرية التأخىب فى انتخاب من يشاؤون فقد وفى سعادة المقرر الكلام فى هذا
الموضوع .

لهذا أرى عدم المراقبة على الاقتراح المقدم من حضرة الدكتور عبد الحميد فهمى افندى .
حضرة الشيخ حسن عبد القادر — كنت طلبت الكلمة ولكننى الآن أكتفى بما قيل .
حضرة ابراهيم نور الدين بك — وأنا أيضا .
حضرة الشيخ محمد بن العرب بك — وأنا أيضا أكتفى بما قاله سعادة المقرر .
حضرة عزيز ميريم افندى — أما أنا فأتى ماثلت أطلب أن يسمح لى بإبداء رأى .
حضرة ابراهيم نور الدين بك — يظهر أن حضرة عزيز ميريم افندى يخالف رأى اللجنة فإذا
كان الأمر كذلك وسمح له بالكلام أرى أن يحفظ لى الحق فى الرد عليه .
حضرة محمود أبو النصر بك — أطلب افعال باب المناقشة .

الرئيس — طلب افعال باب المناقشة يجب أن يقدم كتابة ومن خمسة أعضاء على الأقل .
حضرة عزيز ميريم افندى — حضرات الاخوان — أؤيد اقتراح حضرة الدكتور عبد الحميد
فهمى افندى . أؤيده لأنى أكتفى به بل لأنه أقرب الى ما أرى به وإن كان أقل منبه
كثيرا .

كنت أريد رفع النصاب السالى بناتا من الاشتراطات الواجب توافرها فحين يخشب حضرا
فى مجالس المدير يات ولكننى ان أنكلم الآن فى هذا ولكننى على الأقل أريد أن أؤيد اقتراح
الدكتور عبد الحميد فهمى افندى .
أريد التوسع ما أمكن فى شروط الترشيح لضوية مجالس المدير يات وذلك لكيلا نقراود
المستور واحتراما لارادة التأخىبين .

أبدأ بالكلام أولا عن القاعدة التي تكلم عنها حضرة محمود أبو النصر بك وهي "من يدفعون الضرائب هم الذين يراهم" صحتها "الواقع أن هذه القاعدة قديمة جدا وقد ثبت الآن ولا يمكن أن تكون أساسا لتشريعنا . وضعت هذه القاعدة في بدء الحياة النيابية قبل استكمال تكوين النظام البرلماني فكانت أصلا له بمعنى أن المجالس النيابية لم تحصل على سلطات التشريعية الا بموجب هذه القاعدة . ولكن الأمور قد تطورت وعرف أنه بجانب الضرائب توجد مصالح أخرى أهم منها وأقوى وأكثر احتراماً ، ولذلك تطورت شروط الانتخاب فبعد أن كان يحق على الناخب أن يكون ذا مال ونصاب أصبح الآن لا يحتم عليه ذلك . هذا التطور وقع في البلاد الأوربية وهو تطور معقول يتفق مع المبادئ التي نشدها جميعا وهي المبادئ التي تقر سيادة الشعب . تطور الأمر أولا فليخص بالانتخاب المجالس التشريعية ثم تطور أيضا في انتخاب المجالس الإقليمية والمجالس البلدية والمحلية .

انظروا حضراتكم الى التشريع الفرنسي ، وهو الذي تأخذ به عادة تشريعنا . وإلى التشريع البلجيكي الذي تأخذ به أحيانا فلا تجدوا فيها ذكرا لنصاب المال بالنسبة لمن يرفع نفسه لمقضية مجالس المديرات . وقد جاء في التشريع الفرنسي أن كل وطني يبلغ سنه خمس وعشرين سنة يجوز انتخابه عضوا لمجالس المديرات اذا توافر فيه شرطان هما أن يكون اسمه مقيدا في جداول الانتخاب وأن تكون له صفة بالمديرية التي يتقدم فيها للانتخاب . والمراد بكلمة صفة هو أن يكون المرشح مقبلا في دائرة المديرية أو مالكا أو مستأجرا لمنزل في دائرة المديرية أو أن يكون له بها ملك أو ما كان ومهما كانت قيمته أو أن يدفع أية ضريبة في دائرة المديرية .

هذه هي الاشتراطات الواردة في التشريع الفرنسي .

حضرة محمود أبو النصر بك — أريد أن أقول كلمة ...

حضرة عزيز مبرم أفندي — لا يخلو حضرة محمود أبو النصر بك أننى سأعرض اليك البدء العزيز عليه جدا وأوجب دفع الضرائب فاني في الواقع لن أنكلم الا لتبني اقتراح الدكتور عبد الحميد فهمى أفندي . أقول إن النصاب المالى غير مشروط اطلاقا في أوروبا فاذا كنتم غير مستعدين للاخذ بهذا المبدأ فلا أقل من أن تأخذوا باقتراح حضرة الدكتور عبد الحميد فهمى أفندي فان فيه بعض التوسع في الترشح . ان النصاب لا يشترط في تشريع بلجيكا وألمانيا وإيطاليا فلماذا نضيق على أنفسنا ولا نحترم إرادة الناخبين . فلماذا لا أفهمه .

ياق الناخب ويقول أنى غلطان فلماذا أقول له لا ، بل يجب عليك أن تختب غيري . لهذا أريد كل اقتراح يرى الى التوسع في الترشح .

أما عن عمل مجالس المديرات فان نظرية الحكومة هي نظرية تضيق لأنها تقول ان مجالس المديرات هي مجالس زراعية . سألت سعادة المقرء فأجاب بأن المصالح التي تشرف عليها مجالس المديرات هي المصالح الزراعية .

حضره محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) — بل هي مصالح المديرية .

حضره عزيز مريم افندي — اذا كانت هي مصالح المديرية كلها ويجب أن يمثل في المجالس التجار والصناع وأصحاب المهن الحرة وأما حصر الترشيع في أصحاب الأطباء أو الأملاك المبنية فهذا ما لا أقبه .

هناك نقطة أخرى وهي ما قاله سعادة المقرر من أن الضريبة الوحيدة التي تدفع الآن هي الضريبة العقارية ولكن لا تشفع للمناظر فقط بل تشفع للمستقبل أيضاً وتطالب بوضع ضرائب متساوية على جميع أنواع الإيرادات .

يقولون لم تصل إل هذا بعد . نعم ولكننا باذن الله واصلون وسنعتبر الاحتياجات الأجنبية بأرادتنا لا كما تعمل الحكومة بهذا الترانس . نحن شئ من الضرائب العقارية لأنها تنجية ولا تزيد زيانها .

حضره محمود أبو النصر بك — وما دخل هذا الآن ؟

حضره عزيز مريم افندي — أريجو أن لا تقاطعني ، أقول أن الضريبة التي ستقرها مجالس المديرية هي الضرائب العقارية ، وهذا هو الواقع الآن وأما في المستقبل فيكون غير ذلك لأن الضرائب ستكون متعددة وتعرض على التجار والمالك وكل ذي إيراد ونحن نشرع المستقبل للمناظر فقط .

وإذا كانت المصالح التي تشرف عليها مجالس المديرية ليست هي المصالح الزراعية أو المصلحة بالزراعة فقط كما يقول سعادة المقرر وإنما هي كافة مصالح المديرية كما يقول حضره وكيل وزارة الداخلية فيجب حقاً وعدلاً أن يمثل كل أصحاب هذه المصالح في مجالس المديرية . . .

حضره سعد مكرم بك — هذه المصالح منشؤها الضريبة العقارية .

الرئيس — أريجو ألا تقاطعه .

حضره عزيز مريم افندي — لا أنهم أن مجلس المديرية وهو يمثل مصالح المديرية بأسرها لا يكون فيه التجار والصناع وذر المهن الحرة ، بل بالعكس إن حسن توزيع السلطة وحسن تمثيل البلاد كلها يحتم تمثيل جميع الطبقات ليس من المصلحة أن يكون مجلس المديرية كله مكوناً من المزارعين — أقول هذا وأنا من المزارعين وقد انتخب في هذا المجلس على هذا الاعتبار — أقول ليس من المصلحة ولا من العدل أن يكون مجلس المديرية ممثلاً لأصحاب الأعيان فقط بل يجب أن يمثل كل الطبقات وأؤكد أن في هذا مصلحة البلد وفيه ضمان المستقبل المستوي ، لا تظنوا أن مجالس المديرية هي كما قيل مجالس تنفيذية فقط بل هي مجالس إدارية ويدخل ضمن أعمالها التشريع وما دام الأمر كذلك فيجب أن تمثل فيها كل طبقات الأمة ويجب أن تكون مجالس قوية لأن الدستور لا يثبت إلا بوجود مجالس قوية ونفقوا أنه لو كان في البلاد مجالس مديريات ومجالس بلدية متينة لما تجاسرت حكومة أن تمس الدستور والحياة النيابية كما حصل في سنة ١٩٢٥

ان مجالس المديرات والمجالس المحلية هي الدعامة التي تقوم عليها الحياة التجارية ولا أعلن حضراتكم تجهلون أن مجالس المديرات ممتدة في بلاد أخرى الحصن الثمين لل دستور .

حضرة محمود أبو النصر بك — الحصن الثمين . الحصن الثمين .

الرئيس — حضرة الأستاذ عزيز مريم أفندي يقصد الحصن الثمين .

حضرة عزيز مريم أفندي — نعم هذا ما أرى إليه .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة الدكتور عبد الحميد فهمي أفندي .

حضرة الدكتور عبد الحميد فهمي أفندي — فهمت مما قاله سعادة المقرر أن من الخطأ ترك الناشئين أحراراً لأنه لو تركت لهم الحرية لانقبوا ضابطاً من الضباط المستودعين أو مجرماً محكوما عليه ، أنا لم أقل بترك الناشئين أحراراً بل قلت أنك إذا أجرت في القانون لثنتين بالأعمال المالية أو التجارية أو المهن الحرة مع التقيود الموجودة في القانون أن يرشحوا أنفسهم لعضوية مجالس المديرات بلاز الناشئين أن يضعوا قهقهم فيهم .

أما عن الضريبة فقد قيل ان مجلس المديرية يفرض الضرائب على الأهالي لمدة خمس سنوات وكفى مدة العضوية ؟ أليست خمس سنوات ؟

حضرة سعد مكرم بك — الضريبة لمدة سنتين .

حضرة الدكتور عبد الحميد فهمي أفندي — أنا اذا نظرنا في المشروع الى أن أعضاء مجالس المديرات يفرضون الضرائب فيجب أن ننظر الى أوجه صرفها ومن غير نزاع أن الشخص الذي يشتغل في المسائل المالية والأعمال الحرة أدى بطرق الصرف وأدق من الزراع فيها .

حضرة سعد مكرم بك — حتى ولو كان صاحب واپروطين .

حضرة الدكتور عبد الحميد فهمي أفندي — نعم ولو كان صاحب واپروطين . أما ما قاله حضرة محمود أبو النصر بك من أنه لو ترك الانتخاب حراً لغير المزارعين لانتخب المزارعون لعضوية مجالس المديرات فأنا أتمنى أن يكون في البلد رجال ماليون لم ينوك تقوم باقراض الأهالي وهؤلاء أدى من الزراع بطرق الصرف .

هذا من جهة ومن الجهة الأخرى فاني أرى أن التشريع يفرضه الضريبة على الأطنان والقارات يدفع بعض الأهالي لشرايتها ليكون يوماً ما مرشحاً لعضوية مجالس المديرات أو لنهرها وبذلك ينصرف الناس عن الأعمال المالية والتجارية وهذا عيب كبير نشكوه جميعاً .

لم نذكر يوماً في أن نضع الأعمال الحرة المالية والتجارية في مستوى الأطنان والقارات وهذا أمر يجب الالتفات إليه .

حضرة عزيز مريم أفندي — أريد الكلام .

الرئيس — لقد تكلمت طويلاً .

حضرة عزيز ميريم افندى — ولكنى لم أتم كلامى ، وقد أحضرت لحضراتكم نصا من القانون
الفرنسى من اختصاص سياسى لمجالس المديرات فى حالة الاعتداء على الدستور .

نص فى هذا القانون الصادر فى ١٥ فبراير سنة ١٨٧٢ على أنه اذا حل المجلس التشريعى
أى مجلس النواب حلا غير شرعى أو منع من الانعقاد فتتج مجالس المديرات من نقاء قضاها
ويعهد اليها حفظ النظام والحالة التشريعية ثم ينتخب كل مجلس من تلك المجالس عضوين ليكون
مجلس وقى يعهد اليه بالسلطة العليا فى البلاد .

وأظن أنه حصلت واقعة عندنا شبيهة بهذه الحالة حيث أعطى على مجلس النواب والدستور
فما كان من المصيرين الا أنهم كونوا من أنفسهم تلك الهيئة العليا التى تسمت وقتئذ بالجزير وكانت
تشمّل على كل الهيئات ذات التمثيل فى البلاد .

اننا اذا عرفنا ذلك فلم لا نعطى مجالس المديرات اختصاصا واسعا من جهة ومن جهة أخرى
نجعلها مكونة من عناصر قوية .

يا اخوانى — أقول لحضراتكم وأصارحكم القول انه من المزم جدا وقد وصلنا الى هذه
الكراسى الثابتة على أكتاف الناجحين أن نقول هؤلاء الناجحين ونحن مدينون لهم بمراعاة أنكم
تسيرون الاختيار فلا يصح لكم الا أن تختاروا من طبقة معينة .

لم نطلق الحرية للشعب وهو يميز الصالح من الطالح فينتخب من يرضه ويعرض عن لا يجد
فى انتخابه نقما أياكم وقد انتخب الشعب مجلس النواب الحالي أن تطلنوا على الناجحين من لا يختارهم
حضرات أعضائه الحاليين ؟ أرجو ألا تقيدوه ولا تطلنوا فى كفايته ولا تقولوا له انك لسابن
من أن تدين من يتفكك من يضررك .

حضرة محمود أبو الصربك — القانون الذى يشير اليه حضرة زينا الأستاذ عزيز ميريم
افندى صدر على أثر الثورة الفرنسية ولست الآن فى مثل هذه الحالة .

حضرة عزيز ميريم افندى — وفيمن نحن إذن ؟

حضرة محمود أبو الصربك — على كل حال أرى أن هذه المسألة بعيدة عن الموضوع الذى
نحن بصددده ولهذا لا أرى محلا لرد عليها .

حضرة عبد العزيز وضوان بك — انى أخالف حضرة الدكتور عبد الحميد فهمى افندى صاحب
الاقتراح كما أخالف حضرة الأستاذ عزيز ميريم قياذعيا اليه .

انى بصفة كونى تابرا أهم بالتجار وتمثيلهم وإصحاب المهن الحرة والصناع ولكنى فى الوقت
نفسه مطمئن من هذه الناحية وأطمئن حضرتيما بأن التجار وأصحاب المهن الحرة لم ينظفهم التشريع
فى البلاد بل ضمن لهم حقا وافرا فى التمثيل فى مجالس المديرات وهى التى تنتظر فى أهم شؤون البلاد
فهم ليسوا محرومين من حق التمثيل ولذا أرى عدم الموافقة على الاقتراح المقدم من حضرة الدكتور
عبد الحميد فهمى افندى حيث ضمن التشريع لكل فئة حظها فى التمثيل .

الرئيس — فأخذ الرأي الآن هل اقترح حضرة الدكتور عبد الحيد فهمي اقتدى فن يوافق من حضراتكم على هذا الاقتراح فليفضل بالوقوف .

وقف أربعة أعضاء .

الرئيس — اذن المجلس يقرر رفض الاقتراح .

حضرة عزيز مريم اخدى — لقد قدمت لجلس اقتراحى وأنا متمسك به .

الرئيس — سبق أن قلت حضرتك انك تنازلت عنه .

حضرة عزيز مريم اخدى — فليكن .

تل الجزء الآتى من الفقرة الرابعة من المادة الثالثة وهذا نصه :

”وينتص الحد الأدنى للعضوية الى الثلث بالنسبة لمن ينتخب عن دائرة من دوائر مديرية أسوان . أما من ينتخب عن دائرة الفرع فيمن شرط العضوية “ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — نصت المادة (٩٢) من قانون الانتخاب على أن الجهاات التابعة لمصلحة أقسام الحدود يجوز فيا يتعلق بالانتخاب الجهاات بالمديريات أو المحافظات التى يمينها وزير الداخلية بقرار .

فيقتضى هذه المادة أصبحت أقسام الحدود تابعة للمديريات أو المحافظات فىا يتعلق بالانتخاب وأدخلت ضمن دوائر انتخابية وانتخب عنها نواب وشيوخ فهل ينتخب من هذه الجهاات من يمثلها فى مجالس المديريات ؟

القرر — هذه الجهاات لا تمثل فى مجالس المديريات لأنها محافظات ومجالس المديريات خاصة بالمديريات .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ولكن المادة (٩٢) من قانون الانتخاب نصت كما سبق أن ذكرت على أن الجهاات التابعة لمصلحة أقسام الحدود يجوز فىا يتعلق بالانتخابات الجهاات بالمديريات أو المحافظات .

القرر — هذا فىا يتعلق بانتخاب النواب والشيوخ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ولكن لو وزير الداخلية الحق بمقتضى هذه المادة فى أن يعلق الجهاات التابعة لأقسام الحدود كالأحداث الداخلة والخارجة بالمديريات أو المحافظات التى يمينها بقرار .

القرر — ولكن هذه المحافظات ليس لها مجالس مديريات .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ألم تعلق أى جهة من هذه الجهاات كاتبة مظت فى احدى مجالس المديريات .

المقرر — لم تلحق أى جهة من هذه الجهات ككثارة أو بجزء من دائرة ولم تمثل فى مجالس المديريات لأنها محافظة كمحافظة مينا وغيرها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — النص الوارد فى قانون الانتخاب يميز المحافظ بالمديريات المقرر — قانون الانتخاب هذا خاص بانتخاب أعضاء البرلمان .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ولكنه نص على المحافظ بالمديريات .

المقرر — قلت إن هذا خاص بانتخاب أعضاء البرلمان .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — وما السامع من أن تكون هذه الجهات ممثلة فى مجالس المديريات !

المقرر — لأنها محافظات .

حضرة محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) — إنها محافظات كالاسكندرية وبورسعيد حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ولكن سكان الجهات التابعة لمصلحة أقسام الحدود يدفعون ضرائب أطيان فلماذا تحرمهم من الإصلاحات التى تقوم بها مجالس المديريات كالنظم وإنشاء الطرق وغير ذلك .

المقرر — نحن الآن بصدد قانون انتخاب مجالس المديريات .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ولكن هؤلاء الأشخاص يقومون بدفع ضرائب عن الأطيان .

الرئيس — أنهم لا يدفعونها عن أطيان بل على ما يسمونه بالآبار .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إن سكان الواحات يدفعون الضرائب عن الأطيان ولكنها لا تفرض على الأداة بل تجب بطريقة أخرى .

الرئيس — إنها تدفع عن المياه لأن مياه الآبار تقسم الى وجبات والوجبة الى ساعات ثم الى أمانين وأقدام ولها نظام خاص بمعنى أنه يخص لكل فرد زمن يتنفع فيه بهذا الماء فالحكومة لا تأخذ الضريبة على الأطيان بل على المياه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — هل الحكومة تجبى من هؤلاء الناس ضريبة أم لا ؟ .

الرئيس — هذه الضريبة تجبى على المياه لا على الأطيان .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إنها تجبى على الماء الذى يربى الأطيان فهو ضريبة عقارية مصلح عليها عنهم بكيفية أنهم يدفعونها عن الأطيان بناء على مقياس مخصوص لمياه الآبار وكل قيراط من المقياس يدفع عنه جنتان على ما أذكر فإذا كنتم قد اجتمع هؤلاء الناس أن يكون حقهم من مصلحهم فى مجلس الشيوخ والنواب للتمتع عن مصالحهم فلماذا لا يتبعون لهم أن يتبعوا حق مجلس المديريات ليتبعوا بالصالح وغيره من وجوه الإصلاح ؟

الرئيس — أليس انشاء مجالس محلية لهذه الجهات يكون أولى وأصح ولا سيما أن المساحة فيها بين كل بلدة وأخرى قد تستغرق سفري يومين أو أكثر مما يتلزم مع على من يمثلهم في مجلس المديرية أن يلم بمصالحهم .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ولماذا اذن أجمعتم لم أن يثلوا هنا في مجلسي الشيخ والوثاب ؟

الرئيس — هذا شيء آخر لأن البرلمان يشرع للبلاد كلها أما عضو مجلس المديرية الذي يمثل تلك الجهات فالمفروض أنه يفهم مصلحة بلده لاسمائه بشؤونها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ولكن ما دام أنه يدفع ضريبة وهذه الضريبة تدخل في خزينة الدولة فمن الواجب انتخابه عضوا في مجلس المديرية .

الرئيس — إنما مع ذلك محافظات لا تدخل لها مجالس المديرية .

المقرر — كل محافظة من محافظات القطر لها أطيان وزمام فالاستكبرية مثلا لها أطيان تابعة لها وكذلك بورسعيد والسويس .

أصوات — ليس لها أطيان .

المقرر — بل لها أطيان وأنا أتكلم وأقدر ما أقول وإذا أردتم أن يكون لهذه البلاد التابعة المحافظات التي لا تثل في مجالس المديرية وتدفع ضريبة — إذا أردتم أن يكون لها نظام خاص بالتعليم وغيره فعمل ذلك عند نظر اختصاص مجالس المديرية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لا مانع من ذلك .

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم معارضة في هذا الجزء الذي تلى من الفقرة الرابعة ؟
لم يعترض أحد .

تلى الجزء الثاني من الفقرة الرابعة من المادة الثالثة وهذا نصه :

”ويتنص المند الأدنى للضريبة على كل حال الى الثلث بالنسبة لمن كان حائزا للبروم من إحدى الكليات أو المدارس العالية .“

حضرة محمود أبو النصر بك — أريد أن أتبين من حضرة وكيل وزارة الداخلية ما إذا كانت شهادة العالمية تعتبر من الشهادات العالية .

حضرة محمود حسن بك (وكيل وزارة الداخلية) — ذكرت أمام مجلس الثواب أن هذه الشهادة معتبرة من الشهادات العالية .

حضرة عبد الله سليمان أباظه بك — كنت قبل الآن أعالف حضرة الأستاذ عزيز ميرم افتدى وأتشدد في أن الأعضاء الذين يتخيرون لمجالس المديرية يجب أن يكونوا من ذوى الأملك ولكن الآن أقترح بالنسبة للجنة الشهادات أن يعفوا من التصاب الذي فرضه عليهم مشروع هذا

القانون . فقل رجل يملك ألف غدان وله رجل شهادة عالية ولكنه لا يملك شيئا ، فهل مثل هذا يحرم من أن يتقدم لعضوية مجلس المديرية ؟ (نتيجة) .

الرئيس — سيصبح من ذى الأملك بعد وفاة أبيه .

حضره عبد الله سليمان أبانته بك — لا يقتصر اختصاص مجالس المديرية على المسائل الزراعية بل يتعداها إلى البحث في الشؤون الصحية والمعمدية والمالية والمصالح الأخرى الخاصة بالمديرية وغير من يصلح لعضوية هذه المجالس هم حملة الشهادات العالية ، فإما هو الضرر من أن يكون من بين أعضائها رجل قضى حياته الطويلة في تحصيل العلم ولا ذنب له إلا أنه لا يملك أطمائنا يدفع عنها ضريبة قدرها عشرة جنيهات وقد يكون من بين هؤلاء من يقوم ثروته على أسمهم في الدين المورث مثلا أو على أموال مودعة في المصارف فكيف يحرم أمثال هؤلاء من عضوية هذه المجالس ؟ إن حملة الشهادات العالية هم في الحقيقة مما يجب تهدي بها المجالس النابتة وذلك أشرع اغضاهم من النصاب المطلوب في مشروع هذا القانون .

حضره عبد العزيز رضوان بك — أتى أخالف حضره عبد الله سليمان أبانته بك فما ذهب إليه وأريد أن أبين وجهة نظري إلا إذا كان المجلس قد اكتفى بما دار من المناقشات .
أصوات : اكتفينا .

الرئيس — هل يوافق أحد من حضراتكم على رأى حضره عبد الله سليمان أبانته بك ؟
أصوات : لا .

تلى اقتراح من حضره عزيز ميرهم اغتدى نصه :
" أنى أترح الناء الفترة الرابعة بمذاخيرها من المادة الثالثة وعدم اعتبار النصاب المال شرطا لعضوية مجلس المديرية " .

الرئيس — من يوافق من حضراتكم على هذا الاقتراح فليفضل بالتوقيف .
وقف حضره عزيز ميرهم اغتدى .

الرئيس — المجلس يقرر رفض هذا الاقتراح .
وهل توافقون حضراتكم على الفقرة " رابعا " ؟
أصوات : موافقون .

تلى من المادة الثالثة ما يأتى :
" ناسبا — ألا يكون من الضباط المستودعين ولا من الجنود القنين في الاجازة الحرة " .
الرئيس — هل من مداوثة في هذه الفقرة ؟
لم يترش أحد .

على من المادة المذكورة ما يأتى :

”سادسا — أن يرشح نفسه للانتخاب وأن يودع خزنة المديرية وقت الترشيح مبلغ خمسين جنيا مصر يا تخصص للأعمال الخيرية المحلية بالدائرة الانتخابية إذا عدل عن الترشيح أراذا لم يجرى الانتخاب عشر الأصوات الصحيحة التى أعطيت على الأقل . ويتنص هذا المبلغ الى النصف بالنسبة لمن يرشح نفسه عن دائرة الدى بمديرية أسوان“.

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — تنص هذه الفقرة على أن يودع المرشح خمسين جنيا تخصص للأعمال الخيرية إذا عدل عن الترشيح أو لم يجرى عشر الأصوات وعلى أن يتنص هذا المبلغ الى النصف بالنسبة لمن يرشح نفسه عن دائرة الدى بمديرية أسوان فؤدى هذا النص أن المرشحين فى مديرية أسوان يتقسمون الى قسمين قسم يدفع ٢٥ جنيا وهم مرشحو دائرة الدى وقسم يدفع الخمسين جنيا بأكملها مع أن المشروع قضى بإعفاء من يخضع عن دائرة الدى من شرط ضريبة النصاب وتخفيض حددا الأدنى الى الثلث بالنسبة لمن يخضعون عن باقى دوائر مديرية أسوان . وهذا النص عادل خصوصا بالنسبة لمرشحي الدى الذين تكبوا بسبب انحراف ولكن مالا أقصاه هو أن يجتم على من يرشح نفسه فى دائرة من باقى دوائر مديرية أسوان دفع الخمسين جنيا كاملة كمن يرشح عن دائرة من دوائر مديرتى الغربية والمنوفية مع أن هذا لا يتشبه مع التشريع الذى قضى بتخفيض النصاب بالنسبة لمديرية أسوان كلها . هذا من جهة ومن جهة أخرى فلماذا لا تسمى مرشحي دائرة الدى من دفع الخمسة والعشرين جنيا بد أن أعفياهم من النصاب ؟

هل تريدون أن من يرشح نفسه فى دائرة الدى يدفع ٢٥ جنيا ومن يرشح نفسه من دائرة من باقى دوائر المديرية يدفع ٥٠ جنيا ؟

المقرر — نعم .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لماذا لا يخفض التأمين كما خفضت الضريبة ؟

الرئيس — ذلك لمنع المشايخين وغير الأكفاء أمثال الخدم واليوافين من أن يتقدموا لترشيح .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ان التشريع لا يستقيم لأننا أعفينا مرشحي الدى من الضريبة ونخفضناها الى الثلث بالنسبة لمرشحي باقى مديرية أسوان فلماذا لا يعاملون معاملة استثنائية فى التأمين ؟

الرئيس — لكن لا يسهل للعلماء وأطباء المهن فى الترشيحات .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أرى من الظلم بقاء النص على ما هو عليه فان من يرشح نفسه من سكان هذه المديرية لا يستطيع الحصول على مبلغ الخمسين جنيا ، ولذا أقترح تخفيضه

التأمين لم يرضى مديرية أسوان الى الصف تمسبا مع الضريبة واعفاء مرعى الفرد من التأمين كما صوغوا من الضريبة .

الرئيس — من يوافق على رأى حضرة الشيخ حسن عبد القادر فليفضل بالوقوف ؟
لم يقف أحد .

الرئيس — الآن وقد انتهينا من المناقشة في فقرات المادة الثالثة وقد أقر المجلس كل فقرة منها عقب المناقشة فيها ، فهل توافقون على المادة في مجملها ؟
لم يترشح أحد .
أقرت المادة .

المادة الرابعة

فيما عدا ما هو مذكور في المادة السابقة تطبق أحكام الباب الثانى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٦ الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النواب وما يدخل عليها من التعديلات على انتخاب أعضاء مجالس المديريات وفي حالة انتخاب عضوين عن دائرة واحدة يكون للناخب صوت لكل عضو ولا يجوز له أن يخصص الصوتين في مرشح واحد .

غير أنه يجب أن ترسل احدى نسختي محضر الانتخاب المنصوص عليهما في المادة ٥٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ الى المديرية مع جميع أوراق الانتخاب في اليوم التالى لاعلان النتيجة على الأكثر وترسل النسخة الثانية في الوقت نفسه الى وزير الداخلية .

(أ) أضيفت العبارة الآتية الى الفقرة الأولى من مشروع الحكومة ” وفي حالة انتخاب صوتين عن دائرة واحدة يكون للناخب صوت لكل عضو ولا يجوز له أن يخصص الصوتين في مرشح واحد وسبب هذه الاضافة انما هو تعديل المادة الأولى الى أصبح بمقتضاها ينتخب عضوان عن كل دائرة انتخاب .

(ب) أضيفت عبارة ” وما يدخل عليها من التعديلات “ بعد عبارة ” الخالصة بانتخاب أعضاء مجلس النواب “ الواردة في الفقرة الأولى .

١ — مناقشات مجلس النواب

(١) جلسة ١٠ يناير سنة ١٩٢٨

المقرر — سأتلو على حضراتكم نص المادة الرابعة مع العبارة التي أضافها اللجنة على آخر الفقرة الأولى :

” فبما عدا ما هو مذكور في المادة السابعة تطبق أحكام الباب الثاني من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٦ الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النواب على انتخاب أعضاء مجالس المديرات ، وفي حالة انتخاب عضوين من دائرة واحدة يكون للتأخب صوت لكل عضو ولا يجوز له أن يصمر الصوتين في مرشح واحد .

غير أنه يجب أن ترسل إحدى نسختي محضر الانتخاب المصوص عليهما في المادة ٥٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ الى المديرية مع جميع أوراق الانتخاب في اليوم الثاني لاطلاق النتيجة الى الأكثر وترسل النسخة الثانية في الوقت نفسه الى وزير الداخلية .

والسبب الذي دعا اللجنة الى اضافة العبارة الأخيرة الى الفقرة الأولى من هذه المادة هو ما قرره المجلس من انتخاب عضوين لكل دائرة .

ابراهيم الملباوى بك — هذه الاضافة التي يشير اليها حضرة المقرر تخضع الى التفسير . لأنه قد يجوز أن التأخب يريد انتخاب شخص واحد وأعطى له صوتين فهل يلغى انتخابه لأنه أعطى صوتين لمرشح واحد ؟

المقرر — يعتبر أنه أعطى لمرشح صوتا واحدا .

ابراهيم الملباوى بك — اذن ثبت هذا التفسير بالمضيق .

أحمد زمزى بك — المقصود بهذه الاضافة — وهو واضح في العبارة المضافة — أن التأخب اذا أعطى صوتين لمرشح واحد يعتبر أنه أعطاه صوتا واحدا وطبعا اذا أعطى صوتا واحدا لمرشح واحد يعتبر له هذا الصوت فكل هذا أرى أن عبارة اللجنة مستقيمة وواضحة .

ظلى ابراهيم افندي — ما دام قد قرر المجلس أن ينتخب عضوان لمجلس المديرية عن كل دائرة فلا أرى داعيا لأن تذكر كلمات ”في حالة انتخاب عضوين عن كل دائرة“ لأن هذه هي الحالة على السوم .

المقرر — ان النص كامل وقد يحصل أحيانا أن يجري انتخاب عضو واحد ثا في حالة الانتخابات التكميلية عند وفاة أحد الأعضاء .

عمر عرفاني — العبارة التي أضافتها اللجنة إلى هذه المادة لا محل لها لأنه لا توجد حالة من الأحوال يخصص فيها صوت الناخب في عضو واحد .

تنص العبارة المذكورة على أنه لا يجوز للناخب أن يخصص الصوتين في مرشح واحد ومعنى هذا أن تصويته في هذه الحالة قد يكون باطلا وهذا هو الغرض المقصود ولأجل أن يستقيم المعنى أرى أن تستبدل بهذه العبارة عبارة أخرى صحيحة فيقال مثلا " فإذا أعطى الناخب صوتين لمرشح واحد لا يحسب له إلا صوتا واحدا " .

وأرى يا حضرات الأعضاء باعتبارنا أعضاء مجلس تشريعي ألا نعتمد في القوانين التي نضعها على التفسير في المضايقات بل يجب أن يكون نص القانون صريحا لا يحتمل التأويل .

على إبراهيم اندي — أقترح أن يكون نص العبارة المضافة هكذا " ولا يجوز للناخب أن يعطى أكثر من صوت لمرشح واحد " .

المقرر — إن النص الذي وضعت اللجنة يشمل هذا المعنى إلا أنه يحتمل جميع القروض أيضا . عبد المقصود حبيب بك — أرى أن نضم كل دائرة إلى قسمين ويختص نائب في مجلس المديرية من كل قسم .

الرئيس — ماذا يقول حضرة وكيل الداخلية في هذا الاقتراح ؟

وكيل الداخلية — أرى أن هذا مستحيل التنفيذ ، أمن أجل تغيير نص يسير في من مادة ينير أساس القانون ؟

أحمد رمزي بك — إن احتساب الأصوات لا دخل له في موضوع هذه المناقشة لأن الناخب قد يعطى صوته لمرشحين اثنين ومع ذلك يلغى انتخابه لتوقيه على ورقة الانتخاب لأسباب أخرى ولقد أرى أن النص الذي وضعت اللجنة كاف وظاهر وشامل لكل الاحتمالات وأرى أن نوافق عليه هيئة المجلس المقرر .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على المادة الرابعة بعد الإضافة التي أدخلتها اللجنة عليها ؟

(موافقة عامة) .

(ب) بحلطة ٢٣ يناير سنة ١٩٢٨

الرئيس — قدم حضرة الضوا المحترم أحمد رمزي بك اقتراحا بتعديل هذه المادة هذا
نصه :

" أقترح إضافة عبارة (وما يدخل عليها من التعديلات) في المادة الرابعة بعد كلمة (أعضاء مجلس النواب) نصير المادة كما يأتي :

المادة الرابعة

فيأعد ما هو مذكور في المادة السابعة تطبق أحكام الباب الثاني من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٦ إضافة باختيار أعضاء مجلس النواب وما يدخل عليها من التعديلات على انتخاب أعضاء مجالس المديرية ، وفي حالة انتخاب عضوين عن دائرة واحدة يكون للتأخر صوت لكل عضو ولا يجوز له أن يحضر التصويتين في مرشح واحد .

غير أنه يجب أن ترسل إحدى نسختي محضر الانتخاب المتخصص عليهما في المادة ٥٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ إلى المديرية مع جميع أوراق الانتخاب في اليوم التالي لإعلان النتيجة على الأكثر وترسل النسخة الثانية في الوقت نفسه إلى وزير الداخلية .

المقرر — لا يرى مانعاً من قبول هذا التعديل .

الرئيس — اذن توافقت حضراتكم على المادة الرابعة بعد تعديل حضرة أحد رمزي بك ؟
(موافقة عامة) .

المادة الخامسة

تتبع أحكام الباب الخامس من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ في الجرائم التي تقع في انتخاب أعضاء مجالس المديرية أو بسببه .

مناقشة مجلس النواب

مجلس ٢٣ يناير سنة ١٩٢٨

الرئيس — قدم حضرة أحد رمزي بك اقتراحاً بإضافة عبارة "وما يدخل عليه من التعديلات" بعد عبارة "رقم ١١ لسنة ١٩٢٣" على هذه المادة .

أحد رمزي بك — أرى هذا المشروع يتبع في أحكامه قانون الانتخاب العام رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ فيجوز أن يبدل هذا القانون بأن ينص فيه على جرائم غير الواردة في القانون الحالي . فان لم نشر بأن هذه الجرائم تعتبر في مشروع القانون الذي ننتظره الآن حصل خلاف بين القانونيين ويمكن أن ينشأ بعض الجرائم بدون عقوبة . في قانون الانتخاب لمجالس المديرية يتخلل الحال في قانون الانتخاب للبرلمان .

المقرر — يصبح الخطا حصل تعديل في قانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ أن يقدم اقتراح بتعديل قانون الانتخاب لمجالس المديرية بما يجعل القانونيين متساويين .

أحمد رمزي بك — يقول حضرة المقرآنه اذا عدل قانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ فلما نصح من النص في تعديله على أن هذا التعديل يسرى على مجالس المدير يات وأنا لا أرى ذلك إذ أن الأسهل والأصح أن نثبت النص الذي اقترحه هنا .

المقرر — انى لم أذكر ما فهمه حضرة العضو المحترم بل انى قصدت أنه اذا عدل قانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ يصح لأى نائب من حضراتكم أو الحكومة أن تطلب تعديل قانون الانتخاب لمجالس المدير يات .

وكيل وزارة الداخلية — أرى أن هذا التعديل سابق لأوانه وأن كل تعديل يرى ادخاله في المستقبل على قانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ يصح أن ينص فيه على تطبيقه على قانون الانتخاب لمجالس المدير يات .

أحمد رمزي بك — انى لا أرى جرمه يصح اعتبارها كذلك في قانون الانتخاب لبرلمان ولا يصح اعتبارها جرمه في قانون الانتخاب لمجالس المدير يات وعلى ذلك فلا أرى اعتراض مثل الحكومة وجبها .

راغب اسكندر افندي — أرى أن يؤخذ رأى المجلس على التعديل الذى اقترحه حضرة أحمد رمزي بك في المادة الرابعة .

الرئيس — قد أخذ الراعى في ذلك ولم يعارض أحد في التعديل وكانت الموافقة عامة .

أحمد رمزي بك — انى متنازل عن التعديل الذى قدمته المادة الخامسة .

الرئيس — هل يوافق المجلس على بقاء المادة الخامسة على أصلها ؟
(موافقة عامة) .

المادة السادسة

لكل ناخب أن يطلب ابطال الانتخاب الذى حصل في دائرته بمرضيه يقدمها الى المدير تشمل على الأسباب التى يبنى عليها الطلب . ويكون توقيع الطالب مصدقا عليه . ويجب تقديم الطلب في الخمسة عشر يوما التالية لاعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر .

ويجوز كذلك لكل مرشح أن يطلب بالطريقة عينها ابطال الانتخاب الذى أعلن في الباترة التى رشع نفسه عنها .

ويرسل المدير في الثانية الأيام التالية طلب ابطال الانتخاب الى رئيس نيابة المحكمة الابتدائية الكتلتين بملفاتها مجلس المديرية وهو يقدمه الى المحكمة المذكورة للفصل فيه .

أنشئت كلمة "فصل فيه" الى الفقرة الأخيرة من مشروع الحكومة .

مناقشة مجلس النواب

بجلسة ١٠ يناير سنة ١٩٢٨

راغب اسكندر افندي — أرى إضافة البقرة الآتية على آخر المادة وهي "لفصل فيه" .
القرار — لا مانع لدى اللجنة من ذلك .

عبد الحميد عبد الحق افندي — أريد أن أسأل حضرة المقرر عما إذا كانت اللجنة قد بحثت فكرة ما إذا كان لكل مجلس أن ينتظر في صحة نيابة أعضائه وأظن أنه يستحسن إعطاء هذا الحق لمجالس المديرية أسوة بمجالس النواب .

المقرر — ناقشت اللجنة هذه المسألة في هذا الباب وفي باب سقوط العضوية فوجدت أن هناك فرقا كبيرا بين مجلس النواب الذي هو هيئة تشريعية وبين مجلس المديرية الذي يتخبط بالطريقة التي مرضت على حضراتكم . فجلس النواب باعتباره مجلسا تشريسياً ترك له الفصل في صحة نيابة أعضائه ، أما مجلس المديرية فليست مترافرة فيه الشروط التي تنوافر في مجلس النواب لهذا لم يمنح هذا الحق .

عبد الحميد عبد الحق افندي — لا نزاع مطلقا في أن مجلس المديرية مجلس نيابي يتخبطه الشعب كما يتخبط مجلس النواب . ولم ينكر أحد صفته التشريعية حتى أولئك الذين قالوا أنه مجلس تنفيذي ومثلون حضراتكم أن التشريع الجديد قائم على مبدأ فصل السلطات . وهذا المبدأ يقضى أن كل مجلس ينتظر في صحة نيابة أعضائه .

أحمد رمزي بك — أريد أن تدون الأسباب الحقيقية التي من أجلها يفصل البرلمان في صحة نيابة أعضائه ، هذه الأسباب هي أن البرلمان هيئة تشريعية لما حق المراقبة على الهيئة التنفيذية . والسلطة القضائية معتمدة جزءا من السلطة التنفيذية ، فلا يجوز أن تحكم السلطة التنفيذية في السلطة التشريعية لأنها ملقة منافية لما ، أما مجلس المديرية فهو جزء من السلطة التنفيذية في الواقع فلا مانع — بل من مصلحة أعضائه — أن يفصل القضاء في صحة نياباتهم .

الزئيس — هل توافقون حضراتكم على نص المادة السادسة مع إضافة عبارة "لفصل فيه" على آخر المادة ؟

(موافقة عامة) .

المادة السابعة

يجوز لوزير الداخلية أن يطلب أيضا إبطال الانتخاب بكتاب يصل إلى رئيس النيابة مشتملا على الأسباب التي يبنى عليها الطلب وذلك في الخمسة عشر يوما التالية لإعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر

التعديلات التي أدخلت على المادة كما وردت في مشروع الحكومة هي :

(أولا) أعطى حق طلب الإبطال لوزير الداخلية بدلا من المدير .

(ثانيا) أبدلت عبارة " بكتاب يرسله الى رئيس النيابة " بعبارة " بكتاب يصل الى رئيس النيابة " .

مناقشة مجلس النواب

بجلسة ١٠ يناير سنة ١٩٢٨

محمد يوسف بك — أقترح حذف هذه المادة لأن قانون الانتخاب القديم الصادر في سنة ١٩١٣ نص في المادة ٤٩ منه على ما يأتي :

" لا يجوز طلب إبطال الانتخاب الا لوزير الداخلية أو لأحد النائعين في المديرية أو المحافظة التي حصل الانتخاب المعلن عليه فيها . ويجب أن يذكر في الطلب الأسباب التي بني عليها وأن يقدم بالكتابة الى رئيس الجمعية التشريعية ان كان الطلب متعلقا بانتخاب أحد أعضائها أو الى المدير ان كان متعلقا بانتخاب أحد أعضاء مجلس المديرية وذلك في تمهنية أمام من تاريخ اعلان الانتخاب " .

فهذه المادة قد أعطت لوزير الداخلية حق الطعن في انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية وبمجالس المديريات . ولما صدر الدستور المصري ووضعت قانون الانتخاب الجديد حرم وزير الداخلية من حق الطعن بالنسبة لأعضاء البرلمان . ولما أرادت الحكومة وضع مشروع جديد لمجالس المديريات ، وهو التشريع الذي ننظره الآن ، أثبتت طريقة قانون الانتخاب القديم ولكنها أعطت الحق للمدير بدلا من وزير الداخلية . فبقا . هذا الحق سواء أكان للمدير أم الوزير لا ينبغي مطلقا مع روح الدستور الذي حرم الوزير منه وقصره على النائعين والمرشحين ، كما فهم ذلك في سنة ١٩١٣ لما كانت المجالس شورية والحكومة مطلقة لها أن تعمل بما تراه المجالس أو لا تعمل به . أما الآن بعد صدور الدستور اتي منح الناس حقوقا والتي حدا بالشارع الى حرمان الوزير من هذا الحق في قانون الانتخاب الصادر في سنة ١٩٢٣ ، فالقول والمعلق يقضيان بحذف هذا النص من قانون مجالس المديريات . ونحن نفهم أن الغرض من وضع ذلك النص في الزين الماضي هو التحكم في الانتخابات التي كانت تحصل وقتئذ ، فكان للمدير اذا لم يرض عن شخص أثبت طعن في انتخابه . ولكن ما شأن المدير الآن بإحضرات النواب ؟ لقد كان الطعن في القانون القديم من حق الوزير . أما الآن فيراد منحه للمدير وهذا تهقير لا يمكن أن قبله بأي حال من الأحوال .

ان الوزير أو المدير لا يمكنه أن يطعن في انتخاب الشيوخ أو النواب وإنما ذلك من حق النائعين والمرشحين فكيف يراد وضع هذا النص في التشريع الجديد ؟

انظروا حضراتكم الى الخطر الذى يمكن أن يحدث اذا بقيت هذه المادة . انظروا مثلا الى أسباب بطلان الانتخاب تمجدا أن الجمع الانتخابية تثبت بالية ، وأقول بل أعتقد أن كل مدير يمكنه أن يوجد شهودا كما يشاء لاثبات تلك الجمع ، وبذلك يتوصل الى ابطال انتخاب من يريده من الأعضاء (تصفيق) .

ما ذا يكون الحال يا حضرات الزملاء . اذا تقدم المدير يعلن ضد أحد الأعضاء ونقض المحكمة صحة الانتخاب ؟ كيف يجلس العضو بجانب هذا المدير وكيف يشاركه فى رأى !
لم يقتصر الأمر على هذا بل أعلى المدير الحق فى أن يطلب اسقاط أى عضو لأى سبب يدعيه .

فلذلك أرى من حضراتكم أن توافقون على حذف هذه المادة (تصفيق) .

عمود بك حسن (وكيل الداخلية) — اذا كنت فهمت ما قرره حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك يكون معنى ما قاله أنه يريد أولا عدم جواز الطعن فى الانتخاب الا من صاحب الشأن وهو النائب أو المرشح ، وأنه يحرم ذلك على السلطة التنفيذية سواء أكلت فى يد الوزير أم المدير . فهل جعل حق الطعن للوزير يقتل ذلك حضرة العضو المحترم ؟

محمد يوسف بك — لا أنيل هذا أيضا .

عمود بك حسن (وكيل الداخلية) — ان أسباب الطعن فى الانتخاب أسباب عامة ومتنوعة ومنها ما هو دقيق جدا قد يغوت التامحين فهمه بل قد يغوت المرشحين أيضا ولما كانت مسائل الانتخاب من أمس الأمور بالنظام السام بهم الحكومة وبنهم المجلس وكل ذى شأن ألا يدخل فى الانتخاب دسيس ولا يدخله شخص بطريقة مزيفة — فلتأنيذا هذه الحالة بطلنا للسلطة التنفيذية حق الطعن فى الانتخاب .

يقول حضرة النائب المحترم ان هذا الحق لا يوجد بالنسبة لأعضاء مجلس النواب . هذا صحيح لأن مجلس النواب أقام من قسمة دقيا على صحة عملية الانتخاب . فقرر خلاف لما قرره مجلس الشيوخ أن له الحق فى أن ينظر فى صحة نيابة أعضائه ولو لم يعلن طاعن . وهذا لا يقتضى لماكم إذ ليس لماحق التعرض من نقاء نفسها لعملية انتخاب حتى ولو تبين لها من أوراق عملية أخرى أنها عملية باطلة من كل الوجوه ، لأن هناك فارقا كبيرا بين لحظة التشريع وسلطة القضاء فالأخيرة لا تعمل الا لادافع اليها الأمر بخلاف الأولى فانها تعمل من نقاء نفسها .

لهذه الأسباب رأيت أنه قد يغوت التامخين أن يخلصوا وأنه قد يوجد من الأسباب ما يبرز هذا الطعن فأجبت السلطة التنفيذية أن طعن ، ولو كانت هى التى ستولى الفصل فى الطعن .
لكان للاعتراض محل أما وأنه سيجهده الى القضاء فلا أنهم معنى لهذا التعريف مطلقا (تصفيق) .

أما أن يعهد بهذا الحق للدير أو الوزير فهذه مسألة ثانوية لأن المدير إنما يصل تحت إشراف
وصفاية وزير الداخلية وهو مسئول أمام حضراتكم فلا خوف مطلقا من أن يسرف أو يكيد .
لهذا أرى أن المصلحة العامة تقتضي بأن يوجد هذا النوع من الطعن في الانتخاب ، وإذا كان
المجلس متشوقا من أن يعهد به الى المدير فالحكومة لا ترى مانعا من أن يعهد به الى الوزير .
ابراهيم الحلبي بك — توجد في الواقع ظروف كثيرة تحتاج فيها الى الهيبة على الانتخابات
وهذه الظروف قد لا يدركها الناخبون خصوصا اذا كانت متعلقة بالجنسية المصرية مثلا . وكذا
يسلم أن مسألة الجنسية المصرية لم تحل بعد وإذا حلت فليس من المفروض أن يفهمها عامة الشعب
الذى قد يجهل معرفة جنسية بعض الزلاء الأجانب أو المصريين التابعين للدول الأجنبية . فاذا
وجدت هذه الظروف كان من الواجب ، لمصلحة النظام العام ، أن تشرف يد عالية على هذه
الانتخابات . أما التخوف الذى أشار اليه حضرة النائب المحترم محمد بك يوسف فلا محل له الآن
لأن الحكومة الحالية تحتل فيها روح البرلمان والمديرون هم وكلاهما فى الأقاليم . فلا غنى عن
الافتراض يؤدى بنا الى حد أن نقول ان المدير قد يحتق بوائمه القضائية ، وعلى كل حال اذا حدث
هذا الأمر فن الذى يفصل في التحقيقات الخاصة بهذه الجرائم ؟ أليس هو القضاء الذى يميز
بين البت والتميز !

ونحن صفتنا المهتمين على السلطة التنفيذية لا يجوز لنا عند كل تسرع نظره أن تحتل
أمامنا الخوف من رجال الادارة اذ أنه لا يجب الخلط بين الزمن الماضى والزمن الحاضر لأن
رجال الادارة في الوقت الحاضر مفروض فيهم أنهم يمثلون الروح العالية التى يمثلها البرلمان . وفى
لا أرى مجالاً لتشبيه مجالس المديريات بمجالس النواب لأنه كما قال سعادة وكيل الداخلية :
يجوز لمجلس النواب أن يحقق من صحة نيابة أعضائه ويحكم بطلان انتخاب أحد أعضائه من
تلقاء نفسه ، بخلاف مجالس المديريات فقد ترك الفصل في صحة نيابة أعضائها للحاكم لأن
فيها الضمان الكافى . ولهذا أرى أن يبقى هذا الحق للدير .

القرار — من القريب أن حضرة محمد بك يوسف من أغلبية اللجنة التى أقرت هذا الرأى ثم
يأتى هنا ويستعرض . على كل حال ليست هذه بالمرّة الأولى التى يتغير فيها رأيه .

محمد يوسف بك — لا يجوز لحضرة المقرر أن يقضى هنا ما حصل بالجنة والاحظ أن لى الحق
في الدلول عن رأى أديته . أما فيما يتعلق بالرأى الذى أبداه حضرة النائب المحترم ابراهيم الحلبي
يك فلا حظ أنه لم يجد دلالة على الأحوال التى تنفرد السلطة التنفيذية بمهرتها الاسالة بالجنسية ،
أما ما عداها من المسائل فيمكن أصحاب الشأن أن يدركوها : فان كان حضرة يريد أن يقول
ان قواعد الجنسية المصرية لا يرفعها الا الحكومة فأتى أن تصاف الى هذه المادة عبارة
"اذا كان الطعن تاما بالجنسية المصرية" .

ابراهيم الحلبي بك — ليست مسألة الجنسية هى المسألة الوحيدة بل هناك مسائل أخرى
كالنصب والتمسك الخ .

محمد يوسف بك — انى أمر على طلب حذف هذه المادة . وعلى كل حال اذا أريد تجاوزها لوجود مسائل معينة تقتضى ذلك وجب أن تبين هذه المسائل في طلب المادة .

أما القول إن تشريعنا لا يجوز أن يكون مبنيًا على أساس فكرة شريرة ضد بعض الموثقين قانئ أؤيد حضرة العضو المحترم ابراهيم الملباوى بك في ذلك ولكنى أقول انه لا يجوز أن يكون للسلطة التنفيذية قوذة وسيطرة على أعضاء مجالس المدير يات ولا أن يكون لما حق طلب بطلان عضوية هؤلاء الأعضاء ، لأن لهذه المجالس استقلالًا خاصا .

وكيل الداخلية — ان المصلحة العامة تقتضى بأن يعطى هذا الحق للسلطة التنفيذية ولا أفهم سببا — وأغلب أسباب الطعن قائمة على جرائم انتخابية — لحرمات هذه السلطة من التبليغ عن هذه ابرارهم التي لها أساس بالأمن العام .

حسن صبرى بك — لكى يستطاع الفصل فيما اذا كان للسلطة التنفيذية أن تتدخل فيما يتعلق بالطنن في انتخاب أعضاء مجالس المدير يات يجب علينا أن نعرف ما اذا كان للسلطة التنفيذية تدخل فعل في أعمال هذه المجالس ، واذا أردنا أن نعرف ذلك يجب الرجوع الى الدستور فقد جاء في المادة ١٣٣ هـ : أن ترتيب مجالس المدير يات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة تبينها القوانين ويراعى في هذه القوانين المبادئ الواردة المشار اليها وأخص بالذكر منها المبدأ الخامس وهو كما يأتى :

”تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لتع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو اضرارها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك“ .

اذن للسلطة التنفيذية بنص الدستور والمبدأ الذى يقتضى بأنه يجب أن يكون محلا لتشريع في اختصاص مجالس المدير يات أن تتدخل فعلا في عمل أقرته هذه المجالس اذا ثبت للسلطة التنفيذية أن فيه تجاوزا للاختصاص أو اضرارا بالمصلحة العامة . ان هذا التدخل في أعمال مجالس المدير يات وهو الذى أجازته الدستور بنص صريح ، يمكن أن يسمح لنا بأن نقول ان لوزير الداخلية المسئول أمام البرلمان والذى يمثل السلطة التنفيذية ، الحق كأحد أصحاب المصالح في الدائرة التي جرى فيها الانتخاب في أن يكون بصفته وزيرا لداخلية ومسئولا عن النظام العام واسطة في تبليغ طعن يراه وجبها ضد أى عضو من أعضاء هذه المجالس .

محمد يوسف بك — أؤيد أن أقول كلمة .

الزئيس — ان اللائحة الداخلية لا تجيز ذلك .

على نجيب افندي — أؤترح حذف المادة السابقة لبسب أنتموهو أن المادة ١٣ من مشروع القانون تنص على ما يأتى : ”اذا وجد أحد الأعضاء في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ سواء عرضته له أثناء نيابته أم أنها لم تصل الا بعده انتخابه تسقط عضويته وكذلك تسقط عضوية من فقد الصفات المشترطة في العضو ويكون السقوط في الأحوال السابقة بقرار من المدير الخ“ .

أذن لا معنى حقيقيا لأن يصلى للمير — طبقا لقاعدة السابعة — حق العن في الانتخاب ، لأن هذا الحق يجب أن يكون مرتبطا على نص المادة الثالثة عشرة . ولا خوف من أن يفوت الناخبين أو المرشحين تقديم العن ، إذ أن هذا متدارك دائما طبقا لقاعدة الثالثة عشرة .

المقرر — نص المادة الثالثة عشرة على حالة سقوط العضوية ، وهي تختلف اختلافا كبيرا عن حالة ابطال الانتخاب ، فضلا عن أن المسائل الداخلية في نص المادة الثالثة عشرة تختلف عن المسائل التي تترتب لها المادة السابعة ، وزيادة على ذلك فإن الحق الذى تقرره المادة السابعة موجود في جميع القوانين .

السيد عبدالمهادى عبد العزيز القصى — تريد الحكومة أن يكون للمير حق العن في الانتخاب ، وإذا كان العن من حقوق الناخبين فلا أرى ضررا من إعطائه للمير لا سيما أننا قلنا أن يكون للمير رئيس المجلس (مقاطعة) .

أصوات : لم يقبل هذا ولم يعرض عليه .

السيد عبدالمهادى القصى — هل كل حال أقترح أن يكون حق العن للمير لوزير الداخلية بدلا من المدير .

الرئيس — لدينا الآن اقتراحان الأول يحذف المادة السابعة والثاني بتعديلها وجعل حق طلب ابطال الانتخاب لوزير الداخلية بدلا من المدير .

وكل الداخلية — توافق الحكومة على التعديل الذى يبيح لوزير الداخلية طلب ابطال الانتخاب .

المقرر — كذلك توافق اللجنة على التعديل المشار إليه .

الرئيس — الموافق على حذف المادة السابعة يقف .

(وقف عدد لم يتبين منه الأغلبية من الأكثرية) .

الرئيس — أذن يؤخذ رأى بطريقة عكسية .

الموافق على عدم حذف المادة السابعة يقف .

(وقت أكثرية) .

الرئيس — الموافق على تعديل المادة السابعة بأن يكون حق طلب ابطال الانتخاب لوزير الداخلية بدلا من المدير يقف .

(وقت أكثرية) .

المقرر — أذن يصبح نص المادة السابعة كما يأتى :

”يتميز لوزير الداخلية أن يطلب أيضا ابطال الانتخاب بتكليف يصلى الى رئيس النيابة مشتملا على الأسباب التى يبنى عليها الطلب وذلك فى الخمسة عشر يوما التالية لإعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر“ .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

أحد عصمت أفندي — أقترح أن تضاف إلى المادة السابعة الفقرة الآتية نصها : "ويجب على المدرس في كل الأحوال إخطار العضو المطعون في انتخابه بأسباب الطعن قبل الجلسة بسبعة أيام على الأقل" وأرى أن هذه الإضافة ضرورية حتى يتحقق الاستيعال المنصوص عنه في المادة الثامنة ، ولا يكون هذا ميسورا إلا إذا حضر المطعون في انتخابه أمام المحكمة على استعداد للراضة .

المقرر — لا مانع من هذه الإضافة إلا أنه يستحسن أن تضاف إلى المادة الثامنة لأن المجلس أقر المادة السابعة وانتهى منها .

وكيل الداخلية — لقد نص على مسألة الإعلان في المادة الثامنة إذ تقول "تتكم المحكمة نهائيا بطريق الاستيعال وبترسيم في الطلب المقدم إليها وذلك بعد إعلان المنتخب والناخب أو المرشح الذي قدم الطلب وسماع أقوال النيابة العمومية الخ" . ونشأ به حالة الطعن في الانتخاب حالة الدعوى العمومية التي يتولى رفعها وكيل النائب العام .

أحد عصمت أفندي — إن الإعلان الذي تثير إليه المادة الثامنة خاص بيوم الجلسة .

وكيل الداخلية — إن النيابة العمومية لا تبين أسباب الاتهام في إعلان التهم .

أحد عصمت أفندي — هذا قياس مع الفارق .

الرئيس — لقد أقر المجلس المادة السابعة .

أحد عصمت أفندي — أذن أتنازل عن اقتراح إضافة الفقرة التي تلونها إلى المادة السابعة بل أن تضاف إلى المادة الثامنة .

المادة الثامنة

تتكم المحكمة الابتدائية بهيئة مدنية وبطريق الاستيعال حكما غير قابل للمعارضة ولا للاستئناف وبترسيم في الطلب المقدم إليها وذلك بعد إعلان المنتخب والناخب أو المرشح الذي قدم الطلب لابتداء أقوالهما وسماع أقوال النيابة العمومية .

ويجب على النيابة العمومية إخطار العضو المطعون في انتخابه بأسباب الطعن قبل الجلسة بسبعة أيام على الأقل .

كان نص المادة الثامنة في مشروع الحكومة كالآتي :

"تتكم المحكمة نهائيا بطريق الاستيعال وبترسيم في الطلب المقدم إليها وذلك بعد إعلان المنتخب والناخب أو المرشح الذي قدم الطلب وسماع أقوال النيابة العمومية .

وإن كان الطلب مبنا على وقوع جريمة من جرائم الانتخاب جاز للنيابة أن تقيم الدعوى العمومية أمام المحكمة عنها مند كل شخص له يد في الجريمة . وتتكم المحكمة حينئذ في الدعوى بحد حكما واحدا" .

مناقشات مجلس النواب

(١) بمجلس ١٠ يناير سنة ١٩٢٨

ابراهيم الملباوى بك — هل يحكم فى اللجنة نهائيا من درجة واحدة ؟

المقرر — نعم . وقد خطر لنا اعتراض له وبجاءه وهو حرمان المتهم من درجة استثنائية ، ووافقت اللجنة على النص الوارد بالمشروع لأسباب عديدة منها :

١ — الاسراع فى الفصل فى حصة الانتخاب وفى الدعوى الجنائية .

٢ — التفادى من التناقض الذى يقع لو فصلت دعوى ابطال الانتخاب من الجريمة .

أما اذا نظرت دعوى ابطال الانتخاب على حدة ودعوى اللجنة على حدة فيحتمل أن تحكم المحكمة المدنية بصحة الانتخاب ، بينما تحكم بحكمة البائع ببراءة المتهم وفى هذا ما فيه من التناقض البين الذى يودى الى زعزعة الثقة بالأحكام النهائية .

وفضلا عما تقدم فإن فى نظر القضاة ما أحاطة المحكمة بجميع الظروف التى تمكنها من الفصل فيها . أما الاعتراض بحرمان المتهم من الدرجة الثانية فردنا عليه أن هذا ليس بدعة فى التشريع ، بل أن القانون العام يميز نظر اللجنة المرتبطة بجناية أمام محكمة الجنايات التى تفصل فيها نهائيا . وعلى كل حال فإن الفرض هو عدم الوقوع فى التناقض بين الأحكام .

ابراهيم ممتاز افندى — نص المادة الثامنة على أن تحكم المحكمة بسد اعلان المنتخب والناخب أو المرشح الذى قدم الطلب الخ . فهل يكون الاعلان طبقا لقانون تحقيق الجنايات ؟ وكيف الداخلية — نعم .

ابراهيم ممتاز افندى — يؤخذ من نص المادة الثامنة أن الذى يتولى رفع الدعوى والمرافعة فيها هى النيابة العمومية ، وقد أشارت المادة الى وجوب سماع أقوال النيابة العمومية ولكنها أغفلت الإشارة الى حق المرشح أو الناخب فى ابداء أقواله . فهل معنى هذا أنه لا يميز له الحق ولا ابداء أقواله ؟

وكيل الداخلية — إن له الحق فى ابداء أقواله وفى توكيل محام للدفاع عنه .

ابراهيم ممتاز افندى — أرى من المستحسن أن تضاف فقرة بهذا المعنى الى المادة الثامنة من النص والا بهام ، وسأقدم اقتراحا بهذا الخصوص .

عمر عرافندى — أفرع حلف الفقرة الثانية من المادة الثامنة لأنها تتيح للنيابة العمومية ، اذا كان الطلب مبنيا على وقوع جريمة انتخابية ، أن تقيم الدعوى العمومية أمام المحكمة فيها . وفى هذه الحالة تحكم المحكمة حكما واحدا نهائيا فى الدعوى . وأرى فى ذلك خطرا عظيما على المتهم الذى له الحق طبقا للقاعدة العامة فى التشريع فى أن تنظر التهمة ، وهى جنحة أو دسيسة ،

اذ التبع أن يقدم المتهم بجنحة الى المحكمة الجزئية ، وله الحق بعد صدور حكمها أن يستأنف أمام المحكمة الكلية . وليس لهذه القاعدة استثناء إلا بعض مسائل معينة محددة لا يصح التوسع فيها ، وهذه الاستثناءات هي جنح الصحافة والنشر والجنح المرتبطة بجنائيات اذ نص القانون العام على تقديمها الى محاكم الجنائيات .

يقول حضرة المقرر ان السبب في نظر هذه اللجنة الانتخابية أمام المحكمة الابتدائية هو الخوف من تناقض الأحكام ، ولكني أرى أن الضرر الذي قد ينشج من هذا التناقض أهون بكثير من الضرر الذي ينشج من حرمان المتهم من إحدى درجتي المحاكمة .

ان مجلس النواب الحق في الفصل في صحة انتخاب أعضائه ، وقد يكون القرار الذي يصدره في أحد الطعون غافقا لما قد تحكم به محكمة الجنح في الجزية الانتخابية التي يخ طها العطن . ومع ذلك لم يقل أحد انه يجب أن ينظر المجلس في الجزية الانتخابية متنا تناقض الأحكام . لكل ما تقدم أقترح حذف الفقرة الثانية من المادة الثامنة .

بعد يوسف بك — تنص المادة الثامنة على أن "المحكمة" تحكم نهائيا ، ولكنها لم تبين الدائرة التي تنظر في طلب ابطال الانتخاب ومن المعلوم أن المحاكمة الابتدائية دوائر بدنية وأخرى جنائية وأرى من المستحسن أن تنظر قضايا ابطال الانتخاب أمام الدوائر المدنية لاسيما أن العطن في الانتخاب يعني في أغلب الأحوال على مسائل تتعلق بالاجراءات .

و يتدرأ ان يعني العطن على ارتكاب جريمة انتخابية كما ثبت ذلك من نظر الطعون التي قدمت في انتخاب أعضاء البرلمان .

هذا من جهة ومن جهة أخرى أرى وجوب النص على حق الطعون في انتخابه في الدفاع عن نفسه لأن المادة الثامنة بصيغتها الحالية لا تنص الا على سماع أقوال النيابة العمومية .

ومن جهة ثالثة أرى أن الفقرة الثانية من المادة الثامنة مخالفة لتشريع العام اذ أنها تنص على نظر الجزية الانتخابية أمام المحكمة الابتدائية لأول مرة ، مع أن القانون العام أعطى المتهم في جنحة الحق في أن تنظر أمام درجتين ، فضلا عن حقه في رفع الأمر الى محكمة التضر والارام ، ولا أرى سببا في اخطاء الجرائم الانتخابية التي تقع في انتخاب أعضاء مجالس المديرات حكما غافقا لجرائم التي تقع في انتخاب أعضاء البرلمان .

لهذا السبب أقترح تعديل المادة الثامنة وسأقدم الاقتراح كتجاية .

ابراهيم الملباوى بك — سأقتصر في كلامي على حق المحاكم في نظر قضايا الجنح والحكم فيها نهائيا لأول مرة .

ان الأمثلة التي ذكرها حضرة المقرر والتي أشار اليها ورة عليها حضرة الأستاذ عمر عمر مختلفا اختلافا كبيرا عن الحالة التي نحن بصدددها ، اذ أنه لا خطر مطلقا من أن تحكم محكمة الجنائيات في جنحة ما ، لأن القروض في محاكم الجنائيات أنها أكبر هيئة قضائية ، كما أنه مفروض أيضا أن أعضائها أكثر دقة وإطلاعا .

أما في الحالة التي نحن صدها فقد قدمت الفقرة الثانية من المادة الثامنة قواعد التشريع العام التي تقتضي بأن الذي يحقق بصفة لا يجوز له أن يحكم فيها ، ولكن المادة المذكورة تعطي المحكمة الابتدائية حق تحقيق اللجنة والحكم فيها .

أما خوف اللجنة من تناقض الأحكام فلا أراه وجها لأنه من الصعب تلافى وقوع هذا التناقض ، كما يحدث كثيرا أمام المحاكم ، إذ قد يظن بالتزوير في عقد أمام المحكمة المدنية فتقضى بزيوره ولكن يحتل عند ما يقدم المتهم الى محكمة الجلس أن تحكم بإدانة من تهمه التزوير . فهل يجوز لنا أن نهدم أسس التشريع خوفا من وقوع تناقض بين الأحكام ؟ لأعلن هذا جائزا .

هناك مسألة أخرى وهي أن إبقاء النص على حاله يجعل المحاكم الابتدائية مختصة بالحكم نهائيا في الجنايات إذا كان الطعن في الانتخاب مبنيا على إعطاء رشوة لأحد الموقوفين . لهذا يجب حذف الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة ، خصوصا أنه لا ضرر مطلقا من تعطيل الفصل في الطعن في صحة الانتخاب حتى يفصل في اللجنة .

يوسف أحمد البديوي افتى — اني أؤيد رأي حضرة الأستاذ عمر عمر افتى وأؤيد على الأسباب التي ذكرت أن المادة الخامسة من قانون الانتخاب تنص على أن يوقف استكمال الحقوق الانتخابية في جرائم معينة لمدة خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائي . فليفت نوبت بين هذا التشريع وبين التشريع الجديد الذي يراد به أن يصدر حكم نهائي من درجة واحدة .

ومن جهة أخرى فإن الحرمان من الحقوق السياسية أمر خطير فلا يصح مطلقا أن يحرم شخص من حقوقه الانتخابية بناء على حكم صادر من درجة واحدة بل يجب أن تصان تلك الحقوق بأن نتاح له الفرصة للاستئناف حتى إذا ما صدر حكم نهائي ترتب عليه تلك النتائج الخطيرة الواردة في قانون الانتخاب .

الرئيس — ورد اقتراح من حضرة النائب المحم عمر عمر افتى هذا نصه :
" أقرح إلغاء الفقرة الثانية من المادة الثامنة " .

وبكل الداخلية — فقد جعلنا إقامة الدعوى العمومية جوارزا للنيابة وصعدى من الأدلة القانونية ما يسمح بتأييد ذلك ولكن مع هذا أفوض الرأي لمئة المجلس المقرر .

المقرر — فقد أبدت الأسباب التي من أجلها وافقت اللجنة الحكومة على النص الذي قدمته وعلى كل حال فالرأي الأعلى للمجلس .

الرئيس — الموافق على اقتراح الأستاذ عمر عمر الخالص بإلغاء الفقرة الثانية من المادة الثامنة يقف .

(بقت أعلىة)

الرئيس — أذن تم حذف الفقرة المذكورة .

والآن أطرح على حضراتكم الاقتراحات لتلخيص الفقرة الأولى من المادة الثامنة :

أولاً — اقتراح حضرة النائب المحترم أحمد عصمت أفندي رحمه :

” أقترح إضافة الفقرة الآتية الى المادة الثامنة :

« ويجب على النيابة العمومية في كل الأحوال إخطار النضو المحضون في انتخابه بأسباب الطعن قبل الجلسة بسبعة أيام على الأقل »

ثانياً — اقتراح حضرة النائب المحترم إبراهيم ممتاز أفندي رحمه :

” أقترح أن تضاف الى المادة الثامنة العبارة الآتية :

ويتبع في هذه الدعوى الإجراءات المنصوص عنها في قانون المرافعات وللتعقيب والنائب أو المخرج الحق في صياح أقواله بنفسه أو من ينوب عنه .

المقرر — أرى أن يكفي - حضرة الأستاذ إبراهيم ممتاز - إثبات الاقتراح في مضبطة الجلسة وكل وزارة الداخلية — أن المحكمة لا تتبع طبعاً في هذه القضايا إجراءات خاصة بل تطبق أما قانون المرافعات أو قانون تحقيق الجنايات .

إبراهيم ممتاز أفندي — أن متنازل من هذا الاقتراح اكتفاء بإثباته في المضبطة وبما أمثت من أقوال سعادة وكيل الداخلية .

الرئيس — الاقتراح الثالث مقدم من حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك رحمه :

” أقترح تعديل المادة الثامنة كما يأتي :

تحكم الدائرة المدنية بالحكمة الابتدائية حكماً انتهائياً بطريق الاستعجال وبشر رسوم في الطلب المقدم إليها بعد صياح أقوال الطاعن والنضو المنتخب والنيابة العمومية .

وإذا كان الطلب مبني على وقوع جريمة من جرائم الانتخاب جاز للنيابة أن تقيم الدعوى العمومية للحكم فيها بالطرق المعتادة وفي هذه الحالة يجب إرجاء الفصل في طلب إبطال الانتخاب الى أن يصير الحكم في الجريمة انتهائياً .

هذا الاقتراح يشمل قسمين ، وقد اتينا من القسم الثاني منه لأن الفقرة الثانية من المادة الثامنة قد وافق المجلس على حذفها .

ويعين أن نوجز أخذ الرأي على التعديلات لتلخيص بالفقرة الأولى من المادة الثامنة الى الجلسة التالية .

(ب) بيجلسة ١١ يناير سنة ١٩٢٨

المقرر — وصلنا بالأمس الى اقرار المجلس حذف الفقرة الثانية من المادة الثامنة .

وقد تقدمت عدة اقتراحات ترمي الى تعديل هذه المادة أهمها اقتراح حضرة محمد يوسف بك الذي يرمي الى جعل الدائرة المدنية بالحكمة الابتدائية هي المختصة بنظر الطعن ولا مانع لدى اللجنة من الموافقة على هذا التعديل لأن العمل جارٍ بذلك الآن .

الرئيس — أطلع على حضراتكم اقتراح حضرة محمد بك يوسف الذى يشير اليه حضرة المقرر :
” اقترح تعديل المادة الثامنة كما يأتى : تحكم الدائرة المدنية بالحكمة الابتدائية حكما انتائيا
بطريق الاستصبال وبغير رسوم فى الطلب المقدم اليها بعد سماع أقوال الطاعن والضوء المنتخب
والنيابة العمومية .

واذا كان الطلب مبنا على وقوع جريمة من جرائم الانتخاب جاز للنيابة أن تقيم الدعوى
العمومية لهم فيها بالطرق المعتادة وفى هذه الحالة يجب ارجاء الفصل فى طلب ابطال الانتخاب
الى أن يصير الحكم فى الجريمة انتائيا“ .

هل توافق اللجنة على هذا النص ؟

المقرر — لا مانع لدى اللجنة من المراقبة على الشرط الأول من الاقتراح أما فيما يخص
بالشرط الثانى منه فقد سبق أن تقدم اقتراح من حضرة ابراهيم ممتاز افندى مماثل له فى الجلسة
الماضية وبعد المناقشة تنازل عن اقتراحه اكتفاء بما ورد فى المضبطة من التفسير وهو أن الاعلان
يستلزم سماع الأقوال وبعد هذا التفسير لا ترى اللجنة معلا لاقتراح حضرة محمد يوسف بك .

الرئيس — اذا لم يحضر الطاعن ولا المظنون فيه فهل تفصل المحكمة أم لا تفصل فى الدعوى .

محمد يوسف بك — تفصل المحكمة فى حالة حضور الطاعن بعد سماع دفاعه واذا لم يحضر
تفصل غيابيا .

المقرر — من أجل هذا رأت اللجنة الاكتفاء بما أثبت فى المضبطة من التفسير ولهذا تنازل
حضرة ابراهيم ممتاز افندى عن اقتراحه .

محمد يوسف بك — اذا كنا متفقين فى أن الضوء المنتخب الحق فى أن يدافع عن نفسه
فلماذا لا تثبت هذا الحق له بالنسب عليه فى أصل المادة والمساءلة لا تكلفنا الا اضافة جملة واحدة
فيقال ” بعد سماع أقوال الطاعن والضوء المنتخب“ .

والذى أقصده من هذا التبديل اثبات حق المظنون فيه فى الدفاع عن نفسه فإذا لم يحضر
من له هذا الحق سقط حقه .

المقرر — وأرى أن قبل الجزء الأول من اقتراح حضرة محمد يوسف بك ولا تقرأ الجزء
الثانى منه .

على نحيب افندى — ان الاشكال المطروح أما ما جاء من أن نص المشروع ذكر ” تحكم المحكمة
انتائيا“ فإذا كان المقصود هو جعل الحكم غير قابل للمراجعة ولا الاستئناف فيصح أن يكون النص
كما يأتى :

” تحكم المحكمة الابتدائية بجمعة مدنية وبطريق الاستصبال حكما غير قابل للمراجعة ولا للاستئناف
وبغير رسوم فى الطلب المقدم اليها وذلك بعد اعلان المنتخب والناخب والمرشح الذى قدم الطلب
وسماع أقوال النيابة العمومية .

وتتبع في المرافعة أمام المحكمة جميع اجراءات قانون المرافعات . وهذه الطريقة تكون عند عملنا بمقتضى التشريع في قانون المرافعات ، فقد نص القانون بأن القاضى الجزئى يحكم حكما نهائيا في القضايا التي لا يزيد نصابها عن أربعين جنيتها ومع ذلك فان الحكم النيابى يكون قابلا للمراجعة .
المقرر — لا أعارض في الشطر الأول من هذا الاقتراح لأنه متفق مع رأى اللجنة .

الرئيس — ليقدم حضرة العضو اقتراحه كتابة والآن ما هو رأى المجلس في الجزء الثانى من اقتراح حضرة محمد بك يوسف الذى يقول : " اذا كان الدلب مبنيا على وقوع جريمة من جرائم الانتخاب جاز النيابة أن تقيم الدعوى العمومية للحكم فيها بالطرق المعتادة وفي هذه الحالة يجب ارجاء الفصل فى طلب ابطال الانتخاب الى أن يصير الحكم فى الجريمة نهائيا " .
أصوات : قد قررنا الحذف .

محمد يوسف بك — أنا لا أوافق على الحذف .

المقرر — لقد تناقشت في الجلسة الماضية طويلا في هذه النقطة وقد قرر المجلس بعد المناقشة حذف الفقرة الثانية من المادة الثامنة وبسبب ذلك تخدم اقتراح حضرة محمد يوسف بك فذكره سعادة رئيس الجلسة ويقتد بأن المجلس قرر حذف الفقرة المذكورة .

الرئيس — ان الذى حصل على ما جاء في المضطلة هو حذف الفقرة الثانية من المشروع ونصها :

" اذا كان الطلب مبنيا على وقوع جريمة من جرائم الانتخاب جاز النيابة أن تقيم الدعوى العمومية أمام المحكمة عنها ضد كل شخص له يد فى الجريمة وتحكم المحكمة حينئذ فى الدعوى بحكما واحدا " أما اقتراح محمد بك يوسف فيتضمن أشياء جديدة تنظم الحالة بعد حذف الفقرة الثانية من المادة الأصلية .

المقرر — ان حضرة محمد يوسف بك قد وافق فى الجلسة الماضية على الحذف وتنازل عن اقتراحه بدليل مكتوبه بعد صدور قرار الحذف . وقد كان له اذا كان متمسكا باقتراحه أن يمارض فى الحلف فى الجلسة نفسها .

محمد يوسف بك — أنا متمسك كل التمسك باقتراحى ولا أتنازل عنه لأنه يتضمن أحكاما واجراءات غير الاجراءات والأحكام المذكورة فى نص المشروع الأصل .

حسين حلال بك — ان الذى حصل فى جلسة الأسس وقت المناقشة فى هذه المسألة أننا أخذنا رأى أربلا على حذف الفقرة الثانية من المادة الثامنة وبعد أخذ رأى على ذلك وموافقة المجلس على الحلف سألت حضرة محمد يوسف بك بصفتى رئيسا للجنة عما اذا كان متمسكا بإلتزامه الأخير من اقتراحه بعد قرار الحذف فأجاب بأنه مكلف بهذا القرار وتنازل عن اقتراحه .

محمد يوسف بك — افترضوا حضراتكم أن هذا قد وقع فعلا . أليس لى أن أبلى رأيا ثم أعذل عنه ؟ ليس هناك ما يحول دون ذلك الا صدور قرار من المجلس أما ولم يصدر هذا القرار بعد فليس لمترض أن يترض على .

الرئيس — هل حضرة العضو المحترم يريد أن يحدد التمسك باقتراحه ؟

عبد يوسف بك — نعم .

الرئيس — ليتل حضرة المقرر اقتراح الأستاذ عبد يوسف بك مرة ثانية .

المقرر — تحكم الدائرة المدنية بالمحكمة الابتدائية حكماً انتهاياً بطريق الاستعجال وبغير رسوم في الطلب المقدم إليها بعد سماع أقوال الطاعن والعضو المنتخب والنيابة العمومية .

وإذا كان الطلب مبنيًا على وقوع جريمة من جرائم الانتخاب جاز للنيابة أن تقيم الدعوى العمومية للحكم فيها بالطرق المعتادة وفي هذه الحالة يجب إرجاء الفصل في طلب إبطال الانتخاب إلى أن يصير الحكم في الجريمة انتهاياً .

راغب أسكندر أفندي — تنص المادة السادسة على أن المحكمة الابتدائية هي المختصة بالنظر في الطعن والمفهوم أن كل دائرة من دوائر هذه المحكمة تنظر في جميع القضايا مدنية كانت أو جنائية . لذلك لا أنهم معنى لأن يطلب الأستاذ عبد يوسف بك في الفقرة الأولى من اقتراحه تخصيص الدائرة المدنية للحكم في الطعن .

الرئيس — كان المفهوم من المادة الثامنة أن الدائرة التي تنظر في الطعن هي دائرة الجلس، بدليل أنه جاء في الفقرة الثانية التي تقرر حلها في جلسة الأسس ما يأتي :

” وأن كان الطلب مبنيًا على وقوع جريمة من جرائم الانتخاب جاز للنيابة أن تقيم الدعوى العمومية أمام المحكمة عينها “ ... الخ . فالنقض من الاقتراح هو أن تخصص الدائرة المدنية للحكم في الطعن وأعلن أن لا ضرر من وجود النيابة أمامها .

راغب أسكندر أفندي — يطلب العضو المحترم عبد يوسف بك أن ينص على أنه يجوز للنيابة العمومية أن تقيم الدعوى العمومية بالطرق المعتادة إذا كان الطلب مبنيًا على وقوع جريمة من جرائم الانتخاب — ولا أنهم معنى لهذا النص لأنه يخفف الفقرة الثانية أصبح رفع الدعوى العمومية بمجرد النيابة جاريًا بالطرق المعتادة — ويلاحظ أيضًا أن هذا الاقتراح لا يتفق والمبادئ العامة التي تقتضي بأن المدعى لا يحق الجأئ ويلاحظ أن إرجاء الفصل في الطعن يتناقض مع ما جاء بالفقرة الأولى من أن الحكم يصدر بطريق الاستعجال .

ويلاحظ أيضًا أن الحكم بطلان الانتخاب قد يترتب على أسباب ليست جنائية وإنما على أسباب أخرى تراها المحكمة كافية بنقض النظر عن الجريمة الانتخابية فلا يمكن أن يعلق الفصل في الطعن على الفصل في هذه الجريمة لأن الحكم الجنائي لا يمكن أن يجوز قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للفصل في الطعن ، كذلك الحكم في الطعن لا يجوز قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للفصل في الجريمة الانتخابية فإذا حكم في الجريمة الانتخابية بالأداة فلا يمكن أن يترتب على هذا الحكم بطلان الانتخاب . كذلك إذا حكم بطلان الانتخاب فلا يقيد هذا الحكم المحكمة الجنائية ولا يترتب عليه الحكم بالأداة . لذلك لا أرى محلاً لاقتراح حضرة عبد يوسف بك من الوجهة القانونية .

ابراهيم الحلبي بك — أريد حضرة العضو المحترم راغب اسكندر افندي فيما قاله ، وازيد عليه أن المقصود من مثل هذه القوانين الخاصة هو تحديد الأفراس التي وضعت لها . أما ما عدا ذلك فيترك لحكم القوانين العامة .

ولقد كان الغرض من الفقرة الثانية التي تقرر حذوها مخالفة الأحكام العامة . واقتراح حضرة الأستاذ محمد يوسف بك . أما أن يكون موافقا للأحكام العامة أو مخالفا لها . فان كان موافقا لها فلا معنى للنص عليه وان كان مخالفا فلا يمكن أن قبله .

لاحظوا حضراتكم أن من ضمن أوجة العلق حدوث جرائم انتخابية لم يثبت أن التصيب يدا فيها . وفي هذه الحالة قد يحكم على الجناة ولكن ذلك لا يؤثر في صحة الانتخاب . فهل يريد حضرة المقترح من مثل هذه الحالة ألا تحصل المحكمة المدنية في صحة الانتخاب حتى تصدر المحكمة الجنائية حكمها في القضية الجنائية التي لا يد التصيب فيها ؟

انه لا يجوز يا حضرات الأعضاء أن تختلف من القواعد القانونية العامة حكما مبتورا تنجم عنه اختلافات ومشاكل جمة عند تطبيقه .
لذا أرى عدم الموافقة على هذا الاقتراح .

محمد يوسف بك — صحيح أن القواعد العامة التي يشير إليها حضرة الأستاذ ابراهيم الحلبي بك يجوز أن تطبق في المسائل المدنية الخاصة ؛ وأن من الجائز ، اذا لم ينص على ما جاء باقتراح ، أن توقف المحكمة المدنية الفصل في صحة الانتخاب حتى يفصل في القضية الجنائية . هذا جائز ولكن بما أن الفصل في صحة الانتخاب ليس قضية مدنية ، والمدني يقتسط هو الذي يتأثر بالجنائي ، لذلك أردت أن يكون هناك نص خاص بالقضية الجنائية . اذ أنه من المعقول بل من الواجب أن توقف المحكمة المدنية الفصل في صحة الانتخاب اذا كان العضو نفسه متهما أمام محكمة الجنب بجرمة انتخابية كالرشوة وغيرها .

افترضوا حضراتكم أن المحكمة المدنية حكمت بصحة انتخاب العضو قبل أن تصدر المحكمة الجنائية حكمها في الجرمية الانتخابية ثم حكمت المحكمة الجنائية بصدك بالإدانة فاذا تكون الحال . ألا يكون في ذلك تناقض ؟

افترضوا أيضا العكس أي أن المحكمة المدنية حكمت بلفاء الانتخاب ثم صدر بعد ذلك حكم محكمة الجنب بالبراءة ، فاذا تكون النتيجة ؟ ان الترتيب الطبيعي والنظام القضائي يقضيان بأن تنظر المحكمة المدنية حكم المحكمة الجنائية . أما الحالة التي أشار إليها حضرة الأستاذ ابراهيم الحلبي بك ، وهي حالة ما اذا كان العضو غير متهم أمام محكمة الجنب فحينها نظر . غير أني أرى أن هذه الحالة أيضا بعيدة الاحتمال لأنه اذا لم يكن العضو شريكا في الجرمية فهناك احتمال يعود ارتباطه بين وجه التهمين القمين أجلوا بجرمة الانتخاب . ولذا لا أرى في ذلك تناقضا مع القواعد العامة .

الرئيس — يظهر أن القواعد العامة تنص بأن الفصل في الطعون الانتخابية لا علاقة له بالفصل في الجرائم الانتخابية اذ لا يؤثر الفصل في أحدهما على الفصل في الآخر .

القرار — لقد دارت بالأسس مناقشة طويلة في هذا الموضوع .

الرئيس — ان الجهة التي تحصل في الجرائم الانتخابية منفصلة تماما عن الجهة التي تحصل في الطعون وان شأنها متاخر الحالة الموجودة في القضايا المدنية والجنائية .

محمد يوسف بك — هذا صحيح اذا كانت الهيئة التشريعية هي التي تتولى الفصل في الطعون .

الرئيس — يقضى قانون الانتخاب العام بان تتولى الفصل في بعض شؤون الانتخابات لجان ادارية مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيسا ومن قاض يمينه رئيس المحكمة الابتدائية ومن عضوية نيابة الخ .

محمد يوسف بك — من المسلم به ان الهيئة التي تحصل في الملن الموجه الى انتخاب أحد أعضاء البرلمان هي سلطة تشريعية عليا لا تتأثر بأحكام صادرة من جهة قضائية ولكن الموضوع الذي نحن بصدده يختص في هيئة قضائية لها وحدها حق الفصل في الطعون الانتخابية الخاصة بمجالس المدير يات . وقلبك تسأل هل الدائرة المدنية تنظر في الفصل في الجرائم الانتخابية ؟

ابراهيم الحلبي بك — يظهر ان حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك كان يريد أن يفيد نص اقتراحه بحالة واحدة وهي حالة ما اذا كان المنتخب هو المتهم بالجنحة الانتخابية . ولما اصرحت على كلامه بأنه قد تقع عدة جرائم انتخابية يمين فيها عدد من اصناف هذا المنتخب وليس له يد فيها وسألت عما اذا كانت هذه الحالة تقرر النظر في صحة انتخاب هذا المنتخب . كان رد حضرة خير وسببه لأن القاعدة العامة التي تسير عليها هي أن السلطة التشريعية العليا — أي البرلمان — تنظر وحدها في الطعون المقدمة ضد النواب والشيخ دون أن تنظر انتهاء الفصل في الجرائم الانتخابية الخاصة بانتخاب هؤلاء . لأن السلطة التشريعية العليا يقصر سلطانها عن ذلك ، بل لأنها في عملها تخضع مع قواعد التشريع التي تقضى بأن الدعوى المدنية منفصلة عن الدعوى الجنائية . وإلى لأجيب كيف يتكلم بكليتين في شؤون الانتخاب ، فتقع فيما يختص بالملن في انتخاب أعضاء البرلمان للقواعد التي تسير عليها كل الأمم ثم نشد عن هذه القواعد فيما يختص بالطعون الموجهة ضد أعضاء مجالس المدير يات . فنقول بجواز انتظار فصل المحاكم في الجرائم الانتخابية تارة وبعدم الانتظار تارة أخرى وهذا العمل لا يتحقق وكرامة النائب ولا يلائم الثقة التي أولاها الشعب اياها . أما أن يظل أمر المنتخب معقولة أو أكثر فهذا لا يليق ولا تليق اليه النفوس .

أصوات : نطلب اقبال باب المناقشة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على اقبال باب المناقشة ؟

(موافقة)

الرئيس — اذن أقبل باب المناقشة .

فالمرافق على اقتراح حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك يقف .

(لم يقف أحد)

الرئيس — تقدم اقتراح من حضرة النائب المحترم على نحيب افتدى هذا نصه :

”تحكم المحكمة الابتدائية هيئة مدنية وطريق الاستجبال حكما غير قابل للعارضة ولا الاستئناف وبشروط في الطلب المقدم إليها وذلك بعد اعلان المنتخب والناخب أو المرشح الذي تقدم الطلب وسماح أقوال النيابة العمومية وتقع في المرافعة أمام المحكمة جميع إجراءات قانون المرافعات“.

المقرر — أوافق على الجزء الأول من هذا الاقتراح وأعارض في الجزء الأخير منه اذ لا محل مطلقا لهذا النص لأنه من المعروف أن الإجراءات أمام المحاكم المدنية هي المتعصص عليها في قانون المرافعات .

على نحيب افتدى — مادام الأمر كذلك فأى ضرر من النص ؟

ابراهيم الحلبارى بك — اذا أثبتنا هذه القاعدة كان من الجلائر أن نص في هذا القانون على كل ما جاء في قانون المرافعات .

على نحيب افتدى — أريد بإثبات هذا النص التقاضى من أن يفهم من اعلان المنتخب أو الناخب أو مقدم الطلب أنه لا ضرر على وجوب حضوره درن ابداء اقواله .

المقرر — ان القرض من الاعلان هو استثناء الملن لبيع اقواله .

على نحيب افتدى — مادام هذا الأمر مسلما به فأى مانع من اثبات هذا النص ؟

ابراهيم الحلبارى بك — هذا لقر .

على نحيب افتدى — أضرب لحضراتكم مثلا بما جاء في قانون المرافعات خاصا برد القضاة لأنه يبيع اعلان طالب الرد بالحضور فقط دون سماح اقواله فاذا كان هذا قد ورد في قانون عام وهو قانون المرافعات فلم لا ينص على ما يشابهه في قانون خاص كالقانون المعروض أمامنا ؟ لم لا تكون أحمياء يرضع نص يصون حقوق الناس ومصالحهم ولا يجهل بجبال الاجتهاد والتأويل ؟

ابراهيم الحلبارى بك — وما المحكمة في اعلان طالب رد القاضى ؟

على نحيب افتدى — ذلك ليسع بقرار المحكمة والحكم .

عمر عمر افتدى — جاء في اقتراح حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك ما يأتى :

”بعد سماح أقوال الطاعن والنضر المنتخب والنيابة العمومية“ .

وهذا يقيد المعنى الذى يرى اليه حضرة الأستاذ على نحيب باقتراحه .

المقرر — واذا لم يحضر الملن فاذا يكون الحكم ؟

عمر عمر افتدى — تحكم المحكمة غيايا ويكون الحكم غير قابل للعارضة .

المقرر — لا أرى داعيا لإثبات هذا النص في القانون بعد أن أضفنا أسس واليوم في شرح

الأسباب التى توجب عدم اثباته .

المقرر — اذا استبدلت عبارة "لايبدأ أقوالها" بعبارة "لبيع أقوالها" الواردة في اقتراح
حاضرة الأستاذ عمر عمر كان التصير أدق وأوفى بالفرض ، ولا اعتراض عليه .

على تجيب اقتدى — أرى أن يقال "لايبدأ دفاعهما" بدلا من "لايبدأ أقوالها" .

الرئيس — ان لفظة "أقوال" أعم وأدق من لفظة "دفاع" اذ المفهوم ثانويا من اللفظة
الثانية أنها تطلق على ما يبيده المتهم أو المدعى عليه خلافا للفظة "أقوال" فإنها تدل على كل
ما يقال سواء من جانب المدعى عليه أو المدعى ، ومقدم الطعن يكون دائما مدعيا .

المقرر — اذن يكون نص الفقرة الأولى من المادة الثامنة كما يأتي :

"تحكم المحكمة الابتدائية بهيئة مدنية وبطريق الاستعجال حكما غير قابل للمعارضة ولا للاستئناف
وبغير رسوم في الطالب المقدم اليها وذلك بعد اعلان المنتخب والنائب أو المرشح الذي قدم الطالب
رواياه أقوالها وسماع أقوال النيابة العمومية" .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه الفقرة ؟

(موافقة عامة) .

على تجيب اقتدى — اذن أنازل عن الفقرة الثانية من الاقتراح الذي قدمه .

الرئيس — قدم حضرة الأستاذ أحمد عصمت الاقتراح الآتي نصه :

"أضرح إضافة الفقرة الآتية الى المادة الثامنة : «ويجب على النيابة العمومية إخطار الضو
المطلون في انتخابه بأسباب الطعن قبل الجلسة بسبعة أيام على الأقل»"

المقرر — توافق على إضافة هذه الفقرة .

عبد الحليم السلايل بك — يحسن تقصير مدة الاعلان الى ثلاثة أيام حتى يمكن الفصل
في الطعن بسرعة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على اقتراح الأستاذ أحمد عصمت ؟

(موافقة عامة) .

المقرر — اذن يصح نص المادة الثامنة كما يأتي :

"مادة ٨ — تحكم المحكمة الابتدائية بهيئة مدنية وبطريق الاستعجال حكما غير قابل للمعارضة
ولا للاستئناف وبغير رسوم في الطالب المقدم اليها وذلك بعد اعلان المنتخب والنائب أو المرشح
الذي قدم الطالب رواياه أقوالها وسماع أقوال النيابة العمومية" .

ويجب على النيابة العمومية إخطار الضو المطلون في انتخابه بأسباب الطعن قبل الجلسة بسبعة
أيام على الأقل" .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

(ج) بجلسة ٢٣ يناير سنة ١٩٢٨

الرئيس — قدم حضرة أحمد رمزي بك اقتراما بتعديل الفقرة الثانية من المادة الثامنة .
هذا صه :

”ويجب على النيابة العمومية اعلان الضو المطلوبون في انتخابه قبل الجلسة بسبعة أيام على الأقل“ .

أحمد رمزي بك — الفرض من اقتراحى هذا أن أسوى بين هذه الحالة وبين جميع القضايا التى تنظر أمام المحاكم فذلك لا أرى داعيا لاعلان أسباب الطعن وقد تكون مطولة ويكفى أن يذهب المرشح الى المحكمة ويطلع على الدعوى .

الرئيس — حصلت مناقشة في هذه النقطة في الجلسة الماضية فأرجو حضرة الضو المحترم أن يذكر أسبابا جديدة مؤيدة للتعديل الذى يطلبه .

أحمد رمزي بك — غرضى التسوية في جميع القضايا المنظورة أمام المحاكم وهذه الحالة احداها .

المقرر — لا أوافق على هذا التعديل لأن المجلس اقتنع في المناقشة الماضية بضرورة ذكر الأسباب لأنه يحسن أن يكون الطعن جليا واضحيا خصوصا أن هذه القضايا مستعجلة والواجب أن تعطى للشرح فرصة الدفاع وذلك لحرمة أسباب الطعن بأسرع وقت ولذلك لا أرى محلا لهذا التعديل وأطلب أن تبقى المادة على أصلها .

الرئيس — الموافق على مناقشة هذا التعديل يقف .

(وقفت آتية) .

الرئيس — اذن وافق المجلس على بقاء المادة الثامنة على أصلها .

المادة التاسعة

إذا انتخب عضو في دائرتين بمديرية واحدة وجب عليه أن يقرر في المجلس أى الدائرتين يريد أن يكون نائبا عنها . ويكون ذلك في الأيام الثمانية التالية لتاريخ صيرورة انتخابه غير قابل للطعن أو لتاريخ الحكم الصادر في الطعن إذا كان قد طعن في انتخابه .

فاذا لم يفعل تولى المجلس بطريق القرعة تعيين الدائرة التى يكون عليها انتخاب عضو جديد .

المادة العاشرة

كل عضو في مجلس إحدى المديريات ينتخب عضوا في مجلس مديرية أخرى يجب عليه أن يصرح في الثمانية الأيام المينة بالمادة السابقة في أي المجلسين يريد الجلوس .

فإذا لم يفعل اعتبر عضوا في المجلس الذي انتخب فيه أخيرا .

وكل من انتخب في انتخابات واحدة عضوا في مجلسين يجب عليه أن يحضر أحد المجلسين في المدة المذكورة في أيهما يريد الجلوس .

فإذا لم يفعل صار عضوا في المجلس الذي يدفع في دائرته ضرائب أكثر .

فإذا تساوت الضرائب تولى أحد المجلسين الذي يعينه وزير الداخلية عملية القرعة .

وعلى رئيس المجلس الذي وقع الاختيار عليه أو الذي اعتبر أنه وقع الاختيار عليه أن يحضر رئيس المجلس الآخر وهذا يملن خلوا (المحل) .

أضيفت الفقرتان الأخيرتان إلى مشروع الحكومة وهما :

أولاً — "فإذا تساوت الضرائب تولى أحد المجلسين الذي يعينه وزير الداخلية عملية القرعة ."

ثانياً — "وعلى رئيس المجلس الذي وقع الاختيار عليه أو الذي اعتبر أنه وقع الاختيار عليه أن يحضر رئيس المجلس الآخر وهذا يملن خلوا (المحل)" .

مناقشات مجلس النواب

مجلسة ١١ يناير سنة ١٩٢٨

راغب اسكندر انسى — في أية جهة رأية كيفية يصرح ؟

المقرر — في أحد المجلسين ، ويمكن أن تكون صيغة الفقرة التي قبل الأخيرة كما إلى :

"وكل من انتخب في انتخابات واحدة عضوا في مجلسين يجب عليه أن يحضر أحد المجلسين في المدة المذكورة في أيهما يريد الجلوس" .

(مواقة) .

محمد يوسف بك — لا أرى داعياً لذكر عبارة "يريد المجلس" إذ ليس الغرض أن يجلس
العضو على المقعد .

المقرر — إن هذه البشارة لا تعيد جلوس العضو على المقعد فقط ، بل قيامه بواجبات
العضوية ، كما يقال جلست المحكمة ، وهي لا تجلس لمجرد المجلس ، بل لغرض القضاء .
أما بخصوص السؤال الذى وجهه حضرة الأستاذ راغب اسكندر ففترض اللجنة إضافة عبارة
" فى أحد المجلسين " بدلا لكلمة " يصرح " .

عبد العزيز الصوفانى افتدى — ماذا يكون الحكم إذا تساوت الأصوات التى يدونها العضو
فى الدائرتين ؟

وكيل الداخلية — المقصود من المادة هو المجلس الذى يدفع فيه ضريبة أكبر .

عبد العزيز الصوفانى افتدى — أرسلنا بأن هذا هو المقصود من المادة فإذا كان الحال
إذا تساوت الأصوات ؟

حسين هلال بك — لا أرى داعياً لهذه الفقرة بالمرّة لأن فيها شيئا من التعقيد الذى لا مبرر
له ، والغرض فى العضو أنه يجب عليه أن يعلن فى أى المجلسين يريد المجلس .

وكيل الداخلية — لا بد من مناقشة حالة كالتى نحن بصدد حلها . وقد نص قانون الانتخاب
فى المادة ٧٠ على أنه إذا انتخب أحد الأعضاء عضواً فى مجلس النواب وفى مجلس الشيوخ ،
ولم يصرح فى الثانية الأيام التالية للفصل فى صحة انتخابه فى أى المجلسين يريد المجلس ، اعتبر
أنه اختار مجلس الشيوخ .

راغب اسكندر افتدى — إذا لم يصرح العضو بأى اعتباره عضواً عن الدائرة التى يقع فيها .

المقرر — قد يكون محل الالتام فى المركز أو المراكز التى تتكون الدائرة .

وكيل الداخلية — خطرنا أثناء بحث هذه الفقرة أن يحكم وزير الداخلية غير أننا نحسبنا
أعراض المجلس على هذا .

المقرر — يصح أن تعيد الفقرة كما هى الحال فى المادة التاسعة .

أبو القاسم المصرى بك — إذا لم يصرح العضو أى الدائرتين يختار أصبح من حق المجلس
أن يختاره الدائرة التى يكون نائباً فيها .

أصوات : الموضوع عن مجلسين لا دائرتين .

عبد الشارح الباسل بك — إذا لم يتنازل العضو عن عضويته فى أحد المجلسين فأفترض اعتباره
متنازلاً عن العضوية فيما (خمس) .

الرئيس — لا داعى لأن نتكلم كلها دفعة واحدة إذ أن هذا يمثل العمل ١٥

المقرر - أقرح تعديل الفقرة الأخيرة بالكيفية الآتية :

"فإذا لم يفعل صار عضوا في المجلس الذى يدفع فيه ضرائب أكثر ، فإذا تساوت تكون عضويته في أحد المجلسين بطريق القرعة" (مقاطعة) .

ان الافتراض وحده لا يكفي ، وعلى من يفترض أن يقدم اقتراحا بما يراه .

الرئيس - هل المفترض أن يطلب الاذن بالكلمة .

عل ابراهيم رضوان بك - اذا فرضنا وتساوت الضرائب فلا يحتمل أن تساوى الأصوات التى حصل عليها الضووق الهاترين ، ولهذا أقترح ، اذا لم يصرح الضووق المجلس الذى يريد الجلوس فيه ، اجباره عضوا عن الهائرة التى حصل فيها على أصوات أكثر .

الرئيس - ان الأصوات التى يحصل عليها الضووق احدى الفوارئ تختلف باختلاف عدد الناخبين ، ولهذا لا يصح اتخاذ عدد الأصوات التى يحصل عليها الضووق احدى الفوارئ مقياسا .

عبد الحامق عليه افتدى - اذا لم يصرح الضو ، وكانت الضرائب التى يدفعها متساوية فأقترح اجباره عضوا في المجلس الذى رشح نفسه لعضوية أخيرا .

المقرر - وماذا يكون العمل لو كان قد رشح نفسه لعضوية المجلسين في وقت واحد ؟

عبد الحامق عليه افتدى - لا أظن أن هذه الفروض متصادف كلها عضوا من الأعضاء ، والا أصبحت الحالة شاذة للغاية .

الرئيس - تقدم حضرة الأستاذ محمد يوسف بك الاقتراح الآتى :

"أقترح أن تستبدل الفقرة الآتية : «فإذا تساوت الضرائب تولى أحد المجلسين عمل القرعة» بالفقرة الأخيرة من المادة العاشرة» .

الدكتور عبد الحامق سليم - أرى أن يكون النص كما يأتى :

"فإذا لم يفعل حرم من الجلوس في المجلسين حتى يصرح" .

المقرر - أقترح أن تعدل الفقرة الأخيرة كما يأتى :

"فإذا لم يفعل صار عضوا في المجلس الذى يدفع فيه ضرائب أكثر . فإذا تساوت الضرائب تولى أحد المجلسين عمل القرعة" .

ابراهيم الهلباوى بك - لا يلقى بنا ونحن نشرح أن نقول "أحد المجلسين" .

عبد الحليم العللاوى بك - أرى أن يكون عمل القرعة من حق وزير الداخلية ، ولا أرى في ذلك غشاعة مادام أن العضو المنتخب في المجلسين يريد أن يسلط عليها .

الرئيس - اذا قام وزير الداخلية بعمل القرعة فان العملية تم في غياب الضو ، أما في المجلس فان العملية تم بحضوره .

واعب اسكتدوافدى - أرى إبقاء النص على حاله لأنه يكاد يكون من المستحيل علينا أن تتساوى الضرائب .

عمود لطيف بك - تشرط المادة الثالثة من مشروع القانون أن يكون العضو مقياً في الدائرة التي يرشح نفسه فيها ، ولهذا يستحيل على أى شخص أن يكون عضواً في مجلسين . وقد حدث في مديرية أسيوط أن طعن في محل إقامة أحد الأعضاء وأصدرت المحكمة حكمها بأنه لا يجوز أن يكون للعضو إلا محل إقامة واحد .

الرئيس - ماهو التعديل الذى تترحه اللجنة ؟

المقرر - " فإذا لم يفصل صار عضواً في المجلس الذى يدفع فيه ضرائب أكثر ، فإذا تساوت الضرائب قام أحد المجلسين بعمل القرعة لتعيين المجلس الذى يكون عضواً فيه " .

عبد السار الياسل بك - من المحتمل أن يقوم المجلسان بعمل القرعة في وقت واحد ، ولهذا أقترح إضافة عبارة " بعد الاتفاق بينهما " بعد كلمة " المجلسين " .

الدكتور عبد الخالق سليم - لا يجوز للشخص الذى يخضع عن دائرتين ثم يتردد في اختيار أحدهما ، أن يجلس في أحد المجلسين ، إلا إذا صرح في أيهما يكون عضواً .

الرئيس - هل يريد حضرة العضو المحترم أن يطيل الأجل الذى يجب فيه على العضو إعلان رغبته ؟
الدكتور عبد الخالق سليم - نعم .

الرئيس - لقد أقر المجلس في المادة الخامسة المتتالية يجب فيها على العضو أن يختار الدائرة التى يريد أن يكون قائماً عنها إذا انتخب عن دائرتين في مديرية واحدة . ولهذا فن التناقض في التشريع أن نعد الأجل في المادة العاشرة .

ابراهيم الملباوى بك - أرى أن يحصر مثل هذا العضو الذى لا يعرف واجبه من ناحية مهام النيابة إلى أن يبين المجلس الذى يريد أن يكون عضواً فيه .

وكيل الداخلية - وإذا أصر العضو على عدم إعلان رغبته ، فهل يستمر الحرمان إلى ما شاء الله وتطول أعمال المجلس ؟

ابراهيم الملباوى بك - أظن أن التهديد بحرمان العضو من القيام بواجب النيابة كاف لدفعه إلى إعلان رغبته . أما إذا حضر العضو ولم يصرح فإنه يكون رجلاً غريب الأطوار وأقل ما يستحقه شخص كهذا إن وجد هو إسقاط عضويته من المجلسين .

الرئيس - ترغ اللجنة للاستراحة حتى توفق اللجنة إلى إيجاد حل لهذه المسألة .

وفت الجلسة في الساعة السابعة مساءً ثم أعيدت في الساعة السابعة والدقيقة ٢٠

المقرر — أعلو على حضراتكم نص الصيغة التي وضعتها اللجنة لتضاف على الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة وهي الفقرة التي اتفقنا عليها قبل الاستراحة وهي :

” فإذا تساوت للضرائب تول أحد المجالسين الذي يمينه وذر الداخلية عملية القروة “ .

أصوات — موافقون .

المقرر — وأن يضاف أيضا الى هذه الفقرة العبارة الآتية :

” وهل رئيس المجلس الذي وقع الاختيار عليه أو الذي اعتبر أنه وقع الاختيار عليه أن يحضر رئيس المجلس الآخر وهذا يلحق بغير المحل “ .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على المادة العاشرة بعد التعديلات التي أدخلت عليها ؟

(موافقة عامة) .

المادة الحادية عشرة

لا يجمع بين عضوية مجلس المديرية وتولى الوظائف العامة بأنواعها والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الأموال العمومية . ويدخل في ذلك كل موظفي ومستخدفي مجالس المديرات والمجالس البلدية أو المحلية أو القروية . وكل موظفي ومستخدفي وزارة الأوقاف والمعاهد الدينية وكذلك العمد والمشايع .

ولا يصح أيضا الجمع بين عضوية مجلس المديرية وعضوية المجالس البلدية أو المحلية أو القروية أو بلجان الشياخات .

أضيفت عبارة ” أو بلجان الشياخات “ الى الفقرة الأخيرة من مشروع الحكومة .

مناقشات مجالس النواب

(١) بجلسة ١١ يناير سنة ١٩٢٨

المقرر — وقد رأت اللجنة اجراء تعديل في الفقرة الأخيرة من المادة فيصبح نصها كما يأتي :

” ولا يصح الجمع بين عضوية مجلس المديرية وبلدة الشياخات “ .

نكا في الأصل نحم الجمع بين عضوية مجلس المديرية والمجالس البلدية والمحلية والقروية وبلدة الشياخات . ولكن بعد أن عدلت المادة الأولى وقرر المجلس أن يكون لكل دائرة عضوان رأينا أمام هذه الحالة أنه لا يصح التضييق فاستفينا أعضاء المجالس البلدية والمجالس المحلية والقروية وأجازنا لم الجمع بين عضوية مجالسهم وعضوية مجالس المديرات .

عبد العزيز الصوفاني افتدى — كانت لجنة الداخلية قد اشترطت أولا عند نظر هذا القانون بعض شروط مفيدة لانتخاب أعضاء مجالس المديرية ولكن المجلس قد سادته أثناء نظر القانون فكرة هي في الواقع ديموقراطية لأنها ترى الحرية الانتخاب وتحميه والتبثيل الصحيح على أحسن ما يكون .

وقد كنت أفهم أن تمسك اللجنة بعدم الجمع بين عضوية مجلس المديرية وبعض المجالس التي نص عليها في المادة (١١) ، ولكننا أتت الآن وتنازلت عن فكرتها فإيا يختص بالمجالس البلدية والمحلية والقرية .

هذا حسن . ولكن يلاحظ أنها صمدت أن تمنع الجمع بين عضوية مجالس المديرية وعضوية الشياخات ووظيفة السند أو المشايخ .

فما الحكمة في ذلك ؟ هنا محل للتنازل .

يظهر أن الحكمة في ذلك هي أن اللجنة قد لاحظت أن رئيس مجلس المديرية سيكون المدير .

أموات : هو المدير .

عبد العزيز الصوفاني افتدى — نحن الآن أمام تسريع جديد . وقد كان هذا التخصيص في التسريع القديم . ولهذا فنعين أحرار في أن نقر ما زيد اقتراحه تمثيا مع روح القانون لأن مسألة رئاسة المدير للمجلس ليست تفضية .

الرئيس — ان الفكرة بحسب النصوص التي مررت علينا الى الآن وطبقا للشرح الذي أبداه سمادة وكيل الداخلية هي أن المدير هو رئيس المجلس .

عبد العزيز الصوفاني افتدى — نعم المدير هو الآن رئيس المجلس ولكني أقول أنه يمكننا أن نغير ذلك تمثيا مع روح القوانين التي نقرها هنا .

إن اللجنة التي ظهرت لي عند مخاطبة بعض حضرات أعضاء اللجنة هي أنهم حرموا الجمع بين عضوية مجلس المديرية وعضوية لجنة الشياخات تمثيا من تأثير المدير على السند باعتباره رئيس المجلس ، ولكني أخالف هذا الرأي تماما .

لقد رأينا عند نظر هذا القانون أنه ، لكامل التمثيل ، يجب أن يكون السند ممثلا بمجاهات الأهالي والمسائل التي ينظرها مجلس المديرية . فن أجدر بمعرفة ذلك كله وبمصلحة الأهالي الحقيقية من السند والمشايخ ؟ (ضجة) .

أموات : كيف ذلك ؟

عبد العزيز الصوفاني افتدى — ان السند والمشايخ يا حضرات السادة هم الذين يدورون شؤون بلادهم ويعرفون عنها كل صغيرة وكبيرة . نعم يوجد كثيرون يشاركونهم في هذه المعرفة ولكنني أرى مع ذلك أن هؤلاء الكثيرون ليسوا أحق من السند والمشايخ بأشغال هذا المجالس .

إننا إذا أردنا أن تكون روح التشريع متشعبة وتيرة ومفكرة واحدة وهي التمثيل الحقيقي .
ذلك التمثيل الذي يستلزم أن يكون العضو ملوكا ما ينظر فيه مجلس المديرية من المصالح
العامة للأمة ، إذا أردنا ذلك وجب علينا أن نبيع الجمع ، وهذا ما تقتضيه العدالة أيضا .
أما مسألة رئاسة المدير فمسألة يصح أن نقرر فيها ما تشاؤون ولا تخطوه رئيسا .

المقرر — لا يمكن لجنة أن توافق على ما أبداه حضرة النائب المحترم وأعلن أن المجلس
لا يوافق أيضا ، لأنه يظهر أنه شعر بالحكمة الحقيقية التي من أجلها حرمت الجمع بين عضوية مجالس
المديريات وعضوية لجنة الشياخات والعمدية . وقد اتفقت الحكومة معنا على ذلك وهي التي
كان يصح أن تبدي مثل هذا الاعتراض . ولكنها مع ذلك وافقت على أن العمد والمشاخ ملهم
تأثير كبير من المدير فزالت الاختصاصات بالجمع بين وظيفتهم وعضوية مجلس المديرية (مضج) .

الحقيقة التي يؤسف لها هي أنهم وافقوا دائما تحت هذا التأثير حتى ولو لم يكن المدير رئيسا
تلك المجالس .

إن المدير إلى الآن هو الرئيس فبطبيعة علاقة العمد والمشاخ معه يصبحون في كثير من الظروف
تحت تأثير قوته . فهو يوجههم نحو الفكرة التي يريدونها .

أما ما ذكره حضرة العضو المحترم من أن العمدة هو الشخص الوحيد الملم بأحوال البلد فيقسم
لـي حضرة أن أقول إن هذا خطأ لأن العمدة إذا كان حقيقة ملوكا تلك الأحوال وأراد أن
يخدم بلده في مجلس المديرية فإليه إلا أن يستقيل من العمدية حتى يظهر في المجلس كفاءة
والساعة بشؤون الدائرة (تصديق) .

أما تمسكه بالعمدية ورفضه أن يكون مع ذلك عضوا في مجلس المديرية فيفهم منه أنه يريد
أن يحصر هذه الوظائف ولا يسمح لغيره من الأكفاء بالتقدم إليها .

فقد رأيت الجهة أن تسمح المجالس أمام الكثيرين من الأكفاء سواء أكانوا من الأعيان أم
من غيرهم لاشتغال هذه المراكز .

فالعمدة إما أن يبق في العمدية أو يتركها إذا آتس من نفسه الكفاءة ليتقدم لعضوية مجلس
المديرية . وكذلك الحال مع شيخ البلد أو شيخ القرية أو عضول الشياخات .

بعد ذلك تكلم حضرة عن التمثيل الحقيقي ولا يمكن أن نجاريه في الفكرة التي أبداها لأننا
مع اعتراضنا بوجود عمد أكفاء ذوي شخصية ورجاحة نرى أن أغلبهم قد لا تتوافر فيهم
هذه الصفات .

يرى حضرة في ذلك أن تصرف أن يتولى رئاسة مجلس المديرية شخص غير المدير . وأن يرى
أن هذه مسألة يصح أن يفكر فيها حينما يمرض طيب التشريع الجديد . وإذا رأى المجلس أن ذلك
الأنشور المدير الرئاسة كان له الرأي الأعلى .

وإن أقرر لحضراتكم أنه حتى إذا لم يكن المدير أيضا المجلس وكان عضوا فيه فقط فإن تأثيره واقع على هؤلاء العمد والمناخ لارتباط مصالحهم الشخصية بالمدير .

• ولكنه لا يمكن أن تقبل الجهة اقتراح حاضرة الزميل المحترم وتصمم على ما أبدته في تقريرها .

أحمد عبد التفاريق — إنى أخالف حضرة المقرر تمام المخالفة فيما ذهب إليه من اعتبار العدة موظفا أو في حكم الموظف . إن العدة في بقية مثل الوجاهة والأمر الرفيعة ومنهم من يفضل مركز العدة على أى منصب حكوى حتى وزير الداخلية ويفتخر بأن آباءه وأجداده كانوا عمدا من قبله . وإنى شخصيا أشعر بهذا الشعور وأخبره بهذا التشريع الذى يرا د وضه إنما هو اغراء لهذا النوع من العمد على ترك مراكزهم التى يشغلونها بزاهة ويقومون بمساعدة الحكومة في جميع المراتب من حفظ الأمن العام وغيره .

وبهذه المناسبة لا يمكن أن أؤيد الزوج الذى ترى دائما الى التشكك في المديرين لأن المقررض في كل مدير أنه مصرى وشغل بل ومن أكفاء المصريين الذين برهنوا على كفاءة نادرة حتى وصلوا الى هذا المنصب الكبير .

وإذا كانت هذه الزوج التى ننظر بها المديرين أمرا من آثار العهد الماضى أيام كان المدير مسئولاً أمام جهة مطلوبة فالتأني الآن في عهد المستور الذى أصبح فيه وزير الداخلية مسئولا أمامنا وهؤلاء المديرين مسئولون أمام الوزير . على أنه يجب أن تلاحظوا حضراتكم أن المدير إنما يمين في منصبه الآن لما يظهره من كفاءة وطنية . فلا داعى الخوف من المستقبل فتشريع لطريف خصوصية لأن البلاد وقد أجد قد عرفت من أيا الحكم النيابى ولا تريد فيه يدلا . وما دام هذا الحكم قائما فلا أنهم متى لهذا الشك وسوء الفطن ومع ذلك فالعدة الذى يربح نفسه لعضوية مجلس المديرية مفروض فيه أنه يمثل العصبية والوجاهة في دائرته . فهذا العدة المتصف بتلك الصفات لا يمكن أن يكون آلة في يد المدير . يوجد حقا في بعض مجالس المديرات عمد عشى بأس المدير ولكن هذا كما قلت لحضراتكم أثر من آثار العهد الظلم الذى يمثل الحكم النيابى على إبادته . فذلك أرى من الظلم البين أن يحرم مثل هؤلاء العمد الذين أشرت الى زواجهم وزواجهم من تمثيل دوائر بلادهم في المجالس المذكورة . فيجب أن نميز لم الجمع بين العدة وعضوية مجالس المديرات حتى لا يمثلوا عن مركز العدة لأشخاص أقل منهم كفاءة ووجاهة وخدمة مما يؤدى الى اختلال الأمن العام .

وإذا أسفنا الى ذلك فكرة حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى أفندى انقاعة بالتوسع في التمثيل فإن من يؤيد فكرة التضييق في مسألة التصاب حتى يكون الأعضاء الذين يمثلون الدوائر في مجالس المديرات من الأعيان والوجهاء الذين هم أهل الناس بمصالح بلادهم . ومن أجد بذلك من عهد البلاد الذين أشرت اليهم في سياق كلامى ؟

أنهم أن لا يجمع العدة بين العدة وعضوية البرلمان لأن عضو البرلمان مضطر الى التياب من بده مدة ستة أشهر . أما عضوية مجالس المديرات فلا تستدعى التياب أكثر من يوم أو يومين في كل شهر .

هذا من جهة العدد أما أعضاء مجالس الشياخات فالتقريب منهم أنهم أيضا ممن يتولون الوجاحة والصحية في بدلتهم ومن عرفوا المدير واحتكوا به . فلا خوف من أن يئيبوه إذا ما انتخبوا أعضاء في مجالس المديرية .

فكل هذه الأسباب ألح وأرسلت هيئة المجلس المؤقت أن يميز الجمع بين العضوية ومجالس المديرية والشياخات .

وكيل الداخلية — أرجو من هيئة المجلس أن تأخذ برأي الهيئة التي أبدته أولا ، لأن الحكومة لا توافق حتى على التعديل الذي أدخلته الهيئة اليوم . وإلى مع موافقتي حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك على أنه يوجد عند ممثلون الوجاحة ويقومون بخدمات جليلة للبلاد لا أوافق على أن هناك نقودا على أعضاء مجالس المديرية من السلطة التنفيذية . والحكومة إذا رأت أن لا تميز الجمع بين العضوية والشياخات وبين عضوية مجالس المديرية فذلك لأنها ترى في العضوية موظفا عموميا بالنسبة لمركزه الذي يشغله لا كما قال حضرة النائب المحترم من أنه ليس موظفا ولا في حكم الموظف .

العضوية موظف حقيقة ، في عرفنا وفي عرف القانون ، لأن الموظف هو كل شخص يملك شطرا من السلطة العمومية ، والعضوية يملك هذا بل يملك أكثره ، فله مثل المناصب والمأمور بما في كثير من الأعمال ، وهو يعتبر من رجال السلطة القضائية وله سلطة واسعة جدا ، وفي ذلك ما يطل علم الجمع بين العضوية والعضوية .

أما خوف التأثير في العضوية فلا أعشى أن يقع عليه من المدير أو الرئيس ، وإنما أعشى أن يتأثر العضوية من نفسه ، أي يخلق لنفسه تأثيرا قد يكون مهما يسلط على حقه واستقلاله فيؤثر به على ذلك نتائج غير مرغوب فيها (تصفين) .

عضو مجلس المديرية يقتضى القانون النظام المعمول به الآن له هي . من الاعتراف على الإدارة وإلى التعليم والسمعة ، فله أن يرفع الصوت طالبا إصلاحا أو عشي وهو عهده أن يخاف استعمال سلطته تحت تأثير وهي من أنه يفتنى إذا ناقش في سبيل الصلوة العامة المدير أو مفتش إلى أو مدير التعليم أو حكيم الصحة أن يضطهدوه في سلطه بصفه عمدة . هذا التأثير وما يقرب إلى عقيدة العضوية فيجعل عمله في مجلس المديرية غير حفيد ، ويصبح جسوا مشغلا ، بل ربما كان مضرا .

أضيف على ذلك أن الحكومة ترغب من خلق طائفة أرستقراطية تحكم البلد من طريق العضوية في هذه الهيئات التابعة المختلفة ، نريد أن نوزع التأثيرات بين جميع الطوائف والطبقات حتى يتبين على جميع فروع الإدارة ، فيكون هذا عضوا في مجلس المديرية ، وذلك عضوا في المجلس البلدي وهكذا . أما احتكار العضوية في مجلس المديرية ورجلان الشياخات لفرقتي من الناس فبني هذا خلق طائفة محددة تحكم البلد .

لكل هذه الأسباب أرجو أن تفضلوا بإقرار النص الذى تقدمت به الحكومة لجنة من غير تعديل (صديق صادق) .

عبد الرحمن مزام افتدى — أعشى أن يكون سعادة وكيل الداخلية قد ترك أثرا في قوسنا يباهه الدلب الذى ألقاه علينا . لقد كنت أنتظر من الحكومة بعد أن قرأ المجلس أن يكون الدائرة الواحدة عضوان وهى تلم مقدار الصوبة التى تواجهها في انتخاب أعضاء مجالس المديرية خصوصاً بعد أن زاد عددهم . كنت أنتظر من الحكومة بعد كل ذلك ألا تفتش في مسألة الجمع بين العمدة وعضوية مجلس المديرية ، لأنها بتضييقها هذا تضرر التأخير أن يخرجوا مجالس المديرية عينا من التى تراها ولا نرضاها .

يقول سعادة وكيل الداخلية أن العمدة قابل التأثير عليه أكثر من غيره في مجلس يرأسه المدير .
وكيل الداخلية — لم أعل هذا .

عبد الرحمن مزام افتدى — نحن ، مع دجائنا أن باقى اليوم الذى لا يكون فيه المدير رئيسا للمجلس ، يقول الحاضرين أن الذين يتضررون تحت تأثير النفوذ الإدارى يبدون عن الوظائف ، وقد دلت التجربة على أن التذبذب لا يقتصر على العمدة ، بل نحن نعلم أن العمدة مع أنهم موظفون إداريون أمكنهم أن يقدحوا باستقلالهم في وجهه المديرين ، فالعمدة هم الذين أحجروا على قانون الانتخابات الذى صدر مخالفا للدستور في سنة ١٩٢٥ ورفضوا أن يقوموا بتفصيله . أثبتت التجربة أيضا أن السلطة التنفيذية أضطرت إلى أن تسوق منهم الكثيرين في وزارة زيور إلى مجالس التأديب وأن تحصل بعضهم ، لأنهم أبوا الخضوع لهذه السلطة . إذن لنا من الماضى والمشاهد ما يلمتنا على استقلال هذه الفئة .

نحن لا نطلب أن يكون العمدة أكثرية في مجالس المديرية ، وأرى أن لا محل للخوف من ذلك ، لأن بعضهم يؤثر العمدة على أية وظيفة أخرى . وإن أؤكد لحضراتكم أن ما قاله حضرة الزميل المحترم أحمد عبد النفايرك من أن الأسر الكبيرة في الأقاليم ترى أن مكان العمدة ماس بها تمام الماس ، وهذه الأسر التى يمكن أن تحف في وجه السلطة التنفيذية ، فإن منهم الجمع بين العمدة وعضوية مجلس المديرية كانت النتيجة دخول عناصر أخرى في مجالس المديرية تخضع لسلطة المدير .

قال سعادة وكيل الداخلية قولاً وجيهاً ، قال أنه يخشى أن تقوم أرستقراطية في البلاد تتحكم في المديرية ، وهذا قول جميل خصوصاً إذا سمعناه من الحكومة . وإنى أؤكد أن ما يفتناه سعادة وكيل الداخلية لا يتحقق لأن الانتخاب سيكون متروكاً لحرية الأهالي . والنتيجة أن المسألة ستنتهى ، إذا أقر المجلس عدم الجمع ، بحرمان طائفة لها مكائدها ولها تاريخها في البلاد ، من دخول مجالس المديرية وهذا ما لا نرضاها . لذلك أرجو أن تسمحوا بالجمع بين العمدة وعضوية مجالس المديرية .

نخبر عبد التوابك - أقيد رأى اللجنة ، وأضيف الى ما قاله حضرة المقرر ان الحكمة من حرمان السيد وأعضاء مجالس الشياخات من عضوية مجالس المديريات هي ما لم من العقود والتأثير في البلاد ، كما لا يخفى على حضراتكم ، بل انت كثيرا من أعضاء مجالس الشياخات يفضلون عضويتها على العضوية في هيئات أخرى لما لم من السلطان في تعيين السيد ، فاذا ما ربح عدة بلدة كبيرة أو عضو مجلس الشياخات قسمه لعضوية مجالس المديريات فلا شك في أن النجاح يلزمه .

يقولون ان الحوادث دلتنا على استقلال السيد في الرأي ، وأنا لا أسلم بذلك ، بل أقول ان التجربة دلت على عكس هذا ، أقول ان التجربة دلت على أنهم في غاية الضعف يسوقهم المدير ، بل يسوقهم الأمور ، وحوادث سنة ١٩٢٥ ما زالت أمام أعيننا تشهد بصحة ما أقول . ولا يخفى على حضراتكم أن المديرين القديين مثوا بالأمة أشنع تمثيل في سنة ١٩٢٥ لا يزالون على كراسيم . فلماذا نترك الحقائق ونقش أنفسنا ؟

لا أستطيع الموافقة على الجمع بين السندية أو عضوية الشياخات وبين عضوية مجالس المديريات .

أما الجمع بين عضوية المجالس البلدية أو المحلية وبين عضوية مجالس المديريات فلا أعترض عليه للوسع في الترشيع لعدم توافر العدد اللازم لبعض المقار ، ومع ذلك أن رأيهم المكون عن هذا التوسع فلا مانع فيه ، لأنه أقرب الى المصلحة العامة .

عبد الحميد عبد الحقي انتهى - يقولون ان الحكمة في حرمان السيد وأعضاء مجالس الشياخات من عضوية مجالس المديريات ترجع الى عدم تدخل السلطة التنفيذية محافظة على تحقيق الاستقلال في الرأي . أنهم هذا لوقيل فيما يختص بأعضاء البرلمان باعتبار أن لهم سلطة مستقلة تجب المحافظة عليها ، وأني أرى أن يترك الناخبين الحرية العامة في انتخاب من يشقون به سواء أكان عمدة أم غير عمدة ، ولا يمكن أن يجمع الناخبون على انتخاب عمدة يكون المدير سلطان عليه ، وقد تكون للسيدة كرامة أكثر من غيره ، وسواء حرم الجمع بين السندية وعضوية مجالس المديريات فإن السيد القدي لم يخصصه سيضعون وظيفة السندية ، وبهذا تحرم البلاد من أحسن عنصر مفيد لحفظ الأمن . فذلك لا أرى موقفاً لحرمان السيد من هذه العضوية أيضا .

ابراهيم الهلباوى بك - في الواقع أن الأساس الذي يقضى بالفصل بين السندية وبين عضوية مجلس المديرية أمانات ثابتة تجب مراعاتها أولاً ، لأننا معنا أمثالهم ، أي الموظفين السوميين ، من هذه العضوية . ولا شك في أن السندية موظف عمومي تماماً ، فلماذا تناقض أنفسنا ونسئق من الموظفين دون غيرها ؟

أموات : ليس للسندية مرتب .

ابراهيم الهلباوى بك - عدم المرتب لم يمنع التنافس والتضارب على وظيفة السندية ، بل أقول أكثر من ذلك اذا طلب من السندية أن يضع في سبيل حصوله عليها ضريبة لما تردد .

فأذن ليس هناك — كما قلت — محل للاستثناء من قاعدة سبق أن أقرناها . نحن لو وضعنا الباب أمام المدققين على غيرهم بما لم من الفؤاد والسلطان ، وسجل عظيم في العمدية عنصر أكثر ليس له من الفؤاد ما يمكنه من حسن القيام بأعبائها . نحن لا نفى أن العمدية كان عضداً الوحيد للحصول على أصوات في الانتخابات الماضية .

الدكتور حامد محمود — هذا غير صحيح .

إبراهيم الملبأوى بك — ما كنت أنتظر هذا الرد من زميل فاضل كان الأجدد به أن يقول "هذا خطأ" بدلا من أن يقول "هذا غير صحيح" .

الدكتور حامد محمود — هذا ما قصدته .

إبراهيم الملبأوى بك — يتعين لحضراتكم عما يتقدم أن العمدية سلطانا وقودا في البلاد ، فإذا فتح له هذا الباب كانت النتيجة فوزه على مزاحيه فوزا مؤكدا يبلغ ٩٩٪ .

حقيقة يوجد بين العمد من هم ذوو رؤوس عالية وعزة وكرامة ، ولكن لا أعلن أن هؤلاء لا يزدبون عن الطمأنينة أو الأريحية بين ثلاثة آلاف عمدة في أنحاء القطر .

يا حضرات النواب : نحن إنما نشرع للأغلبية ، والأغلبية ليس فيها كل هذه المقاب ، فالمعدة مسئول أمام الإدارة عن العمل الذي يؤديه ، وينتجدا ، مع تنوع القوانين ومتعدد الواقع ، قيام العمدية بسله حسب شرائط القوانين ، فهو بذلك واقع تحت رحمة رجال الإدارة ، ولهذا يجتهد في أن يكسب رضاهم حتى يسروا عيوبه وما يقع من المخالفات .

إذا التحق هذا العمدية — الذي وصفته لحضراتكم — بمجلس المديرية لا يستطيع مناقشة المدير ولا يبرر على ذلك . لا أريد أن أسلط بذلك من قدر المدير ، وإنما أريد أن أقول انه يشريطه ويصيب ، وقد يبدى رأيا يعتقد صوابه ، فيمنع العمدية — مع أنه يرى عكس هذا الرأي — عن معارضة المدير ، وكلهم يملكون ما يحصل آثاء مداولات مجالس المدير يات عنه أخذ الرأي حل مسألة ، فالكل يقول : الرأي رأى سعادة المدير .

فيما على ذلك إذا قررنا الجمع بين العمدية وبين عضوية مجالس المدير يات انتهى الأمر بأن يستول هؤلاء العمد الضماف يتفوزهم على أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس ، وبذلك يمتدون الأكفاء من خدمة البلاد في هذه المراكز .

فكذلك أرجو اقبال هذا الباب أمام العمد . أما القول بأن العمد يفضلون عضوية مجالس المدير يات على العمدية فإذا أقلل أمامهم هذا الباب اضطروا الى ترك وظيفة العمدية للانضاق بمجالس المدير يات وفي ذلك نراب البلاد بإبعاد عنصر قوى مفيد من العمدية ، فصدى أن هذا القول مردود لأن الوظائف لا تشمل بمجروح شاعليا حتى الفنية منها ، وبالطبع لا تتفق الأمر الكمية من أمثالهم ، فإذا خرج منهم سيد قام سيد ، والعمد اغترابنا وأبناؤنا ونحن نعرف لهم بالكتابة وتمسك بأن يقتصر على وظيفة العمدية ، لأنها تحتاج الى أيديهم في قود .

أصوات : نكل اقال باب المناقشة .

محمـد صالح حرب أفندى — أعارض فى اقال باب المناقشة لأنى أريد أن أنكل من دائرة أسوان لأن لها حالة خاصة .

الرئيس — الكلام الآن فى الموضوع العام فاذا كان لهائرة أسوان حالة خاصة أمكن حضرة النائب المحترم أن يشرحها للجلس بعد الفصل فى الموضوع العام فاذا أقرها أضيفت للنص كاستثناء .

عبد العزيز الصوفانى أفندى — هذه المادة مهمة جدا والكلام القى انتهت إله المناقشة قابل للرد عليه ، هذا من جهة ومن جهة أخرى أرى أن يؤخذ الرأى عليها بأغلبية أكثر من الأغلبية الموجودة فى المجلس الآن . لأن موضوع هذه المادة من الأسس التى بنى عليها هذا القانون بناء عليه أطلب أن يؤجل أخذ الرأى عليها لجلسة أخرى .

حد الباسل باشا — العدد قانونى بلا زيادة ولا نقصان وربما أن موضوع هذه المادة مهم جدا فأرى أرجاء أخذ الرأى عليه الى الجلسة القادمة نظرا لما أبدي من الآراء المختلفة .

ابراهيم الملباوى بك — أرى عدم التأجيل لأن المجلس تناقش فى هذه المادة مدة ساعتين .

عبد الستار الباسل بك — أرجاء أخذ الرأى على هذه المادة للجلسة القادمة يستلزم فتح باب المناقشة فيها من جديد ، بناء عليه ، أطلب أخذ الرأى الآن .

أصوات : العدد غير قانونى .

(ب) يجلطة ١٦ يناير سنة ١٩٢٨

محمـد مبرى أفندى (القرر) — انتهيت فى الجلسة الماضية من المناقشة فى موضوع الجمع بين وظيفة العمدة والشيخ وبين عضوية مجالس المديرىات .

أحمد رضى بك — أن قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرىات قد انتهت فيه القواعد المتعلقة بانتخاب أعضاء البرلمان وقد سبق أن قدمت الى هيئة المجلس الورق فى الدورة الماضية اقتراحا بشأن تعديل بعض مواد قانون الانتخاب وبالأخص ما يتعلق منها بالجنة التى تباشر الانتخاب فى الصباح وقد أحيل هذا الاقتراح اذ ذاك على لجنة الحفائية وإلى هذه اللجنة لم تقدم تقريرها بشأنه .

ولما كان مشروع قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرىات المنظر الآن يشير الى قانون الانتخاب لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ وقد قدمت اقتراحا بتعديل بعض موادها كما ذكرت .

فأرجو قلت نظريئة الحفانية الى مرة النظر في اقتراح هذا وتقدم تقريرها عه المجلس قبل المداولة الثانية حتى يمكن الاشارة الى التعديل الذى طلبته .

عبد الحلقى عليه ائدى — لقد كتبت بلغة الحفانية بلغة فرعية بحيث الاقتراح المقدم من حضرة الضوا المحترم غير أن الجهة تنظر المسائل فى دورها وتقدم الأهم على المهم .

الرئيس — الواقع أن اقتراح حضرة النائب المحترم أحمد ورضى بك مهم ويحسن تقديمه على غيره .

عبد الحلقى عليه ائدى — ستقدم الجهة تقريرها عن هذا الاقتراح فى الأسبوع المقبل إن شاء الله .

المقرر — دارت المناقشة فى موضوع الجمع بين وظيفة السدة والمشيئة وبين عضوية مجالس المدير يات فى الجلسة الماضية ورددنا على أقوال المعارضين وأعلن أن المجلس قد تنورنى بهذا الموضوع .

عبد العزيز الصوفانى ائدى — تناقشنا حقا فى هذه المسألة فى الجلسة الماضية ولكن لم يكن فى الجلسة العدد القانونى عنده أخذ الرأى على افعال باب المناقشة فيحسن الاستمرار فى المناقشة حتى يمكن لحضرات الأعضاء القيمين لم يحضروا فى الجلسة الماضية أن يلجوا بالموضوع قبل أخذ الرأى عليه .

الرئيس — لا شك فى أن الأعضاء القيمين لم يكونوا حاضرين فى الجلسة الماضية قد اطلعوا على المبيعة ووقعوا على جميع التفاصيل .

عبد العزيز الصوفانى ائدى — هناك سبب آخر يدعو الى استئناف المناقشة فى هذا الموضوع وهو أنه قد ذكرت فى الجلسة الماضية أقوال أرد أن أرد عليها .

صلا عيسى بك — لقد تقرر فى الجلسة الماضية افعال باب المناقشة .

الرئيس — قد طلب فى الواقع افعال باب المناقشة فى الجلسة الماضية ولما أريد أخذ الرأى على ذلك تبين أن العدد أصبح غير قانونى .

والآن هل توافقون حضراتكم على افعال باب المناقشة ؟

(موافقة عامة) .

عبد الحليم العلابى بك — أن المادة الحادية عشرة مقسمة الى قسمين الأول خاص بالعدد والمشايج والأخر خاص ببيعة الشياخات .

الرئيس — الموضوع الذى سيؤخذ الرأى عليه الآن هو : " هل يصح الجمع بين وظيفة السدة والشيخ وبين عضوية مجالس المدير يات " ؟ فالخالف لرأى الجهة . أى عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس المديرية وبين وظيفة السدة والشيخ يحق .

(وقتت أغلبية) .

الرئيس — اذن تقرر عدم الجمع بين وظيفة العمدة أو الشيخ وبين وظيفة مجالس المديرات عززاً لطلون افدى — هل يعتبر موظفو سكرتيرية مجلس النواب من الموظفين العموميين ؟
المقرر — نعم هم بلا شك موظفون عموميون ، لأنهم يتناولون مرتباتهم من الأموال العمومية ، وهذا ظاهر في نص المادة .

والآن أطلع حضراتكم نص الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة ، وهو :
” ولا يصح الجمع بين عضوية مجلس المديرية وبلدية الشياخات “ .

وإني أقت نظر حضراتكم إلى أن كلمة ” بلدية الشياخات “ غير موجودة بالفقرير الموزع على حضراتكم ، وهذا النص يرجع إلى خطأ مطبعي أشرفنا إليه في الجلسة الماضية .

كانت اللجنة قررت عدم جواز الجمع بين عضوية مجالس المديرات وعضوية المجالس البلدية أو المحلية أو القروية أو بلديات الشياخات ، ولكنها رأت بعد قرار المجلس القاضي بانتخاب عضوين من كل دائرة انتخابية أن تعدل عن رأيها الأول وتقرر جواز الجمع بين عضوية مجالس المديرات وعضوية المجالس البلدية والمحلية والقروية ، وذلك لافساح المجال أمام هذه الهيئات لأن من بين أعضائها كهات يمكنها أن تقدم للخدمة في مجالس المديرات . أما السبب الذي دعا إلى عدم الجمع بين عضوية مجالس المديرات ووظائف العمدة والمشايخ وأعضاء بلديات الشياخات فلا يدور على أعضاء المجالس البلدية والمحلية والقروية إذ لا يمكن للذين أولاً سلطة تنفيذية التأثير عليهم لأنهم غير واقعين تحت سلطانهم لخروجهم من فئة الموظفين .

وكل وزارة الداخلية — أيدت في الجلسة الماضية أمام حضراتكم رأى الحكومة وتمسكها برأى اللجنة الأول وهو عدم جواز الجمع بين عضوية مجالس المديرات وبين عضوية أية هيئة نائية أخرى كالمجالس البلدية والمحلية والقروية وبلديات الشياخات .

وعدم موافقة الحكومة على هذا الجمع لم يكن الا تمسكاً مع الرغبة التي أبدتها هيئة المجلس المقرر في مرة وظهرت حينما عدل المجلس المادة الأولى من المشروع المروض على حضراتكم الآن ، وهذه الرغبة هي أكثر عدد المائلين في الهيئات النائية وذلك لا يكون إلا بعدم تعدد العضوية في شخص واحد ، ليتعبد الكهنة من المصريين على جميع أنواع الحكم المشترك لكل منهم في عضوية مجلس من تلك المجالس .

لهذا لا توافق الحكومة على أن يحتكر فريق من الناس ، هم أصحاب الوجاهة وذو الصبغات ، الحكم دون غيرهم . لا توافق الحكومة على أن يحمل بعضهم بلاطة زيارته ذاكراً فيها أنه عضو في مجالس المديرية والبلدية والمحلية والقروية وبلدية الشياخات لتظاهر غير الحمدي ، وهو لا يستطيع أن يحسن العمل في واحدة من هذه الهيئات ، والوقت لا يسمح له بالعمل فيها جميعاً .
(تصديق) .

لذلك أرى أن يكون لكل هيئة أعضاؤها الاختصاصيون ، وقد رأت الوزارة أن تحرق بين العضويات المختلفة ليكون لكل هيئة أعضاء يتقنون العمل فيها ، وبهذه الطريقة يمكن إيجاد هيئات متعددة تعلم فيها المصريون بأوسع نطاق وسائل الحكم النيابي ، وبذلك تهجد عن إيجاد أرسطراطية نيابية في البلاد تقوم على الجمع بين عضويات في هيئات متعددة ، وتحتس مع طريقة الحكم الديمقراطي الذي يجلبه وتشهده جميعا (تصديق) .

عبد الحليم اللبلاي بك — أوافق اللجنة على رأيها ، لأن النظرية التي ذهب إليها سعادة وكيل وزارة الداخلية وهي عدم تعدد العضوية في الشخص الواحد لم يأت أوانها بعد ، وقد يصح الأخذ بهذه النظرية بعد عشر أو خمس عشرة سنة ، ولست أرى محلا لحرمان أعضاء مجالس المديرات من عضوية المجالس البلدية والمحلية والقرية ، لأننا لو حسنا الجمع بين عضوية مجالس المديرات وعضوية أخرى لا نجد كفايات الهيئات النيابية المختلفة . ولا أظن أنه يترتب على الجمع بين عضوية قرى أخرى أى ضرر ، لأن مجالس المديرات لا تقدر سوى جلسة في الشهر ، وكذلك المجالس القرية . ويحسن بنا أن نترك الأهالي أحرارا في اختيار الكفء لتلك المجالس على اختلاف أنواعها ، سواء أكان أعضاء في المجالس البلدية أم في غيرها .

لذلك أوافق اللجنة على رأيها .

محمد عبد الحليم سعودي افدى — أؤيد الحكومة فيما رأيته من عدم الجمع بين عضوية الهيئات الأخرى التي ذكرها سعادة وكيل وزارة الداخلية ، لأن المجالس البلدية والمحلية والقرية لها مصالح قد تتناقض مع مصالح مجالس المديرات ، فإذا جمع المصوتين عضوية هذه الهيئات التي تكون كل منها جزءا من الوحدة الإدارية أعني أن يميل — إذا اختلفت المصالح — إلى تأييد مجلس قريته ، خصوصا أن المجالس القرية تصبح أعضاها متفرقة ، ولا يهتم بمصلحة باقي المجالس ، أي يؤيد مصلحة من الوحدة الإدارية الصغرى تاركا وراءه مصلحة الوحدة الإدارية الكبرى ، ويفضل في المسائل ، سواء أكانت مالية أم أدبية ، المصالح القريية إليه في قرية على المصالح البعيدة عنه ، وفي ذلك من الضرر ما فيه مما لا يفتنى على حضراتكم .

وأرد أيضا على حضرة النائب المحترم عبد الحليم اللبلاي بك بأن هيئة المجلس نفسها تعلم بأن معظم من يرشحون أنفسهم لعضوية هذه الهيئات إنما يسمون للوصول إليها سيما حيثما يقصد التشرف بها فقط (خجعة) .

لذلك أرجو الموافقة على عدم الجمع بين عضوية مجالس المديرات وعضوية الهيئات النيابية الأخرى .

إبراهيم الهلباوي بك — أؤيد وزارة الداخلية في عدم جواز الجمع بين عضوية مجالس المديرات وبين أية عضوية أخرى . واللاحظ على حضرة الزميل المحترم عبد الحليم اللبلاي بك قوله أن هذا التشريع ، فيما يخص بعدم الجمع بين العضويات المختلفة ، لم يأت وقته بعد وإنما

يكون بعد عشر أو خمس عشرة سنة خشية عدم وجود الكفايات . لاحظ هل حضرة هذا الرأي وأطمئنه أن عدد أعضاء مجالس المديرية في البلاد لا يتجاوز ٥٠٠ شخص ، ومثل هذا العدد الضئيل يخرج من الأثر في أسبوع واحد .

أرجو من حضرات النواب المحترمين عدم الخوف من هذه الفكرة التي أشار إليها حضرة قزويلنا المحترم العللايل بك . وأذكر لحضراتكم أن هذه الفكرة سادت علينا من عشرين سنة وغفلا أن تكون المجالس المحلية سابقة لأوانها ، ولكن التجارب أثبتت خلاف ذلك وكانت النتيجة أن أعادت هذه المجالس فوائدها محسوسة كثيرا بما في عواصم المديرية التي كانت مسرحا للأمراض والأوبئة فأصبحت — بفضل هؤلاء الذين غفلا أن تكون كفائاتهم لم تكامل بعد — زاهرة زاهية .

قال سعادة وكيل وزارة الداخلية إن الفرض من عدم الجمع بين عضوية مجالس المديرية وبين أية عضوية أخرى المبرهن على الحكم النابئ ، وأنا مع موافق سعادته فيما ذهب إليه فاني أعضد أيضا أننا أكبر من ذلك . والواقع أن المسائل الموكولة إلى هذه الهيئات النيابية ليست بمسائل فنية مضطرة تحتاج إلى كفايات خاصة ، بل هي مسائل محلية عادية لا تحتاج لكثير عاء .

أما القول بأن مجالس المديرية لا تقف عادة أكثر من جلسة واحدة في الشهر وكذلك المجالس الأخرى وعند الضوم تقع من الوقت مباشرة جلسيتين في شهر واحد ، فأرد على ذلك أنه قد يتصادف انعقاد جلسيتين في يوم واحد فيرتب على ذلك عدم إمكان البصر بحضور أحد المجلسين ، وذلك شاهد بيننا في مجالس النواب عند ما يجمع النائب بين عضوية بلتين ، كما يعرف كل محام أنه قد تكون لديه قضيتان في محكمتين مختلفتين حقد لظرفها يوم واحد فيضطر إلى تأجيل أحدهما .

فلما أرى أن يقتنع من ينتخب في مجلس بوضويعه ، ويترك المجالس الأخرى لتغيره ، وفي ذلك تنظيم للعمل .

عبد العزيز الصوفاني انتهى — انني من رجون الجمع بين عضوية مجالس المديرية وبين أية عضوية في هيئات نيابية أخرى .

سمعتنا في الجلسة الماضية كلاما جارحا من سعادة وكيل وزارة الداخلية عند البحث فيما يتعلق بعدم الجمع بين العملية وعضوية مجالس المديرية .

الرئيس — يحسن ألا نعود لموضوع سبق أن فصل المجلس فيه .

عبد العزيز الصوفاني انتهى — أريد أن أقول أنه علاوة على ما سمعناه في الجلسة الماضية سمعنا الليلة من سعادة وكيل وزارة الداخلية قولاً جارحاً في كدله على عدم الجمع بين عضوية مجالس المديرية وعضويات أخرى . سمعنا أن هناك بعض ذوي الوجاهة يستظفون (خبطة) . فقال سعادته إن بعض ذوي الوجاهة يحتكرون (خبطة) .

لقد قال أكثر من هذا . قال أنهم قد يجعون بين هذه الضوابط وهم ليسوا أهلا لوحدة منها (خفية) .
أصوات : ولكنه لم يرد طعنا .

عبد العزيز الصوفاني افتدى — أتى مع مخالفتي لرأى سعادة وكيل الداخلية أريد أن أقول أنه يجب علينا أن نترك الناس أحرارا يختارون من يشاؤون لتعليمهم في هذه الهيئات ، وقد آتني حقا قول سعادته أن أعضاء بعض هذه المجالس لا يحسنون القيام بالأعمال فيها ، يقول هذا عن أعضاء حازوا ثقة تاعصيم ، فإن كانوا لا يصلحون للعمل في هذه المجالس — كما قال سعادة الوكيل — فقد يؤول هذا القول بأن التنب على تاعصيم ، وفي ذلك طعن على مجموع الأمة (خفية) .

أصوات : لم يقصد هذا .

عبد العزيز الصوفاني افتدى — أريد أن أقول أن لكل إنسان أن يقيم الدليل هل نظريته بكل الطرق البعيدة عن الطعن .

الرئيس — لقد استرسل حضرة النائب المحترم في قوله مع أنه يسمع الكثير من زملائه بمخالفته فيا ذهب اليه من التاويل — فقلت أرجوه أن يتكلم في الموضوع وله كل الحرية لبدء ما يراه تأييد الفكرة . أتى أرغب كثيرا في حرية البحث والمناقشة على ألا يخرج عن الموضوع .

عبد العزيز الصوفاني افتدى — أعتقد أني أتكلم في الموضوع . ولم أقصد بما قلت أن أحل سعادة الوكيل مسئولي .

وكيل وزارة الداخلية — لنست عن يميني المسئولية ولا أتهرب منها ، وإني أتحمل مسئولي ما أقول وأنت رأيت وجهتي أي لوم لأي كان ، وأظن أن حضرة النائب المحترم لم يفهم كلامي .

عبد العزيز الصوفاني افتدى — أنا لا أقبل ما وجهه الى سعادة وكيل وزارة الداخلية ، وأرد عليه بصراحة أنه هو الذي لم يفهم ما قاله .

وكيل وزارة الداخلية — أنا ممن يجلون ويحترمون هذا المجلس الموقر ، وإنني أتخصي من يقول أني وجهت لوما الى أحد . أما قول حضرة النائب المحترم أنه لم يفهم كلامي ، فاقصدت به إلا أنه لم يدرك مرى كلامي وحقيقة فرضي . ويمنع من أن ينسب الى أني وجهت لوما لأية طائفة أو جهة ، وكل ما قصده أني أخاف — إذا ما تعددت المضوية وكثر العمل — ألا يتعن الأعضاء عملهم في الهيئات المتعددة تبعا لنظرية توزيع العمل وإنني أدب لأن يحمل حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني افتدى كلامي على خلاف ما قصده .

عبد العزيز الصوفاني افتدى — لقد آتني كثيرا ما حصل الآن ، وإنني لم أقل ما قلته بقصد توجيه لوم الى سعادة وكيل وزارة الداخلية الذي يعلم شخصيا مبلغ احتراي له ، على أني لا أقبل السكوت إذا ما اعتقدت أنه قد وجه الى لوما ، ولكن الآن وقد بدت الحقيقة فأكتفي بما قاله .
سعادة الوكيل .

أحمد رمزي بك — أنا مضمّن الرأى أقدّمه سعادة وكيل وزارة الداخلية في عدم الجمع لأن العمل في مجالس المديرية لا يمكن أن المصالح فيها قد تتناقض بينها وبين المجالس البلدية والمحلية والقروية ، فنتائج الأبحاث كان يطلب من مجلس المديرية الصّرف عليها فترد بأن المجلس المحلي هو الذى يجب أن يصرف عليها ما دامت في البلد الذى فيه هذا المجلس وكذلك إذا رأى إنشاء مستشفى في مدينة بها مجلس بلدى أو محلى فكان المجلس البلدى يطلب أن تتنا على حقيقة مجلس المديرية بينما أن مجلس المديرية يطلب أن تتنا على حقيقة المجلس البلدى . فترد حضراتكم من ذلك أن العضو لا يمكن أن يشغل في مجلسين في آن واحد .

أصوات — طلب إقبال باب المناقشة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إقبال باب المناقشة ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — تقدّم لنا اقتراحان : الأول من حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني الفدى ، والثاني من حضرة النائب المحترم عبد الحليم الغلاى بك وهذا نص الأول :

”أقترح إباحة الجمع بين عضوية مجلس المديرية وعضوية المجالس البلدية والمحلية والقروية وكذلك بلان الشياطات“ .

الرئيس — الموافق على الاقتراح الأول يقف .

(وقتت أقلية) .

الرئيس — إذن تقرر رفض هذا الاقتراح .

والاقتراح الثاني هو :

”لا يصح الجمع بين عضوية مجلس المديرية وعضوية بلان الشياطات“ .

الرئيس — الموافق على الاقتراح الثاني يقف .

(وقتت أقلية) .

الرئيس — إذن تقرر رفض هذا الاقتراح ، فهل توافقون حضراتكم على الفقرة الأخيرة من المادة الحادية عشرة كراى الجبة وهذا نصها :

”ولا يصح أيضا الجمع بين عضوية مجلس المديرية وعضوية المجالس البلدية أو المحلية أو القروية أو بلان الشياطات ؟“

(موافقة عامة) .

المادة الثانية عشرة

كل موظف أو مستخدم عام ممن أشير إليهم في المادة السابقة وكل عضو بالمجالس البلدية أو المحلية أو القروية أو لجان الشياخات انتخب عضواً بمجلس مديرية يعتبر متخلياً عن وظيفته أو عن عضويته بتلك المجالس أو اللجان إذا لم يتنازل في الثمانية الأيام المبينة بالمادة التاسعة من هذا القانون عن عضويته بمجلس المديرية .

ويعطى الموظف أو المستخدم حقه في المعاش أو المكافأة على حسب الأحوال .

وكل عضو في مجلس مديرية قبل وظيفة من الوظائف العامة المشار إليها في المادة المذكورة أو قبل العضوية في أحد المجالس البلدية أو المحلية أو القروية أو لجان الشياخات يعتبر أنه تنازل عن عضوية مجلس المديرية بعد مرور الثمانية الأيام التالية لتاريخ تعيينه في الوظيفة أو صيرورة انتخابه في تلك المجالس أو اللجان نهائياً .

ويعلن مجلسه خلوه المحل الذي كان يشغله . فإن لم يتم المجلس بهذا الإعلان في مدة خمسة عشر يوماً يصير إعلانه بقرار يصدره وزير الداخلية .

مناقشة مجلس النواب

مجلة ١٦ يناير سنة ١٩٢٨

عمر عرافى — هذه المادة تبيح للموظف أن يرفع نفسه حتى إذا انتخب بإباح له أن يختار الوظيفة أو النيابة ، والذي أراه أن الموظف إذا أراد أن يرفع نفسه وتقديمه للانتخاب وانتخب بأقل يعتبر متخلياً عن وظيفته من تاريخ انتخابه ، حل أنه إذا حلن في انتخابه وحكم بعدم صحة نيابته ترشح له وظيفته بقوة القانون . والسبب في ذلك أن أهم أن الموظف الذي يريد أن يتقدم للانتخاب يجب أن يكون جاداً فيما أراد فلا يليق به إذا انتخب ، وعلمة الانتخاب تسبب إجراءات هامة ، أن يقول بعد ذلك أن أفضل الوظيفة وأتأخر عن النيابة ويكون سبباً في إعادة عملية الانتخاب .

أن يا حضرات الأعضاء لا أهم ذلك ، أن الموظف الذي يتقدم لترشيح نفسه للنيابة مفروض فيه أنه قلب ويوه أمره ورأى أن النيابة أفضل من الوظيفة .

أن كل مرشح يتنازل عن الترشيح يكون جازؤه ضياع التأمين الذى دفعه ، فإذا كان التنازل بعد عملية الانتخاب وجب أن يكون الجزاء أشد .

ورأى أن أقل جزاء يستحقه هو العزل من الوظيفة خصوصا أنه لم يكن عليه ، بل هو الذى يرشح نفسه ، فليس له أن يقول أن مركزه هم القين ونحوه وهو لا يجب .

أبراهيم الملبارى بك — نص هذه المادة فى حاجة الى التعديل ، اذ نقول أن كل موظف أو مستخدم انتخب عضوا لمجلس المديرية يعتبر متخليا عن وظيفته . فهل يقصد من ذلك أنه يجوز للموظف أن يرشح نفسه فى الدائرة التى يشغل فيها أم لا ؟ هذه مسألة تحتاج الى بيان ورأى أنه لا يجوز ورأى أن يضاف لفظة ما يفيد ذلك .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فائق أوراق حضرة النائب المحترم عمر عمر افندي على أنه ليس الموظف بعد انتخابه لعضوية مجلس المديرية حتى الاختيار بين الوظيفة وبين النيابة لأنه قد تم الترشيح من تلقاء نفسه ودفع التأمين وانتخب . فما معنى تنازله بعد ذلك ؟ ولما ملاحظة تالفة عن حفظ حق الموظف الذى ينتخب لعضوية مجلس المديرية فى الماش أو المكافأة . ان هذا الامتياز استثناء للقاعدة التى ينص عليها قانون الماشات وهى التى تفضى بمرمان الموظف الذى يستقيل باختياره من حقوقه فى الماش أو المكافأة . اننى لا أرى فى تقديمه لعضوية مجلس المديرية أية قصصية يستحق عليها هذا الامتياز .

مساعدة وكيل وزارة الداخلية — انب المادة ١٢ هى عبارة عن صورة طبق الأصل من المادة ٧٢ من قانون الانتخاب أعضاء البرلمان ونصها كما يأتى :

”مادة ٧٢ — كل موظف أو مستخدم عام ممن أشير اليهم فى المادة السابقة وكل عضو بمجالس المديرية أو المجالس البلدية أو المحلية أو لجان الشياخات انتخب أو عين عضوا بأحد المجلسين يعتبر متخليا عن وظيفته أو عن عضويته بتلك المجالس أو اللجان اذا لم يتنازل فى الثانية الأيام التالية ليوم الفصل فى صحة نيابته عن تلك العضوية ويعطى الموظف أو المستخدم فى حالة القبول حقه فى الماش أو المكافأة على حسب الأحوال . وكل عضو فى أحد المجلسين قبل وظيفة من الوظائف العامة المشار إليها فى المادة المذكورة أو قبل العضوية فى أحد مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو المحلية أو لجان الشياخات يعتبر أنه تنازل عن عضويته بعد مرور الثانية الأيام التالية لتاريخ تعيينه فى الوظيفة أو صيرورة انتخابه فى تلك المجالس أو اللجان نهائيا . ويمن مجلسه على المحل الذى كان يشغله “ .

فإذا تقدمنا لحضر أتمكم المادة ١٢ فأنما تقدم بنص ومبدأ سبق لحضراتكم أن تقرروه هذا من جهة ومن جهة أخرى لا أرى مانعا من أن يرشح الموظفون أنفسهم لنيابة سواء أكان من الدائرة التى يشغلونها أم من دائرة أخرى لأن هذا غير محرم عليهم بالقصة للانتخاب لعضوية البرلمان . وقد كان قانون الانتخاب الصادر فى سنة ١٩٢٣ يمنع ترشيح الموظف فى الدائرة

التي يصل فيها خشية أن يستعمل سلطة وظيفته في التأثير على الناخبين الثلاثين لأن مقدم كان قليلا . أما الآن وقد أصبح الانتخاب مباشرا وأصبح عدد الناخبين يمدون بالآلاف فلا خوف من هذه الوجهة .

أما حرمان الموظف من حق في المعاش أو المكافأة فاعلم أن حضراتكم ترون أن هذا الحكم قاس جدا لأن مثل هذا الشخص لا يقارن بالموظف الذي يستعمل من وظيفته ويطبق الحياة العامة لأن الموظف الذي يتقدم النيابة يشغل في نوع آخر من الحياة العامة ونفاة ما في الأمر أنه طبقا لبدأ فصل السلطات لا يجمع بين الوظيفة والنسبة .

أما القول بأن الموظف يعتبر متحليا عن وظيفته من تاريخ انتخابه فأرى وترون هذه قسوة أيضا لأن القانونين بذلك لو اقتصروا على إحتباره متحليا عن وظيفته وكفى لكان ذلك مقبولا أما أنهم حادوا وقالوا أنه إذا ملن في انتخابه وتقرر عدم صحة نيابته فانه يعود لوظيفته بحكم القانون فهذا لا يسهل تحقيقه الا اذا بقيت الوظيفة خالية مدة شهرين أو ثلاثة فحصل أعمالها العامة وهذه هي أقل نتيجة تترتب على قبول هذا الرأي .

لذلك أطلب قياسا على ما سبق أن تقرر أنه حضراتكم إبقاء المادة على ما هي عليه .

إبراهيم الحباري بك — في الواقع أن هذه ليست حقيرة الوظيفة التي يقتضى حضورا في مجلس المديرية لأن القاعدة أن كل موظف يمثل عن وظيفته بما مل يقتضى قانون المعاشات . ولا لأن يراد أن يمنع استثناء . يقول سادة وكيل وزارة الداخلية أن النص على هذا في قانون الانتخاب لعضوية مجلس النواب . انني أعلم ذلك ولكن هذا استثناء من القاعدة العامة والظاهر أن المشرع في ذلك القانون راعى أن البرلمان يتولى النظر في مسائل هامة جدا ذات مسؤوليات سياسية كبيرة ومن أجل هذا فتح الباب على مصراعيه في هذا الموضوع . أنا لا أنكم عن أعضاء البرلمان لكوني متفردا بمشورتي إنما أنكم لأن هذا هو الحق الصراح . أتهم أن الوزير أو الموظف الكبير اذا تقدم لعضوية البرلمان فانه يقدم قضية كبيرة ويشمل مسؤولية خطيرة ولكنها قضية لا يقدمها من يرفع نفسه لعضوية مجلس المديرية وهو مجلس إداري محض وقد يكون الواقع ذلك الموظف أنه رأى أن مصلحته تقتضى ذلك . لمسلما ترون حضراتكم أنه لا يصح تمييزه على الذين يتركون وظائفهم بمحض إرادتهم وعلى ذلك فائق متمسك بالرأى الذي أبدته .

عبد السلام فهمي محمد بك — أؤيد رأي سعادة وكيل الداخلية وأعارض حضرة النائبين المحترمين إبراهيم الحباري بك وصهر عمر إندى لأنه ما دامت المادة ١٢ من مشروع هذا القانون قللت من نص المادة ٧٢ من قانون الانتخاب فلا أرى معنى التفرقة بين الطريق الذي يتقدم لترشيح مجلس المديرية والطريق الذي يتقدم لترشيح مجلس النواب . ولم يعتبر الموظف في هذه الأخيرة مستقبلا من وظيفته ولا يعود إليها اذا حكم بعدم صحة نيابته ولم يقيمون العتبات أمامه وتفقون في رده الخوف من التقدم للانتخابات .

كنتم في الجلسة الماضية تتحدون الكفادات وحضراتكم تطهون أن الموثفين من ذوى الكفادات ظم لا يفسحون لهم مجالاً للاشتغال في هذه المجالس المرة لم تقتضوا حقوقهم فتقولون لم اذا تقدمتم لانتخاب مجلس المديرية فانكم تحرمون من معاشكم أو مكافآتكم ؟ وبغلا من هذا فان حضرة المقترحين قاتهما أمر مهم جدا هو أن الناخبين قد يخشون شخصا بدون طبه ، بدليل أن بعض حضرات النواب انتخب لعضوية مجلس النواب في أثناء غيابه في أوروبا .

ابراهيم الملباوى بك — الكلام دائر الآن عن الانتخاب لعضوية مجالس المديريات لافيرها . وكيف يختب شخص بدون طبه مع أنه يدفع تأمينا ؟ .

عبد السلام فهمى محمد جمه بك — يبرز أن وكلاءه دفع التأمين وتم انتخابه وهو نائب كما حصل ذلك في انتخاب حضرة صاحب السعادة النائب المحترم وأصفى عال باشا . انى يا حضرات النواب لا أنهم منى للفرقة بين فريق وآخرون المصرى بل اطلب أن يظل الباب مفتوحا لتدوى الكفادات .

عمر عمر افندى — ان الموثف الذى يتقدم لعضوية مجلس المديرية يجب أن يشرح نفسه لان ريمحه الغير والليل على ذلك نص الفقرة السادسة من المادة الثالثة من المرسوم المروض على حضراتكم لى تقول :

”سادسا — أن يشرح نفسه للانتخاب وأن يودع خزانة المديرية وقت الترشيح مبلغ تعين بنيتها مسريا تخصص للأعمال الخيرية المحلية بالهداية الانتخابية اذا دخل من الترشيح أو اذا لم يخرى الانتخاب عشر الأصوات الصحيحة لى أعطيت على الأقل “ وكذلك ما جاء في مصدر المادة الرابعة :

”فيما عدا ما هو مذكور في المادة السابقة تطبق أحكام الباب الثانى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٦ الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النواب على الانتخاب أعضاء مجالس المديريات “ .

ويستفهم من هذا أن الموثف يجب أن يقدم الترشيح كتابة المديرية وعلى ذلك ترون حضراتكم أن رأى حضرة النائب المحترم عبد السلام فهمى محمد جمه بك أنه من الجائز أن يختب شخص بدون طبه رأى في غير محله .

الرئيس — لدينا اقتراح من حضرة العضو المحترم عمر عمر افندى هذا نصه :

”أترح أن تعدل الفقرة الأولى من المادة ١٢ كالآلى :

كل موثف أو مستخدم عام من أشيد اليه من المادة السابقة وكل عضو بالمجالس البلدية أو الخفية أو القروية أو بلان الشياخات انتخب عضوا بمجلس مديرية يعتبر متخلياً عن وظيفته أو منصبه بتلك المجالس من يوم انتخابه . على أنه اذا فصل بعدم صحة نيابته ترجع اليه وظيفته بقوة القانون “ .

الموافق على هذا الاقتراح وقف .

(وقفت أقلية) .

الرئيس — اذن رفض المجلس هذا الاقتراح وهذا نص الاقتراح التقدم من حضرة العضو المحترم ابراهيم الملبارى بك :

” اقترح التعديل الآتى للمادة ١٢ :

أولاً — عدم جواز ترشيح الموظف فى الدائرة التى هو موظف بها .

ثانياً — ان الموظف الذى يختب عضواً بمجلس المديرية يفصل من وظيفته ويماعل فى المعاش والمكافأة بمقتضى قانون المعاشات “.

محمد يوسف بك — المادة الرابعة من هذا المشروع تنص على أنه ” فيما هذا ما هو المذكور فى المادة السابقة تطبق أحكام الباب الثانى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المتعلق بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٦ الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النواب على انتخاب أعضاء مجالس المديريات “.

والمادة ٣٤ معلقة من قانون الانتخاب المعمول به الآن تنص على أنه ” لا يجوز أن يرشح الموظف نفسه فى دائرة عمله الخاصة ويستثنى من ذلك العمدة والمشايخ “.

فبعد ذلك يقرن لخصراتكم أنت المجلس اتخذ قراراً فى الشق الأول من اقتراح ابراهيم الملبارى بك .

الرئيس — ما رأى حضرة وكيل وزارة الداخلية فى ذلك ؟

وكيل الداخلية — موافق على هذا .

ابراهيم الملبارى بك — اذن فاقى أصعب الشق الأول من اقتراحى ما دام المجلس قد وافق عليه جميعاً بعد موافقته على المادة الرابعة من مشروع هذا القانون .

الرئيس — اذن تأخذ الراى على الشق الثانى من اقتراح الملبارى بك وهذا نصه : ” ان الموظف الذى يختب عضواً بمجلس المديرية يفصل من وظيفته ويماعل فى المعاش والمكافأة بمقتضى قانون المعاشات “.

الموافق على هذا الاقتراح وقف .

(وقفت أقلية) .

الرئيس — اذن فالمعارض لبقاء المادة على أصلها وقف .

(لم يبق أحد) .

الرئيس — وافق المجلس على بقوله المادة ١٢ كما هى وهذا نصها :

"كل موظف أو مستخدم عام من أشهر الهم في المادة السابقة وكل عضو المجالس البلدية أو المحلية أو القروية أو بلديات الشياخات المنتخبون بمجلس مديرية يتمتعون من وظيفة أو من عضويته بتلك المجالس أو اللجان إذا لم يتنازل في الثانية الأيام المية بالمادة التاسعة من هذا القانون من عضويته بمجلس المديرية ..

و يعطى الموظف أو المستخدم حق في المعاش أو المكافأة على حسب الأحوال .
وكل عضو في مجلس مديرية قبل وظيفة من الوظائف العامة المشار إليها في المادة المذكورة أو قبل العضوية في أحد المجالس البلدية أو المحلية أو القروية أو بلديات الشياخات يتمتع أنه تنازل عن عضويته بمجلس المديرية بعد مرور الثانية الأيام التالية لتاريخ تيميه في الوظيفة أو صيرورة انتخابه في تلك المجالس أو اللجان نهائياً .

ويمن عليه خلواخل التي كان يشغلها ، فإن لم يتم المجلس هذا الاعلان في مدة خمسة عشر يوماً يصير اعلانه بقرار يصدره وزير الداخلية".

المادة الثالثة عشرة

إذا وجد أحد الأعضاء في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ سواء عرضت له أثناء نيابته أم لم تعلم إلا بعد انتخابه تسقط عضويته . وكذلك تسقط عضوية من فقد الصفات المشتركة في العضو . ويكون السقوط في الأحوال السالفة بقرار من وزير الداخلية .

ويجوز للعضو أن يعلن في هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية الكائن بمنازلتها بمجلس المديرية وذلك بعريضة يقدمها الى رئيس النيابة في ظرف خمسة عشرة يوماً من تاريخ اعلانه بقرار الوزير .

ولا يوقف الطعن بتنفيذ القرار متى كان مبنيًا على حكم نهائي .

وتعكم المحكمة في ذلك نهائياً بطريق الاستعجال وبغير رسوم بعد اعلان العضو لبدء أقواله وسماع أقوال النيابة العمومية .

أضيفت الى الفقرة الأولى من مشروع الحكومة العبارة الآتية : "المعدل بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤" بعد عبارة "قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣" .

وطلت الفقرة الثالثة بإضافة عبارة "متى كان مبنيًا على حكم نهائي" بعد عبارة "ولا يوقف الطعن بتنفيذ القرار" .

مناقشة مجلس النواب

بجلسة ١٦ يناير سنة ١٩٢٨

المقرر — تنص المادتان الرابعة والخامسة من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٤ المعدل بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ على حرمان حق الانتخاب المحكوم عليهم بعقوبة من عقوبات الجنايات أو في جنائية بعقوبة من عقوبات الجلب مثل المحكوم عليهم في سرقة أو نصب أو غش أو أمانة الخ . من الوارد في الفقرة الثالثة من المادة المذكورة في هذه الأحوال لا بد أن يكون الحكم الصادر في هذه الجرائم حكماً نهائياً حتى يكون القرار الصادر بسقوط العضوية لا يوقف تنفيذه الطعن فيه .

الرئيس — هل هناك أحوال أخرى غير هذه الأحكام ؟

المقرر — توجد أحوال أخرى مثل فقد النصاب أو قصه وحالة عدم إقامة العضو في المركز أو أحد مراكزه لثأرة فتل هذه الأحوال ليس فيها حكم .

الرئيس — هل معنى ذلك أنه إذا وجدت أحكام نهائية بن طليها قرار سقوط العضوية ففي هذه الحالة لا يوقف الطعن تنفيذ القرار ؟

أما في الأحوال التي ليس فيها أحكام انتهائية فيوقف الطعن تنفيذ القرار .

المقرر — نعم هذا هو ما قصده اللجنة وعلى ذلك فالمقالة الأخيرة يصح للعضو الجلوس في المجلس حتى يفصل في الطعن .

محمد يوسف بك — نصت المادة ٥٢ من قانون انتخاب مجالس المديرية الصادر في سنة ١٩١٣ على ما يأتي :

” إذا وجد أعضاء الجمعية التشريعية أو أحد أعضاء مجلس المديرية في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذا القانون سواء عرضت له أثناء نيابته أو أنها لم تعمل إلا بعد انتخابه تسقط عضويته بقوة القانون .

وكذلك تسقط عضوية كل عضو يخلط اسمه عند المراجعة السنوية في الكشف الجائر انتخابهم لفقدانه إحدى الصفات اللازمة لذلك “ .

ولما صدر قانون الانتخاب لمجلس الشيوخ والنواب في سنة ١٩٢٣ نصت المادة ٧٣ من على ما يأتي : ” إذا وجد أحد الأعضاء في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادة الرابعة والخامسة من هذا القانون سواء عرضت له أثناء نيابته أو أنها لم تعمل إلا بعد انتخابه تسقط عضويته .

وكذلك تسقط عضوية من فقد الصفات المشتركة في العضو ويكون السقوط في الأحوال السابقة بقرار من المجلس “ .

والمشروع المطروح الآن يعطى الحق للوزير بأن يصدر قرارا ب سقوط العضو من مجلس المديرية
فكأنه وضع الوزير محل المجلس التابع له العضو .

وأنا أرى أن هذا الحق لا يجوز أن يكون للوزير وما دنا قد عدنا المادة الأولى من قانون
سنة ١٩١٣ وأعطينا الحق لكل من مجلس النواب والشيوخ في أن يقرر سقوط العضو من أحد
هذين المجلسين أسوة بما له من الحق في تقرير صحة انتخابه ، فيجب في المشروع الذى يجه الآن
أن يكون حق تحرير الاسقاط للمحاكم التى تحصل فى صحة الانتخاب لأن الملتقى يقضى بأن الجهة
التي لها الفصل فى صحة الانتخاب هي التي تحصل فى وجوب الاسقاط . ومادام المشروع الحالي
الذى يجه قد أعطى الحق في تقرير صحة الانتخاب الى المحاكم فيجب أن يكون لهذه المحاكم الحق
في تقرير فصل العضو مباشرة بدون قرار يصدر من وزير الداخلية .

قد يقال ان العضو الذى قصد الصفات المؤهلة لانتخابه له الحق في أن يمارض أمام المحكمة
ولكن هذا غير كاف ويخالف الواجب ، كذلك لا يوجد بهذه المادة ما يشير الى وجوب سماع
العضو الذى سقطت عضويته واقتصر على النص على سماع قول النيابة .

بناء على ذلك أقترح تعديل المادة بالصيغة الآتية :

” إذا وجد أحد الأعضاء في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادتين
الرابعة والخامسة من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ سواء عرضت له أثناء نيابته أم لم
تعل الأبعد انتخابه تسقط عضويته ، وكذلك تسقط عضويته من قة الصفات المشتركة في العضو .
ويكون السقوط في الأحوال السابقة بمحكم من المحكمة الابتدائية التي تحكم في ذلك نهائيا بطريق
استعجال وبغير رسوم بعد سماع أقوال العضو والنيابة السومية “ .

المقرر — قد اشترك حضرة العضو المحترم محمد يوسف بك في مناقشات اللجنة في هذه المادة
وبالأسف لم يتقدم اليها بهذه الآراء بل كان مؤيدا لها فيما قرره . فهل يريد حضرة أن يسحب
حق وزير الداخلية في إعلان القرار الخاص بسقوط العضوية ويترك ذلك للمحاكم رأسا ؟ مع أن
الوزير في الحقيقة ما هو الا ممثل حالة يجب عليه إعلانها إذا أن له حق الاشراف الأعمال على
هذه المحامس . فأرى ألا تسحب مه هذه السلطة لاسيما أن الرأي الأعلى والأخير متروك للمحاكم .

وقد أرى الموافقة على رأى اللجنة .

الرئيس — يحسن اضافة عبارة ” لإبداء أقواله “ بعد عبارة ” بعد إعلان العضو “ الواردة
في الفقرة الأخيرة .

المقرر — ولو أن ظاهرا المادة الثالثة عشرة منهم مه ذلك لأن إعلان العضو مئة حضوره
لإبداء أقواله ، الا أنه لا مانع من هذه الاضافة خصوصا قد أضيفت في المادة الثامنة .

الرئيس — الموافق على اقتراح حضرة العضو المحترم محمد يوسف بك يقف .

(وقفت أغلبية) .

الرئيس — تقرر رفض الاقتراح ، والآن نأخذ الرأي على المادة ونصها :

”إذا وجد أحد الأعضاء في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من قانون الانتخاب رقم ١٩٢٣ سواء عرضت له أثناء نيابته أم لم تعلم إلا بعد انتخابه تسقط عضويته .

وهذا تسقط عضوية من فقد الصفات المشترطة في العضو . ويكون السقوط في الأحوال السابقة بقرار من وزير الداخلية .

ويجوز للعضو أن يعلن في هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية المكان بدأرتها مجلس المديرية وذلك بصفة يقدمها المديس النيابة في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه بقرار الوزير .

ولا يوقف العمل بتنفيذ القرار من كان مبنيا على حكم نهائي .

وتحكم المحكمة في ذلك نهائيا بطريق الاستعجال وينشر رسم بعد اعلان العضو لبدء أقواله وصباح أقوال النيابة العمومية” .

نهل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

(موافقة عامة) .

المادة الرابعة عشرة

الاستقالة من عضوية مجلس المديرية تعلق الى رئيسه وتعتبر نهائية من وقت تقرر المجلس قبولها .

المادة الخامسة عشرة

عندما يعلن خلو محل في أحد مجالس المديرية يأمر وزير الداخلية بانتخاب عضو بمل من خلا محله في خلال شهرين من تاريخ الاعلان . ولا تقوم نيابة العضو الجديد الا الى نهاية مدة سلفه .

المادة السادسة عشرة

أعضاء مجالس المديرية الحاليون يستمرون في وظائفهم لحين اجراء الانتخابات بمقتضى أحكام هذا القانون .

مناقشة مجلس النواب مجلسة ٢٣ يناير سنة ١٩٢٨

الرئيس — قدم حضرة محمد عبد الحليف سعودي اقتضى التعديل الآتي لهذه المادة :

” أقرح إضافة الفقرة الآتية المادة السادسة عشرة (وأن تجري الانتخابات لمجالس المديرية في ظرف ستين يوما من تاريخ صدور هذا القانون) “ .

محمد عبد الحليف سعودي اقتضى — أرى من هيئة المجلس المقرر الموافقة على هذا التعديل الذي أرى به إلى أن تجري الانتخابات لمجالس المديرية في ظرف ستين يوما من إصداره نهائيا لأن حضراتكم جميعا تعلمون أن مجالس المديرية غير مشككة في الوقت الحاضر التشكيل الذي يكفل العمل الناجح الذي تتطلبه حالة البلاد ولأجل أن تبدأ هذه المجالس في عملها المفيد يجب أن نحدد ميعادا لإجراء الانتخابات لها وانقادها مباشرة بعد ذلك .

المقرر — أن لا أوافق على هذه الإضافة ولا أعلن أن الحكومة توافق عليها لأن حضراتكم تعلمون أن الحكومة وهي التي قدمت المشروع مهينة أشد الإهمام بسرعة إصداره وتنفيذه ولو رجع حضرة العضو المحترم إلى التقرير الذي قدمته اللجنة لئين له ذلك جليا .

والدليل على ذلك أيضا أن الحكومة بإذنت بتقديم مشروع قانون الانتخاب لمجالس المديرية ولم تخطر المشروع انتلاص باعتصاص هذه المجالس وتشكيلها .

وكيل وزارة الداخلية — أن أرى هذا التعديل غريب في التشريع لأنه نص في آخر هذا المشروع على أنه يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية لا بعد ستين يوما ، وإلى هنا أصبح باسم الحكومة أنها تعمل على تنفيذ هذا القانون بمجرد إصداره (تصفيق) .

محمد عبد الحليف سعودي اقتضى — لقد تنازلت عن اقتراحى .

الرئيس — قدم حضرة أحمد عبد الباقي راضى اقتضى هذا نصه :

” أقرح إضافة المادة الآتية بعد المادة السادسة عشرة :

(إذا لم يصدر القانون بتقسيم الدوائر الانتخابية وفقا للعدد الأخير قبل إجراء الانتخابات لمجالس المديرية فيجري الانتخاب لهذه المجالس على أساس تقسيم الدوائر لسنة ١٩٢٤) “ .

وكيل وزارة الداخلية — بعد ما صدر قرار مجلس الوزراء سنة ١٩٢٣ بتقسيم المديرية إلى دوائر انتخابية وبرت الانتخابات الأولى سنة ١٩٢٤ عدلتها السلطة التي تلك تعديل هذه الدوائر سنة ١٩٢٥ وبرت الانتخابات في سنة ١٩٢٥ بمقتضى هذا التعديل بل أن الانتخابات التي أسفرت من انتخاب حضراتكم أعضاء لهذا المجلس جرت على هذا التعديل أيضا وكذلك تجري عليه الانتخابات التكميلية لمجلس النواب والشيوخ التي تحصل من آن وآخر . فطلب إجراء الانتخاب

المجالس المديرية على تقسيم الدوائر السابق التعديل موجبا للإرتباك خصوصا أن ذلك لا يؤم له الآن لأن الحكومة ستقدم لحضراتكم مشروعا بتقسيم الدوائر الانتخابية حسب التعداد الأخير بمجرد وصول البيانات اللازمة من مصلحة الاحصاء لذلك لا أرى علة لهذا التعديل على الاطلاق .

أحد عبد الباقي راضى افندى — لقد ذهب المجلس في مجته مشروع هذا القانون الى أن التمثيل النيابي للمجالس المديرية إنما هو تمثيل محل لحسب . فهناك إذن فرق بين الانتخاب لمجلس النواب والانتخاب لمجلس المديرية وحضراتكم تعلمون جميعا أن تعديل الدوائر الذي تم سنة ١٩٢٥ اتفق عليها من بعض الدوائر وضمها الى أخرى على بعد الشقة بينها واختلاف المصالح فالانتخاب على قاعدة هذا التعديل قد تؤدي الى انتخاب عضو لا يجتمع مصلحة محليته بدائرته .

فإذا كان لدى سادة مندوب الحكومة أسباب قوية غير هذه فليعضل بأبدانها .

المقرر — انى لا أوافق على هذا التعديل لأننا اذا أقرناه واجهتنا صعوبات هامة لأننا نصعبنا في جميع مواد هذا المشروع على أن الدوائر الانتخابية للمجالس المديرية هي نفس الدوائر الانتخابية لمجلس النواب . وربما أن حضراتكم جميعا ترغبون مرة الانتخاب لهذه المجالس فان قبول هذا التعديل يؤدي سحاً الى تأخير هذا الانتخاب لأن الرجوع الى الجداول القديمة يقتضى تغييراً وتبديلاً في الجداول الحالية .

أحد عبد الباقي راضى افندى — الصعوبة هي

المقرر — الصعوبة الحقيقية هي أن المدة اللازمة لبحث هذه الجداول لا تقل عن عشرة أشهر كما هيئت ذلك من وزارة الداخلية ، وهذا لا يتفق والرغبة العامة التي أبدتها المجالس في مرة انعقاد مجالس المديرية لقيام بالمهام التي تتلقاها منها البلاد . هذا فضلاً عن أن الحكومة قد وعدت بتقديم مشروع قانون بتقسيم الدوائر الانتخابية حسب الاحصاء الأخير في أقرب وقت وعند ذلك لا يحصل خلاف بين الدوائر الانتخابية لمجلس النواب ومجالس المديرية .

أحد عبد الباقي راضى افندى — إذن قد تنازلت عن اقتراحى .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(مراقبة عامة) .

المادة السابعة عشرة.

لوزير الداخلية إصدار ما يراه من القرارات والمنشورات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

المادة الثامنة عشرة

تلقى أحكام قانون الانتخاب رقم ٣٠ لسنة ١٩١٣ التي لم تلغ بمقتضى المادة ٩٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣
ويلغى أيضا ما يخالف هذا القانون من تبصيص القانون النظامي رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣

المادة التاسعة عشرة

على وزراء الداخلية والمالية والمواصلات والحقانية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويعمل به من يوم نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بمرأى بابطين في ٢٢ شوال سنة ١٣٤٦ (١٤ أبريل سنة ١٩٢٨)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة الملك

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

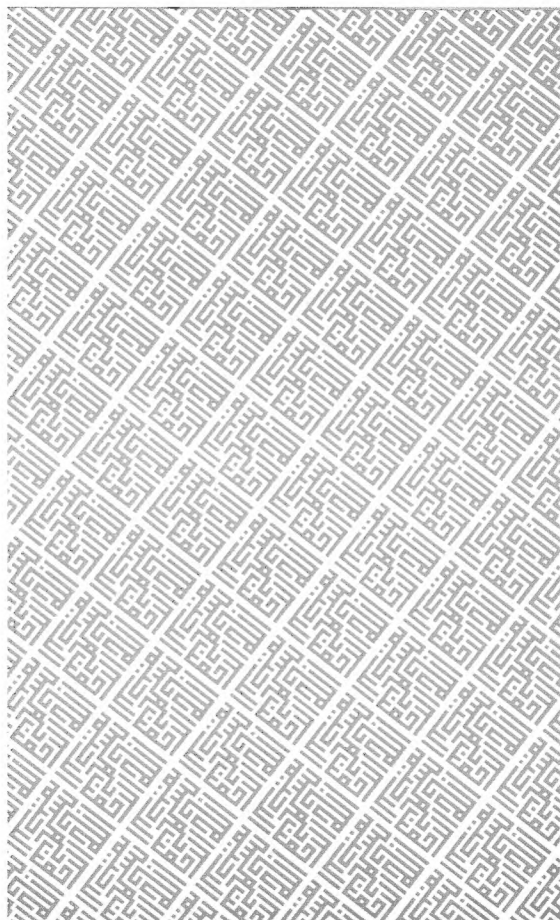
وزير الداخلية
مصطفى النحاس

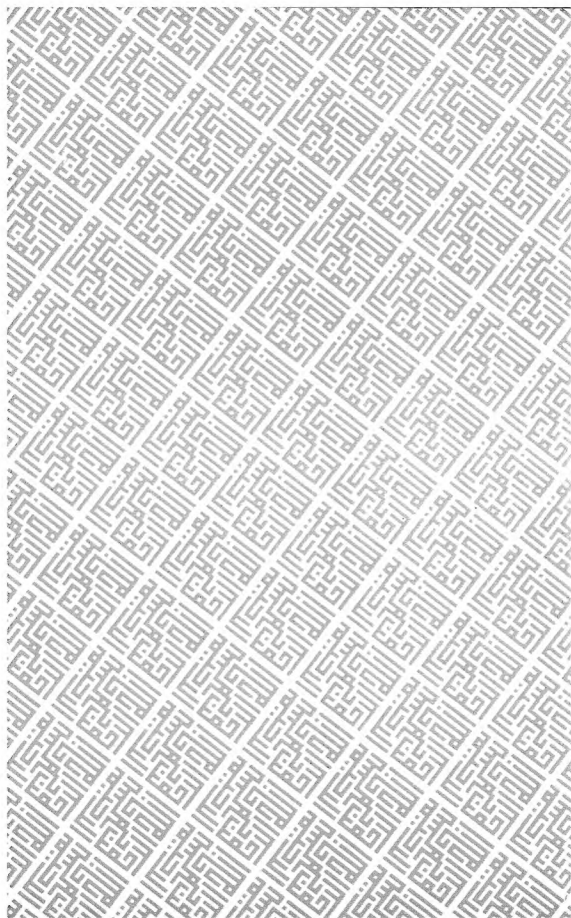
وزير الحقانية
أحمد محمد خشبة

وزير المالية
محمد محمود

وزير المواصلات
مكرم عبيد







 Библиотека Александрина



0281348